



جامعة الزقازيق
معهد الدراسات والبحوث الأسيوية
قسم دراسات وبحوث العلوم الاقتصادية والسياسية

دراسة اقتصادية للبورصة السلعية بتركيا والاستفادة منها في مصر

بحث مقدم من

الطالب : ياسر عزت الشاذلي

للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأسيوية بحوث اقتصادية

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الرحيم الشحات البحطيبي

أمين عام جامعة الزقازيق السابق

أستاذ ورئيس قسم العلوم الاقتصادية

كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور

أسامة محمود عويضة

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

عام

٢٠١٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَبْضُرُ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49) "سورة يوسف"

هذه مقولة "يوسف عليه السلام" كما أخبرنا بها "رب العالمين" سبحانه وتعالى، وهي مثال متكامل للتخطيط الاقتصادي السليم، بدءاً من تشخيص المشكلة، ثم التنفيذ الدقيق لسبل علاجها، ما أدى إلى انقاذ مصر والعالم من الفناء بسبب الجوع والمرض. لذلك نرى أن سيدنا "يوسف عليه السلام" أعظم وأصلح الاقتصاديين في كافة العصور.

إهداء

إلى أغلى الناس:

أهلي وأحبائي أبي وأمي

ونزوجتي وأولادي

وأخوتي وأخواتي

وعمي / فونري الشاذلي .

سليمان والفقير الذي

حمدا لله تعالى يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن وفقني إلى اختيار هذا الموضوع الحديث والبالغ الأهمية في وقتنا الحالي، والذي لم يتم التعرض لدراسته من قبل بالمكتبة العربية، سوى النذر القليل من كتابات صحفية أو تصريحات لمسؤولين بالدولة تتحدث عن مزايا إنشاء البورصات السلعية بدون تحديد الكيفية التي يتم بها التنفيذ.

وتم الإعتماد في هذه الدراسة على المراجع الأجنبية نظرا لعدم توافر كتب أو دراسات أكاديمية عن البورصات السلعية باللغة العربية، وإن كانت تتوافر العديد من الدراسات عن بورصات الأوراق المالية، ويأتي ذلك ربما لعدم وجود كيانات لبورصات سلعية تم إنشاؤها بالدول العربية كافة، خصوصا في مجال الخضر والفاكهة والحبوب، وقد أيقن الباحث بأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وذلك بالسير في الطريق على الرغم من مشقته وطوله، وساعدني كون عملي ليس بعيدا عن هذا المجال كمدير عام لإدارة البحوث والدراسات الإقتصادية بالغرفة التجارية بالشرقية.

وقد مثل دافعا أساسيا للباحث هو ضرورة العمل على أن تصبح هذه الدراسة عاملا مساعدا لمن يتعرض لهذا الموضوع من الباحثين لكي يتعمقوا بصورة أفضل، وكذلك الأمل في أن تصبح هذه الدراسة محفزا ومرشدا للمسؤولين بالدولة، للسير في إقامة أول بورصة سلعية في مصر وفقا لنظم وقواعد البورصات السلعية المتعارف عليها على مستوى العالم.

والمشاهد أن استخدام لفظ "بورصة سلعية" بمصر أصبح شائعا ولكنه مفرغ من مضمونه الحقيقي، حيث يروج البعض لأسواق جملة للسلع الزراعية ويطلقون عليها بورصات سلعية، وهي لا تعدو أن تكون أسواقا لتجارة الجملة مقسمة في صورة محلات لتباع تملك أو إيجار، ولا تطبق عليها أي قواعد من قواعد البورصات السلعية الحقيقية، وفقا لما ستوضحه هذه الدراسة.

وأشكر الله عز وجل أن وفقني إلى الاهتداء إلى مصادر مفيدة، ويسر لي طرقا وأدوات لم تكن في الحسبان، وقد كانت مصادر معلومات البحث الأساسية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة هي البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لإتحاد عام الغرف التجارية والصناعية والبورصات السلعية التركي، وبعض مواقع البورصات السلعية التركية المشهورة، وكذلك عدد من المواقع الإلكترونية المتنوعة لبعض البورصات العالمية المشهورة، كذلك فقد التقى مع شخص- رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والبورصات السلعية بتركيا وكذلك السيد/ رئيس بورصة

اسطنبول، وبعض السادة / أعضاء البورصات السلعية في تركيا، على هامش الملتقى المصري التركي الذي نظمه إتحاد عام الغرف التجارية المصرية الذي تم عقده بالقاهرة يوم ٣٠ يناير ٢٠١٧م حيث تعرفت على المزيد من المعلومات حول البورصات السلعية بتركيا، وآليات عملها. وفي النهاية فقد حاولت الدراسة قدر المستطاع بذل العناية في التوصل إلى "رسالة" موجهة إلى السادة المسؤولين الحكوميين تتضمن "دعوة" للتعمق بدراسة هذا المجال، وضرورة العمل على إنشاء بورصة سلعية وفقا للمعايير العالمية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ترى الدراسة ضرورة تسخير كافة الإمكانيات العلمية والبحثية والقدرات المالية للدراسة المتعمقة في هذا المجال، وضرورة إرسال مبعوثين لدراسة تجارب البورصات السلعية المشهورة في مختلف البلدان، ووجوب التعاون البناء مع اتحادات الغرف وإدارات البورصات السلعية في تركيا، مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية للدخول في هذا المجال الواعد، مع عدم إغفال الاعتبارات ذات الطابع المصري الخاص.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله . .

أوجه شكري وتقديري العميق إلى الأسانذة الأجلة المشرفين :

الأستاذ الدكتور/ أسامة محمود عويضة- أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة- جامعة الزقازيق، على توجيهاته العلمية، وحثه الدائم لي، والعاطفة التي غمرني بها، أعطاه الله الصحة والعافية .

الأستاذ الدكتور / عبد الرحيم الشحات البحيطي- أمين عام جامعة الزقازيق السابق - أستاذ ورئيس قسم العلوم الاقتصادية بكلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق، على تبنيه للرسالة على الرغم من انشغاله ، مع تواضعه الشديد .

كم أتوجه بالشكر الجزيل والتحية والتقدير العميق إلى السادة الأجلة المناقشين :
الأستاذ الدكتور / محمد علي إبراهيم- أستاذ الاقتصاد كلية الزراعة جامعة الزقازيق.

الأستاذ الدكتور/ محمد يونس عبد الحليم- أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة جامعة الأزهر. على موافقتهم الكريمة على قبول المناقشة، وتوجيهاتهم الرشيدة لإخراج الرسالة بصورة أفضل.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	مسلسل
أ		الآية القرآنية
ب		الإهداء
ج		شكر وتقدير
هـ		قائمة المحتويات
ح		قائمة الجداول
ط		قائمة الرسوم البيانية
ي		قائمة الاشكال
فصل تمهيدي		
٢		مقدمة
٤		موضوع الدراسة
٥		مشكلة الدراسة
٨		أهمية الدراسة
٩		أهداف الدراسة
٩		منهجية الدراسة
١٠		فرضيات الدراسة
١٠		حدود الدراسة
١٠		خطة الدراسة
١٣	الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة	
٣٢	الفصل الثاني البورصات	
٣٧	بورصة الأوراق المالية وبورصة العملات.	المبحث الأول:
٤٥	البورصات السلعية	المبحث الثاني:

٥٨	<p>الفصل الثالث</p> <p>السلع الزراعية وتداولها</p> <p>وفوائد إقامة بورصة سلعية في مصر</p>	
٦٠	السلع الزراعية ونظم تداولها في مصر.	المبحث الأول
٧٠	الوضع الراهن لأسواق جملة المحاصيل الزراعية ومشاكلها.	المبحث الثاني
٨٠	فوائد إقامة بورصة سلعية في مصر.	المبحث الثالث
٨٨	<p>الفصل الرابع</p> <p>سوق السلع الزراعية في تركيا وأسباب نجاح البورصة السلعية بها</p>	
٩٠	سوق السلع الزراعية ونظم تداولها في تركيا "بنظام الجملة"	المبحث الأول:
٩٧	أسباب نجاح البورصة السلعية بتركيا، واختيار الباحث لها.	المبحث الثاني:
١٠٢	<p>الفصل الخامس</p> <p>آليات "مراحل" التداول بالبورصة السلعية التركية</p> <p>مع شرح لبورصتي ساكاريا وبولاتلي التركيتين</p>	
١٠٤	آليات "مراحل" التداول بالبورصة السلعية التركية	المبحث الأول:
١٠٩	نظام عمل بعض البورصات السلعية في تركيا	المبحث الثاني:
١٢٣	<p>الفصل السادس</p> <p>أثر مساهمة البورصة السلعية في النمو الاقتصادي بتركيا</p>	
١٥١	<p>الفصل السابع</p> <p>ملاحظات على قانون البورصات السلعية التركي</p> <p>مع عقد مقارنة مع قانون إنشاء (بورصة مينا البصل للأقطان)</p>	
١٥٥	ملاحظات على قانون البورصات السلعية التركي.	المبحث الأول:
١٦٠	عقد مقارنة بين قانون إنشاء (بورصة مينا البصل للأقطان)، والقانون التركي المنظم للبورصات السلعية.	المبحث الثاني:
١٧٠	الخاتمة	
١٧١	نتائج الدراسة	
١٧٥	توصيات	
٢٠٠	المصادر والمراجع	

٢٠٨	الملاحق:	
٢٠٩	الهيكل الإداري والسياسات المتبعة وبعض نماذج بيانات التجار بالبورصة بساكاريا	الملحق (١)
٢١٧	الأسواق العشوائية على مستوى الجمهورية وأسواق الجملة بمحافظة الشرقية	الملحق (٢)
٢٢٠	نسخة من ترجمة قام بها الباحث للقسم الثالث من القانون التركي المنظم للغرف والبورصات السلعية التركي	الملحق (٣)
٢٤٠	نسخة من ترجمة قام بها الباحث لنموذج عقد تحكيمي يتفق على بعض بنوده مسبقا بين طرفي المعاملة	الملحق (٤)
٢٤٣	نسخة من قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة مينا البصل) رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤، والذي تم إلغاؤه بالقانون رقم ٧٥ لعام ٢٠٠٧.	الملحق (٥)
٢٥٥	صور (معمل تحليل الجودة، صالة التداول، شهادة اعتماد بورصة، ترخيص معمل)	الملحق (٦)
٢٥٨	الملخص العربي	
A	الملخص الإنجليزي	

الصفحة	الموضوع	مسلسل
قائمة الجداول		
١١٣	قيمة تداولات السلع ببورصة ساكاريا - تركيا.	جدول (١)
١٢٠	قيمة تداولات بورصة الحبوب ببولاتلي - تركيا.	جدول (٢)
١٣١	قيمة الإنتاج الزراعي التركي بالمليون دولار.	جدول (٣)
١٣٢	أحجام الإنتاج من الأبقار والجاموس بتركيا (بالألف رأس).	جدول (٤)
١٣٣	كميات الإنتاج من المحاصيل العضوية بتركيا.	جدول (٥)
١٣٤	أعداد الجرارات الزراعية بتركيا بالألف جرار.	جدول (٦)
١٣٥	قيمة الإنتاج من فاكهة ومشروبات وتوابل (تركيا).	جدول (٧)
١٣٦	قيمة الإنتاج من الخضراوات (تركيا).	جدول (٨)
١٣٧	قيمة الإنتاج من الحبوب ومحاصيل أخرى (تركيا).	جدول (٩)
١٣٨	قيمة الإنتاج من العنب (تركيا)	جدول (١٠)
١٣٩	قيمة الإنتاج من عين الجمل بشره (تركيا)	جدول (١١)
١٤٠	قيمة الإنتاج من اللوز بقشره (تركيا)	جدول (١٢)
١٤١	قيمة الإنتاج من المشمش (تركيا)	جدول (١٣)
١٤٢	قيمة الإنتاج من التين (تركيا)	جدول (١٤)
١٤٣	قيمة الإنتاج من القمح (تركيا)	جدول (١٥)
١٤٤	قيمة صادرات المنتجات الزراعية (تركيا).	جدول (١٦)
١٤٥	قيمة الصادرات التركية من الحيوانات الحية.	جدول (١٧)
١٤٦	قيمة الصادرات التركية من الفاكهة والحمضيات والمكسرات.	جدول (١٨)
١٤٧	قيمة الصادرات التركية من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل.	جدول (١٩)
١٤٨	قيمة الصادرات التركية من منتجات الألبان والطيور والبيض والعسل الطبيعي وأي منتجات ذات أصل نباتي.	جدول (٢٠)
١٤٩	قيمة الصادرات التركية من محضرات حبوب ودقيق ونشا وحبوب.	جدول (٢١)

الصفحة	الموضوع	مسلسل
قائمة الرسوم البيانية		
١١٣	قيمة تداولات السلع ببورصة ساكاريا - تركيا.	رسم بياني (١)
١٢١	قيمة تداولات السلع ببورصة الحبوب ببولاتلي - تركيا.	رسم بياني (٢)
١٢١	كميات تداولات السلع ببورصة الحبوب ببولاتلي - تركيا.	رسم بياني (٣)
١٣١	قيمة الإنتاج الزراعي التركي بالمليون دولار.	رسم بياني (٤)
١٣٢	أحجام الإنتاج من الأبقار والجاموس بتركيا (بالآلف رأس).	رسم بياني (٥)
١٣٣	كميات الإنتاج من المحاصيل العضوية بتركيا.	رسم بياني (٦)
١٣٤	أعداد الجرارات الزراعية بتركيا بالآلف جرار.	رسم بياني (٧)
١٣٥	قيمة الإنتاج من فاكهة ومشروبات وتوابل (تركيا).	رسم بياني (٨)
١٣٦	قيمة الإنتاج من الخضراوات (تركيا).	رسم بياني (٩)
١٣٧	قيمة الإنتاج من الحبوب ومحاصيل أخرى (تركيا).	رسم بياني (١٠)
١٣٨	قيمة الإنتاج من العنب (تركيا)	رسم بياني (١١)
١٣٩	قيمة الإنتاج من عين الجمل بشره (تركيا)	رسم بياني (١٢)
١٤٠	قيمة الإنتاج من اللوز بقشره (تركيا)	رسم بياني (١٣)
١٤١	قيمة الإنتاج من المشمش (تركيا)	رسم بياني (١٤)
١٤٢	قيمة الإنتاج من التين (تركيا)	رسم بياني (١٥)
١٤٣	قيمة الإنتاج من القمح (تركيا)	رسم بياني (١٦)
١٤٤	قيمة صادرات المنتجات الزراعية (تركيا).	رسم بياني (١٧)
١٤٥	قيمة الصادرات التركية من الحيوانات الحية.	رسم بياني (١٨)
١٤٦	قيمة الصادرات التركية من الفاكهة والحمضيات والمكسرات.	رسم بياني (١٩)
١٤٧	قيمة الصادرات التركية من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل.	رسم بياني (٢٠)
١٤٨	قيمة الصادرات التركية من منتجات الألبان والطيور والبيض والعسل الطبيعي وأي منتجات ذات أصل نباتي.	رسم بياني (٢١)
١٤٩	قيمة الصادرات التركية من محضرات حبوب ودقيق ونشا وحبوب.	رسم بياني (٢٢)

الصفحة	الموضوع	مسلسل
قائمة الأشكال		
٣٥	هيكل سوق المال في مصر	شكل (١)
٧٦	نموذج للأسعار المعلنة لبعض الخضروات يوم ٢٠١٨/١١/٢٩ م بسوق جملة العبور	شكل (٢)
٧٦	رسم توضيحي يوضح أضرار الاحتكار علي المتعاملين واستخراج المؤشرات الخاطئة	شكل (٣)
١٠٨	نموذج لشريط عرض متحرك على شاشة البورصة للمتعاملين ببورصة ساكاريا-تركيا	شكل (٤)
١٠٨	نموذج للأشكال التي تظهر لجداول أنواع وكميات وأسعار السلع على شاشة العرض- بورصة ساكاريا - تركيا.	شكل (٥)
١١٨	المتوسط السنوي لعدد الليرات من أجل شراء دولار أمريكي واحد	شكل (٦)
٢١٢	الهيكل التنظيمي لبورصة مدينة ساكاريا.	شكل (٧)
٢١٤	بيان بالحد الأدنى للكميات التي لا يسمح بالتداول اقل منها لأنواع السلع المتداولة في بورصة مدينة ساكاريا- تركيا.	شكل (٨)
٢١٦	نماذج سجلات بيانات التجار المتعاملين بالبورصة بمركز التسجيل بورصة ساكاريا.	شكل (٩)
٢٥٥	معمل تحليل درجات الجودة وإمدادها إلى صالة المزاد بالطابق الأرضي	شكل (١٠)
٢٥٥	شاشة العرض، ويظهر أسفل شاشة العرض أسعار البورصات الأخرى في تركيا	شكل (١١)
٢٥٦	شهادة اعتماد في ٢٠٠٨/٨/٥ ممنوحة من اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي TOBB بما يفيد اعتمادها كأحد البورصات السلعية.	شكل (١٢)
٢٥٧	ترخيص معتمد مصنع لمعمل تكنولوجيا القمح في ٢٠١١/٦/١٣ ممنوح من وزارة الصناعة والتجارة.	شكل (١٣)



فصل تمهيدي

مقدمة.

موضوع الدراسة.

مشكلة الدراسة.

أهمية الدراسة.

أهداف الدراسة.

منهجية الدراسة.

فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة

خطة الدراسة.

مقدمة:

تعد مشكلة عدم كفاية المعروض المحلي من الغذاء ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه، أحد أهم المشاكل التي تتعرض لها كثير من دول العالم، وعلى الرغم من أن مصر ظلت أغلب فترات تاريخها مكتفية ذاتيا، بل أطلق عليها قديما سلة غذاء العالم، إلا أنها تعرضت في العصر الحديث وخصوصا خلال العقود الثلاثة الماضية لأزمات غذائية متكررة، ما ألجأها إلى الإعتماد على استيراد الغذاء جزئيا، وجاء ذلك نتيجة عدم تناسب مستوى الانتاج الغذائي ونوعيته مع زيادة الاحتياجات وتنوعها، بما يوجب العمل على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال رفع كفاءة منظومة الزراعة والتصنيع الغذائي، وهذه المنظومة تتناول مراحل عديدة تبدأ من المزرعة والمزارع إلى المستهلك From hand to mouth ، وحيث أن مصر دولة يغلب عليها الطابع الصحراوي، فإن هناك محدودية للمساحات الخصبة الطبيعية الصالحة للزراعة، والتي تتركز في وادي النيل ودلتاه، مقترنة بمشكلة رئيسية وهي التفطيت الحيازي للأراضي الزراعية، "قامت منظمة الفاو بالاشتراك مع وزارة الزراعة في مصر بدراسة عام ٢٠١٠ أعلنت فيها أن ٨١% من المزارع لا تزيد مساحتها على ثلاثة أفدنة و٩% تتراوح مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة، وأن متوسط حجم المزرعة هو فدان ونصف"، هذه المساحات الصغيرة ازدادت صغرا وتقرما، نتيجة التوريث المتتالي للأجيال المتعاقبة منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ حتى الآن ، كذلك فإن مصر تواجه أزمة مياه تتفاقم عاما بعد آخر، (يمثل نصيب الفرد من المياه حوالي ٣٦٠٠ م^٣ سنويا وهو أقل من مستوي الفقر المائي وفقا للمعايير العالمية البالغ ١٠٠٠ م^٣ سنويا).

وتتطبق نظرية التوازن العنكبوتي على آلية عمل أسواق المحاصيل الزراعية في تحديد حجم الإنتاج والسعر، حيث يوجد فرضين أولهما أن إنتاج العام دالة في سعر العام الماضي ، والفرض الثاني ان سعر هذا العام دالة في الكمية المنتجة لهذا العام، فميول منحنى العرض ومنحنى الطلب إما تكون مرنة او غير مرنة ، ففي حالة المرونة فإننا نصل إلى سعر التوازن، وفي حالة عدم المرونة فإن التوازن سوف يكون للخارج، وبالتالي فإننا يمكننا أن نحكم على إمكانية وصولنا لنقطة التوازن من عدمه بناءا على مرونة العرض والطلب.

وبصورة عامة فإن التوازن العنكبوتي يعني أن محصولا ما يسجل سعرا في سنة ما ، يستتبع ذلك قيام العديد من المزارعين بزراعته رغبة في جني أرباح أعلى، بما يؤدي لزيادة المعروض منه، وبالتالي حدوث انخفاض سعري لذلك المحصول، فيحجم المزارعون عن

زراعته مرة أخرى في العام الذي يليه فيقل المعروض ليرتفع سعر المحصول ثانية.. وهكذا، كذلك فإن التغيرات المناخية والأمراض التي تصيب النبات تؤثر على إنتاجية المحصول من وقت لآخر، وبما يستتبع التأثير على جانب العرض، وبالتالي إحداث تغيرات سعرية، ونظرا لكون البورصة السلعية من ضمن مهام عملها قياس وتتبع الأسعار والتنبؤ بحركة كمياتها وبالتالي أسعارها وفقا لمعطيات سابقة، وبالتالي تقديم المعلومات المفيدة التي تساعد على اتخاذ قرارات استباقية وتساعد على خفض حدة الأزمات أو منعها سواء المتعلقة بأحجام الإنتاج أو أسعاره، وبالتالي فإن دورها واضح في إمكانية تحقيق السعر التوازني.

وسترکز هذه الدراسة على التعرف على منظومة عالمية تطبقها كثير من دول العالم وعلى الأخص الدول المتقدمة، وهي منظومة البورصات السلعية، من خلال التعرف على بعض جوانبها بدراسة التجربة التركية في مجال الخضر والفاكهة والحاصلات الزراعية "نظام الجملة"، حيث يختلف الوضع عن مصر بسبب سيادة نظام أسواق الجملة، ومن خلال المشاهدات فإن جانب كبير من تجارة الجملة يمارس خارج الإطار الشرعي، والمقصود بذلك أنها تمارس بدون ترخيص، وخارج أماكنها المصرح بها، وبالتالي فإنها غير مستوفية للشروط الواجبة ومنها الشروط الصحية والأمنية وغير خاضعة للتفتيش لكونها غير معترف بها، حيث أن القانون يشترط لتجارة الجملة ان تتم داخل أسواق الجملة الرسمية، وفقا لقانون تجارة الجملة رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ الذي يقصر تجارة السلع بالجملة على أسواق الجملة المعتمدة فقط.

وتستهدف البورصة السلعية تحقيق المقابلة المباشرة بين المزارع "المنتج" ويمثل جانب العرض مع "المستهلك النهائي" ويمثل جانب الطلب، وفقا للقواعد القانونية المنظمة لآلية التعامل في البورصة السلعية، بمصداقية وشفافية، بهدف تلافي المشاكل التي تنجم عن تعدد الوسطاء، التي تعد أحد أسباب ارتفاع الأسعار، علاوة على ما تؤديه من تغلغل للفساد لكثرة تداول الأيدي بدون أي قيمة مضافة، فالتجارة ببورصة السلع مسموح فيها بالتعامل لأي عدد من التجار، المستوفين لشروط الانضمام لعضوية البورصة السلعية، ولا تقتصر على عدد محدود من التجار كما هو الحال في أسواق الجملة، تلك الأسواق التي ربما تصل تكلفة تملك محل واحد فيها حاليا إلى ملايين الجنيهات داخل سوق مثل سوق العبور بالقاهرة لتجارة الخضر والفاكهة، وبما ينعكس سلبا في صورة أسعار مرتفعة تباع بها تلك السلع محملة بتلك

التكاليف على تاجر الجملة وعلى باقي السلسلة من تاجر نصف جملة، وتجزئة، حتى تصل إلى يد المستهلك النهائي، وتطرقت الدراسة إلى الأوضاع الإحتكارية التي تسود أسواق جملة الحاصلات الزراعية في مصر من خلال سيطرة قلة من أصحاب المال والسطوة على تلك الأسواق، بالصورة التي تجعلهم يفرضون أسعارهم ويخرجون المنافسين من صغار التجار.

ويسمح لصغار المزارعين التعامل في البورصات السلعية (لكميات إنتاج ضئيلة)، دون إلزامهم بالتسجيل أو تحمل أي مصاريف، كنوع من أنواع الدعم الاجتماعي، كذلك يتاح للمتعاملين ببعض البورصات الملحق بها مستودعات(صوامع) أن يقوموا بتخزين بضائعهم مقابل (إيصال رسمي) من البورصة يفيد بأوزان ونوعيات الكميات المخزنة ووقت بدء التخزين، ويتاح للمالك إمكانية بيع هذا المستند لطرف ثان "أي نقل ملكية البضاعة"، ويمكن للطرف الثاني بيعه كذلك لطرف ثالث، وهكذا، كما يمكنه الحصول على تمويل بنكي بضمان البضاعة التي يثبتها هذا المستند.

موضوع الدراسة:

تتعرض هذه الدراسة للمرحلة الأخيرة في منظومة الزراعة وهي مرحلة تداول السلع الزراعية كأخر ركن من أركان هذه المنظومة، وترى الدراسة أن نجاح هذه المرحلة يمكن من قيادة باقي المراحل بصورة ناجحة، ولن يأتي ذلك إلا عن طريق وضع نظام حديث ومتطور لتداول السلع الزراعية يتوافق مع النظم العالمية بهذا الخصوص، وقد اعتمده كثير من دول العالم المتقدم وهو نظام البورصات السلعية ، وبعود اختيار دراسة التجربة التركية في مجال البورصات السلعية الزراعية لكون الاقتصاد التركي شبيه إلى حد كبير في بداية مراحل نموه بالاقتصاد المصري، كذلك فإن التجربة التركية ناجحة في هذا المجال، وأدت مع غيرها من العوامل إلى تطوير الاقتصاد التركي.

وعلى الرغم من انتشار البورصات السلعية للسلع الزراعية في عدد كبير من دول العالم، ومنها على سبيل المثال في القارة الآسيوية التي نجد أبرزها البورصة الهندية والبورصة الماليزية والبورصة التركية، فإن السبب الرئيسي في اختيار البورصة التركية " كما سيأتي ذكره بالتفصيل في الفصل الأول" يعود لتشابه الظروف الاقتصادية للدولة التركية في بداية نهضتها مع الظروف الاقتصادية للحالة المصرية حالياً، اعتماداً على كونها دولتين زراعتين، ولكون الإنتاج الغذائي

وصادراته يحتلان أهمية ضخمة في ناتجهما الإجمالي، وهو ما تسعى إليه مصر حالياً، علاوة على ضخامة التبادل التجاري بين البلدين وقربهما الجغرافي النسبي، ووجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين، ولا يتنافى ذلك مع الأهمية الكبرى للبورصات السلعية بالدول الأخرى، والأمل هو أن تساعد هذه الدراسة في التعمق في دراسة تجارب الدول الأخرى للاستفادة منها في إنشاء بورصة سلعية مصرية وفقاً للمعايير العالمية.

وتنحصر دراستنا في "البورصات السلعية للصفقات الفورية"، حيث تتم المتاجرة من خلالها بين البائعين والمشتريين وتبرم بينهم العقود على أساس القواعد والإجراءات التي تحددها البورصة المعنية، وتشمل التجارة الفورية "تسليم فوري للسلع"، أو من خلال عقود آجلة "تسليم في المستقبل".

لا ينحصر إنشاء البورصات السلعية الزراعية في البورصة السلعية العامة فقط (وهي البورصة التي تضم عدداً كبيراً ومتنوعاً من السلع الزراعية)، بل تشمل أيضاً البورصات السلعية المتخصصة في سلعة محددة أو أكثر، وفي مكان محدد، وتنشأ البورصات السلعية المتخصصة استجابة للحاجة، مثل العمل على إيجاد حلول لبعض المشكلات التي تعانيها السلع في التبادل (تعرضت الدراسة لمشكلات واجهتها سلع مثل البنجر والدواجن والماشية، ومقترحات بإنشاء بورصة سلعية متخصصة للتغلب على تلك المشكلات، وتطوير التبادل السلعي) أو لاستغلال ميزة نسبية تتمتع بها تلك السلعة، حيث يمكن تحقيق استفادة قصوى من خلال إخضاع هذه السلع للقواعد والشروط التي تستلزمها البورصات السلعية، وأساليب الفحص المتقدمة والتي تتوافق مع أحدث النظم العالمية، وبتحفيز المنتجين وخفض مستويات التكاليف التي يتحملونها، كذلك فإن للفحص الصحي من خلال معامل متخصصة أهمية بالغة، حيث لا يسمح بتداول السلعة إلا بعد اجتيازها تلك الفحوصات، كذلك فهناك مركز المعلومات بالبورصة السلعية الذي يقع عليه عبء توفير المعلومات الداخلية والخارجية عن كافة الأسواق العالمية التي تتداول بها هذه السلعة، ومن ثم توجيهها إلى العالم الخارجي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل في معاناة نظام أسواق جملة الحاصلات الزراعية الحالي من العديد من المشكلات، حيث يلاحظ أن أسواق الجملة في مصر لم تستطع أن تتحول إلى منظومة متكاملة مسئولة عن التداول ومرتبطة مع مختلف منظومات الغذاء من إنتاج ونقل وصحة، وصولاً إلى التصنيع والتصدير،

والمشكلة تأتي من واقع الممارسات الخاطئة لتجارة الجملة بتلك الأسواق، ومن قانون منظم قديم وهو "قانون تنظيم سوق الجملة رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩"، لم يأخذ بالتطورات التي حدثت بالفكر الاقتصادي ذاته أو تطورات التجارة الدولية وتشابكها، ولا يستطيع تحقيق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، أو يحقق توائماً وتكاملاً مع النظام العالمي السائد، كل ذلك يجعل التغيير ضرورياً في المنظومة بالكامل، ونشير إلى بعض تلك المشكلات:

١- افتقاد أسواق جملة الحاصلات الزراعية إلى القدرة العملية في تحقيق المقابلة المباشرة بين المنتج (المزارع) ويمثل جانب العرض، مع المشتري (المستهلك النهائي أو تاجر التجزئة) ويمثل جانب الطلب.

٢- سيطرة كبار تجار السوق على التداول، وفرض سيطرتهم على السوق، بما يؤديه ذلك من إفراغ نظام المزاد العلني من معناه وغايته، ويحدث هذا كثيراً بهدف خلق حالات احتكارية بالسوق، وبالتالي خلق أسعار غير واقعية وغير حقيقية، ومؤشرات خاطئة، وتتخذ هذه المؤشرات لإحداث موجة تضخم سعرية "بدون سبب" يحدث ترباح من وراءها.

٣- الأسعار المعلنة من بعض أسواق الجملة الكبرى وعلى رأسها سوق العبور لا يصلح اتخاذها كمؤشرات أو تنبؤات مستقبلية، نظراً لعدم وجود منافسة حقيقية، ووجود التحكيمات أو سيطرة البعض بما يؤدي لعدم المصداقية.

٤- وجود كميات هائلة من الفوائد والمخلفات بدون الاستفادة منها.

٥- انخفاض مرتادي السوق من المستهلكين النهائيين بسبب الأسعار المرتفعة التي تباع بها السلع من التجار أصحاب المحلات بالسوق.

٦- انتشار البلطجة في بعض هذه الأسواق، وفرض إتاوات على البوابات، والسماح أو المنع لدخول السوق أو الإتجار فيه إلا لفئات معينة.

٧- لم تستطع أسواق الجملة بوضعها الحالي أن تساعد في التوجيه نحو إقامة صناعات متخصصة بما يعظم القيمة المضافة للإنتاج الزراعي.

٨- لا تعتمد بأسواق الجملة تكنولوجيا المعلومات بمعناها المتطور، ولا يوجد شبكة معلومات ترتبط بالأسواق العالمية، أو معرفة تأثير التغيرات السعرية العالمية في السلع المعروضة.

٩- تقام مزادات الخضر والفاكهة "بدون فحص صحي" ويكتفي من يرغب بدخول المزاد كمشتري بالفحص الظاهري للبضاعة، بدون الفحص المعملّي الصحي، لعدم وجود جهاز متخصص بسوق الجملة.

١٠- لا يستهدف سوق الجملة بوضعه الحالي "ولو جزئياً" توفير سلعة مطابقة للمعايير والمواصفات، حاصلة على شهادات جودة، لكي يمكن تصديرها للخارج.

١١- غلبة طابع الاستيراد وليس التصدير على الكثير من أسواق الجملة الكبرى بمصر، يعرض بالسوق (التفاح الأمريكي، الكيوي التشيلي، الزبيب الإيراني، الموز البيروني والفلبيني والمغربي، وغيرهم)، بينما توجد حاجة لمنظومة تستهدف التداول على السلع المزروعة والمنتجة محلياً، والتوسع بها، وتحسين كفاءتها، والعمل على تصنيعها، والعمل على توفير المقومات اللازمة لتصديرها، بما لذلك من أثر إنمائي كبير، مع السماح بتداول السلع المستوردة أيضاً، لكن الغلبة يجب أن تكون للسلع المحلية.

١٢- القانون المنظم لأسواق الجملة لم يتم تحديثه (منذ سبعين عاماً تقريباً)، على الرغم من أن أنظمة التداول وما يتعلق بها من وسائل النقل والمناولة، اختلفت جذرياً، في عصر الإنترنت والمحمول، إن عدم القدرة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية، ودمج المعرفة بالسوق المحلي مع المعارف بالدول المتقدمة، وإيجاد نظم شبيهة بأنظمتها المتعارف عليها، يؤدي إلى ضياع الكثير من المكاسب على الدولة والأفراد، خصوصاً أن الكثير من الزراعات المصرية معروفة عالمياً، مثل الموالح والفاصوليا الخضراء والبصل والبطاطس والفاصوليا السودانية والنباتات الطبية.. وغيرها.

١٣- ضرورة التغلب على المشكلات التي تواجه أسواق تداول الحيوانات الحية، حيث تتسم الأسواق الحالية بوجود عشوائية في التداول، ويوجد افتقاد للكشف البيطري في أسواق بيع الماشية، وكذلك محلات بيع الدواجن، وتعاني الحيوانات من الإصابات المتكررة، علاوة على تلوث أماكن البيع، كما لا يتم التخلص من المخلفات بأسلوب علمي، علاوة على افتقاد نشر أحجام التداول وأسعارها بشكل دوري وبالتالي لا توجد مؤشرات حقيقية يمكن استخراجها من هذه الأسواق.

لذلك نشأت الحاجة لإيجاد نظام متكامل مترابط الأركان لمعالجة الكثير من المشاكل والعيوب المتركمة التي تحول دون تحقيق انطلاقة قوية في أساليب التداول الحالية، ومن ثم

انطلاقة للاقتصاد الزراعي بأكمله، خصوصا أنه بذلت محاولات سابقة لإقامة نظام البورصات السلعية المتخصصة في مصر مثل بورصة القطن بمينا البصل وبورصة الدواجن بالقليوبية ولكنها لم تكتمل أو لم تنجح لأسباب معينة " تم التعرض لها بالتفصيل".

أهمية الدراسة:

تم اختيار دراسة البورصة السلعية وخصوصا تلك البورصات المتخصصة في مجال الحاصلات الزراعية، وعلى الأخص الخضر والفاكهة والحبوب، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها:

١- أهمية الغذاء في مصر، حيث يحتل المرتبة الأولى من دخل الأسرة المصرية في الإنفاق وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويمثل الغذاء أهم السلع المتداولة في مصر على الإطلاق، بحدود ٥٠% من حجم إنفاقها في مصر (كمتوسط عام)، ويمثل بالنسبة لبعض الأسر الأكثر فقرا أكثر من ٧٠% من حجم الإنفاق الأسري " حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، كما أن الحاصلات الزراعية من الحبوب والخضر والفاكهة تعد أهم بنود الغذاء، ولا يستفيد منها المستهلك فقط، بل إن البائعين وهم أنفسهم المزارعين هم أكثر المستفيدين.

٢- العمل على التغلب على المشكلات التي يعاني منها نظام أسواق الجملة في مصر، بإحلال نظام أكثر كفاءة وفعالية ويتوافق مع الأنظمة العالمية التي تسود العالم المتقدم.

٣- المساعدة في إيجاد حل لفوضى تداول السلع غير المطابقة للمواصفات الصحية السليمة والمتمثلة في تداول سلع زراعية وأغذية لا تتوافر فيها القواعد الصحية السليمة ولم تخضع للفحص، وضررها بالغ على الصحة العامة، مما يوجب إيجاد منظومة للتغلب على تلك المشكلات، في ظل ما نراه من ضعف في تطبيق المعايير الصحية السليمة في الزراعة، ووجود نسبة ضخمة من الصناعات الغذائية هي صناعات بير سلم غير مرخصة، وغير خاضعة للإشراف الصحي، وتساعد البورصة السلعية الهيئات المختصة مثل هيئة سلامة الغذاء في تطبيق المعايير الصحيحة لسلامة الغذاء من خلال قواعد التسجيل والفحص الملزمة قبل تداول السلعة بالأسواق .

٤- ضرورة إيجاد منظومة تشجع إقامة صناعات غذائية متخصصة وبالتالي تعظم القيمة المضافة للسلعة، ويعتمد نجاح تلك الصناعات بالدرجة الأولى على جودة الخامات الموردة من خلال أنظمة الفحص الحديثة بدءا من المزرعة حتى باب المصنع "نظام التتبع".

٥- ضرورة زيادة حجم الإنتاج الغذائي في مصر، من خلال زيادة كفاءة كافة مراحل الغذاء ومنها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التداول، وما يسببه ذلك من تحقيق هدف تقليل الواردات الغذائية، بانعكاسه الإيجابي بزيادة تدفق العملة الصعبة، والحفاظ على قيمة الجنيه، وبالتالي الحد من الأسعار المتقلبة للسلع الغذائية، مما يؤكد أن الاستيراد ليس حلاً مثالياً لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

٦- أهمية نشر المعلومة الاقتصادية الصحيحة، والعمل على إمداد التجار والصناع والمستهلكين وأصحاب القرار بأسعار التبادل اليومية من خلال النشرات الدورية.

٧- أهمية وجود آلية شفافة لاكتشاف الأسعار، ورسم صورة دقيقة للطلب والعرض، عن السلع ، وما تتيحه البورصة السلعية بهذا الخصوص من خلال برامج الحاسب المتخصصة.

٨- ضرورة العمل على خفض مستوى الهدر والتلف بالمحاصيل الزراعية، وعلى الأخص الحبوب، من خلال إيجاد منظومة متكاملة وملزمة تكفل تعظيم الاستفادة من ورائها.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام البورصات السلعية للسلع الزراعية في تركيا Commodity Exchange، والعمل على نقل التجربة التركية إلى مصر وعلى الأخص تلك البورصات السلعية المتخصصة Specialized Commodity Exchange في مجال تداول الحاصلات الزراعية أو ما يسمى بـ Soft Commodities ويأتي هذا المصطلح للتعبير عن السلع سريعة التلف مقارنة بالسلع ذات القدرة على التحمل مثل المعادن والأخشاب وغيرها، من خلال الإلمام ببعض (جوانب العمل وأنظمتها وخصائصه وهياكله، وبنيته التشريعية التي تحكمه)، والتي ساهمت في رفع كفاءة تداول السلع الزراعية التركية، ورفع كفاءة اقتصادها الزراعي، والمساهمة الفعالة في تحقيق نمو اقتصادي كبير في تركيا.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي ، بالتعرف على المتوسطات ومعدلات النمو فيما يتعلق بأحجام الإنتاج والصادرات الزراعية التركية، حتى يمكن التعرف على كافة المعلومات الممكنة عن التجربة التركية في مجال البورصات السلعية، ونقلها للاستفادة منها في مصر.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن وضع نظام حديث ومتطور لتداول السلع الزراعية " من خلال إنشاء وتطبيق نظام البورصات السلعية في مصر"، سوف يكون نظاما ناجحا، وسوف يمثل القاطرة التي ستجر وراءها باقي أركان منظومة الغذاء بأسلوب فعال وكفاء، من خلال ما يتضمنه نظام البورصات السلعية من آليات محددة وقوانين ملزمة وهياكل إدارية متطورة، وبما يعمل على إحداث نقلة نوعية في منظومة التجارة الداخلية والخارجية لمصر.

حدود الدراسة:

تتعلق الدراسة بالتجربة التركيبية في مجال البورصات السلعية، وبالتركيز على شرح بنود قانونها المنظم، وآليات عملها، من خلال شرح تفصيلي لكلا من بورصة مدينة ساكاريا القريبة من مدينة اسطنبول، والتي تتعامل بالخضر والفاكهة والحبوب والصناعات الغذائية، وكذلك بورصة الحبوب بمنطقة بولاتلي بمحافظة أنقرة وسط تركيا وأنظمة الاستيداع بها.

خطة الدراسة:

من أجل تحقيق الهدف النهائي للدراسة وهو الاستفادة من التجربة التركيبية في مجال البورصات السلعية للمحاصيل الزراعية، للمساعدة في إنشاء بورصة سلعية في مصر في مجال المحاصيل الزراعية، وللتغلب على المشكلات التي تواجهها أسواق الجملة للمحاصيل الزراعية بنظامها الحالي، ومن أجل مسايرة النظام العالمي في مجال تداول السلع الزراعية "نظام الجملة"، فقد تم التعرض لدراسة البورصة السلعية بالتركيز على تجربة البورصة السلعية في تركيا، وقد استهلقت الدراسة بتناول فكرة البورصة وكيفية تبلورها تاريخيا من خلال أفكار عدد من الاقتصاديين الذين توصلوا لمبادئ الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل، وبالتالي تم تناول بداية ظهور أسواق الأوراق المالية عالميا، وانتشارها، والعوامل التي تؤثر فيها، وتم التطرق بالحديث عن سوق المال في مصر والجهات الرقابية القائمة والمسئولة عن تنظيم ورقابة وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر، وفي الفصل الثاني تم تعريف البورصة بشكل عام وأنواعها وكيفية عملها وأشهر أسواق الأوراق المالية في العالم، ومن ثم تم التعرض بشكل أكثر تفصيلا للبورصة السلعية وتاريخ نشأتها في العالم وفي مصر، وأنواعها وكيفية التعامل فيها وأشهرها في العالم، ونظرا لأن بحثنا يتناول محاولة نقل تجربة البورصات السلعية في مجال الحاصلات الزراعية إلى مصر فقد كان لزاما التعرض بالشرح لسوق السلع الزراعية في مصر ونظم تداولها بنظام الجملة، وتم تناول الوضع

الراهن لأسواق الجملة (الخضر – الفاكهة – الحبوب) والمشكلات التي تواجهها عدد من السلع الغذائية المصرية، وما هي الفوائد التي يمكن جنيها من وراء إنشاء بورصة سلعية للسلع الزراعية في مصر، وتعرضنا في الفصل الثالث لشرح لسوق السلع الزراعية في تركيا ونظام تداولها "جملة"، وأسباب اختيار البورصة السلعية التركية، حيث تمت الإشارة إلى التطور الكبير الذي شهدته تركيا في العقد الماضي، والذي صاحبه تطور في أحجام الإنتاج والصادرات، وكون البورصات السلعية التركية هي المسيطرة وفقا للقانون التركي على تداول السلع الزراعية بنظام الجملة، وفي الفصل الرابع تم التعرض لآليات "مراحل" التداول بالبورصة السلعية التركية، ومن أجل أن تضيف الدراسة جوانب فنية تساعد في انتشار بورصة سلعية مصرية، فقد تم التعرض بالشرح التفصيلي لعدد من البورصات السلعية التركية وهي بورصة ساكارييا للخضر والفاكهة بمدينة ساكارييا، وبورصة بولاتلي للحبوب بمحافظة أنقرة العاصمة، وتقنية التداول من خلال البرامج الحاسوبية المتطورة، وعقد الصفقات والفحص الفني، وآلية عمل نظام الاستيداع بالصوامع بها، وأنظمة التحكيم، وكذلك نشر المعلومات على نطاق واسع من خلال النشرات اليومية والشهرية والسنوية، وفي الفصل الخامس تم تناول أسباب نجاح البورصة السلعية في تركيا، والآثار التي ساهمت بها البورصات السلعية وترتب عليها المساعدة في تحقيق ازدهار للاقتصاد التركي، وتم تدعيم هذا الفصل بالعديد من البيانات الاقتصادية التاريخية لعدد من السلع الزراعية التركية صادرة من عدة جهات (منظمة الأغذية والزراعة"FAO"، جهاز الإحصاء التركي"Turkstat"، موقع التجارة العالمي"Trademap")، وفي الفصل السادس تم تسجيل وتوضيح بعض الملاحظات على القانون التركي المنظم لعمل البورصات السلعية، وتم إدراج عدد من الملاحظات على القانون التركي المنظم لعمل البورصات السلعية بعد ترجمة القانون، وهذا القانون يشمل كافة جوانب عمل البورصات السلعية التركية، من ناحية اختصاصاتها وقواعد العمل فيها ومسئوليات وواجبات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ومجلس التأديب ولجان المهن، مع عقد مقارنة مع قانون إنشاء بورصة مينا البصل للأقطان، من أجل المساعدة في تجنب الأخطاء أو المشكلات عند إنشاء أو وضع قانون منظم للبورصات السلعية في مصر، وتم التوصل إلى عدد من النتائج، وعدد من التوصيات التي تتضمن مقترح بإنشاء بورصة سلعية في مصر وفقا للمعايير العالمية، ومقترحات عملية لإنشاء بورصات سلعية لمواجهة تلك المشكلات، (تم إرفاقها بالمزيد من التفصيل بالملاحق)، وهي مشكلة تسويق محصول بنجر السكر، ومدى الاستفادة في حال إدراجه في بورصة سلعية تساعد في القدرة على التنبؤ ووضع خطة لزراعته، كذلك مقترح إنشاء

بورصة سلعية متخصصة في مجال الدواجن، وأسباب توقف بورصة بنها للدواجن، وكذلك سوق
الماشية "سوق الثلاثاء" بمدينة الزقازيق (مثل لأحد الأسواق المتخصصة التي تعاني من الإهمال
والعشوائية، وكيف يمكن لنظام البورصة السلعية المساهمة في علاج ذلك)، وتضمنت الملاحق
نسخة قام الباحث بترجمتها من بنود القانون التركي التي تتناول البورصة السلعية في تركيا،
ونسخة من القانون الخاص بإنشاء بورصة الأقطان بمينا البصل بالإسكندرية قبل أن يتم إلغاؤه .

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

من أجل إعطاء رؤية أكثر شمولاً للبورصات فقد تناول هذا الفصل استعراض عدد من الجوانب منها محاولة توضيح العلاقة بين البورصات والنظريات الاقتصادية، وبعض جوانب الارتباط بين سوق الأوراق المالية، وبعض النظريات الاقتصادية سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الحديثة، كما تم التعرض لأهم العوامل المؤثرة في عمل سوق الأوراق المالية، ومنها عوامل أساسية وأخرى فنية، كذلك تم التعرض لعدد من المتغيرات التي تؤثر على السوق ومنها السياسة المالية والسياسة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة ومستوى التضخم والنتائج الإجمالي القومي، وتم استعراض عدد من الجهات الرقابية القائمة والمسئولة عن تنظيم ورقابة وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر، وهي الهيئة العامة لسوق المال والهيئة العامة للاستثمار وبورصة الأوراق المالية وشركات السمسرة في الأوراق المالية وشركات ترويج وتغطية الاكتتاب وشركات رأس المال المخاطر وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وشركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزي وشركات الاستثمار، وتم التطرق إلى توضيح مفهوم المشتقات والفروقات بين الخيارات والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعمليات المقايضة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: موقع البورصة في النظرية الاقتصادية:

اعتبر القرن الثامن عشر بداية قوية لانطلاق البورصات، خصوصاً مع ظهور نظرية تقسيم العمل، والتوسع الذي طرأ على أحجام الإنتاج، والنمو الاقتصادي المطرد، لأن البورصات تنتعش مع توسع الأسواق، وكان كتاب "ثروة الأمم" لأدم سميث الصادر في عام ١٧٧٦، قد حمل نظرة جديدة، اكتسبت المزيد من الزخم في العقود التي تلت سميث مع التقدم الهائل في تكنولوجيا الآلات، وارتفع الإنتاج لأرقام لم يمكن تخيلها في عصر سميث^(١).

كذلك فإن حرية الأسواق التي نادى بها آدم سميث باعتبار السوق حارس نفسه، حيث تنتقل الموارد من سلعة لأخرى بناء على قوانين العرض والطلب، بدون تدخل حكومي (الصانع الذي يتقاضى أجراً بالغ الارتفاع مقابل صناعته، سيجذب المنافسين للاستفادة بالدخول إلى نفس مجال صناعته، والمشتريين سيسعون إلى الحصول على هذا المنتج من أماكن أخرى ويتجنبون تلك الأماكن ذات الأسعار المرتفعة)، أدت تلك النظرية إلى تطوير فكرة السوق باعتبار أن العرض والطلب هما المحرك الرئيسي للأسواق.

في عام ١٩٢٨ ارتفعت الأسهم وفقاً لمؤشر التاييمز في أمريكا ٣٥%، وشهدت بعض الأسهم قفزات تتجاوز ٣٠٠% لبعض الشركات، والسائد بالمجتمع الأمريكي في هذا الوقت أن المضارب يستطيع أن يشتري أسهم مقابل دفع ١٠% فقط من قيمتها، والباقي في صورة ائتمان، تلا ذلك حدوث الانهيار في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩، فيما سمي بالكساد العظيم الذي بلغ ذروته في عام ١٩٣٣، حيث فقدت الأسهم ٨٢,٥% من قيمتها وعلى سبيل المثال فقد انخفضت أسهم جنرال موتورز من ٧٣ نقطة إلى ٨ نقاط فقط، انعكس هذا الانهيار سلباً على الاقتصاد العالمي، إذ انعدمت ثقة المستهلكين والمنتجين، وبلغ هبوط الناتج القومي الاجمالي في ذروته بحدود ٤٧% بمنتصف عام ١٩٣٣، مقارنة بعام ١٩٢٩، ويعود الانهيار بالدرجة الأولى للنظام المصرفي المليء بالمشاكل، وعجز البنوك عن تغطية القروض واندفاع المودعون في سحب ودائعهم، إن النظام المصرفي في أمريكا يعتبر أن كل ١٠ دولارات نقداً تمثل احتياطياً لمقدار ١٠٠ دولار من الالتزامات في الحسابات الجارية للعملاء، ويمكن أن يقوم البنك بإقراض ٩٠ دولاراً منها، وإن سقوط قطعة من الدومينو يستتبع بالتتالي سقوط باقي القطع.

(١) إي.راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، كتاب موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، العدد ١٧٣، عام ٢٠١١م.

وعلى الرغم من هذا الانهيار، ووصول حجم البطالة إلى حدود ٢٥%، إلا ان البنك الاحتياطي الفيدرالي لم يقدم أي مساعدة، وكانت السياسة المتبعة في ذلك الوقت هي زيادة الائتمان فقط طبقا "لاحتياجات التجارة"^(١).

جاء جون ماينارد كينز الذي اعتبر ان ارتفاع الانفاق كان ضروريا لمجابهة الكساد، وهاجم كينز الحرص، ويعتبر كينز أن الاستهلاك لا يعتمد علي الادخار بل علي الدخل، وفي كتابه النظرية العامة **the general theory** يقول أن حتي أكثر أسعار الفائدة انخفاضا لن يغيري منشآت الأعمال باقتراض الأموال واستثمارها في مصانع ومعدات جديدة إذا ما كانت الاحتمالات كئيبة، أدي اتباع أفكار كينز بزيادة الانفاق إلى تحقيق الاستقرار في أوروبا وأمريكا بعد الحرب العالمية الثانية.

اعترض فريدمان على أفكار كينز إذ اعتبر أن أفكار كينز تؤدي إلى تضخيم حجم الحكومة وبالتالي تخالف بل وتدمر أساس الرأسمالية التي تقوم على الحرية، معتبرا أن الانهيارات المصرفية هي السبب وراء الكساد العظيم.

أطلق جالبريث على رأسمالية فترة السبعينات في القرن العشرين اسم الرأسمالية الأمريكية، التي تختلف كلية من وجهة نظره عما سبق، بحيث أسفرت عن نظام جديد هو نظام التخطيط وأن الشركات العملاقة هي التي تسيطر على النسبة الأكبر من الاقتصاد مقارنة بملايين المزارعين، والشركات العملاقة هي التي تتحكم بالسوق، ويرجع السبب في هذه العملاقة التي أصبحت عليها بعض الشركات إلى التكنولوجيا الحديثة، والتي بإخضاعها لتخطيط صحيح يمكن التحكم في كافة المراحل التي تمر بها السلعة، من إنتاج وتوزيع وائتمان، كذلك خفض المخاطرة، ويعتبر أن ملاك هذه الشركات العابرة للقارات هم أصحاب القرارات التي تقود الاقتصاد، أي أصبح لها سلطة وقدرة وتحكم، وبالتالي فإن رؤية جالبريث انفصلت عن النيوكلاسيكيين بجعل التخطيط هو بؤرة تركيزه وليس السوق، ويتقرر السعر بناءا على الهيكل التقني، وتركز المنشأة على تحقيق النمو وليس الربح.

في ثمانينات القرن العشرين، ازداد تضخم أهمية وول ستريت، وأصبح الأفراد والمؤسسات شرهين للغاية في المضاربة من خلال التربح من النقود والأصول المالية بديلا عن إنتاج السلع، فيما يسمى باقتصاد الكازينو، وانتقلت العدوى إلى العالم كله، ويعزي هذا الانتشار بالدرجة الأولى

(١) إي.راي كانتريري، ترجمة سمير كريم، مرجع سابق، ص ٢٩٧

إلى القدرات التكنولوجية الهائلة التي كفلت تقدم هائل في أساليب الاتصال ونقل البيانات، علاوة على تكاليفها المنخفضة، وكذلك سهولة التنقل وانخفاض تكاليفه، فيما يسمى عصر العولمة والشركات متعددة الجنسيات، في إطار منظمة التجارة العالمية WTO ، وظهر مناطق التجارة الحرة الجديدة مثل(الاتحاد الأوروبي)، وأصبحت المنافسة هي السائدة، وشملت العولمة أيضا عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والاستثمارات الأجنبية والائتمان الممنوح.

ثانيا: بعض جوانب الارتباط بين سوق الأوراق المالية وبعض النظريات الاقتصادية^(١):

١-مدى ارتباط سوق الأوراق المالية بالنظرية الكلاسيكية (فكرة المنافسة الكاملة):

اعتبر الكلاسيكيون أن نظام المنافسة الكاملة هو النظام القادر على تحقيق المصالح الخاصة من ناحية وإقامة التوازن الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى، والبورصة هي أقرب الأسواق التي توفر أسباب المنافسة الكاملة، ويتفاعل فيها قانون العرض والطلب، بشرط توافر الشروط التالية:

أ- اتصال البائعين والمشتريين (أو من ينوب عنهم):

حيث تتقابل العروض مع الطلبات بكل حرية، في ظل قوانين حاكمة وملزمة وفي مكان محدد.

ب- حرية المساومة في تحديد السعر:

حيث يعلن المشتري طلبه للشراء بشكل صريح ، كما يعلن البائع استعداده للبيع عند سعر معين ، فإذا تقابل الطرفين عند سعر معين تتم الصفقة أو تؤجل لوقت آخر تتحقق فيه هذه المقابلة.

ج- صعوبة الاتفاقات المسبقة أو التآمر على تحديد أسعار البيع أو الشراء:

نظرا للشفافية والسرعة التي تتم بها عمليات البيع والشراء، فمن الصعوبة الإتفاق على أسعار محددة للبيع أو الشراء، بهدف الإضرار بالآخرين، كما أن القوانين صارمة في حال اكتشاف حدوث تلاعبات.

د- توافر العلانية والشفافية الكاملة:

هناك شفافية كاملة من خلال شاشات التداول الموضح بها كميات الطلب والعرض والتنفيذات والأوامر المؤجلة، من خلال برامج الكترونية متخصصة.

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الأذخار في مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، عام ٢٠٠٢، ص ١١: ١٣.

٥- التعامل في وحدات متجانسة (متماثلة):

وبالتالي يسهل تحقيق وحدة السعر، ويسهل تقابل العرض والطلب.

٢- جوانب ارتباط سوق الأوراق المالية بالنظرية الحديثة^(١):

أ- أسعار الأوراق المالية والاستثمار:

اعتبر كينز أن الأسعار بسوق الأوراق المالية ذات تأثير على مستوى الاستثمار، لأن أسعار الصفقات تعطي قيمة تقديرية حول الأصول المنتجة للمنشأة، وكذلك حول العوائد المتوقعة على الأصول المنتجة التي تمتلكها المنشآت الآن، وتؤثر سوق الأوراق المالية في الإستثمار من خلال توجهات المستثمر، حيث يقبل المستثمر على شراء الأسهم في حالة الإنخفاض، أو شراء مباشر للأصول العينية بديلا عن الأسهم في حال ارتفاع الأسهم، وبالتالي فإن الأسعار في بورصة الأوراق المالية تؤثر في توجهات الاستثمار.

ب- أسعار الأوراق المالية ودافع المضاربة:

اعتبر كينز أن توافر ظروف عدم اليقين أو درجة التأكد يرتبط معها تفضيل السيولة من أجل المضاربة، كذلك توقع حدوث تغيرات بأسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة، فعند توقع إمكانية حدوث ارتفاع في أسعار الأوراق المالية، يقبل الأفراد على شراءها مضحين بالسيولة التي في حوزتهم، والعكس بالعكس، فعند توقع حدوث انخفاض بأسعار الأوراق المالية، يميل الأفراد نحو تفضيل السيولة، ويرتبط ذلك جزئيا باتجاه أسعار الفائدة، حيث أن انخفاضها، يؤدي إلى ارتفاع السندات، كما يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض أسعار السندات.

ثالثا: أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة على عمل سوق الأوراق المالية^(٢):

١- عوامل أساسية:

وهي الأحداث السياسية والاقتصادية الخارجية، وهي عوامل خارجية لأنها تنشأ خارج السوق وأساسية لأنها ترتبط بتركيب الاقتصاد القومي ومستويات نشاطه.

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الإيدخار في مصر، عام ٢٠٠٢، مرجع سابق.

(٢) منير هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، عام ١٩٩٧.

٢- عوامل فنية:

وهي تنشأ داخل السوق، وتتعلق بطبيعة عملياته وسلوك المتعاملين فيه .

٣- المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سوق الأوراق المالية:

أ- السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية وسائل تمويل الإنفاق الحكومي وأهمها الضرائب التي تعد أحد مصادر الإيرادات الرئيسية ، فخفض الضرائب سيؤثر في ارتفاع أرباح الشركات، والمزيد من زيادة الإنتاج، وبالتالي إحداث انعكاس إيجابي بالارتفاع على أسعار الأسهم، والعكس صحيح في حالة رفع معدلات الضريبة.

وإذا لجأت الحكومة إلى التمويل التضخمي من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، فسينعكس ذلك سلبا من خلال خفض الأرباح نتيجة ارتفاع معدل التضخم وبالتالي له تأثير سلبي على الأسهم.

ب- السياسة النقدية:

إذا أخذنا أحد متغيرات السياسة النقدية مثل عرض النقود على سبيل المثال نجد أن زيادة عرض النقود سوف ينعكس بالانخفاض على أسعار الفائدة في السوق، ومن شأن ذلك تشجيع الاستثمار وبالتالي رفع معدلات الناتج القومي الإجمالي وانخفاض معدلات البطالة، وینعكس ذلك بالإيجاب على إيرادات منشآت الأعمال وعلى مستويات الأرباح المحققة، وبالتالي سينعكس على أسعار أسهمها بالارتفاع.

ومن زاوية أخرى فإن لزيادة عرض النقود أثر مباشر في ارتفاع معدلات التضخم ، نتيجة زيادة عرض النقود، وبالتالي يؤثر سلبا على أسعار الأسهم، حيث من المتوقع أن يؤدي زيادة عرض النقود إلى ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للأسهم، كما يؤدي استمرار التضخم إلى خوف المستثمر من ضخ أموال جديدة إلى السوق، وقد يدفع هذا الوضع الحكومات إلى تخفيض حجم المعروض من النقود مرة أخرى.

ج- سعر الصرف:

يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى الإقبال على الأوراق المالية التي تدر عائدا بعمله ذات قيمة مرتفعة في مقابل العملة الوطنية المنخفضة، وبالتالي تؤثر سلبا على أسعار الأسهم، بينما ترتفع الأوراق المالية ذات العملة الأجنبية .

د- التضخم :

يعنى التضخم حدوث انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، أي لحائزيها ومنها تلك الوحدات الاقتصادية بالدولة، وربما تستفيد الأسهم من هذا التضخم باعتبارها أصولا حقيقية، حيث يتم تقويمها بالنقود الجارية ،على حساب السندات ذات العائد الثابت، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع العائد المطلوب على الأسهم نتيجة لحالة التضخم ،قد يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية، حتى تستطيع تحقيق هذا العائد للمستثمر، فالمستثمر الذي ينتظر أرباحا تقدر بـ ١٠% من أسهمه بما يعادل ١٠ جنيهات عن السهم على سبيل المثال، فإنه يتطلع إلى عائد أعلى في حالة حدوث تضخم باستثماره في أسهم تحقق ١٥% على نفس أمواله المستثمرة ، وبالتالي يضغط ذلك على الأسهم بالتراجع ، وربما تتراجع ارباح الشركات نتيجة ضعف القوة الشرائية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

هـ- سعر الفائدة :

يرتبط سعر الفائدة ارتباطا عكسيا بأسعار الأوراق المالية، فالمستثمر يبحث دائما عن أفضل الأوعية التي تحقق له عائدا أعلى من بين بدائل مختلفة.

و- حجم الناتج الإجمالي القومي:

كلما ارتفع الناتج القومي الإجمالي، نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي، لا شك ينعكس ذلك بالإيجاب على أسعار الأوراق المالية، والعكس بالعكس، ولكن الزيادة المفاجئة في الناتج القومي الإجمالي قد تحدث حالة من التساؤم، إذا ساد الاعتقاد بأن تلك الزيادة من شأنها أن تزيد من المعروض من النقود، بشكل يتوقع معه أن يسفر عن إحداث تضخم، ويترتب على التضخم زيادة بأسعار الفائدة، وينجم عنها انخفاض أسعار الأسهم في السوق، وذلك من جراء الزيادة المحتملة والمتوقعة في معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

رابعاً: الجهات الرقابية القائمة والمسئولة عن تنظيم ورقابة وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر^(١)، يمكن حصرها فيما يلي :

١- الهيئة العامة لسوق المال:

تهدف إلى العمل على تنظيم وتنمية سوق الأوراق المالية، والقيام بمراقبة حسن قيام السوق بوظائفها وتوجيه رؤوس الاموال اللازمة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك الإشراف على توفير المعلومات والبيانات عن الأوراق المالية والجهة المصدرة، وتشجيع إيجاد والعمل على تأهيل وسطاء الأوراق المالية والتأكد من أن التعامل يتم على أسس سليمة لأغراض لا يشوبها الاستغلال والمضاربات الوهمية، وتتولى الهيئة متابعة تراخيص وسطاء السوق (السماسرة)، والعمل على ايجاد ميثاق شرف، وتطلب تقديم تقارير دورية عن أداء الجهات العاملة بالسوق والوسطاء، وتعمل الهيئة على تشجيع دور المؤسسات ذاتية التنظيم وفقاً لمبادئ المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال^(٢)، وتعمل على ممارسة الدور الرقابي على سوق التداول والشركات العاملة لتحقيق الكفاءة والنزاهة، مع توفير متطلبات الإفصاح والشفافية بإلزام الشركات المدرجة بتقديم القوائم المالية المعتمدة وفقاً لمعايير المراجعة والمحاسبة المصرية.

٢- الهيئة العامة للاستثمار :

تتولى الهيئة تنفيذ أحكام قانون الاستثمار والقيام بإعداد قوائم المجالات والمشروعات التي تمثل فرصاً للاستثمار وتقديم المشورة بشأنها، والقيام بالحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة بالدولة نيابة عن أصحاب المشروعات، ويتطلب إصدار أسهم الشركات ضرورة موافقة الهيئة العامة للاستثمار على نشرة الاكتتاب.

٣- بورصة الأوراق المالية:

وهي تلك السوق التي تخضع لقواعد ونظم معينة ويتم فيها تداول الأسهم والسندات، وتشرف عليها جهات مراقبة حكومية، وتتواجد في مصر بورصة موحدة هي بورصة مصر والإسكندرية، وتتولى البورصة إصدار نشرات إقفال للأوراق المالية يوميا تتضمن أسعار الفتح والاعلاق، وأدنى وأعلى سعر، والكميات المتداولة، وتتضمن سوقاً منظماً

(١) حاتم أحمد عديلة، أثر سوق الأوراق المالية على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد المصري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، عام ٢٠٠٦م، ص ١٩: ٣٢.

(٢) تضم المؤسسات أو المنظمات كلاً من: البورصة وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، والجمعية المصرية للأوراق المالية وكذلك جمعية مديري الاستثمار، والشعبة العامة للأوراق المالية باتحاد العام للغرف التجارية،

تحتوى على الأوراق المالية للشركات، ويتم التداول تحت رقابة البورصة، وتوجد سوقا أخرى هي سوقا غير منظمة لأسهم شركات صغيرة، وتتم عادة بين السماسرة.

٤- شركات السمسرة في الأوراق المالية:

هي الوسيط بين البائع والمشتري، حيث تتلقى الأوامر من العميل، وتنفذها، وتوفر للعميل معلومات حديثة، ويشترط قانونا أن تكون تلك الشركات في شكل شركة مساهمة أو توصية بالأسهم.

٥- شركات ترويج وتغطية الاكتتاب:

هي مؤسسات مالية متخصصة تقوم بضمان الاكتتاب أو الترويج له .

٦- شركات رأس المال المخاطر:

هي مؤسسات مالية تأخذ شكل شركات مساهمة وشركات توصية بالأسهم تهدف الى تمويل الشركات المصدرة لأوراق مالية وتعمل على دعمها أو تقديم الخدمات الفنية والادارية متى كانت هذه الشركات عالية المخاطر أو كانت تعاني قصورا في التمويل .

٧- شركات تكوين وإدارة محافظ الاوراق المالية :

هي شركات تساعد المستثمر في تكوين وإدارة محافظه الخاصة للأوراق المالية، بجانب حفظ الأوراق المالية المملوكة للعميل في محافظ تلك الشركات، وتحصيل كوبونات الأرباح.

٨- شركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزي :

يوجد حاليا شركة واحدة فقط هي شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، واستطاعت تلك الشركة أن تمكن السوق من القيام بوظائفه بكفاءة وزيادة سيولته، بما وفرته من سهولة نقل الملكية وتسوية الأموال بين أطراف المعاملات، ويتوافر حاليا إمكانية تسوية العمليات في نفس اليوم لأسهم بعض الشركات، ويطلق عليها مصطلح T+0 .

٩- شركات الاستثمار:

تقوم بتلقي أموال المستثمرين لضخها في محافظ استثمارية، وهذه الشركات يعدوا وسطاء ماليين، وكل محفظة تختلف عن غيرها فيما تتضمنه من أسهم أو مزيج من الأسهم

والسندات وأذون الخزانة، لإعطاء المستثمر حرية اختيار المحفظة، وفقا للعائد المتوقع منها ودرجة الأمان.

خامسا: المشتقات^(١):

المشتقات تعتبر أحد أهم أدوات التعامل الحديثة في الأسواق المالية العالمية، وهي عبارة عن عقود مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (مثل الأسهم - السندات - الذهب . الخ)، بهدف التحوط ضد مخاطر التغيير المتوقع بأسعار تلك الأصول.، ويمكن شرح أنواع المشتقات على النحو التالي:

أ- عقود الخيار Options:

عقود الخيار يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما سواء بالبيع أو الشراء، لقدر معين من أصل في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد وقت التعاقد، ويوجد نوعان أساسيان من عقود الخيار، خيار البيع، وخيار الشراء، وكذلك يضاف إليهما نوع ثالث يعطى الحق في كلا من الشراء والبيع معا، ويلتزم بائع حق الخيار بإيداع هامش مالي Margin لدى شركة السمسرة التي يتعامل معها .

ب- العقود الآجلة Forward Contracts^(٢):

هي تلك العقود التي تعطى لمشتريها الحق في شراء أو بيع بتاريخ محدد مستقبلا وبسعر متفق عليه مسبقاً، بحيث يتم التسليم في تاريخ لاحق، وهي ملزمة لطرفيها، ويتفاوض طرفي العقد على شروط العقد، ولا تتداول العقود الآجلة بالبورصة، والفائدة الأساسية للعقود الآجلة هي قدرتها على الحفاظ على استقرار الأسعار في الأسواق.

ويتضح بذلك الفارق بينها وبين سوق الدفع الفوري، الذي يتم فيه التسليم الفوري للسلعة المادية، وفي هذه الحالة يتم فحص السلعة بشكل نافي للجهالة أو الفحص الدقيق، ويتم التبادل الآني.

(١) بهناس عباس، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة زيان عاشور، الجزائر، عام ٢٠١٢م، ص ١٥٨ : ١٦٠.

(٢) مصطفى كامل خليل الحجازي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، دار المنظومة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩ .

ج- العقود المستقبلية Futures:

تعتبر العقود المستقبلية عقوداً آجلة، لكنها قابلة للتداول في البورصة، وتعطى لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من أصل مالي أو عيني محدد مسبقاً، على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق، ويلتزم طرفي التعاقد بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى شركة السمسرة بشكل نقود أو أوراق مالية، بهدف حماية كل منهما من المخاطر التي يمكن أن تترتب على عدم قيام أحد الطرفين بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر.

ويتمثل وجه الفارق بين العقود المستقبلية وعقود الخيار، في كون العقود المستقبلية واجبة التنفيذ، بينما تعطى عقود الخيار لمشتريها الحق في تنفيذ العقد من عدمه، كما أنه لا يجوز استرداد قيمة العلاوة المدفوعة في حالة عقد الخيار، في حين أن الهامش المبدئي الذي يودعه كلا من طرفي العقد المستقبلي لدى شركة السمسرة يمكن استرداده بالكامل في حالة تنفيذ العقد.

د- عمليات المقايضة Swaps :

عمليات المقايضة عبارة عن اتفاق بين طرفين على القيام بتبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية، حيث تتحدد وفقاً له قيمة الصفقة بشكل آني، على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

أهم الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة في بعض جوانبها على عدد من الدراسات السابقة على النحو التالي:

١- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، حيث تناول فيه مفاهيم الميزة النسبية والميزة التنافسية، وتعرض الكتاب للممارسات الاحتكارية.

وقد أفرد الكاتب الحديث عن الأسباب التي تجذب المستثمر سواء كان وطنيا أو أجنبيا ، معتبرا أن وجهة نظر المستثمر هي المتحكم الأول في قراراته، الذي يبحث عن أفضل استخدام ممكن لأمواله، واعتبر الكاتب أن أهم ما يجذب المستثمر هو مناخ الاستثمار، معتبرا أن أهم ما يميز النمرور الأسيوية ليس توافر الموارد الطبيعية، ولكن اتخاذ القرارات المناسبة وتوفير البيئة المواتية التي تشجع الاستثمار والإنتاج.

واعتبر الكاتب أن لمصر مزايا نسبية جيدة، ويمكن أن تتحول إلى دولة ذات مزايا تنافسية جيدة من خلال الاهتمام بالإطار المؤسسي والسياسي.

بالرغم من أن الكاتب استفاض في الحديث عن المزايا النسبية التي يعول عليها في جذب المستثمر، معتبرا أنها وحدها ليست كفيلة بجذب المستثمر ، ولكن لابد من تحولها إلى مزايا تنافسية، ونضيف بأن الثقة أو التيقن هو ما يجذب المستثمر حقا نحو الاستثمار في بلد ما، فربما تتوافر ميزة ما في بلد ما ولتكن المواد الخام، إلا أن عدم وجود قوانين جاذبة للمستثمر تكفل له حرية الدخول والخروج بأمواله، وتكفل له أمان أمواله وأرباحه المتحققة، فلا يمكن أن تكون تلك الدولة جاذبة للاستثمار بشكل أو بآخر، إن وجود حوافز للاستثمار أو ضرائب منخفضة وأراضي منخفضة السعر، لا يمكنه وحده أن يجذب المستثمر، بقدر ما يجذبه استقرار القوانين واستقرار الأوضاع السياسية، بمعنى أن يكون على يقين أنه مهما حدث فإن القواعد العادلة هي في النهاية التي تحكم الدولة التي يستثمر بها.

٢- عاكف أحمد مفلح الزعبي، تقويم أداء سوق تجارة الجملة للخضر والفاكهة الطازجة في الاردن، كلية الدراسات العليا، السودان، عام ٢٠٠٠م، رسالة دكتوراه، التي تناولت المشاكل التي يواجهها سوق الجملة للخضر والفاكهة بالأردن، ومظاهر الاختلالات التي يعاني منها السوق، وتوصيات للتغلب على تلك المشاكل.

ترصد الدراسة مجموعة من مظاهر الاختلالات التي يعاني منها سوق الخضر والفاكهة بالأردن "توصلت الدراسة إلى بعض النتائج وهي: وجود احتكار قلة لدى كلا من وكلاء البيع والمصدرين، وجود قيود على دخول وكلاء البيع للسوق وخروجهم منه، وجود تجانس بين المنتجات المعروضة في السوق، ووجود تفاوت بالمعلومات المتاحة للأطراف المختلفة، تمتع وكلاء البيع والمصدرين بمراكز مساومة أقوى أمام المنتجين (المزارعين)، عدم قيام أسواق الجملة بدورها بصورة جيدة، وجود مخالفات بمزادات البيع والتواطؤ في البيع خارج المزاد، وجود موسمية واضحة في الأسعار، مع عدم وجود انعكاس لاقتصاديات الحجم في الهوامش التسويقية، ومن ثم توجهت الدراسة بعدد من التوصيات لمعالجة تلك المشاكل، تمثلت في إصدار تشريعات لحماية حرية السوق، مع ضرورة رفع القيود التي تحول دون دخول وسطاء جدد للأسواق، وبناء نظام وطني للمعلومات، مع إحداث تطوير في نظام أسواق الجملة، وإصلاح البيع بالمزاد، ومنع البيع خارجه، وضرورة تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتحفيز الاستثمار في مرافق التسويق، وكذلك أهمية تعزيز البحث العلمي والإرشاد والتدريب، والاتجاه نحو الزراعة التعاقدية، خصوصا في مجالات التصدير والتصنيع، وتوفير برامج التمويل بشروط ميسرة لكلا من المنتجين (المزارعين) والمصدرين

وعلى الرغم من أن الدراسة تتناول سوق الجملة بالأردن، إلا أن المشكلات التي تواجهها السوق هناك لا تختلف كثيرا عن المشكلات التي تواجهها السوق المصرية، واتفقت الدراسة مع دراسة البورصة السلعية في تركيا ومحاولة الاستفادة منها في مصر، في وجوب تحديث التشريعات القائمة التي تحكم أسواق الجملة بشكل عام، وضرورة العمل على تطوير الأسواق وتعزيز التكنولوجيا والاتجاه نحو الزراعات التعاقدية، وتسهيل التمويل للمنتجين.

وبالرغم مما خلصت إليه تلك الدراسة الجيدة من وجود مشاكل هائلة تعانيها سوق الجملة بأوضاعها الحالية، وقصور القانون المنظم والحاجة إلى تحديثه، إلا أنها لم تتطرق إلى ضرورة إيجاد نظام بديل لهذه الأسواق، يتوافق مع الأنظمة العالمية، ويمكن من خلاله تحقيق المقابلة المباشرة بين المنتجين والمستهلكين، ويُصلح من نظام المزاد الحالي الذي يؤدي لسيطرة المحتكرين، كذلك لم تتطرق الدراسة إلى ضرورة وجود أنظمة فحص متطورة، وأنظمة تحكيم، لذلك فإننا نرى أن دراسة أنظمة البورصات السلعية للسلع الأنية، والسعي لتطبيقها في مصر كفيل بتجنب مشكلات أسواق الجملة بوضعها الحالي، وإحداث طفرة في

التبادلات على أسس علمية سليمة، سوف تنعكس إيجابيا على كافة مراحل السلعة بدءا من البذرة، وحتى وصولها إلى يد المستهلك، محدثة تنمية اقتصادية بالمجتمع.

٣- محمد عبد الحليم عمر، السلع الدولية وضوابط التعامل فيها، جامعة الأزهر، بحث مقدم للمؤتمر السادس عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي بدبي، ٢٠٠٥.

وتم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التعرف على السلع الدولية وأنواعها وضوابط التعامل بها، وتم التعرض لمفهوم البورصة السلعية وأغراض المتاجرة في بورصة السلع الدولية وبالأخص أنظمة التحوط من خلال التعاقدات الآجلة وأنظمة المشتقات.

ويأتي الغرض من هذه الدراسة هو توفير المعلومات التي يمكن بناءا عليها إصدار قرار لمجمع الفقه الإسلامي حول السلع الدولية.

وقد اعتمدت الدراسة وفقا للهدف الذي حدده الباحث، على تجميع المعلومات أكثر من إبداء الرأي، ومعظم معلوماتها تم استيفائها من بعض بورصات السلع العالمية من خلال الانترنت.

وقد خرجت الدراسة ببعض المعلومات والفوائد الهامة، منها أن واقع بورصات السلع الدولية تقوم على البيوع الآجلة (الفورية والمستعجلة) بما يعادل ٩٨% من المعاملات التي تتم فيها، بما يفيد المشتري بالاحتياط من مخاطر تذبذب الأسعار، وتفيد البائع وتجنبه مخاطر تذبذب الأسعار نحو الانخفاض، وبما يضمن له تصريف بضاعته قبل انتاجها، وتفيد المضاربين من فروق الأسعار المتحققة، وتعمل على إحداث توازن بين العرض والطلب، نظرا لاستمرارية السوق والسيولة التي تحدثها.

وأوضحت الدراسة أن التعامل في السلع الدولية له بعض المضار، باعتبارها تعاملات في الاقتصاد النقدي وليس الاقتصاد الحقيقي، واعتبرت أن هناك ضرورة بأن تكون تحركات النقود تابعة لتحركات السلع في توجيهها لإنتاجا واستهلاكا، ولكون طبيعة التعاملات في السلع الدولية لا تحقق ذلك حيث انها معاملات متكررة على سلع ثابتة بالمخازن، وتتحرك النقود حولها بيعا وشراء بقصد الحصول على فرق السعر، فالذي يتحرك بالفعل هو الأوراق والمستندات وليست السلع، فعلى سبيل المثال فإن شهادة الإيداع بالمخازن تظل تتداول، وفي الأغلب تبقى مع السمسار، وبالتالي فإن التعامل في السلع الدولية لا يترتب عليه قيمة مضافة للاقتصاد القومي، وإنما هو مجرد تغيير في المراكز المالية.

كذلك اعتبرت الدراسة أن من مضار التعامل في السلع الدولية هو ممارسات المضاربين الذين يبذلون جهودهم من أجل إحداث تقلبات سعرية، ويسوقون قطيع المتعاملين نحوها، محققين أرباحا طائلة من وراء ذلك.

ومن المضار الأخرى التي تشير إليها الدراسة في التعاملات على السلع الدولية، هو ما يحدث نتيجة الممارسات الغير أخلاقية من البيع الصوري واستغلال ثقة المتعاملين ، على خلاف ما تعلنه الجهات المختصة والمشرفة على تلك البورصات، بكونها ذات ضوابط محكمة، وتعتبر الدراسة أن الإستثمار الحقيقي هو الإضافة الرأسمالية للاقتصاد، والتعامل في السلع الدولية لا يتحقق فيه معنى الاستثمار بهذا المفهوم.

وفي الحقيقة فإن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تحدثت عن موضوع التداول بالسلع الدولية، وهو أمر مفتقد كثيرا بالمكتبة العربية وبالرسائل العلمية باللغة العربية، وقد أحسن الكاتب في شرحه لطبيعة التعاملات بالسلع الدولية وأنواعها والفروق بين المشتقات، ونظرا لأن لهذه الدراسة غرض معين أعلن عنه الباحث في بداية بحثه، وهو توفير المعلومات التي يمكن بناء عليها إصدار قرار للمجمع حول السلع الدولية، إلا أن الدراسة لم تتعمق بشكل كاف في دراسة البورصات السلعية الدولية، وتفتقد الدراسة توضيح لطبيعة التعاملات في تلك الأسواق، ومدى الشفافية التي تتيحها ، كذلك لم تنطرق الدراسة إلى أساليب الفحص الفني التي توجبها تلك البورصات للسلع وتصنيفها، ونفي الجهالة التامة عن المتعاملين فيها، والفوائد الهائلة المتوقع حدوثها نتيجة المقابلة المباشرة بين المنتجين والمشتريين النهائيين، علاوة على أنظمة التحكيم التي تكفل حقوق المتعاملين، كذلك فإن الجانب التنظيمي الجيد والموثوقية التي تتولد بين المتعاملين، علاوة على الجانب المعلوماتي المتقن، يعد من جوانب الاستفادة التي يمكن جنيها من وجود تلك البورصات السلعية، وبالرغم من المحظورات التي تشير إليها الدراسة في أساليب التعامل بالمشتقات ، إلا أن دراسة المشتقات أمر هام للغاية للتعرف على اتجاهات الأسعار للسلع الدولية، بغض النظر عن التعامل عليها، كذلك فليست كافة البورصات تتعامل بنظام المشتقات، وإن بورصات السلع الحاضرة أو التعاقدات الآجلة من خلال مراكز التعاقد تحت إشراف البورصات السلعية، كفيل بتطوير نظام التجارة الداخلية في الدول التي ترغب في اعتماد أنظمة البورصات السلعية.

٤- مثني عبد الرازق الدباغ، الاصلاح والتغير في تركيا: رؤية اقتصادية، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، العراق عام ٢٠١٠، حيث تناول الحديث عن الاقتصاد التركي وقطاعاته المختلفة ومعدلات النمو.

حيث رصد من خلال الدراسة حدوث تطور كبير في مؤشرات الاقتصاد التركي خلال القرن الحادي والعشرين مقارنة بما قبله ، وكيف أصبح الاقتصاد التركي بيئة مناسبة لعمل الشركات الصغيرة، وازدياد معدل النمو الاقتصادي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وارتفاع متوسط دخل الفرد، كذلك تعرض للنمو الواضح بالقطاع الزراعي والصناعي والتجارة الخارجية ، وكذلك تطور علاقات تركيا مع العالم الخارجي من خلال عضويتها بعدد كبير من المنظمات وإبرامها لعدد كبير من الاتفاقيات ومنها اتفاقية التجارة الحرة مع مصر.

٥- إي.راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، كتاب موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، عام ٢٠١١م، وهو كتاب هام تناول النظريات الاقتصادية منذ آدم سميث حتى عصرنا الحالي بأسلوب شيق بحيث يربط النظريات الاقتصادية بالأحداث التاريخية.

ويمثل هذا الكتاب أهمية كبيرة لفهم حركة النظريات الاقتصادية الحديثة منذ آدم سميث بكتابه ثروة الأمم وأهمية تقسيم العمل، واليد الخفية، ونظريات كينز التي انتشرت الاقتصاد في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حتى وصولنا إلى العصر الحديث، وأثر التكنولوجيا الهائل في تطوير الاقتصاد العالمي، وشيوع أنظمة البورصات في الأوراق المالية مثل بورصة نيويورك، والبورصات السلعية مثل بورصة شيكاغو للحبوب وبورصة لندن للمعادن.

٦- تقارير وأبحاث بورصة الأوراق المالية في مصر، الصادرة من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية، حيث تم التعرف على عشرات التقارير والأبحاث التي تحدثت عن أساليب التعامل في البورصة المصرية، خصوصا شراء السهم وبيعها وكيفية التعامل مع شركات السمسرة الوسيطة، وغرفة المقاصة .

٧- المعلومات المنشورة عن سوق الجملة بمدينة العبور، حيث تم التعرف على الطريقة التي يعمل ويدار بها السوق، وتم الاطلاع على البيانات المنشورة بالموقع الالكتروني عن السوق ، ولكنها معلومات ضئيلة، حيث تنشر الأسعار اليومية كمدى سعري، بدون تحديد أحجام التنفيذات، وهي غير مجدية بالنسبة للمتعاملين، فلا يمكن من خلالها تحديد اتجاهات السوق المستقبلية، ولا يصلح اتخاذها كمؤشرات أو تنبؤات مستقبلية، ويجب تأسيس مركز معلومات على مستوى عالي.

٨- المعلومات المنشورة الخاصة بالبورصة السلعية بساكاريا "تركيا" خصوصا أنها بورصة متخصصة في الخضراوات والفاكهة من خلال موقعها الإلكتروني، حيث تم التعرف من خلالها على مراحل تداول السلع، وكيفية التعامل، بدءا من دخول السلعة إلى البورصة وحتى إنجاز المعاملة، وانعقاد المزادات وتم التعرف على كيانات بورصة السلع بساكاريا: (المجموعات المهنية - الجمعية العمومية- مجلس الإدارة- لجنة التأديب - مجلس مراجعة الحسابات - الهيكل التنظيمي الإداري) وكذلك مجموعات السلع المتداولة، وسجل بيانات التجار.

٩- المعلومات المنشورة الخاصة ببورصة بولاتلي للحبوب بأنقرة "تركيا" من خلال موقعها الإلكتروني، حيث تم التعرف الدقيق على مراحل تداول سلعة الحبوب بكافة مراحلها، وكذلك نظام الاستيداع وتداول الإيصالات للبضاعة المخزنة بالمستودعات.

كذلك فقد استفادت الدراسة من عدد من القوانين ذات الصلة :

١٠- القانون التركي المنظم للغرف والبورصات السلعية رقم ٥١٧٤ لسنة ٢٠٠٤- القانون www.tobb.org.tr/Sayfalar/Eng/AnaSayfa.php، ولا شك في الأهمية الكبرى للتعرف على بنود القانون المنظم للبورصات السلعية، ويتعرض القانون لجوانب كثيرة ، منها الجوانب الاقتصادية في البورصات السلعية التركية ، والجوانب الإدارية والتنظيمية، علاوة على تنظيم الجوانب الفنية من أجل ضمان توافر المعايير الصحية للبضاعة المتداولة، ومثل ترجمة القانون أهم خطوة في هذه الدراسة؛ لأنها قادت إلى التعرف على الجوانب المختلفة التي تشغلها البورصة وحدود سلطاتها، والكيانات المتحكمة فيها ومسئولياتهم وواجباتهم.

١١- قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة مينا البصل) رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ " الجريدة الرسمية – هيئة المطابع الاميرية "، نظرا لأهمية التعرف على القانون الوحيد الذي صدر في مصر لتنظيم البورصة السلعية وهي البورصة السلعية المتخصصة في الأقطان، وإمكانية التعرف على جوانب ذلك القانون على الرغم من إلغائه لأسباب تم التعرف لها ، إلا ان مقارنته خصوصا في الجوانب الاقتصادية مع القانون التركي، يوضح الكثير من الجوانب التي يجب إعادة النظر إليها، أو تحديثها، في حالة إنشاء بورصات سلعية جديدة وبقانون ينظم عملها، مع التأكيد على ضرورة الإطلاع الدقيق على قوانين الدول الأخرى في هذا المجال الذي يتطور يوما بعد آخر.



الفصل الثاني

البورصات

المبحث الأول: بورصة الأوراق المالية وبورصة العملات.

المبحث الثاني: البورصات السلعية

مقدمة :

يمكن تعريف سوق المال بكونه جميع الأجهزة والمؤسسات التي تعمل في تجميع المدخرات بكافة أشكالها وأجلها، وإعادة استثمارها بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبهذا المفهوم فإن سوق المال عبارة عن قناة بين أولئك الذين يملكون فوائض مالية (المدخرون) وهم يشكلون جانب العرض للأموال وأولئك الذين لديهم عجز مالي (المقترضون) وهم يشكلون جانب الطلب على الأموال، حيث تعمل سوق المال على انسياب الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات العجز الفائض المالي(أفراد – شركات – مؤسسات) إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي (أفراد – شركات – مؤسسات).

يحتوى الشكل رقم (١) على هيكل سوق المال المصري وينقسم إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول: سوق النقود: (سوق التعاملات قصيرة الأجل):

وهي تلك السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل، ويتولى الجهاز المصرفي ممثلاً في البنك المركزي والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات.

القسم الثاني: سوق رأس المال(سوق التعاملات متوسطة وطويلة الأجل):

وهي تلك السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول المالية متوسطة وطويلة الأجل ، وهذه السوق تنقسم بدورها إلى قسمين :

أ- أسواق رأس المال غير المالي : وتشتمل هذه السوق على الأجهزة التي تقوم بعمليات الإقراض والاقتراض متوسط وطويل الأجل.

ب- سوق الأوراق المالية: ويتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية سواء كانت اسهما او سندات، وتنقسم إلى قسمين أحدهما يسمى سوق الإصدار وهي تختص بإصدار الأوراق المالية ، والأخرى تسمى سوق التداول وتختص بتداول الأوراق المالية،

كذلك يمكن تقسيم سوق المال بناءً على المدى الزمني للاستثمار، كما يلي^(١):

١- أسواق قصيرة الأجل:

تسمى بأسواق النقد، وهي معاملات تقوم على منح الائتمان لمن يحتاجه، سواء كانت الحكومة أو الوحدات الاقتصادية أو الأفراد، لمدة لا تتجاوز السنة، ويتولى الجهاز المصرفي ممثلاً في البنك المركزي والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات.

(١) مصطفى ياسين محمد الأصبحي، القانون الواجب التطبيق على العلاقات المتصلة بأسواق الأوراق المالية ذات الطابع الدولي، دار المنظومة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، مصر، المجلد/العدد ١، عام ٢٠٠٦، ص ٤٦١: ٤٦٥،

٢- أسواق متوسطة وطويلة الأجل:

تسمى بأسواق رأس المال، ويتم فيها التعامل لأجل متوسطة وطويلة، نتيجة الحاجة إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات العامة أو الخاصة ذات المدة الطويلة والتي تحتاج إلى تغطية لمدة زمنية مقبلة، لكي يستطيع المشروع الإنتاج .

والأسواق متوسطة وطويلة الأجل نوعان:

أ- سوق الإصدار أو (السوق الأولية):

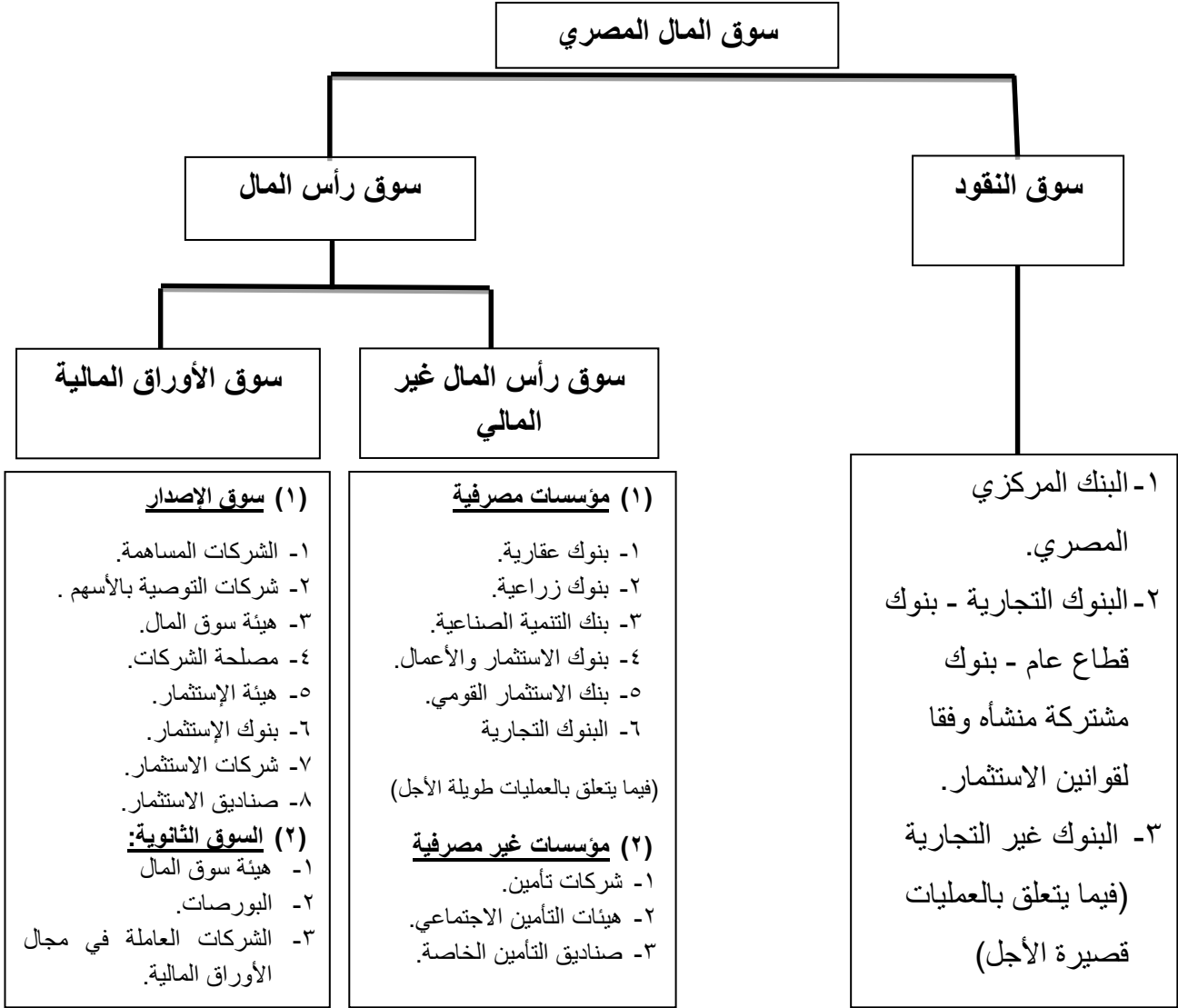
وهي السوق التي تشمل بيع وشراء الأوراق المالية المطروحة أول مرة من طرف الهيئات والشركات التي تصدرها، ويقوم الأفراد والمؤسسات بالاكتتاب فيها، ويتمثل دور السوق الأولية في قدرتها على تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية قبل عرضها للتداول في السوق الثانوية للمستثمرين، ولكل جهة اختصاصاتها وفقاً للقانون .

ب- الأسواق الثانوية (أسواق التداول):

يتم فيها التداول بالبيع والشراء للأوراق المالية بعد إصدارها ووفقاً للنظم والقواعد التي تحددها البورصة، ولا يجوز التعامل بالأوراق المالية خارج البورصة ويقتصر التعامل داخل البورصة على وسطاء السوق أو السماسرة المعتمدين حيث أنهم يمثلون حلقة الوصل بين البائعين والمشتريين. والتعامل في سوق الأوراق المالية الثانوية لا ينحصر فقط في العمليات الفورية التي تصفى فوراً بدفع قيمة الأوراق واستلامها، وإنما ينسحب كذلك على العمليات الآجلة التي لا تصفى إلا في مواعيد محددة. ويكون هدف التعامل إما تحقيق الربح الفوري من خلال الشراء والبيع أو الاحتفاظ لتحقيق أرباح رأسمالية نتيجة ارتفاع قيمة السهم .

شكل رقم (١)

هيكل سوق المال في مصر - تقسيم سوق المال



المصدر: محمود فهمي، "بحث في الإطار القانوني والتنظيمي لسوق رأس المال في مصر"، مؤتمر "نحو سوق مالية كفاء في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة، ١٩٩٧م، ص(٦١)



المبحث الأول

بورصة الأوراق المالية وبورصة العملات

تمهيد:

تعد بورصة الأوراق المالية مؤشرا اقتصاديا، تعكس حالة الاقتصاد من ازدهار أو كساد، كذلك فإنها تفيد في إمكانية التعرف على قيمة الإستثمارات من خلال التعرف على القيم السوقية للأوراق المالية التي تعتمد على العرض والطلب، علاوة على قدرتها على التحقق من السلامة المالية.

لذلك فقد ركز هذا الفصل على التعرف على بورصة الأوراق المالية، وتقسيمات سوق المال في مصر وتقسيمات بورصة الأوراق المالية وأنواع الاستثمار بها، وتم إعطاء نبذة سريعة عن بورصة العملات (الفوركس)، أما بخصوص البورصة السلعية التي هي محل الدراسة، فقد تم الحديث عن نشأتها التاريخية في العالم وفي مصر وأنواعها وكيفية التعامل فيها، وأشهر البورصات السلعية العالمية.

أولاً: بورصة الأوراق المالية:

تعرف بورصة الأوراق المالية بأنها السوق التي تُتداول فيها الأسهم و غيرها من الأوراق المالية وتستهدف جميع المشترين والبائعين وعقد الصفقات التبادلية بينهم لعمليات البيع والشراء، بما يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المحلي، مما يساهم في معالجة فجوة الادخار والاستثمار^(١).

كذلك تُعرف سوق الأوراق المالية بأنها السوق التي تعتمد على تطبيق الإستثمار في الأوراق المالية، مثل شراء وبيع الأسهم التي تُصدرها الشركات الخاصة.

ومن التعريفات الأخرى لسوق الأوراق المالية هو المكان المادي أو الافتراضي الإلكتروني الذي يوجد فيه مجموعة من البائعين والمشترين بهدف تحقيق تداول الأوراق المالية بينهم^(٢).

وتعرف البورصة أيضا بكونها مكان يلتقي فيه الناس للقيام بعمليات مبادلة، فمن ناحية يوجد مالكو الشركات الذين يبحثون عن جمع المال" عن طرق إصدار أسهم لشركاتهم بغرض التحديث أو التوسع"، وهناك مشترو الأسهم الذين يبحثون عن تحقيق أرباح، ويطلق على المكان الذي يلتقي فيه هذه الأطراف ببورصة الأوراق المالية^(٣).

وكذلك يمكن تعريف بورصات الأوراق المالية بكونها عبارة عن أسواق لتداول الأوراق المالية (أسهم، سندات،..) تصدرها الشركات أو الحكومات من خلال مجموعة من السماسرة و مندوبيهم والوسطاء، ويتم التعامل فيها بيعا وشراء في ساعات محددة^(٤).

ويمكن تعريف بورصة الأوراق المالية بأنها الميكانيكية التي تستخدم في الجمع بين بائعي ومشترى الأصول المالية بغرض تيسير عملية التداول^(٥).

والبورصة بشكل عام هي سوق لتسهيل عملية التواصل والمتاجرة بين أصحاب رؤوس الأموال بهدف تحقيق الربح .

(١) البورصة المصرية www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx

(٢) ريم على محمد الكامل، دور البورصة في تدعيم برنامج الخصخصة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٨ .

(٣) مايكل سنسير، كتاب دليل التعامل في سوق الأسهم understanding stocks ، مكتبة جرير، ٢٠٠٥.

(٤) محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، كتاب المؤسسات المالية والبورصة والبنوك التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨

(٥) حسين عمر، كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية ودولة الرفاهية ، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، جامعة القاهرة، دار الكتب الحديثة.

وتنقسم بورصة الأوراق المالية إلى ثلاثة أنواع :

أ- بورصة رأس المال (الأسهم والسندات).

ب- بورصة العملات Forex (هي سوق تبادل للعملات المختلفة، يساعد على توفير السيولة من العملات الأجنبية لأجل التبادل التجاري الدولي وهي أضخم أنواع البورصات حيث تتم من خلالها تعاملات الدول مع بعضها البعض).

ج- بورصة المشتقات المالية (بترول- معادن – سلع).

١- نشأة بورصة الأوراق المالية:

يعتبر الإيطاليون أول من قاموا بتأسيس أول سوق مالي ، أطلق عليه لفظ "بورصة"، مشتق من اسم تاجر إيطالي يدعى Van den Borse ، وأهم ما يميز هذا السوق أن البضائع لم تعد ممثلة ماديا، بل استبدلت بالتزام البائع تجاه المشتري في تسليمه البضاعة في تاريخ محدد وبسعر ومكان محددين "ما اعتبر بداية ظهور الأسواق الآجلة"^(١)، وتعتبر مدينة البندقية أول مكان شهد تداولاً للأوراق المالية في عام 1300م، وقد استُخدمت ألواحاً تحتوي على معلومات عن مختلف الأوراق المطروحة للتداول، وفي عام ١٥٣١م ظهرت البورصة بمفهوم أكثر وضوحاً في مدينة أنتويرب في بلجيكا، وقد اجتمع فيها السماسرة من أجل تنفيذ المعاملات التجارية ومتابعة الديون المترتبة على الأفراد، وفي عام ١٦٠٠م مع ظهور شركة الهند الشرقية ساهم ذلك في تعزيز فكرة السوق المالي من خلال منح الحكومات الفرنسية والبريطانية والهولندية الشركة الوثائق التي تُساعد في تحصيل حصص الأرباح الخاصة بهم، ومع مرور الوقت ظهرت أول بورصة بشكلها المتعارف عليه في لندن في عام ١٧٧٣م، ولكنها كانت مقيدة من حيث التعامل مع الأسهم، بعكس بورصة نيويورك التي كانت تطبق تداول الأسهم في سوقها المالي، وقد ساهمت التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت في القرن الواحد والعشرين في التأثير بشكل مباشر على طبيعة التداول في الأسواق المالية، مما أدى إلى تحويل التعاملات المالية إلى تداول إلكتروني، ونتج عن ذلك تغير في عالم الاستثمارات، وأصبح العملاء يستخدمون الأنظمة الحاسوبية في تطبيق عمليات البيع والشراء الخاصة في الأوراق المالية؛ من أجل الوصول إلى تنفيذ الصفقات بين الأطراف بطرق سهلة.

(١) محمد فتحي البديوي، بورصات الأوراق المالية وصناديق الاستثمار دراسة تحليلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧م .

٢- الوظيفة الأساسية لبورصة الأوراق المالية^(١):

تتميز سوق الأوراق المالية بقدرتها على اجتذاب أى كمية من المدخرات مهما تضاءلت، وتعد سوق الأوراق المالية أحد أهم الأسواق الفرعية لسوق المال، كما أنها أحد أهم آليات التأثير على فجوة الموارد المحلية والتي تساعد على زيادة العرض الكلي، من خلال تحريك الإدخار، حيث يترتب على ذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع الاستثمار وتحسن الإنتاجية، ويلاحظ أنها أعلى في البلدان ذات أسواق المال القوية.

٣- أهمية بورصة الأوراق المالية^(٢):

- أ- تعد بورصة الأوراق المالية مؤشرا اقتصاديا، تعكس حالة الاقتصاد من ازدهار أو كساد.
- ب- تفيد في إمكانية التعرف على قيمة الإستثمارات من خلال التعرف على القيم السوقية للأوراق المالية التي تعتمد على العرض والطلب.
- ج- التحقق من السلامة المالية للشركات التي تعرض أسهمها في البورصة من خلال قواعد المراقبة والإفصاح والشفافية.
- د- المساعدة الفعالة في بناء رأس المال الوطني، وبالتالي المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية.
- هـ- تشجع الإدخار والاستثمار، حيث يستثمر الأفراد أموالهم المدخرة بالبورصة بدلا من تحويلها للخارج أو اكتنازها، وتعد عملية تجميع مدخرات المجتمع وتوجيهها لشراء الأوراق المالية الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية حيث تتحول هذه المدخرات الى رؤوس أموال وقروض للشركات المحلية^(٣).

٤- تقسيمات بورصة الأوراق المالية:

أولاً: من حيث نوع السوق :

السوق الأولي: وهو سوق إصدار الأوراق المالية لأول مرة.

السوق الثانوي: وهو الذي يستخدم لتداول الأوراق المالية المصدرة.

(١) منير هندي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، عام ١٩٩٧، مرجع سابق.

(٢) موقع هيئة سوق المال www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/

(٣) حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر، ٢٠٠٢م، مرجع سابق.

ثانيا : من حيث التوزيع الجغرافي^(٢):

أ- البورصات الأمريكية:

بورصة نيويورك بمؤشرها DOW JONES الصناعي، حيث تدرج به أكبر الشركات الصناعية الأمريكية المتداول أسهمها بالبورصة مثل " شركة الكوا للألومنيوم وشركة إكسون موبيل وشركة جنرال اليكتريك، ومؤشر NASDAQ الذي يقيس الشركات التكنولوجية مثل أمازون وفيسبوك وغيرها .

ب- البورصات الأوروبية :

أشهرها بورصة لندن ومؤشرها FTSE ، وألمانيا ومؤشرها DAX، وفرنسا ومؤشرها CAC.

ج- البورصات الآسيوية :

وأشهرها مؤشر السوق الياباني NIKKEI، ومؤشر السوق الصيني SHANGHAI.

د- البورصات العربية :

أشهرها البورصة المصرية CASE30، والبورصة السعودية SAMA، وبورصة دبي Dubai

هـ- الإستثمار في بورصة الأوراق المالية^(٣):

ويكون الإستثمار في أسهم أو سندات :

أ- الأسهم :

ويكون المساهم شريكا بالشركة بنسبة أسهمه التي في حوزته ، ويستفيد من خلال الأرباح التي يمكن للشركة توزيعها، كما يحقق ربحا أو خسارة وفقا لسعر السهم مستقبلا.

ب- السندات :

تقرض الشركة مبلغ ما لمدة زمنية محددة من خلال طرحها لسنداتها، وبشراء السند يمكن الحصول على فائدة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

2)source:www.cnbcArabia.com/news

(٢) طارق عبد العال حماد، كتاب المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، كليوباترا للطباعة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م

٦- مؤشرات سوق الأوراق المالية المصرية:

وهي متوسطات مرجحة لقيم وكميات أسهم وفقا لأرقام قياسية يمنحها المؤشر للأسهم التي يحتويها، وقد يقتصر المؤشر على قطاع معين أو على السوق بالكامل ، وقد يختص بالأسهم فقط ، أو بالسندات فقط أو كلاهما، ومن أشهر المؤشرات المحلية هي مؤشر Index30، ويساعد المؤشر المستثمر في تحديد وجهة السوق .

٧- كيفية التعامل في بورصة الأوراق المالية^(١):

يتم قيد السهم أو السند بجداول البورصة (من خلال جداول قيد مختلفة، حيث يجب أن تتوفر في هذه الشركات متطلبات القيد)، ويتقدم العميل الراغب في شراء السهم إلى شركة سمسرة بطلب فتح حساب بها، ويقوم بوضع مبالغ مالية لحسابه بأحد البنوك التي تتعامل معها شركة السمسرة، ويوقع العميل أوامر الشراء أو البيع ، ويمكنه التعامل المباشر من خلال التداول الإلكتروني.

تقوم شركات السمسرة بتوفير عدد من المعلومات الاقتصادية للعملاء عن الأسهم المطروحة بالسوق ومن خلال الجرائد والمجلات الاقتصادية المتخصصة ، يستطيع العميل المتابعة اليومية بل اللحظية لأي أخبار جديدة خاصة بالشركات أو القطاعات أو الاقتصاد بالدولة او بالعالم الخارجي ، ويتخذ العميل قراره بالإقبال على شراء سهم معين أو بيعه بناء على تحليلاته الأساسية من خلال المعلومات التي حصل عليها من المصادر الموثوقة أو من خلال ما يطلق عليه التحليل الفني ، برسم توقعات لاتجاهات السهم المستقبلية.

بمجرد طلب العميل لشراء سهم ما ، يظهر هذا الطلب على شاشات التداول في جانب الطلب، ويظل الطلب معلقا لحين وجود عرض يقابله، أو قيام البائع او المشتري بتغيير قرارتهما بحيث يلتقيان في سعر وكمية محددة أو عدم التوافق .

يقوم مركز معلومات البورصة بنشر حركات البيع والشراء بشكل لحظي، وتتاح لجمهور المتعاملين، ويستطيعون بالتالي اتخاذ قراراتهم بشكل فوري أو تأجيلها إلى اليوم التالي أو إلغائها.

(١) موقع البورصة المصرية /www.egx.com.eg

ثانياً: بورصة العملات " الفوركس"^(١):

١ - مفهوم الفوركس:

هو السوق الدولي اللامركزي لبيع وشراء العملات، ويطلق عليه سوق العملات، ويساعد سوق الفوركس على تحويل عملة إلى أخرى، وبالإضافة لفائدته للأفراد، فهو مهم جداً للدول والمؤسسات المالية وللبنوك المركزية في دول العالم المختلفة، لدوره في تسهيل التجارة الدولية والاستثمار، يعتبر الفوركس هو السوق المالي الأكثر رواجاً، حيث يضم حجماً هائلاً من الصفقات التي تحدث كل يوم، وتقدر بتريليونات الدولارات يومياً، تشكل المعاملات التجارية والمالية ١٠% فقط من حجم تداول الفوركس.

٢ - مميزات سوق العملات:

يتميز بالسيولة العالية نظراً لوجود ملايين المتداولين على مستوى العالم، وقد يسرت التقنية الحديثة دخول كافة الشرائح لهذا السوق، كما سهلت التداول من خلال شبكة الانترنت التي أصبحت منتشرة في كافة دول العالم.

٣ - كيفية التداول:

يتاح التداول بمختلف دول العالم ، سواء بشكل مباشر من خلال إبلاغ السمسار أو من خلال الشبكة الالكترونية المكود بها رقم خاص بالمتداول، مع العلم أن التداول يتم بدون عمولات، وتتقاضى شركات السمسرة الوسيطة مبالغ مقابل الوساطة.

٤ - العملات الأساسية المتداولة من خلال الفوركس :

العملات الأساسية في سوق الفوركس هي الدولار الأمريكي واليورو والين والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والدولار الأسترالي.

(١) أنيس ديوب، المضاربة بالعملات تجارة الحكومات والأفراد، مجلة أريبيان بزنس، ٢٠٠٨.



المبحث الثاني

البورصة السلعية

تمهيد:

سيتم تناول البورصة السلعية في هذا المبحث بشكل مفصل، حيث يتم التعرض لتطورها التاريخي منذ نشأتها، حتى وقت إعداد الدراسة، وكيف أصبحت تسود العديد من دول العالم، ويتم تناول مفهوم البورصة السلعية، وأنواعها من بورصات حاضرة أو أجلة، وكذلك التعرف على كيفية التعامل والتداول في بورصة السلع الحاضرة، وما هي أشهر أسواق العالم في البورصات السلعية.

١ - نشأة البورصة السلعية عالميا وتطورها:

نشأت بورصات السلع المعروفة حاليا، نتيجة لفترة تطور طويلة، بدأت في القرن السابع عشر، في صورة سوق كبير تتمركز فيه عملية التبادل السلعي، وتطورت إلى نظام يحكم هذا السوق في شكل متطلبات جودة معينة في السلع، وكان هناك ما يسمى بمدونات قواعد السلوك التي تحكم العلاقات في إنجلترا في القرن الثامن عشر، وتم تأسيس نماذج لعقود كوثائق بين التجار ونماذج للإيصالات وغيرها من الوثائق، جاء التوسع التدريجي للتجارة حتى أصبحت تشمل التعاملات بين الدول، فتحوّلت الأسواق الصغيرة إلى كيانات تتيح التداول الدولي للبضاعة والوثائق .

حسب الوضع القديم فقد كانت البضاعة تعرض في انتظار المشتريين (كانوا يأتون في صورة قوافل) وبالتالي ربما ينتظر البائع فترات طويلة لحين قدوم القافلة أي وجود الطلب، فظهرت الحاجة إلى تغيير هذه الأوضاع، خصوصا مع اتساع الأسواق واتساع المدن وزيادة أحجام التداول، وبدء ظهور الباعة المتخصصين في سلع محددة، مع هذا التسارع وجدت الحاجة لإنجاز المعاملات بسرعة أكبر، ووضع نظام للتداول، وفض المنازعات .

كان ظهور أسواق الأسهم بإيطاليا، مرتبطا بوجود قاعدة صناعية كبيرة في فلورنسا وجنوا، وفي وقت قريب ظهرت البورصة في فرنسا بمدينة ليون وتولوز ، تلتها بورصة لندن ، وقد كانت بورصة أمستردام هي البورصة الأولى التي أجريت من خلالها معاملات الأوراق المالية حيث جرى تداول أسهم شركة الهند الشرقية (البريطانية) وشركة الهند الغربية ، أما بورصة شيكاغو المشهورة في التبادل السلعي فلم تظهر إلا عام ١٨٤٨م^(١).

وكانت الحاجة إلى وجود وسطاء قد ظهرت مع زيادة التبادلات في بورصة أمستردام بالقرن الثامن عشر، والحاجة إلى من ينفذ أوامر العملاء الخارجيين وغير المتواجدين أغلب الأوقات ، كذلك ظهرت الحاجة لوجود شبكة معلوماتية توفر معلومات السوق باستمرار، مما أوجب ضرورة إصدار التشريعات التي تكفل تنظيم هذه التبادلات، مع تطبيق معايير الجودة، خصوصا لمنتجات المواد الخام الزراعية، والتي تمثل أهم فئة في السلع المتبادلة، أدى ذلك إلى اتضاح شكل السوق فيما أطلق عليه البورصة السلعية Commodity Exchange في منتصف القرن التاسع عشر والذي اتسم بعدة خصائص كما يلي:

1) source: <https://ar.binaroption.com/stati/436-istoriya-razvitiya-tovarnoj-birzhi>

أ- وجود قواعد إلزامية للتبادل في البورصات السلعية، من خلال الإلزام بالتسجيل للبائعين والمشتريين، وتوقيع العقود الملائمة في حال عدم الالتزام.

ب- كافة المنتجات المتبادلة ذات معايير واضحة وموحدة، ويتم فحص السلع قبل التبادل لتحديد درجة جودتها.

ج- التعامل من خلال البورصات السلعية، حيث يسمح بالبيع المباشر للمستهلك وفقا للقواعد، كما يسمح بالمضاربة وتبادل الإيصالات.

د- يسمح بالبيع بدون وجود السلعة، من خلال الوصف، والعقد الموقع بين الطرفين، كما يسمح بالاتفاقيات التعاقدية، مع تحديد خصائص المنتج، وتحديد مواعيد التسليم المستقبلية (التعاقدات الآجلة)، وقد كانت للعقود الآجلة أهمية كبرى في تطور البورصات، ففي البدء كانت هناك مخاطرة كبيرة يتحملها الطرف المشتري نظرا لاحتمال انهيار الأسواق وبالتالي انهيار الأسعار، أو يتحملها المنتج مثل الطقس السيء وقد ساعد على تخفيف حدة هذه المخاطر ظهور شركات التأمين التي تقدم الضمانات الكافية، بما ساعد على انتشار التعامل بالعقود الآجلة، حيث تُؤخذ كافة المتغيرات في الاعتبار، مع توقع كافة التفاصيل على مستوى المنتجات والأماكن.

مع المزيد من التطور الاقتصادي العالمي وظهور الشركات الكبرى ذات أحجام الإنتاج الضخم، ومع ظهور التكنولوجيا المتقدمة، فقد توسع مفهوم التبادل من خلال البورصات ليشمل قطاع عريض من السلع، فبالإضافة إلى بورصات المنتجات الزراعية التي تضم عدد من السلع الأساسية مثل القمح والشوفان والأذرة والبذور الزيتية والبن والملح والكتان والصوف، و سلع أخرى غير أساسية مثل أنواع الخضراوات والفواكه الخام والمصنعة مثل العصائر وغيرها، كذلك توسعت بورصات السلع الخام التي تستخدم في الصناعة مثل المعادن (الذهب، الفضة، النحاس، الألومنيوم، البلاتين)، وكذلك بورصات الموارد الطبيعية مثل (النفط والفحم والغاز).

وارتبطت بورصات السلع بصورة قوية مع بورصات العملات، واتجاهات البنوك المركزية العالمية وعلى رأسها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وأصبحت أي تحركات تقوم بها وزارة الخزانة الأمريكية بخصوص سعر الفائدة أو حجم المديونية وأي تأثير على العملة الأمريكية ذو تأثير مباشر على أسواق البورصات العالمية كافة.

كذلك كان دور التكنولوجيا والتقدم العلمي هائلا في إحداث تغيرات كبيرة في أنظمة التبادل من خلال البورصات السلعية كما يلي:

أ- لعبت التطورات التقنية وأنظمة التداول عبر الشبكة العنكبوتية دورا كبيرا في توسيع وتطوير التعامل، وفتحت المجال لإنتشار التعاملات في البورصات الدولية من أي بقعة في العالم، مما ساعد على ارتفاع كبير في حجم التداولات، مثل بورصة شيكاغو للحبوب، وبورصة لندن للمعادن.

ب- نظرا لإمكانية إتاحة المعلومات في نفس اللحظة في أي مكان بالعالم، أصبحت هناك شفافية واسعة لكافة المتعاملين، وأدت إلى تحسين مستوى المنافسة.

ج- انتشار التعامل من خلال المشتقات المالية والخيارات، مع ارتباط الورقة المالية بأكثر من طرف (الشركة الأصلية، الشركة البائعة، الشركة المشترية، شركة التأمين، شركة الرهن.. وغيرهم)، مع شيوع التعاملات الآجلة، مما أدى إلى تضاعف التعاملات لأرقام فلكية بالبورصات العالمية.

د- للتقدم التكنولوجي أثر حاسم في التطور الذي شهدته معايير تقييم الجودة.

٢- مفهوم البورصة السلعية:

تعرف البورصة السلعية، بكونها سوقا لتداول المنتجات الزراعية، من خلال معايير موحدة، للمنتجات المتماثلة وغير المتماثلة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، تصديرية أو استيرادية، ويشترط في تلك المنتجات أن تكون قادرة على التحمل وسهولة التخزين، ويوجد عليها عرض وطلب متغير، وتباع فيها البضاعة كجملة وفقا لشروط المنافسة الحرة وحسب الكميات المنصوص عليها^(١).

كذلك تعرف البورصة السلعية بكونها منظمة أو مؤسسة مكونه من أشخاص (أعضاء البورصة) للتعامل في السلع الدولية وتقوم بتوفير مكان للمتاجرة وتحت قواعد معينة.

وفي تعريف آخر عبارة عن جمعية من التجار تعتنى بتنظيم السوق بين البائعين والمشتريين للسلع الدولية التي لا توجد في مقر السوق ولكن التعامل يتم عن طريق المستندات، والغرض الأساسي من المتاجرة في بورصة السلع الدولية هو الوقاية من الخسارة المالية وذلك عن طريق البيع والشراء بشكل آجل^(٢).

يشمل مفهوم البورصة تلك البورصات التي تيسر التجارة الآنية من أجل تسليم فوري للسلع الأساسية أو عقود التسليم الآجل التي ينتج عنها تسليم في المستقبل، وفي حالة العقود السلعية فهي

1) www.tobb.org.tr/Sayfalar/Eng/AnaSayfa.php

(٢) محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق.

تتيح للمتعاملين الاتفاق على تفاصيل بيع وشراء سلعة في المستقبل، حيث يوافق البائع على تسليم المشتري كمية معينة من سلعة ما في تاريخٍ مستقبلي مقابل سعر يحدد عند إبرام العقد الآجل بغض النظر عن سعر السلعة السوقي يوم التسليم، و يمكن تداول هذه العقود الآجلة وانتقالها من متداول إلى آخر وفقاً لأسعار التداول اليومية التي تتغير وفقاً للظروف والتوقعات الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالسلعة محل العقد، أما البورصات السلعية الأنية والتي يدور بحثنا عنها، هي تلك التي يتم من خلالها التداول المادي للسلعة^(١).

٣- أنواع البورصات السلعية^(٢):

أ- من حيث " الاختصاص أو نوعية السلع ":

يوجد نوعين من البورصات السلعية وفقاً للمعايير العالمية، الأولى تختص بسلع المواد والطاقة وتسمى Hard Commodities مثل الفضة والغاز والذهب والنفط، أما الثانية والتي يدور حولها بحثنا فتختص بالحاصلات الزراعية وتسمى Soft Commodities.

ب- من حيث التعامل المالي^(٣):

ب/١- التعاملات الحاضرة:

وهي التي يتم التعامل فيها على سلع حاضرة بالمخازن العالمية المسجلة بالبورصات ويتم تسليمها واستلام الثمن عند التعاقد، وأغلب التعاملات ببورصات السلع المادية تتم وفقاً لأحد الصورتين التاليتين :

الصورة الأولى : التعامل الفوري: حيث يتم البيع من خلال المزايمة لسلع معروضة بالبورصة وتم فحصها بمعاملها وحاصلة على شهادات بذلك ويتم توقيع عقد البيع بإدارة البورصة (وفي الغالب يتم البيع والدفع والتسليم فوراً).

الصورة الثانية: التعامل الآجل: يكون البيع أجل وفقاً لتعاقد بين البائع والمشتري، حيث يُتفق على سعر الوحدة والكمية التقديرية، ومكان التسليم وأسلوب السداد والتاريخ المبدئي، بدون تحديد الجودة أو الكمية الفعلية، ويحدد من يتحمل تكاليف الحصاد والتعبئة والنقل.

ب/٢- التعاملات الآجلة:

ويتم التعامل فيها على سلع غير موجودة بالمخازن، وتتم وفقاً لثلاثة أشكال:

الشكل الأول: عقد المتاجرة الفوري: وهو العقد الذي يتم فيه التسليم الفوري (خلال أيام قليلة).

(١) كتاب المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، د. طارق عبد العال حماد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، كليوباترا للطباعة.

(٢) عبد المجيد المهيملي، كتاب التحليل الفني للأسواق المالية، شركة البلاغ للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٣٠٧، ٢٠٠٤م.

(٣) محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ٦-٥.

الشكل الثاني: العقود المستقبلية Futures : وهي أوامر شراء لأوراق مالية بأسعار متفق عليها وقت الشراء ويتم السداد الفعلي والاستلام لاحقاً.

الشكل الثالث: عقود الخيارات Option: عقد يعطى الحق لمشتري الخيار في شراء أو بيع كمية محددة من سلعة معينة في المستقبل بسعر محدد عند التعاقد، ولا يتحمل بأي التزام بالبيع أو الشراء لهذه السلعة^(١).

والفرق بين المستقبلية والخيارات أنه في المستقبلية يوجد التزام على طرفي العقد بتنفيذ الاتفاق حتى النهاية، أما الخيارات فللمشتري الحق في تنفيذ الالتزام بشراء السلعة من عدمه.

ج- من حيث أسلوب تسليم السلعة:

يمكن أن يتخذ أسلوب التعامل في السلع بالبورصة أحد الأشكال التالية:

الشكل الأول: أن يتم التسليم المادي للسلعة .

الشكل الثاني: أن يتم التسليم الحكمي للسلعة ، بينما تظل السلعة بالمخازن بناء على اتفاق معين لحين التصرف بها(ويمكن ان تكون المخازن محلية داخل البورصة نفسها او تابعة لها مثل صوامع الحبوب، أو تكون ضمن شبكة عالمية من المخازن التجارية الموجودة في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتم تسجيلها لدى البورصات المعتمدة كل حسب تخصصه، والبورصة المحلية تكون متصلة بتلك المخازن وعلى معرفة تامة بعمليات التسليم والتسلم للسلع المادية^(٢) .

الشكل الثالث: الشراء بالهامش Margin وذلك باقتراض جزء من المبلغ الذي يتم به شراء السلعة من شركة السمسرة، ويقوم العميل بسداده حين بيع السلعة او حسب الاتفاق.

الشكل الرابع: البيع على المكشوف وهو بيع سلعة ليست في حوزته، وسداد ثمنها بعد بيعها لشركة السمسرة، ويتم ذلك مقابل رهن أو ضمان.

٤- كيفية التعامل في البورصة السلعية الآنية:

نظراً لعدم وجود بورصة سلعية مصرية في الوقت الحالي، فقد تتبعنا عدد من البورصات العالمية الآنية وعلى رأسها البورصة السلعية التركية، من أجل التعرف على كيفية التعامل فيها ، حيث تعقد الصفقات في البورصة السلعية الآنية من خلال تقابل المشتري مع البائع سواء منتج أو مزارع أو تاجر، الذين يتحتم عليهم وفقاً لقواعد البورصة السلعية القيام بتسجيل أنفسهم في

1) www.commodity .com

(٢) محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص٧.

البورصات السلعية التابعين لها، حيث يصبحوا بعد تسجيلهم أعضاءا بالبورصة السلعية قادرين على التعامل وإبرام الصفقات، واستثناء من ذلك يتاح لصغار المزارعين الذين يرغبون في بيع كميات ضئيلة ، القيام ببيعها من خلال البورصة السلعية بدون أن يكونوا مسجلين بها، تيسيرا لهم وكنوع من أنواع الدعم الاجتماعي، ويسمح لهم أن يخزنوها "إذا كانت صالحة للتخزين مثل الحبوب" لحين عرضها للبيع ، ويؤخذ بذلك إيصال موضح به الأوزان والكميات المخزنة، ويمكن بالتالي عرضها للبيع في أي وقت.

بمجرد ورود البضاعة توزن، وتسحب منها عينة ممثلة "بأسلوب تقني معتمد"، ويتم فحصها بالمعمل المتخصص من حيث مستوى ونوعية الميكروبات والسموم وغيره، ويتم تحديد درجة جودة معينة "رتبة" من خلال متخصصين بالبورصة منتدبين من جهات رسمية متخصصة ، ومن ثم يتم عرض البضاعة من خلال نظام إلكتروني، حيث تظهر بشاشات عامة للمشتريين، ويتواجد هؤلاء المشتريين "الذين يتعين عليهم أيضا أن يكونوا مسجلين بالبورصة السلعية حسب أماكن تواجدهم"، في صالات مجهزة، ويتاح لهم تسجيل أوامر الشراء الإلكترونيا، كما يمكنهم الفحص الظاهري لعينات البضاعة "عينات ممثلة"، ويُعتمد نظام "المزاد" كأسلوب للبيع والشراء، وتظل السلع المراد بيعها تعرض بلون معين حتى يتم قبول سعر محدد من قبل البائع، فتنتم الصفقة ، وتتحول إلى لون آخر وتظهر على شاشة البيانات التاريخية، ككميات منقذة بأسعارها ومستوى جودتها، أما الصفقات التي لا تتم فتظهر بلون أحمر، ويستطيع المتعاملون الدخول على أجهزة الكمبيوتر المنتشرة بمقر البورصة والتعامل المباشر أو من خلال السماسرة⁽¹⁾ (وهم الوسطاء الذين تتم بواسطتهم عمليات البيع والشراء بين المتعاملين مقابل عمولة بصفقتهم وكلاء عنهم وهم أعضاء أساسيون في البورصة)⁽²⁾.

كذلك يتاح للمتداولين الدخول المباشر على أي سلعة لمعرفة أحجام التعاملات اللحظية أو التاريخية التي تتم أو تمت، ودرجة جودة السلعة ، ويمكنهم استخراج مقارنات بالكميات أو متوسطات الأسعار لنفس السلعة على مدار زمني، كما يمكنهم الإطلاع على أسعار وكميات وجودة نفس السلع ببورصات أخرى داخلية أو دولية توفرها إدارة البورصة ، لزوم عمل المقارنات والتحليلات والدراسات.

1) Stephen K. Wegred، Agricultural Commodity Exchanges in Post-Communist Russia, *Communist and Post-Communist Studies* 27(3) 195-224,1994.

(2) محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ٧

عند رسو الصفقة على أحد المشتريين يتم توقيع عقد بين البائع والمشتري بمقر إدارة البورصة وتحت إشرافها، ويوجد قانون ملزم لكافة أطراف المنظومة وهذا القانون ذو عقوبات رادعة لأي إخلال يحدث من قبل أي طرف، ويمنع بموجب هذا القانون أن يتم البيع والشراء بنظام الجملة خارج إطار البورصة، ويضع القانون الاشتراطات المنظمة لآلية التعامل والعقوبات المغلظة، لضمان التطبيق الحازم للقواعد والإشترطات، ويضع القانون قواعد تشكيل كيانات البورصة السلعية المختلفة من لجان منتخبة، وجمعية عمومية، ومجلس إدارة منتخب، تحت مظلة اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية التركي، ويوجد مجلس تأديب منتخب من أعضاء البورصة أنفسهم، يحال إليه غير الملتزمين وتوقع عليهم العقوبات، كما يشكل مجلس تحكيم من قبل إدارة البورصة يتم من خلاله حل أي نزاعات تحدث بين البائعين والمشتريين، وهو مجلس له قوة تأثير وقراراته نهائية، وتصل العقوبات في حدودها القصوى إلى غرامات ضخمة وحتى الحذف النهائي من التداول من خلال البورصة.

وتعد البورصات السلعية من الأماكن الموثوق بها وفقا للعرف العالمي للتجارة والتي تستقى منها المعلومات المتعلقة بالسلع، ويتوافر بها سلع ذات درجات جودة محددة بعد فحصها وفقا للمعايير.

٥- العوامل الرئيسية التي تؤثر على أسعار السلع الأساسية:

أهم هذه العوامل هي العرض والطلب على السلعة، ويعتبر المناخ وتقلباته هام جدا للسلع الزراعية، كذلك تمثل القرارات السياسية والاقتصادية التي تتخذها الحكومات عامل آخر مهم، ويؤثر التضخم على مدى إقبال الناس على حيازة السلع، كذلك يؤثر سعر الدولار على أسعار السلع العالمية، والتي تتحرك عادة عكس الدولار، فانخفاض الدولار يرفع الأسعار، وارتفاع الدولار يعد مضاد لمستوى التضخم، إذ يعمل على الضغط على الأسعار فتتراجع.

وتتنسّم البورصات السلعية للسلع الأساسية بالتقلبات اليومية في أسعارها، ويعتقد البعض ان الاتجاه النزولي للأسعار علامة إيجابية، إلا أن الحقيقة أن الأسعار المنخفضة للسلع الأساسية ذات تأثير سيء على البلدان النامية، ولشرح التحركات التي تتم على السلع الأساسية في البورصات السلعية العالمية المتخصصة بالسلع الأساسية، فسوف نستعرض باختصار تقرير إجماع الخبراء بشأن السلع الأساسية والتنمية، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إبريل ٢٠١٥^(١)، حيث يوضح التقرير أن أسعار السلع الأساسية شهدت اتجاها نزوليا عاما خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

(١) تقرير إجماع الخبراء بشأن السلع الأساسية والتنمية، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، إبريل ٢٠١٥.

حيث ظلت أسعار (البن والكاكاو) مرتفعة في عام ٢٠١٤ ولكنها بدأت تضعف اعتباراً من أوائل عام ٢٠١٥، وكانت العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض هي (وجود عرض مفرط - تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي- قوة الدولار الأمريكي)، ولم يكن للمعروض النقدي دور واضح في تأثيره على الأسعار، على الرغم من قرارات التيسير الكمي من قبل الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، كذلك لم يثبت تأثير أسعار الفائدة بصورة كاملة.

بخصوص عروض الحبوب، فقد بلغت الإمدادات العالمية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ مستويات قياسية، أي ما يزيد بنسبة ٣% عن الموسم الذي سبقه، مما أدى إلى هبوط الأسعار، أعلى بكثير من متوسطها على المدى الطويل، ويفترض أن الطلب سيظل قويا مدفوعا بالطلب من آسيا وإفريقيا، على الرغم من وجود مخزونات وفيرة، لذلك يفترض أن تظل أسعار الحبوب خاضعة لضغط نزولي، في المدى القصير على الأقل، وكانت الأفاق تشير إلى توقع أن يرتفع النمو العالمي خلال عام ٢٠١٦، وكان البنك الدولي قد راجع توقعاته المتفائلة بخصوص الدول النامية عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦.

٦- ملاحظات الخبراء من واقع تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إبريل ٢٠١٥م:

أ- أن تقلب الأسعار يحد من توافر المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية لأن من المنطقي عدم إقدام المزارعين الذين يأبون المغامرة باستثمارات منتجة جديدة عندما يعتقدون أن إيراداتهم غير مؤكدة في المستقبل.

ب- أهمية تحسين أداء الأسواق، من خلال إزالة الحواجز التجارية ونشر المعلومات عن السوق، لانعكاسها على تحسين موثوقية التوقعات الاقتصادية وتحديد الأسعار بوجه عام.

ج- بخصوص منتجات التأمين القائم على مؤشرات الطقس، فإن لشركات التأمين مؤشر معين، وهو مقياس مستقل وموضوعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخسائر، مثل الأحوال الجوية القصوى، وبناء على ذلك تحدد أسعار التأمين للمزارعين.

د- يميل أصحاب البضاعة من الأفراد " القطاع الخاص " إلى تخزين بضائعهم، وهو قدر ما يمكنهم أن يتوقعوا تحقيق أرباح بإعادة بيع مخزوناتهم، يختلف دور المخزنيين التابعين للحكومة، إذ تستهدف الحكومة عدم ترك السوق للقطاع الخاص لكي يتحكم بالأسعار، وقد أوصى أحد أعضاء فريق الخبراء، بحل وسط ينطوي على الحفاظ على وجود سوق تخزين تنافسية، وفي الوقت نفسه العمل على تقديم إعانة مستمرة إلى المخزنيين من القطاع

الخاص مقابل حفاظهم على مستوى معين من المخزونات بجوار أنشطتهم التجارية، مع ما يجب أن يرافق هذه الخطوات من اتخاذ سياسات تجارية لمواجهة التقلبات الدورية في التوقيت المناسب، يمكن أن يساهم هذا النموذج المدعوم للتخزين في القطاع الخاص بالعمل على تخفيف آثار تقلب الأسعار الدولية على مدى توافر السلع الغذائية الأساسية وأسعارها على الصعيد المحلي.

هـ- أهمية تحسين الوصول إلى المعلومات عن السوق، كي تستطيع أن تسهم في الحد من حالات حدوث أشكال متنوعة من المضاربة التجارية، مثل التكديس على يد الوسطاء أو قيام المستهلكين بانتهاج سلوك القطيع.

و- يمكن أن تساعد المعلومات المناخية في الحد من التقلبات، بالمساهمة في تحسين القدرة على التنبؤ بالإنتاج، فعلى سبيل المثال، يمكن للمزارعين أن يحسنوا اختياراتهم لأنواع المحاصيل ومواعيد الزرع، وعلى المستوى الحكومي، تساعد على وضع برامج الأمن الغذائي والتأمين ضد تقلبات الطقس، وتمت ملاحظة افتقاد شبه كامل للهياكل الأساسية للأرصاء الجوية في عدد كبير من الدول النامية .

ز- كما شملت توصيات المؤتمر عدد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات للتخفيف من آثار تقلب الأسعار على الفئات الضعيفة من السكان، مثل الاحتياطات الغذائية وشبكات الأمان الوطنية والدولية، ضرورة التنويع الاقتصادي، واستراتيجيات إدارة المخاطر وفقا للسوق، إيجاد سلاسل قيمة للسلع الأساسية للتعرف على القيمة المضافة لكل سلعة، تحسين وصول المزارعين إلى الأسواق الدولية، كذلك تحسين وصولهم إلى المعلومات السوقية والمناخية، وإلى الائتمان، مع ضرورة الحد من السياسات التجارية التشويهية، وبخاصة الإعانات الزراعية في اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية .

ح- بخصوص التمويل فقد أشار التقرير إلى وجود تحديات في تمويل أصحاب الملكيات الصغيرة، لأسباب أبرزها الافتقار إلى الضمانات المقبولة، واعتبر البعض الحل يكمن في الائتمان مقابل إيصالات نظام الاستيداع، علاوة على أثرها الإيجابي في الكشف عن الأسعار وخفض تكاليف المعاملات، وضربت دولة "غانا" كمثال للدول التي استطاعت تفعيل هذا النظام بنجاح، على الرغم من وجود تحديات تواجهه مثل أن الأطر المؤسسية والتنظيمية غير ملائمة، واعتبر بعض أعضاء الفريق أنه لا وجود لحل واحد مناسب

للجميع، وضرب مثلاً على ذلك بملاوي، حيث يتيح النموذج المستخدم هناك إمكانية الحصول على التمويل في مختلف مراحل سلسلة القيمة، من المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة إلى المصنعين والمصدرين، وأشار عضو آخر إلى الزراعة التعاقدية من خلال شركات خاصة، وضرب مثلاً بشركة "غلوبل أغري ديفالويماننت كومبانى"، المتعاقدة مع مزارعي الأرز في غانا.

واتفق الخبراء على دور الحكومات في التصدي لتقلب الأسعار وتعزيز الأمن الغذائي من خلال أخذ عدد من الشروط التالية في الاعتبار: (توافر المخازن - التصنيف والتصديق والمعايير - إطار قانونى وتنظيمي ومناسب - قدرات مؤسسية وجهود لخفض معدلات الفائدة).

٧- أشهر أسواق العالم في البورصات السلعية :

تنتشر البورصات السلعية في أغلب دول العالم المتقدم و ببعض الدول النامية، ولعل أبرزها :

أ- بورصة نيويورك التجارية (Nymex) New York Mercantile Exchange (Nymex)^(١): تعد أكبر بورصة للسلع الآجلة في العالم، وتأسست عام ١٨٧٢م كبورصة للزبد والجبن ثم تم تغيير اسمها بعد عشر سنوات من تأسيسها لتتوسع المنتجات المتداولة بها، ثم تحولت إلى تداول المنتجات الصناعية، وهي اليوم من أهم بورصات المعادن والمنتجات البترولية، ويتم تداول العقود المستقبلية وعقود الخيار خلال قسمين، Naymex لمنتجات الطاقة والبلاتين والبالاديوم، و Comex للذهب والفضة والنحاس والألومنيوم .

ب- بورصة شيكاغو التجارية (CME) International Petroleum Exchange (CME)^(٢): ومقرها مدينة شيكاغو الأمريكية، وتعد أكبر بورصات العالم في تداول مشتقات السلع الأساسية، وأكبر بيت مقاصة للعمليات المستقبلية في العالم، ويلتقي فيها المشترون والبائعون بساحة التداول أو بنظام GLOBEX للتداول الإلكتروني.

ج- مجلس شيكاغو للتجارة (CBOT) Chicago Board Of Trade (CBOT) : تأسست عام ١٨٤٨ وهي من أهم أسواق تداول العقود المستقبلية وعقود الخيار Options.

د- بورصة البترول الدولي (IBI) International Petroleum Exchange (IBI): تأسست البورصة الرئيسية في أوروبا وبها ٣ منتجات (خام برنت، جاز ويل، الغاز الطبيعي) وتستخدم في تسعير ٦٥% من التجارة العالمية للبترول الخام.

هـ- بورصة لندن المالية المستقبلية (LIFFE) London International Financial (LIFFE) Future Exchange وهي أكبر بورصة مستقبلية للمشتقات في أوروبا، وتعد أكبر

1) www.cmegroup.com/company/nymex.html

2) www.cmegroup.com

بورصة مستقبلية لتداول عقود فائدة عملة اليورو ذات الأجل القصير وعقود خيار الأسهم ، وبها عدد كبير من منتجات المشتقات المتنوعة التي تشمل الأسهم والسندات والفائدة قصيرة وطويلة الأجل والمؤشرات والسلع .

و- بورصة لندن للمعادن LME⁽¹⁾: مقرها المملكة المتحدة، وتتيح التعامل في العقود الآجلة والخيارات لمجموعة واسعة من المعادن الأساسية والمنتجات السلعية الأخرى "تشمل الألومنيوم والنحاس والقصدير والنيكل والزنك والرصاص، ويعتبر سعرها اليومي هو المصدر الرئيسي لتسعير كافة المنتجات المعدنية بالعالم

ز- بورصة السلع المتعددة MCX⁽²⁾: مقرها في بومباي، الهند، تأسست الشركة في عام ٢٠٠٣، وتصنف باعتبارها واحدة من أفضل عشرة أسواق للسلع في العالم، تتيح التعامل بعدد من السلع التي تركز على منتجات الاقتصاد الهندي مثل الفلفل، ونواة الكاجو، والبازلاء الصفراء.

٨- تاريخ نشأة البورصة السلعية في مصر :

تعد مصر من أوائل دول العالم التي اعتمدت نظام البورصات السلعية، حيث أنشأت بورصة العقود في عام ١٨٦١ بالإسكندرية وكانت واحدة من أقدم البورصات العالمية المختصة بالعقود والعمليات الآجلة، وكان التداول فيها يتم بشكل غير رسمي، وأنشأت بورصة للأوراق المالية والبضائع أواخر القرن التاسع عشر، وتداولت أوراقها في البورصات العالمية، وعلى الأخص الأقطان المصرية ذات السمعة العالمية، والبورصة السلعية المصرية للأقطان بمينا البصل بالإسكندرية تعد أقدم من بورصة نيويورك وبورصة ليفربول، ومع نظام التأمين في ستينات القرن العشرين صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتصفية بورصة البضائع بمينا البصل بالإسكندرية ووقف العمل فيها، ومن جديد ظهرت محاولات أخرى لإحياء البورصات السلعية المتخصصة، ففي عام ١٩٩٤م صدر قانون بإنشاء بورصة مينا البصل بالإسكندرية لتجارة الأقطان الحاضرة الصادر رقم ١٤١ لعام ١٩٩٤م، لمحاولة إحياء تجارة الأقطان، إلا أنه تم الغاؤه بقانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٧ وغلقت بورصة مينا البصل لظروف تتعلق بانتهاء زراعة وصناعة الأقطان في مصر ، وفي إبريل ٢٠١٧م تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع تعديل قانون سوق المال (التعديل ما زال معروضا على مجلس الشعب لم يبت فيه حتى تاريخ هذه الدراسة) بحيث يتضمن تنظيم لبورصات العقود الآجلة يتم فيها التداول على عقود تشتق قيمتها من قيمة أوراق وأدوات مالية أو سلع أو مؤشرات أسعار سواء كانت في شكل عقود مستقبلية أو عقود خيارات أو عقود المبادلة، وفي حالة العقود السلعية فهي تتيح للمتعاملين التعاقد

1)www.lme.com

2)www.mcxindia.com

والاتفاق التفصيلي على شراء أو بيع سلعة مستقبلا ، حيث يوافق البائع على تسليم المشتري كمية معينة من سلعة ما في تاريخ مستقبلي مقابل سعر يحدد عند إبرام العقد الأجل بغض النظر عن سعر السلعة يوم التسليم^(١)، وتساعد هذه الآلية في الحد من الغش والاحتكار وتيسير أدوات التمويل لصغار المزارعين، وتشجيع الاستثمار، وتطوير التجارة الداخلية والخارجية، كذلك تساعد في الإشراف والرقابة على المخازن المعتمدة للسلع وخبراء تصنيفها.

(١) مشروع وافق عليه مجلس الوزراء، وما زال معروضا على مجلس الشعب - هيئة العامة للرقابة المالية www.efsa.gov.eg

الفصل الثالث
السلع الزراعية وتداولها
وفوائد إقامة بورصة سلعية في مصر

المبحث الأول: السلع الزراعية ونظم تداولها في مصر

المبحث الثاني: الوضع الراهن لأسواق جملة المحاصيل الزراعية ومشاكلها

المبحث الثالث: فوائد إقامة بورصة سلعية في مصر.

مقدمة:

التاريخ المصري يؤكد الارتباط الشديد للمصريين بأرضهم، ويحمل قطاع الزراعة في الاقتصاد القومي المصري مهمة توفير الأمن الغذائي لأعداد من السكان تتزايد باستمرار، وملقى عليه عبء الحد من الواردات الغذائية، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة، واستيعاب العمالة، وحيث أن تناولنا للبورصة السلعية للحاصلات الزراعية يقتضى التعرف عن قرب بالقطاع الزراعي المصري الحالي، والمشاكل والمعوقات التي تواجه الزراعة المصرية وكذلك الصادرات الزراعية وهو ما سوف نستعرضه بالمبحث الأول، كذلك هناك أهمية كبرى للتعرف على الوضع الراهن لأسواق جملة الخضر والفاكهة والحبوب والمشاكل التي تواجهها، وكيفية التغلب على هذه المشكلات، وقد تعرضنا لذلك بالمبحث الثاني، كذلك تم وضع عدد من الحلول للتغلب على تلك المشكلات (في توصيات الدراسة)، واعتبرت الدراسة أن إنشاء منظومة البورصة السلعية للحاصلات الزراعية تعتبر حلا للكثير من المشاكل التي تواجهها منظومة أسواق الجملة، وقد تعرضنا بالفصل الثالث إلى فوائد إقامة البورصة السلعية في مصر.

المبحث الأول

السلع الزراعية ونظم تداولها في مصر

تمهيد :

تبلغ مساحة مصر مليون كيلومتر مربع (٢٤٠ مليون فدان) أغلب أراضيها صحراوية جافة قليلة الأمطار^(١)، وتاريخيا فقد انحصرت الزراعة في وادي النيل ودلتاه، لذلك فقد اتجهت الدولة نحو زراعة الصحراء ، ونجحت في تحويل العديد من المناطق إلى أراضي منتجة مثل منطقة النوبارية بمحافظة البحيرة وكذلك الصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية علاوة على المشروعات العملاقة بمناطق الوادي الجديد وشرق العوينات وغيرها.

بلغ قيمة الإنتاج الزراعي المصري ٣١٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، مقابل ٣٠٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ٦,٤%.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نسبة الإنتاج النباتي تمثل ٥٥,٣٠% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ويليهما الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه بنسبة ٣٧,٣٣%، ثم الإنتاج السمكي بنسبة ٧,٣٣% وأخيراً المنتجات الحشرية بنسبة ٠,٠٤%.

وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي ٩٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤-٢٠١٥، مقابل ٨١,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ١٥,٨% ، وتمثل نسبة مستلزمات الإنتاج الحيواني ٧١,٨% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي وتليها مستلزمات الإنتاج النباتي بنسبة ٢٥,٨%، ثم مستلزمات الإنتاج السمكي بنسبة ٢,٤%.

ويمثل إجمالي دخل الزراعة المصرية ما لا يقل عن ١٤,٧% من الناتج القومي الإجمالي، ويعمل بها ما لا يقل عن ٨,٥ مليون شخص ما يشكل نسبة ٣٢% من جميع العاملين بالنشاط الاقتصادي.

وتمثل الصادرات الزراعية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات السلعية إذ تبلغ نحو ٢٢%: ٢٥% من إجمالي الصادرات السلعية المصرية، وأهم الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية، تأتي بالمرتبة الأولى الفواكه الطازجة وتتصدرها صادرات الموالح يليها العنب، والفراولة،

(١) ريهام أحمد جمال محمد محمود، وسائل زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨م

والرمان. وتأتي في المرتبة الثانية صادرات الخضر الطازجة وتتصدرها البطاطس والبصل والطمطم والفاصوليا الخضراء(١)، وبالرغم من ذلك فإن الإنتاج الزراعي لا يكفي احتياجات السكان.

وتحتل مجموعة الخضراوات مكانة كبيرة في القطاع الزراعي في مصر، وتحتل أهمية اقتصادية كبيرة، نتيجة لإسهامها في الدخل الزراعي، واستيعابها لجانب كبير من العمالة الزراعية، وتعتبر أحد مجالات الإنتاج الزراعي التي تسودها درجة كبيرة من الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج أو تحديد المساحات المزروعة، ويساهم المناخ المصري الموات في تميز مصر في مجال إنتاج الخضراوات، حيث تتميز ببعض السمات مثل قصر الفترة اللازمة للنمو، وتمتعها بالطبيعة المتماثلة لمنتجاتها من حيث السلوك الإنتاجي وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية وأهمها سعر المحصول بالموسم السابق، وأسعار ومساحات المحاصيل المتنافسة والمتكاملة معها، وأهميتها الاستهلاكية، كما تتسم بالتقلبات في الإنتاج أو الاستهلاك أو الأسعار وبالتالي تأثيرها على دخل المزارعين، كذلك تعتمد على حجم الانفاق الاستهلاكي، علاوة على كونها تزرع في عروات ومواسم مختلفة، ويمثل المناخ أهم عامل في حجم الإنتاج ونوعيته، وكل هذه الأمور تنعكس على إحداث تقلبات في الكميات الموردة لأسواق الجملة^(٢).

وسوف نستعرض في هذا المبحث المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي المصري، وأهم الصعوبات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية، وبعض أهم واجبات الحكومة المصرية تجاه تطوير أسواق السلع الزراعية، ونستعرض أنظمة تداول السلع الزراعية بنظام الجملة في مصر.

أولاً : المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي المصري^(٣):

١- تقلص الأراضي الزراعية الخصبة "الدلتا القديمة" باستمرار نتيجة الاعتداء عليها، وعلى الرغم من رصد توسعات كبيرة في الزراعات الصحراوية إلا أنها لا يمكنها تعويض الأراضي الخصبة بالدلتا، وهناك شك في استدامتها، نظراً للتصحر وندرة المياه، كما أن تكلفة استزراعها هائلة.

٢- التفتت الحيازي، وتأثيره السلبي في عدم القدرة على تعميم ميكنة العمليات الزراعية، حيث قامت هيئة الفاو بالاشتراك مع وزارة الزراعة في مصر بدراسة عام ٢٠١٠ أعلنت فيها

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي عام ٢٠١٤/٢٠١٥ صادرة في مارس

٢٠١٧. www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23144

(٢) ممتاز ناجي السباعي، العلاقات السعرية الكمية لأهم محاصيل الخضر بسوق العبور للجملة في مصر، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

(٣) ياسمين موسى أبو اليزيد موسى، دراسة تحليلية اقتصادية للاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦م، ص ١٠٣.

أن ٨١% من المزارع لا تزيد مساحتها على ثلاثة أفدنة و٩% تتراوح مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة، وأن متوسط حجم المزرعة هو فدان ونصف^(١)، هذه المساحات الصغيرة ازدادت صغرا وتقزما، نتيجة التورث المتتالي للأجيال المتعاقبة منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ حتى الآن ، كذلك فإن مصر تواجه أزمة مياه تتفاقم عاما بعد آخر، (يمثل نصيب الفرد من المياه حوالي ٦٠٠م^٣ سنويا وهو أقل من مستوى الفقر المائي وفقا للمعايير العالمية البالغ ١٠٠٠م^٣ سنويا)^(٢).

٣- عدد من المخاطر التي تواجهها المنتجات الزراعية بدءا من مراحل الإنتاج والتسويق بسبب ظروف اللايقين نتيجة التغيرات المناخية ، وبالتالي حدوث تقلبات سعرية باستمرار.

٤- ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وانخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي.

٥- عدم توافر مركز معلومات مؤهل يحتوى على بيانات صادقة تتعلق بأحجام الإنتاج والتداول وأسعار السلع وأسعار مستلزمات الإنتاج والأسواق المنافسة والأسعار العالمية بما يحد من الكفاءة التسويقية والإنتاجية.

٦- تزايد ندرة الموارد المائية المتوقعة، مع بدء مليء سد النهضة بأثيوبيا ، مع الزيادة المطردة بعدد السكان، بما يقتضي إيجاد حلول خارج الصندوق، مثل تحلية مياه البحر.

٧- وجود العديد من الأمراض التي تصيب النبات والحيوان، وانخفاض قدرة أجهزة التنبؤ بالأمراض، فمنذ بدء "مرض أنفلونزا الطيور" عام ٢٠٠٦، وتجدد مشاكله خصوصا في فصل الشتاء، وتعتبر مصر من البلاد القليلة بالعالم التي توطن بها هذا المرض، كذلك ففي نفس العام عانت مصر من انتشار الحمى القلاعية التي تسببت بأضرار بالغة بالثروة الحيوانية، وفي عام ٢٠٠٩ انتشر مرض "أنفلونزا الخنازير"^(٣) ، وفي ٢٠١٠ انتشرت أعداد من الآفات الزراعية منها التي أصابت " الطماطم " وأدت إلى رفع الأسعار بحدود ٥٠٠% فوق السعر السائد، وكذلك أصيبت محاصيل البطاطس والفلل والبطيخ والمانجو... وغيرها، ولم يكتفي تأثير هذه الآفات والأمراض على الداخل المصري، فقد لاحقت السمعة السيئة المنتجات الغذائية المصرية وأثر سلبياً على صادرات مصر من

(١) عبد الحكيم محمد إسماعيل نور الدين، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية للتفتت الحيازي في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg/Pages/SemanticIssuesPage.aspx?page_id=6116

(٣) مجلة الاهرام الاقتصادي، الفلاح ماتت حيواناته في الحمى القلاعية، العدد ٢٢٦١، ٤ مايو ٢٠١٢، فيروس IB يشعل أسعار الدواجن - العدد ٢٤٥٥، ١٢ يونيو ٢٠١٦.

الحاصلات الزراعية كافة، وربما يطول الحديث عن طبيعة وتفاصيل الأمراض التي تصيب مختلف جوانب الحياة المصرية، وتغلغل وتوطن بعض الفيروسات في جسد الإنسان المصري نفسه مثل أمراض الكبد المرتبطة بـ " Viurs C " وأمراض البلهارسيا المتوطنة وعلاقتها بالفشل الكلوي.

٨- وجود هدر كبير وتلف للسلع في كافة المراحل التي تمر بها خصوصاً مراحل الإنتاج والنقل والتخزين وحتى الوصول إلى المستهلك النهائي.

٩- عدم مراعاة المواصفات الفنية للزراعة وللأغذية بوجه عام، ويشاهد ذلك بوضوح بالسوق، مع ضعف في التنظيم بوجه عام وفي الرقابة وفي تطبيق العقوبات الرادعة، ويؤثر ذلك سلباً على صحة المواطن، خصوصاً الفقير بسبب لجوئه إلى أرخص أصناف السلع والتي تنتسم بالرداءة، ومثال على ذلك شراء الخضراوات والفاكهة المعطوبة لرخص سعرها، شراء اللحوم مجهولة المصدر، وغيرها).

١٠- عدم توافر العمالة الكافية، وانخفاض أعداد الكفاءات في مجال الزراعة والهندسة الزراعية

١١- عدم وجود منظومة ذات كفاءة للاستفادة من المخلفات الزراعية صناعياً.

١٢- تعدد الأجهزة الرقابية وتضاربها وضعفها، وقد صدر في يناير ٢٠١٧ قانون إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وتجمع هذه الهيئة في يدها صلاحيات متعددة تنظيمية ورقابية، بما يجعلها كيانياً قوياً يمكنه السيطرة على منظومة الغذاء بالكامل (إنتاجاً وتصنيعاً، وتداولاً)، وفي انتظار صدور قانون الغذاء الذي يعد عنصراً مكماً، والسلاح الذي سوف تستخدمه هيئة سلامة الغذاء لمحاربة الفساد في المجال الغذائي، بما يعمل على الارتقاء بجودة الصناعات الغذائية المصرية، وتقنين أوضاع القطاع الغذائي غير الرسمي، ووضع القواعد الملزمة لسلامة الغذاء وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها وإحكام الرقابة على تداول الغذاء، والتحقق من توافر الاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية الملزمة في جميع عمليات التداول والتفتيش الدوري والرقابة على تداول الغذاء، وعلى العاملين فيه، ووضع النظم الملزمة التي تضمن سلامة الغذاء، مثل نظم التتبع وتطبيقها على منتجي ومصنعي الأغذية وغيرهم من ذوى الصلة بتداول الغذاء^(١).

(١) قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، رقم ١ لسنة ٢٠١٧- الجريدة الرسمية في ١٠ يناير ٢٠١٧.

١٣- التأثير السلبي بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري، على ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي، وأغلبها سلعا مستوردة، من معدات زراعية وتقاوي وأعلاف وأدوية ، فالإقتصاد المصري يعاني من اختلالات هيكلية، فالقدرات التصنيعية خصوصا للمكينات والمعدات والأجهزة وقطع غيارها شبه منعدمة، كذلك هناك ضعف في مستلزمات الانتاج الوسيطة ومن المواد الخام، يؤدي ذلك لافتقاد التكامل بالعملية الإنتاجية.

١٤- ضعف الدور الذي يؤديه جهاز حماية المستهلك والجمعيات التابعة له في التصدي لمافيا السوق، ونفس الأمر ينطبق على جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

١٥- تتجه الحكومة المصرية نحو تقليص الدعم كسياسة عامة، وذلك لكي تحد من الإسراف، ولتوجيه الدعم إلى مستحقيه، ما يؤدي إلى ارتفاع كبير بأسعار السلع المتداولة بالأسواق خصوصا السلع الغذائية، وذلك له أثر كبير على الفقراء خصوصا بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى وجود اتجاه عالمي متوقع نحو المزيد من الإرتفاعات السعرية بناء على التوقعات المنشورة لمنظمة الفاو^(١)، نظرا لانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، وتزايد مطرد بالسكان وتنوع في الاحتياجات، علاوة على ارتفاع أسعار الطاقة، مما يضع دول العالم النامي ومن بينها مصر أمام أوضاع صعبة، يجب فيها التركيز الشديد على تنمية القطاع الزراعي المصري وتعميق التكنولوجيا المستخدمة من أجل تعظيم الاستفادة من كل متر مزروع أو كل نبات، وتحسين نظم التداول، والاستغلال الأمثل وخفض الهدر^(٢).

ثانيا : الصادرات الزراعية المصرية:

نظرا للاهتمام الكبير الذي توليه السياسات الإقتصادية للصادرات ، نظرا لأثرها في تحسين العجز التجاري، وتوفير العملة الأجنبية، وبالتالي ارتفاع معدلات الإنتاج، خصوصا ما تحدثه من خفض بمستوى البطالة^(٣)، وقد وصلت صادرات الحاصلات الزراعية إلى أكثر من ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١٧م وتمثل قيمة الحاصلات الزراعية بحدود ٧٠% من حجم الصادرات الغذائية عموما، وإن كانت تتركز في عدد محدود من الدول (روسيا- السعودية – الإمارات – العراق –

1)www.fao.org/resilience/home/ar

(٢) الغرفة التجارية بالشرقية - ادارة الشؤون الاقتصادية، دراسة مميزات وعيوب الدعم العيني والدعم النقدي، مارس ٢٠١٢ ص ٢٠.

(٣) رقية محمد حسن أحمد جبر، دراسة اقتصادية في أهم صادرات الخضر في مصر، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق ٢٠١٥.

المملكة المتحدة – الكويت – ألمانيا – إيطاليا - ..) وتتركز بالموالح بأنواعها والبطاطس والبصل والفاصوليا ، والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف وغيرها^(١).

أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه تصدير السلع الزراعية^(٢):

هناك صعوبات عديدة واجهت الصادرات المصرية الزراعية وما زالت تواجهها ، حيث أن التعامل مع العالم الخارجي يقتضى تنفيذ الإشتراطات الكاملة المتطلبة وخضوع المنتجات للتحليل الإجمالي قبل التصدير، مما حدا بالحكومة المصرية باتخاذ عدد من الإجراءات المشددة التي تكفل تحقيق تلك الرقابة من خلال القرار الوزاري المشترك لوزير التجارة ولوزير الزراعة رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٧ والتي تستهدف تصدير منتج آمن صحيا متوافر به الإشتراطات المتطلبة من الدول المستوردة، وهي تتعلق بإشتراطات يجب توافرها بالمزرعة وبمحطات التعبئة أهمها " أن يتوافر لدى المزرعة نظام للسجلات وقائمة بالمبيدات التي يتم استخدامها ومصدر الحصول عليها، ووجود أنظمة للرش ولمكافحة الآفات، وتوافر دورات مياه، وأحواض لغسيل الأيدي والتعقيم لاستخدامها في التعقيم قبل جمع المحصول، وتلتزم المزارع بتقديم البيانات التالية للجنة الفحص (المساحة المنزرعة، والأصناف المنزرعة، ومتوسط الإنتاجية للفدان لكل صنف، وحجم الإنتاج للمزرعة من كل صنف) ، ويشترط حصول المزرعة على شهادة GLOBAL GAP ، بداية من الموسم التصديري ٢٠١٧-٢٠١٨، وبخصوص محطات التعبئة نصت منظومة فحص ومتابعة الصادرات المصرية، على أن تكون المحطة المخصصة للتعبئة، في مناطق نظيفة خالية من أي تلوث، وأن يتوافر بها نظام للتبريد السريع، لاستقبال المحصول القادم من المزارع، وأن تحتوي المحطة على صالة مجهزة للفرز والتعبئة والوزن، وثلاجات تتناسب مع حجم التشغيل، ونظام لصرف المياه، وأن تكون المحطة محكمة الغلق، وأن تحتوي على ستائر على الأبواب لمنع دخول الحشرات، بالإضافة للتهوية والإضاءة، كما يشترط حصول محطة التعبئة على أحد شهادات الجودة المعتمدة دوليا والخاصة بالمحطات مثل BRC أو ISO22000^(٣) ."

(١) نشرة عام ٢٠١٧ صادرات الحاصلات الزراعية المصرية ، المجلس التصديري للحاصلات الزراعية

www.aecgypt.com/WebPages_Ar/Common/ContentPage.aspx?CID=221

(٢) أحمد عصام الدين، معوقات تصدير السلع الزراعية، عدد ٦١٦، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، دار المنظومة، أبريل ٢٠٠٦م.

(٣) القرار الوزاري المشترك لوزير التجارة والزراعة رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٧، بشأن منظومة إنتاج وتصدير الخضر والفاكهة الهامة تصديريا.

ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه الصادرات الغذائية عموماً فيما يلي:

أ- عدم وجود برنامج تسويق شامل لتسويق المنتجات الزراعية المصرية ، من خلال إحداث تكامل بين سياسات الإنتاج والتوزيع والشراء والبيع والترويج والنقل والتوزيع وغيرها.

ب- الإ اعتماد في عمليات التسويق على الجهود الفردية ، والحاجة الملحة إلى الجهود المؤسسية لزيادة القدرة التنافسية مع العالم الخارجي^(١).

ج- عدم الاهتمام ببحوث تسويق الصادرات والدراسات الخاصة بأذواق المستهلكين في كل سوق من الأسواق الخارجية.

د- عدم وجود مراكز كافية لتجميع الإنتاج المخصص للتصدير.

هـ- هناك خلل في المنظومة التي تتولى الرقابة على السلع قبل تصديرها ويمكن اللجوء إلى مكاتب الخبرة التي تقارن المنتج المصري بالمنتج الخارجي المنافس والتعرف على نقاط الضعف ووضع خطط لمعالجتها.

و- توجد مشاكل في عمليات النقل سواء البري أو البحري أو الجوي، وضرورة إحداث طفرة فيها وتقصير الزمن اللازم لنقل البضاعة، والعمل على تبسيط الإجراءات الجمركية والنقدية الخاصة بتصدير الحاصلات الزراعية، ومنها الزراعات العضوية التي تجد إقبالا كبيرا بأوروبا ، كذلك زهور القطف وبعض السلع الطازجة التي تحتاج إلى النقل الفوري، مع خفض تكلفة النقل.

ز- يشكو الكثير من المصدرين من صعوبة صرف الدعم التصديري أو تأخره.

ثالثاً: بعض أهم واجبات الحكومة المصرية تجاه تطوير أسواق السلع الزراعية:

أ- إنشاء كيانات زراعية كبيرة وقوية سواء بنفسها أو بمساعدة تقدمها للقطاع الخاص.

ب- دعم الكيانات الزراعية الانتاجية الصغيرة، وتحديث وتطوير أنظمة الجمعيات التعاونية.

ت- الدور التسويقي للدولة عامل أساسي لنجاح النشاط الزراعي.

ث- وضع خطة كاملة وضوابط صارمة لتطبيق معايير الجودة علي المنتجات المحلية.

(١) محمد صلاح الدين أحمد على منصور "صادرات الخضر والفاكهة المصرية (مجال التجارة الدولية) "، الجزء الثاني، مشروع بحثي مقترح، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، عام ١٩٩٧، ص(٨)

ج- متابعة الأسعار وتحليل أسباب تغيراتها من خلال أجهزة تحتوي على فنيين مدربين على الأنظمة العالمية الحديثة للقياس وللتنبؤات السعرية مرتبطة بالبورصات العالمية للسلع.

ح- تحديث القوانين المنظمة للأسواق، والرقابة الصناعية والتجارية، والقوانين المتعلقة بالاستيراد والتصدير، بما يلاءم التغيرات العالمية.

خ- إعادة تصحيح شاملة للتجارة الداخلية في مصر لحل المشكلات والمعوقات.

د- إدخال الأنظمة الحديثة التي تدار بها الأسواق مثل (أنظمة البورصات السلعية).

رابعاً: تداول السلع الزراعية بنظام الجملة في مصر:

يؤيد العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم آدم سميث وفريدمان ، ضرورة ترك الأسواق تعمل بحرية وفق لـ "آليات السوق" وبالتالي تتحقق أهداف الاقتصاد المتمثلة في النمو والتوظيف واستقرار الأسعار^(١).

ونظراً لأنه "من المهم جداً أن يتم النشاط التسويقي على درجة عالية من الكفاءة، نظراً للأثر المباشر الذي يحدثه التسويق على دخل المُنتج الزراعي، كذلك فإن التسويق يؤثر على السعر النهائي الذي تباع به السلعة للمستهلكين، بما ينعكس على مستوى معيشة المواطن"^(٢)، فقد لاحظنا أن تداول السلع الزراعية في مصر يتسم بالعشوائية، حيث تنتشر الأسواق البدائية التي لا تتوافر فيها أدنى قواعد الممارسات الصحية الصحيحة، وانتشار صناعة بير السلم، كذلك عدم التعامل بالفواتير، ويتم مزاولة التجارة أو أداء الخدمة " أغلبها في سلع غذائية ذات جودة متدنية أو غير مطابقة للمواصفات" مثل تجارة الرصيف في " بيع اللحوم أو الأحشاء أو أجزاء الدواجن " أو الباعة الجائلين، وبخصوص دراستنا، فإن ممارسة البيع بنظام الجملة للخضروالفاكهة والحاصلات الزراعية خارج الإطار الشرعي يعتبر تجارة عشوائية (قانون تجارة الجملة رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ يقصر تجارة السلع بالجملة على أسواق الجملة المعتمدة فقط)، وتنتشر التجارة غير المنظمة انتشاراً هائلاً في كل أرجاء مصر، وهي بذلك تخرج عن نطاق الرقابة وتطبيق مواصفات الجودة الصحية والفنية والبيئية، علاوة على ذلك فإن الممارسة العشوائية للتجارة بأنواعها وأشكالها المعروفة تسيء إلى المظهر الحضاري للأماكن التي تتواجد فيها وتعطل الحركة المرورية.

(١) د.طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، كلية التجارة، دار الكتب المصرية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨م، ص ١٥.

(٢) محمد عبد الوهاب أبو نحول ، طلعت حافظ إسماعيل ، جلال عبد الفتاح الصغير، مها عبد المقصود، رؤية تحليلية لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية والتسويقية لأهم المحاصيل الغذائية في مصر، قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط ٢٠١٧ ص ٣٢٥.

كذلك يلاحظ تعدد الوسطاء^(١) (مزارع - وسيط - تاجر جملة - وسيط - تاجر تجزئة - مستهلك)، وربما أكثر من ذلك، بما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة، ورفع أسعار السلع بشكل كبير على المستهلك النهائي مع إلحاق الضرر بالمنتجين والمزارعين، في الوقت الذي يثري فيه التجار الجشعين، بسبب عدم وجود منظومة حاكمة وصارمة بأسواق الجملة للحاصلات الزراعية في مصر، ويسود تلك الأسواق الإحتكار والبلطجة ويتعدد فيها الوسطاء مسببين إرتفاعا لأسعار السلع المتداولة ، وعلى الرغم من كون القوانين المصرية تجرم الإتفاقات المسبقة التي يكون هدفها رفع سعر السلعة على المستهلك النهائي ، إلا أنه يوجد ضعف في التطبيق الحازم للقانون ، بل إن قانون سوق الجملة بوضعه الحالي يساعد المحتكرين على توطيد دعائم احتكاراتهم، باشتراطه منع أي تجارة إلا من خلال أصحاب المحلات أو المستأجرين داخل سوق الجملة، والذين هم فئة قليلة من الأقارب والمعارف والمتحالفين من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والسطوة، ولا يخفى على أحد مستوى البلطجة المنتشر ببعض هذه الأسواق، وعلاوة على ما يسببه الإحتكار من ارتفاع أسعار السلع والتحكم في الكميات المعروضة منها، فإن ضعف المنظومة يؤدي إلى زيادة التكاليف نتيجة (عدم الموثوقية من قبل المتداولين في بعضهم البعض، صعوبة وطول مدة إجراءات التسليم والتسلم، عدم وجود أنظمة تخزين متطورة، سيادة العرف في التعامل عند حدوث خلاف، وعدم وجود نظام تحكيم ملزم لكافة الأطراف، وغيرها).

يلاحظ عدم وجود علاقة بين الأسواق المصرية وبين أسواق بورصات السلع العالمية، ويلاحظ افتقاد وجود أجهزة فنية بالدولة المصرية، فيما يتعلق بإمكانية الربط بين التداول الداخلي للحاصلات الزراعية وبين النظم العالمية للتداول، ، ولا يوجد نظام للتعرف على الأسعار اللحظية للسلع المختلفة وتحليلها ، ولا يوجد نظام أو إدارة للتنبؤ بالأسعار العالمية بناء على تحليل العوامل المؤثرة في التحركات السعرية والكميات ، مثل (تحليل البيانات السابقة للتداول، المناخ، وغيره من العوامل)، لتقديم المساعدة للمستورد المحلي، أو لتوجيه الحكومة عند الرغبة في الشراء الخارجي، خصوصا أن مصر تأتي دائما كأكبر مستورد في العالم للقمح، ومن أكبر مستوردي الزيوت الخام والمصنعة^(٢) ، بل لا تتوافر معلومات معتمدة من الحكومة المصرية تساعد الباحثين نحو دراسة هذه الأنظمة التي أصبحت تسود العالم بأسره.

(١) محمد عبد الوهاب أبو نحول، مرجع سابق، ص ٣٤٥

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، احصاءات التجارة الخارجية ٢٠١٧م،

كذلك تحتكر الحكومة المصرية إستيراد وتجارة عدد من السلع الغذائية الأساسية، وفي نفس الوقت تتخذ قرارات بتحجيم زراعات معينة مثل الأرز، والفعالية لن تتحقق إلا من خلال نظم جديدة بمعايير صحيحة.

بشكل عام فإن أسواق الدول النامية ومن بينها مصر تعاني من بنية السوق الناقصة، لعدم وجود مؤسسات تدير السوق أو قوانين محدثة، ولضعف حالة النقل والطرق، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية مقارنة بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى ضعف الخدمات اللوجستية، مثل الطرق الممهدة والموانئ الحديثة، وإن كانت الدولة انتبهت حالياً لجانب اللوجستيات بتطويره خصوصاً جانب إنشاء الطرق والكباري التي تربط أرجاء الدولة المصرية.



المبحث الثاني

الوضع الراهن لأسواق الجملة للخضر والفاكهة والحبوب في مصر ومشاكلها

تمهيد:

وفقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المنظم لتجارة جملة الخضر والفاكهة ، فإنه يمنع ممارسة تجارة الجملة للخضر والفاكهة خارج أسواق الجملة المرخصة.

ويلاحظ انتشار أسواق الجملة للخضر والفاكهة في أرجاء جمهورية مصر العربية، ولا تكاد تخلو محافظة من سوق أو أكثر، وأغلبهم يشرف عليها إداريا الإدارات المحلية بالمحافظات أو مجالس المدن، وأشهرها على الإطلاق سوق مدينة العبور، ويليه سوق مدينة ٦ أكتوبر، كذلك يلاحظ أن تجارة الجملة بشكل غير مرخص تنتشر في شكل وكالات أو شواذر على الطرق الرئيسية والفرعية في كافة محافظات مصر، بدون أي تنظيم أو رقابة أو إشراف، مما أثر سلبا على أسواق الجملة النظامية، ويشترط قانون أسواق الجملة أن تباع البضائع من خلال التجار أصحاب المحلات أو المؤجرين لمحلات داخل سوق الجملة، ويعمل لديهم بعض أفراد يسمون سماسرة ولكنهم مجرد مخلصين للبضائع وجاذبين للمشتريين، ويصبح المتحكم الحقيقي في البضاعة هو التاجر الذي تباع البضاعة من خلاله (فهو تاجر وسمسار في نفس الوقت)

ويكتفي من يرغب بدخول المزاد كمشتري في سوق الجملة بالفحص الظاهري للبضاعة، بدون الفحص المعملّي الصحي لعدم وجود معامل أو إدارة أو جهاز فحص مختص بذلك بسوق الجملة. ويلاحظ أن تجار الجملة بالسوق يمارسون البيع بالتجزئة في حال استحوذهم على البضاعة، ويعرضون بضاعتهم لتجار التجزئة والمشتريين من المواطنين الذين يرغبون بالشراء جملة، ولا يستطيعون دخول المزاد لعدم ملائمتهم المالية أو لطبيعة الأعمال التي يديرونها، وتسدد الرسوم للبوابات أثناء الخروج بعد الوزن، وبعض الأسواق تطبق تلك الرسوم على السيارات الداخلة المحملة بالبضائع وليس على السيارات الخارجة، وسوف يتعرض هذا المبحث للحديث عن سوق العبور للخضر والفاكهة، بوصفه أكبر سوق في مصر لتجارة جملة الخضر والفاكهة في مصر، كذلك سيتم التعرف على المشاكل التي تواجه سوق الجملة للخضر والفاكهة والحبوب في مصر وكذلك المشاكل التي تواجه تداول الحيوانات الحية.

أولاً: سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة العبور^(١) :

يعد سوق الجملة للخضر والفاكهة بالعبور أكبر سوق جملة للخضر والفاكهة في مصر وأكثرها تنوعاً، وتم افتتاحه عام ١٩٩٤م، والبضاعة المتداولة فيه هي الخضر والفاكهة على نحو الخصوص بالإضافة إلى الأسماك، وكذلك البلح والتمر، ويتضمن سلعا ذات منشأ محلي وسلعا مستوردة ، والهدف من إنشائه هو تطوير تجارة الجملة وتقليل الفاقد، والعمل على تحقيق سعر عادل للمنتج والتاجر والمستهلك، وهو مقام بمدينة العبور التي لا تبعد عن القاهرة العاصمة سوى ١٠ كيلومترات ، على مساحة كلية ٣٠٠ فدان ، وهو يتبع محافظة القاهرة ويضم ٥٤٨ وحدة خضار و ٣٣٦ وحدة فاكهة و ٨٦ محل أسماك ويستوعب نشاط ٧٠٠٠ تاجر ، ويتم من خلاله عقد المزادات بشكل يومي ، مع فرض ضريبة بياعة إجبارية، ويعمل السوق على مدار ٢٤ ساعة، ويشهد السوق إقبالا دائما وكبيرا من البائعين والمشتريين من التجار من مختلف أنحاء الجمهورية، نظرا لانخفاض سعره نسبيا ، وأغلب المشتريين هم تجار جملة وتجار نصف جملة وتجار تجزئة ، أما المستهلك النهائي فإقباله ضعيف على السوق، وتوجد بالسوق عدد من ثلاجات التبريد لحفظ السلع الغذائية، للحفاظ على البضاعة من التلف، ويوجد به مجمع خدمات يضم الإسعاف والشرطة والشهر العقاري ومجمعا للبنوك ومبنى خاصا بالبريد المصري.

١- كيفية العمل بسوق الجملة بالعبور:

يحضر التاجر بضاعته محملة على السيارات بعد سداد رسوم البوابات ، وتختلف الرسوم ، إذا كانت السيارة فارغة أو محملة بالبضاعة سواء في الدخول أو الخروج، والسيارات الفارغة لها رسوم مقطوعة حسب نوعية السيارة (نصف نقل- نقل - مقطورة) أما السيارات المحملة بالبضاعة فتحتسب بالطن، حيث يتراوح سعر رسم الطن بين ٢ : ٦ جنيه خلال عام ٢٠١٧م، حسب نوع البضاعة المحملة .

يتقدم التاجر لأحد أصحاب الوكالات بالسوق، ببضاعته ، بهدف إما أن يقوم بالبيع المباشر لها لصاحب الوكالة أو يعرضها بالمزاد بإسم صاحب الوكالة بعد الإتفاق على عمولة.

تخضع عمليات المزاد لقانون العرض والطلب فإن زاد العرض قل السعر وإن قل العرض زاد السعر، وبالإضافة للسلع الزراعية المحلية ، فتوجد الكثير من السلع المستوردة خصوصا الفاكهة كالبرقوق والموز والعنب والتفاح بأنواعه المختلفة.

يتم تملك المحلات من خلال محافظة القاهرة تحت إشراف الجهاز المركزي للمحاسبات، ووصلت أسعار المحلات بسوق العبور إلى مبالغ فلكية، ومن حق صاحب المحل أن يستغل المساحة أمام محله.

٢- المشاكل التي تواجه أسواق الجملة للخضر والفاكهة والحبوب في مصر:

في رسالة دكتوراه عن سوق الجملة للخضر والفاكهة بدولة الأردن عام ٢٠٠٠م، ترصد الدراسة مجموعة من مظاهر الاختلالات التي يعاني منها سوق الخضر والفاكهة بالأردن "توصلت الدراسة إلى بعض النتائج وهي: وجود احتكار قلة لدى كلا من وكلاء البيع والمصدرين، وجود قيود على دخول وكلاء البيع للسوق وخروجهم منه، وجود تجانس بين المنتجات المعروضة في السوق، ووجود تفاوت بالمعلومات المتاحة للأطراف المختلفة، تمتع وكلاء البيع والمصدرين بمراكز مساومة أقوى أمام المنتجين (المزارعين)، عدم قيام أسواق الجملة بدورها بصورة جيدة، وجود مخالفات بمزادات البيع والتواطؤ في البيع خارج المزاد، وجود موسمية واضحة في الأسعار، مع عدم وجود انعكاس لاقتصاديات الحجم في الهوامش التسويقية، ومن ثم توجهت الدراسة بعدد من التوصيات لمعالجة تلك المشاكل، تمثلت في إصدار تشريعات لحماية حرية السوق، مع ضرورة رفع القيود التي تحول دون دخول وسطاء جدد للأسواق، وبناء نظام وطني للمعلومات، مع إحداث تطوير في نظام أسواق الجملة، وإصلاح البيع بالمزاد، ومنع البيع خارجه، وضرورة تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتحفيز الاستثمار في مرافق التسويق، وكذلك أهمية تعزيز البحث العلمي والارشاد والتدريب، والاتجاه نحو الزراعة التعاقدية، خصوصا في مجالات التصدير والتصنيع، وتوفير برامج التمويل بشروط ميسرة لكلا من المنتجين (المزارعين) والمصدرين^(١).

وبخصوص أسواق الجملة للخضر والفاكهة في مصر فيلاحظ أنها لم تستطع أن تتحول إلى منظومة متكاملة مسؤولة عن التداول و مترابطة مع مختلف منظومات الغذاء من إنتاج ونقل وصحة، وصولا إلى التصنيع والتصدير، والمشكلة تأتي من واقع الممارسات الخاطئة لتجارة الجملة بتلك الأسواق، وللأسف فإنها تجد سندا من قانون تنظيم سوق الجملة نفسه، إن قانونا صدر منذ ما يقارب السبعين عاما " قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ "، لم يأخذ بالتطورات التي حدثت بالفكر الاقتصادي ذاته أو تطورات التجارة الدولية وتشابكها، ولا يستطيع تحقيق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، أو يحقق توائما وتكاملا مع النظام العالمي السائد، كل ذلك يجعل التغيير ضروريا في

(١) د.عكف أحمد مفلح الزعبي - تقويم أداء سوق تجارة الجملة للخضر والفاكهة الطازجة في الاردن - رسالة دكتوراه - كلية الدراسات العليا - السودان عام ٢٠٠٠م- نتائج وتوصيات.

المنظومة بالكامل، ونستعرض بعض تلك المشاكل التي تواجه أسواق الجملة للخضر والفاكهة والحبوب في مصر:

أ- افتقاد أسواق الجملة للخضر والفاكهة القدرة العملية على تحقيق المقابلة المباشرة بين المنتج (المزارع) ويمثل جانب العرض مع المشتري (المستهلك النهائي أو تاجر التجزئة)، ويمثل جانب الطلب، وللأسف فإن القانون المنظم لسوق الجملة يجعل من الاشتراطات القانونية لكي تتم ممارسة تجارة الجملة أن تتم من خلال أحد تجار الجملة الممتلكين أو المؤجرين لأماكن "محلات" داخل أسوار سوق الجملة، والتي تتعد أسعارها ملايين الجنيهات، أو إيجاراتها الشهرية عشرات الآلاف، مثل سوق مدينة العبور أو سوق مدينة ٦ أكتوبر، مما يقصر تجارة الجملة على التجار ذوي الملاءة المالية الكبيرة فقط، ويحمل ميزانياتهم مبالغ مالية هائلة قبل بدء النشاط، وبالطبع فإن هدفهم المنطقي لن يكون سوى تعويض تلك المبالغ المنفقة وبذل الجهد لتعظيم أرباحهم، كذلك فإن وقف التجارة على عدد محدود من التجار، يجعل السوق يفتقد المنافسة الحرة الشريفة (التي هي أساس الاقتصاد الحر)، ويكرس لهيمنة قلة من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة.

ب- يلاحظ سيطرة كبار تجار السوق^(١) على التداول نتيجة عدم قدرة المزارع أو المنتج أو التاجر الخارجي على بيع سلعته مباشرة لتاجر التجزئة أو إلى المستهلك النهائي، ويقوم كبار التجار بعقد اتفاقيات سرية مع بعضهم البعض لفرض سيطرتهم على السوق وعلى السلعة، ولن يمكن تطبيق المنظومة بشكل صحيح طالما يتحكم فيها أصحاب المصلحة، وتؤدي سيطرة فئات محددة من كبار تجار الجملة، وتوزيع الاختصاصات بينهم إلى إفراغ نظام المزاد العلني من معناه وغايته، (في نظام البورصات السلعية الدولية نجد القانون المنظم صارم في عقوباته حال اكتشاف أي احتكار يمكن حدوثه، ويكفل ذلك طرد المحتكر من تلك المنظومة)، ويشترط قانون أسواق الجملة أن تباع البضائع من خلال التجار أصحاب المحلات أو المؤجرين لمحلات داخل سوق الجملة لأنفسهم أو لصالح غيرهم، بمعنى أن التاجر هو نفسه السمسار بسند من القانون، وربما يتفق أن يكون التاجر هو نفسه السمسار وهو نفسه المشتري أو باسم شخص قريب له أو متحالف معه، ويحدث هذا كثيرا بهدف خلق حالات احتكارية بالسوق، ويؤدي ذلك إلى ما هو أخطر كثيرا وهو خلق أسعار غير واقعية وغير حقيقية، ومؤشرات خاطئة، وتتخذ هذه المؤشرات لإحداث موجة تضخم

(١) الأهرام الاقتصادي، أسواق الجملة تحت حصار التجار، العدد ٢٤٧٢، أكتوبر ٢٠١٦م.

سعريّة "بدون سبب" يترجح من وراءها هؤلاء التجار ومن يساندونهم، ويحدث في الغالب أن يكون تجار الجملة الكبار ويسمونهم في سوق الجملة "الحيتان" وغالبا تكون لديهم مزارع ضخمة أو يتعاقدون مسبقا على شراء محصول معين من المزارعين، ويتواطؤون فيما بينهم، لإحداث موجة التضخم لبيع محاصيلهم بأعلى سعر ممكن، ويتناوب التجار بالسوق هذا الفعل لسلع متنوعة لإحكام التخفي عن أعين الرقابة، أو جهاز حماية المستهلك أو جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة الحرة، يحدث هذا بشكل دوري، من خلال إتفاقات "تحت الطايبزة" بين كبار تجار السوق^(١)، ولا يبالي هؤلاء المتربحين الجشعين بما تحدثه إتفاقاتهم من أثر سلبي للغاية على ارتفاع أسعار السلع والإضرار بالمستهلك النهائي.

ج- الأسعار المعلنة من بعض أسواق الجملة الكبرى وعلى رأسها سوق العبور لا يصلح اتخاذها كمؤشرات أو تنبؤات مستقبلية، نظرا لعدم وجود منافسة حقيقية، ووجود التحكيمات أو سيطرة البعض بما يؤدي لعدم المصادقية، وكذلك لكون الأسعار المعلنة يتم عرضها كمدى سعري للجمهور بدون تحديد أحجام التنفيذات.

د- إن الأثر السلبي المترتب على ذلك التواطؤ وبما ينشئه من معلومات خاطئة، وأسعار غير حقيقية، ينعكس إلى ما هو أسوأ من ذلك بكثير، إذ يخلق معلومات عن السلع المنتجة على مدار الفترات الزمنية المختلفة غير حقيقية، ويعطي مؤشرات غير حقيقية، وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ، ويخلق بذلك بيئة منفرة وطاردة للاستثمار، وربما تتخذ الحكومة قرارات استراتيجية في سلعة ما أو قطاع ما، مثل (تشجيع زراعة محصول معين أو الاتجاه نحو استيراد محصول آخر، وغيرها بناء على تلك المعلومات)، وبالطبع تصبح النتائج خاطئة وربما تكون كارثية، بل إن الباحثين الذين يتناولون دراسة هذه السلع يتم تضليلهم، ويتوصلون إلى نتائج غير صحيحة.

ويتبين من الشكل رقم^(١) أن الأسعار التي تعلن من خلال الموقع الرسمي لسوق العبور للخضر والفاكهة، هو مدى سعري واسع، غير موضح به النوعية أو المواصفة.

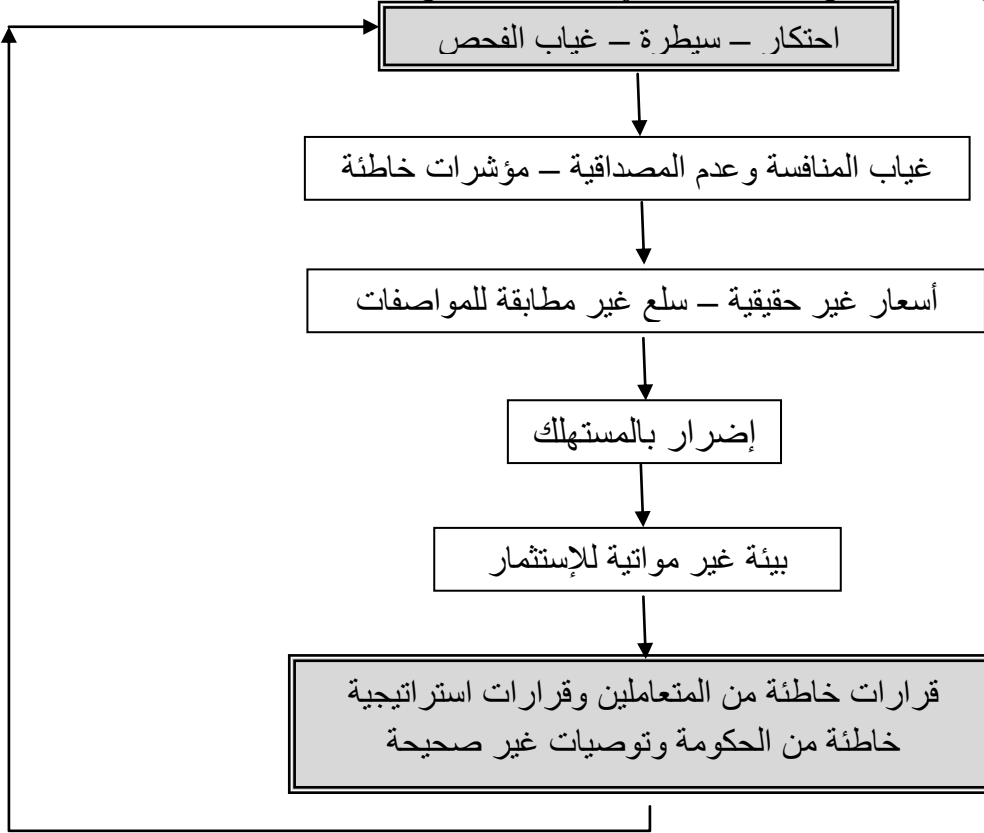
(١) الأهرام الاقتصادي، أسواق الجملة تحت حصار التجار، العدد ٢٤٧٢، أكتوبر ٢٠١٦م.

شكل رقم (٢)
"نموذج" للأسعار المعلنة لبعض الخضروات عن يوم ٢٩/١١/٢٠١٨م بسوق جملة العبور

م	نوع الصنف	الصنف	المدى السعري	العبوة	حجم العبوة
١	خضار	طماطم	١,٥ : ٤,٢٥	قفص	١٨ كيلو
٢	خضار	بطاطس	٣,٠٠-٦,٥٠	شوال	٨١-٥٥ كيلو
٣	خضار	بصل	٣,٠٠-٥,٥	شوال	٧١-٥٥ كيلو
٤	خضار	كوسة	٤,٠٠-٦,٥٠	قفص	٣٥-٢٠ كيلو
٥	خضار	جزر بدون عروش	١,٧٥-٣,٧٥	شوال	٧١-٥٥ كيلو
٦	خضار	فاصوليا	٦,٠٠-٩,٠٠	شوال- تكنة بلاستيك	٥٥ كيلو للشوال ، ٨-١٢ للتكنة البلاستيك
٧	خضار	باذنجان بلدي	١,٠٠-٣,٠٠	شوال - كرتونة	٥٥ كيلو للشوال، ٢٢-٣٠ كيلو للكرتونة
٨	خضار	باذنجان رومي	١,٠٠-٣,٠٠	شوال - كرتونة - قفص	٥٥ كيلو للشوال ، ٦-١٢ ك للكرتونة، ٢٢-٣٥ للقفص

المصدر : موقع سوق جملة العبور- البوابة الالكترونية - مصر www.oboomarket.org.eg/prices_today.aspxsource

شكل رقم (٣)
رسم توضيحي يوضح أضرار الاحتكار على المتعاملين واستخراج المؤشرات الخاطئة



المصدر : دراسة اقتصادية للبورصة السلعية في تركيا والاستفادة منها في مصر

هـ- يلاحظ وجود كميات هائلة من الفواقد والمخلفات بدون الاستفادة منها، حيث لا يوجد سوق واحد للجملة للخضر والفاكهة في مصر تتوافر لديه آلية الاستفادة من المخلفات التي قد تصل قيمتها إلى ملايين الجنيهات في اليوم الواحد لسوق كبير مثل سوق العبور بالقاهرة، إذا أحسن استغلالها، ويمكن الاستفادة من المخلفات الزراعية من خلال تحويلها إلى سماد عضوي ذو جودة^(١)، ويمثل الاقتصاد البيئي أحد حقول علم الاقتصاد، الذي يجعل كفاءة السوق هو تحقيق أعلى قدر من الرفاهية من خلال عدم تبديد الموارد وحماية البيئة^(٢).

و- نظرا لانخفاض أعداد رواد سوق الجملة للخضر والفاكهة من المشتريين النهائيين، واقتصاره على البيع لتجار نصف الجملة أو تجار التجزئة، ما أدى لعدم الاستفادة الكاملة من تلك الأسواق، ويعود عدم ارتياد المستهلكين النهائيين لتلك الأسواق لأسباب عديدة، وأهمها هو الأسعار المرتفعة التي تباع بها السلع من التجار أصحاب المحلات بالسوق، أو بُعد أماكن تلك الأسواق وعدم تشغيل خطوط مواصلات مباشرة إليها، علاوة على خلو تلك الأسواق من وسائل الأمن والسلامة.

ز- انتشار البلطجة في هذه الأسواق، وفرض إتاوات على البوابات، والسماح أو المنع لدخول السوق أو الإتجار فيه إلا لفئات معينة، حيث أن سيطرة كبار التجار بالسوق، يجعلهم يمنعون دخول من يرغب في شراء محل أو إيجاره، إلا لمن يرتضونه، حتى لو كان يتمتع بكفاية رأس المال، أو الخبرة، حيث يعتبرون السوق حق لهم دون غيرهم، ويتخوفون من الدخلاء الذين ربما يكشفون اتفاقاتهم وتحالفاتهم السرية، يأتي ذلك كأحد مظاهر البؤس التي صارت إليه بعض هذه الأسواق.

ح- يلاحظ عدم تفعيل تنفيذ القانون بمنع تجارة الجملة خارج أسواق الجملة، حيث يلاحظ إنتشار الوكالات والشوادر العشوائية، التي تبيع الجملة للخضر والفاكهة والحبوب، بمختلف ربوع مصر بشكل عشوائي وغير صحي.

ط- لم تستطع أسواق الجملة بوضعها الحالي أن تساعد في التوجيه نحو إقامة صناعات متخصصة بما يعظم القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وعلى سبيل المثال استغلال سلعة الطماطم لكي يتم تصنيعها كصلصة أثناء وفرة المحصول في الأماكن التي تكثر فيها زراعتها مثل محافظة المنيا، كذلك تجفيف الخضراوات أو تجميدها .

(١) الغرفة التجارية بالشرقية، إدارة الشؤون الاقتصادية، تدوير المخلفات الصلبة، دراسة ميدانية لمصنع ١٥ مايو بالقاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) عيسى الغزالي، مجلة اقتصاديات البيئة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية، العدد ٢٦، عام ٢٠٠٤م.

ي- لا تعتمد بأسواق الجملة تكنولوجيا المعلومات بمعناها المتطور، ولا يوجد شبكة معلومات ترتبط بالأسواق العالمية، أو معرفة تأثير التغيرات السعرية العالمية في السلع المعروضة.

ك- تقام مزادات الخضر والفاكهة "بدون فحص صحي" ويكتفي من يرغب بدخول المزاد كمشتري بالفحص الظاهري للبضاعة، بدون الفحص المعملّي الصحي^(١)، لعدم وجود جهاز متخصص بسوق الجملة، وتباع البضاعة بدون قياس مدى خلوها من الآفات أو الأمراض النباتية، وبالطبع بدون تحديد لدرجات الجودة، والمحدد الوحيد لذلك هو مدى قوة ملاحظة المشتري وخبرته وسمعة البائع، ولا تتدخل إدارة السوق، بل الملاحظ هو بيع السلع المصابة بالآفات ظاهرياً.

ل- لا يستهدف سوق الجملة بوضعه الحالي "ولو جزئياً" توفير سلعة مطابقة للمعايير والمواصفات، حاصلة على شهادات جودة، لكي يمكن تصديرها للخارج، مما يؤكد الحاجة إلى وجود منظومة تطبق المعايير على السلع المتداولة في صورة مستويات جودة، ويتم التداول عليها بناء على الشهادات المعتمدة من البورصة ذات المعايير الموحدة والموثقة والمعترف بها دولياً.

م- غلبة طابع الاستيراد وليس التصدير على الكثير من أسواق الجملة الكبرى بمصر، يعرض بالسوق (التفاح الأمريكي، الكيوي التشيلي، الزبيب الإيراني، الموز البيروني والفلبيني والمغربي، وغيرهم)، بينما توجد حاجة لمنظومة تستهدف التداول على السلع المزروعة والمنتجة محلياً، والتوسع بها، وتحسين كفاءتها، والعمل على تصنيعها، والعمل على توفير المقومات اللازمة لتصديرها، بما لذلك من أثر إنمائي كبير، مع الممانعة في تداول السلع المستوردة أيضاً، لكن الغلبة يجب أن تكون للسلع المحلية.

ن- القانون المنظم لأسواق الجملة لم يتم تحديثه (منذ سبعين عاماً تقريباً)، على الرغم من أن أنظمة التداول وما يتعلق بها من وسائل النقل والمناولة، اختلفت جذرياً، في عصر الإنترنت والمحمول، إن عدم القدرة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية، ودمج المعرفة بالسوق المحلي مع المعارف بالدول المتقدمة، وإيجاد نظم شبيهة بأنظمتها المتعارف عليها، يؤدي إلى ضياع الكثير من المكاسب على الدولة والأفراد، خصوصاً أن

1) www.feceg.com/RestrictedPage.php?accesscheck=%2Fstudies.php

الكثير من الزراعات المصرية معروفة عالمياً، مثل الموالح والفاصوليا الخضراء والبصل والبطاطس وال فول السوداني والنباتات الطبية.. وغيرها.

س-المشاكل التي تواجهها أسواق تداول الحيوانات الحية بكافة أنواعها :

ع- عشوائية الأسواق وعدم النظام في تداول الماشية، علاوة على عشوائية التربية.

ف-لا يوجد أي إلزام بالكشف البيطري للماشية المعروضة للبيع ، حيث يغلب على مزارع تربية المواشي في مصر الإصابات المتكررة بالأمراض والتلوث الشديد، وينطبق نفس الأمر على الكثير من مزارع الدواجن والتي أغلبها لا يحمل ترخيصاً ، وأدى ذلك إلى توطن الأوبئة.

ص- تتم المبادلات بأسلوب بدائي، ويتحكم أباطرة التجار في الأسعار التي لا تعتمد على قواعد العرض والطلب الحقيقيين، وتحمل السلعة بالمزيد من النفقات، نتيجة صعوبات النقل.

ق- لا يوجد نظام مؤسسي للتحكم في قطاع المواشي أو قطاع (تربية وصناعة وتجارة)، بينما في الخارج فإن اتحادات الغرف المتخصصة هي التي تحكم الصناعة.

ر- لا يوجد أي أسلوب علمي للتخلص من المخلفات.

ش-لا تنشر أي بيانات تتعلق بأحجام التداول وأسعارها، وبالتالي لا توجد مؤشرات يمكن الاعتماد عليها .

ت- القوانين الحالية المسئولة عن القطاع الحيواني(تربية وصناعة وتبادل) تحتاج إلى تحديث.



المبحث الثالث

فوائد إقامة بورصة سلعية في مصر

تمهيد :

نظرا لوجود حاجة للتعرف على ما تقدمه البورصة السلعية من مزايا أو تستطيعه من التغلب على مشكلات الأوضاع القائمة، وبالتالي كان لزاما أن تتعرض الدراسة للفوائد المتوقعة التي يمكن جنيها من وراء إنشاء بورصة سلعية في مصر. وتعتبر دراسة تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال، أفضل وسيلة لإستخلاص الفوائد ، مع ضرورة موائمتها مع وضع الدولة المصرية.

فوائد إقامة بورصة سلعية في مصر:

- (١) تعتبر البورصة السلعية وسيط يمكن الوثوق به بين البائع والمشتري.
- (٢) تعمل على تحقيق الاستقرار السعري للمنتج والمستهلك، وتمثل أفضل آلية لاكتشاف الأسعار، وبالتالي تشكل صورة دقيقة للطلب والعرض.
- (٣) القدرة على إيصال المعرفة للمزارع الصغير، والتاجر، والمستهلك من خلال شاشات عرض الأسعار بالأسواق وخارجها ومواقع التجارة بالأسواق على الإنترنت (في الهند توجد أكثر من ٢٠٠٠ شاشة بعموم البلاد بالمتاجر الكبرى والشوارع تنتشر حركة التداول الفورية للبورصة السلعية الهندية والبورصات العالمية)، مما يوسع بالتالي نطاق الوصول إلي معلومات الأسواق علي امتداد مناطق جغرافية شاسعة، ونتيجة للشفافية التي تطبقها البورصة السلعية في نشر المعلومات، فإنها تلغي الميزة التي كان الوسطاء يستأثرون بها ويستغلونها لجهل الأطراف الأخرى بالمعلومة الصحيحة ، فعندما يكتشف المنتجون "المزارعون" الأسعار الآجلة من خلال البورصة، فيمكنهم الاسترشاد بهذه الأسعار ليقرروا البيع في الحال أو الانتظار لتحقيق أسعار أفضل . وتمكن الأسعار الآجلة أيضا المزارعين من إتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاج المحاصيل علي أساس سعر السوق المتنبأ به لموسم الحصاد المقبل وليس علي أساس السعر الجاري^(١).
- (٤) خفض تكاليف إجراء الصفقات بعدم تحميل السلعة بتكاليف مثل تكلفة المعلومة للبائع او المشتري سواء السعريه او الكمية أو الجودة ، تكلفة البحث عن مشتري أو بائع، تكلفة تقييم مدى موثوقية البائع أو المشتري ، تكلفة طرق تسليم البضاعة وقبض الثمن، تأمين الأموال المتداولة، مدى امتثال الطرفين بعد أداء الصفقة، المنازعات وطرق التحكيم، وغيرها.
- (٥) توفير الوقت والجهد والتكاليف للمتعاملين، خصوصا في حال الانتشار المكاني للبورصات السلعية.
- (٦) إن التوقعات المستقبلية والافتراضات تتخذ بناءا على بيانات تاريخية، فمن الممكن بدراسة الأسعار وتحليل حركتها، أن يتم استشراف المستقبل بدرجة أو أخرى^(٢)، وتمكن البورصة

(1) Wilson, Bobby M. "Race in Commodity Exchange and Consumption: Separate but Equal." Annals of the Association of American Geographers, 2005. JSTOR, JSTOR, www.jstor.org/stable/3693958.

(٢) عبد المجيد المهيلمي، كتاب التحليل الفني للأسواق المالية، شركة البلاغ للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٧.

السلعية للسلع الزراعية من وضع مؤشرات للسوق تفيد المزارع في تحديد زراعته القادمة وتفيد الحكومة في خطتها.

(٧) تمنع الممارسات الاحتكارية بشكل تام ، حيث تسمح البورصة السلعية للكافة بالتداول لمن يرغب إذا توافرت فيه الاشتراطات اللازمة، ولا تشترط الوجود المكاني داخلها بالتملك أو الايجار سواء للتجار أو المنتجين أو السماسرة، كما هو الحال بنظام اسواق الجملة في مصر.

(٨) تسمح لصغار المزارعين والمنتجين بالتعامل بكميات صغيرة والإلتقاء المباشر بالمستهلكين النهائيين، والذين يشترون كميات قليلة، ولولا ذلك لما استطاع هؤلاء المنتجين الدخول إلى سوق البورصة لو اقتصر التعامل في كميات ضخمة، أو على فئات معينة.

(٩) ما تقوم به البورصة السلعية من توفير شبكة مستودعات وتخزين وأنظمة لوجستية متطورة، تساهم بفعالية في تحسين تداول السلع وتخفيض تكاليف التخزين والنقل، كما تصبح اجراءات التسليم والتسلم أكثر صرامة وفقا للمواصفات المنصوص عليها في العقد، ووفقا للمعايير المطلوبة، تحت رقابة وإشراف كامل من إدارة البورصة السلعية^(١٠).

(١٠) تساعد على تنمية الصادرات من خلال :

أ- المساعدة في دخول أسواق تتناسب مع القدرة التنافسية للمصدر، تلك القدرة التي تتحدد بالتكلفة النسبية المنخفضة وجودة المنتج المصحوبة بشهادات الجودة المعترف بها عالميا.

ب- تساعد على توفير اشتراطات دخول الأسواق الكبرى محليا وعالميا، تلك الاشتراطات التي تفرضها شبكات التوزيع الكبيرة بخصائص الناتج مثل(المظهر- النظافة - المذاق – الخلو من الهرمونات الصناعية - الأثر البيئي... الخ) حيث تحقق المساعدة الفعالة في تحقيق منظومة متكاملة للإمداد بالأغذية الصحية بناءا على المواصفة التي تتطلبها هيئة المواصفات والجودة، والتي تضمن الممارسات الصحية العامة للإنتاج الأولى وتعبئة الفاكهة والخضر الطازجة المعدة للاستهلاك الأدمي من أجل منتج سليم ومفيد، وخاصة لأولئك المستهلكين الذين يتناولون المنتج بوصفه منتجا طازجا^(١١)، إن توفير هذه المواصفات الدقيقة تعد مسئولية مشتركة يتحملها جميع المشاركين في إنتاج الأغذية

1- <http://www.polatliborsa.org.tr/en>

(٢) هيئة المواصفات والجودة المصرية ، قطاع الأغذية ، مواصفة كود الممارسات الصحية للخضر والفاكهة الطازجة م ق م ٢٠١٣/٧٦٥١

وتصنيعها وتجارتها إبتداءا من الإنتاج الأولى إلى الاستهلاك النهائي، علاوة على توفير المعلومات والوعي بخصوص المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية.

(١١) تعمل الأسعار الآجلة(في حال التعاقدات الآجلة) كعلامات مهمة في الحسابات والقرارات التي يستخدمها المستوردون والمصدرون^(١).

(١٢) يشجع نظام البورصات الموثوق به على قيام المصارف بتقديم تمويل لقطاع المتعاملين في البورصات السلعية بما تحدثه من خفض الأخطار، وتأمين الصفقات.

(١٣) يوجد العديد من العوامل التي تساعد البورصة علي القيام بعملها في الريف في ظل التطورات التكنولوجية الضخمة باتساع استخدام شبكات الانترنت والمحمول التي أصبحت تغطي الغالبية العظمى من البلاد، صاحب ذلك تطور فكر المواطنين في مصر لاستخدام هذه الأدوات بسهولة.

(١٤) لدى البورصة السلعية من الآليات التي تجعلها قادرة على تسوية النزاعات من خلال مجلس التأديب ومعاقبة غير الملتزم، أو لجان التحكيم التي تعتبر أحكامها نهائية.

(١٥) البورصات السلعية المنظمة وفقاً للقواعد الدولية تدعم التكامل والروابط مع الدول الأخرى ليس اقتصادياً فحسب، وإنما سياسياً واجتماعياً أيضاً، خصوصاً مع تبادل الزيارات والبعثات والوفود والباحثين والمتدربين بين أعضائها وموظفيها.

(١٦) تعتبر البورصة السلعية عامل فعال في القضاء على عشوائية التجارة والصناعة، وتحقيق كفاءة أمثل للموارد، وذلك في حالة شمول هذا النظام للاقتصاد بالكامل.

(١٧) تشجع على اتساع الاستثمار الزراعي وتعميقه سواء من ناحية المساحة "بشكل أفقي" أو رفع الإنتاجية "بشكل رأسي" مع جذب صناديق الإستثمار الدولية، وزيادة جاذبية الإستثمار بمصر.

(١٨) تعمل على إحداث نهضة في الصناعة بشكل عام وفي الصناعات الغذائية بشكل خاص، تترافق مع النهضة الزراعية، نتيجة إمكانية تعظيم الاستفادة من الأثر التوسعي الذي تحدثه البورصة السلعية.

(١٩) تلحق بالبورصات السلعية أنظمة للتخلص من المخلفات ومعالجتها بالطرق العلمية، والاستفادة منها وينعكس ذلك إيجابياً من الناحية البيئية بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

(1) Lines, Thomas, editor. Agricultural Commodities, Trade and Sustainable Development. International Institute for Environment and Development, 2005, Agricultural Commodities, Trade and Sustainable Development, www.jstor.org/stable/resrep01377.

٢٠) على الرغم من أن عامل المناخ يعد أهم العوامل المسببة للتقلبات السعرية، إلا أن تعاقب توريد المحاصيل بالوفرة التي تحققها البورصة نتيجة انتشار فروعها، يخفض حدة الارتفاعات السعرية.

٢١) الدراسات والبحوث الاقتصادية المعدة من خلال إدارة البورصات السلعية ولجان المهن المتخصصة ذات أثر فعال في إحداث تنمية اقتصادية على أسس علمية صحيحة.

٢٢) الجوانب التدريبية العملية التي يحصل عليها أصحاب المهن والعاملين لديهم، ترفع من كفاءتهم وتؤدي إلى تجويد المنتجات بالسوق.

٢٣) يستفيد المتعاملون مع الأسواق الدولية من خلال المتابعة اللحظية للأسواق العالمية، بالتعرف على حركة أسعار السلع في البورصات العالمية، فعلى سبيل المثال فإن مصر بكونها أكبر مستورد للقمح بالعالم، يجب على المسؤولين المختصين باستيراد القمح أن يكونوا على إطلاع دائم بالتحركات السعرية للقمح وأنواعه وأسواقه، بما يساعد في اختيار الأنسب عند الاستيراد.

٢٤) بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي بإحداث تنمية داخلية، فهناك الأثر الاجتماعي المتمثل في شيوع النظام المؤسسي، وتوفير الجهد، وإشاعة الارتياح بين المواطنين^(١).

٢٥) إمكانية أن تصبح مصر قائدة في هذا المجال غير الموجود بالدول العربية والنادر في الدول الإفريقية، حيث لا توجد سوى بورصة زراعية متخصصة في سلعة البن بأثيوبيا، وأخرى لمعدن الذهب بدولة الامارات، وفيما عدا ذلك لا توجد أي بورصات سلعية زراعية أو غير زراعية بدول المنطقة، ولكن على أطراف المنطقة وبالتحديد في "الهند، روسيا، تركيا" تمثل البورصات السلعية هناك أسلوب معتمد لإدارة منظومة تجارة السلع بالجملة، وفقا لقانون منظم ومتكامل وملزم، وتنتشر البورصات السلعية في كافة أرجاء تلك الدول، ويعزى إليها الفضل في تقدم أساليب التداول والتجارة، وتطوير اقتصاداتهم بشكل عام.

(١) نعمان الزياتي، بورصة السلع الأساسية، الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٣٢١، عام ٢٠١٣م.

خاتمة الفصل الثالث:

نتيجة لهذه المشاكل التي تعاني منها أسواق الجملة في مصر، فقد نشأت الفكرة لدى الباحث بضرورة التعرف على النظم العالمية الحديثة في مجال تداول السلع الزراعية بنظام الجملة ، ودراسة تجارب الدول التي حققت نجاحا في هذا الأمر، وقد تم اختيار دراسة التجربة التركية في مجال البورصات السلعية لأسباب عديدة تم استعراضها بالفصل التالي (البورصات السلعية)، بهدف الاستفادة منها في مصر، لما تتمتع به هذه المنظومة من نجاح، ولما يحققه تطبيقها على نحو صحيح من علاج لكثير من المشاكل التي تواجهها السلع الزراعية.



الفصل الرابع

سوق السلع الزراعية في تركيا وأسباب نجاح البورصة السلعية بها

المبحث الأول: سوق السلع الزراعية ونظم تداولها في تركيا "بنظام الجملة"

المبحث الثاني: أسباب نجاح البورصة السلعية بتركيا، واختيار الباحث لها.

مقدمة:

نظرا لأن دراستنا سوف تنصب على دراسة البورصة السلعية التركية للحاصلات الزراعية، وجدنا من اللازم أن نتعرض لدراسة سوق السلع الزراعية بتركيا وما هو النظام السائد لتداول تلك السلع، وكنا قد استعرضنا في الفصل السابق نظام أسواق الجملة وهو النظام السائد في مصر لتداول السلع الزراعية "جملة"، ولكننا نجد نظاما مختلفا في تركيا وهو نظام البورصات السلعية، وهذا النظام يسود بالكامل كافة ارجاء الدولة التركية. وسوف يتم استعراض أسباب اختيار دراسة البورصة السلعية التركية، وأسباب نجاحها.

المبحث الأول

سوق السلع الزراعية ونظم تداولها في تركيا "بنظام الجملة"

تمهيد:

استطاعت تركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن تحقق طفرة اقتصادية كبيرة، وتلك الطفرة جاءت لاحقة لفترة من التدهور الشديد في مؤشرات الاقتصاد التركي، فقد تحولت تركيا خلال العقد الأخير من دولة تعاني من التضخم والبطالة والمديونية ومن معدلات نمو سالبة إلى دولة متقدمة اقتصاديا تحتل المرتبة السادسة في اقتصاد أوروبا^(١).

(١) عيبر محمد علي عبد الخالق - التنمية الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢) وفرص الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الواحد والخمسون، يوليو ٢٠١٤، ص ٣٩٣

أولاً: سوق السلع الزراعية في تركيا:

تاريخياً تعد تركيا دولة زراعية، ففي عام ١٩٢٧ كان حوالي ٨١% من سكانها يعملون بالزراعة، وتبقى بعض الصناعات البسيطة وغير المعقدة، يعمل بها عدد قليل من السكان، واعتمدت التجارة في تركيا بالدرجة الأولى على نقل السلع الزراعية من الريف إلى المدن، واشتهرت قديماً صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة اعتماداً على إنتاجها المتميز من الأقطان، كذلك الصناعات القائمة على عصر الزيتون وصناعة الدقيق والزيوت والصابون^(١).

يصنف الاقتصاد التركي ضمن الاقتصاديات الحرة في العالم، وتعتبر الدولة الرابعة والسبعون الأكثر حرية اقتصادية ضمن دول العالم، والثانية والثلاثون ضمن الإحدى والأربعون دولة أوروبية^(٢)، وتمتلك تركيا معدل تعريفية منخفضة جداً وبعض الحوافز الجمركية، ويمتلك الاقتصاد التركي بيئة مناسبة لعمل الشركات الصغيرة، وحقوق ملكية محمية بشكل جيد، وهناك حرية في الإستثمار، يتساوى فيها رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي، وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية لم تقل نسبة النمو عن ٥% ما عدا سنوات الأزمات الاقتصادية، وازداد معدل النمو الاقتصادي في الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٨) حيث بلغ ٦,٨% وبدأ يتراجع عام ١٩٩٩ بشكل طفيف، ثم عاد للنمو بعد الأزمة ليبلغ بمعدل ٧% للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وقد بلغ متوسط دخل الفرد ٢٥٣٠ دولار عام ٢٠٠٢ بعد أن كان ٤٥ دولار عام ١٩٢٣ وتضاعف ليبلغ ٥٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٧ كما نما وازدهر قطاع الاتصالات والطاقة مما أدى إلى انتقال الاقتصاد التركي وبنجاح إلى ما يسمى بمنطقة اليورو، وفي عام ٢٠١٠ سجل القطاع الزراعي أكبر القطاعات من حيث الأيدي العاملة، ويساهم بنسبة ١٢% من الناتج القومي الإجمالي، أما القطاع الصناعي فإنه ينتج حوالي ٢٩,٥% من الناتج القومي الإجمالي (مع العلم أن الصناعات الغذائية تحتل مرتبة متقدمة في هذا القطاع) والباقي هو لقطاع الخدمات حيث تبلغ حصته حوالي ٥٨,٥% من الناتج القومي الإجمالي، حيث يحتل قطاع النقل واللوجستيات أهمية بالغة في تركيا نظراً لموقعها المميز خصوصاً لوجود مضيق البوسفور بأراضيها، ويمثل الطيران التركي أحد أهم خطوط الطيران في العالم، كما تلعب الصادرات بكافة أنواعها دوراً هاماً في النمو الاقتصادي التركي، علاوة على كون تركيا من أحد أفضل عشر مقاصد سياحية في العالم لأعوام متعددة، خصوصاً سياحة التنزه، ومساهمة السياحة بدور كبير في الناتج القومي الإجمالي التركي^(٣)، وقد وصل عدد السياح الذين زاروا تركيا خلال

(١) سامي إبراهيم صادق سليم، الإنتاج الزراعي في تركيا ودوره في الاقتصاد التركي، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٥
(٢) بيانات تركيا، البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/turkey>
(٣) مثنى عبد الرازق الدباغ، الإصلاح والتغير في تركيا رؤية اقتصادية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق عام ٢٠١٠ الصفحات ١٧٨-١٨٠.

الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨م بما يتجاوز ١٥ مليون سائح، وبلغ الدخل من السياحة منذ بداية عام ٢٠١٨م أكثر من ٩ مليارات دولار.

سجل الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠١٦م ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠٠٢ ، ويعد أكبر ثالث عشر اقتصاد على مستوى العالم وخامس أكبر اقتصاد بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦^(١)

واستطاعت تركيا تحقيق تنمية هائلة، بالشكل الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي في منطقة جنوب شرق أوروبا، (بالرغم من تصنيف تركيا كدولة اسيوية ، إلا أنه يقع جزء هام ونشط منها في القارة الأوروبية، كذلك تعتبر من أهم الدول في منطقتها، نظرا لكونها همزة الوصل بين جنوب شرق أوروبا وبين جنوب قارة آسيا، علاوة على أنها الممر الملاحي الوحيد بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود)، واستطاعت التفوق في مجال التصنيع الزراعي والحيواني والسمكي، وأهلها ذلك لغزو أفضل الأسواق العالمية، ويعود ذلك للكفاءة بمختلف المراحل الانتاجية واللوجستية والتسويقية.

وبخصوص قطاع التجارة الخارجية فقد شهدت تركيا انتعاشاً سريعاً من حيث حجم الصادرات والواردات، ورُصدت تغيّرات ملحوظة في هيكل الصادرات، حيث تصدرت المنتجات الصناعية على حساب المنتجات الزراعية، وتم رصد ارتفاع ملحوظ في الإنتاج والتصدير في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، التي تتضمن الآلات والمعدات الكهربائية والإلكترونية، فضلاً عن صناعة قطع غيار السيارات.

وتمثل الواردات التركيبية قيماً ضخمة خصوصاً لأنها مستورد صافي للبتروول ومشتقاته، وكذلك المواد الخام بشكل عام تحتل أكثر من ٨٥% من حجم الواردات^(٢)، وتمثل دول الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥٠% من حجم واردات تركيا.

وبخصوص عضوية تركيا في منظمات التجارة الدولية، فقد انضمت تركيا إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، علاوة على مشاركتها وعضويتها في منظمات متنوعة، من بينها منظمة التعاون الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومنظمة الجمارك العالمية، وغرفة التجارة الدولية، ومنظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، فضلاً عن انضمامها للعديد من المنظمات الأخرى،

<http://www.imf.org/ar>
<http://www.turkstat.gov.tr>

(١) التوقعات الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، أبريل 2016
(٢) معهد الاحصاء التركي

وبخصوص الاتفاقيات الدولية إلى جانب الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، فقد أبرمت تركيا اتفاقيات للتجارة الحرة مع الأردن وإسرائيل وألبانيا وأيسلندا والبوسنة والهرسك وتشيلي وتونس والجزر الأسود وجزر فارو وجورجيا وسنغافورة وسوريا (معلّقة) وسويسرا وصربيا وغانا وفلسطين وكوريا الجنوبية وكوسوفو ولبنان وليختنشتاين وماليزيا والمغرب ومقدونيا وموريشيوس ومولدوفا والنرويج ، ومع مصر منذ عام ٢٠٠٥م^(١)

وعلى الرغم من أن حصة الصناعة والخدمات ترتفع بوتيرة أعلى من الزراعة، إلا أن تركيا هي واحدة من البلدان القليلة في العالم التي استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء ساعدها في ذلك التربة الخصبة، والمناخ الموات في بعض أجزائها، ووفرة الأمطار التي تسمح بقطاع عريض من المحاصيل، وتنتشر الزراعة في كل أنحاء تركيا ولكنها أقل في المناطق الشرقية حيث تعتبر تربية الحيوانات النشاط الرئيسي، وتشكل الفواكه والمحاصيل الحقلية معظم المنتجات النباتية، والقمح هو المحصول الرئيسي، وتعد تركيا أكبر منتج للبندق في العالم، والتين والشمش والزبيب، ورابع أكبر منتج للخضراوات الطازجة والعنب، وسادس أكبر منتج للتبغ، وثامن أكبر منتج للقمح، وعاشر أكبر منتج للقطن.

وتصدر تركيا العديد من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والبقول والمحاصيل الصناعية والسكر والمكسرات والفواكه الطازجة والمجففة والخضروات وزيت الزيتون والمنتجات الحيوانية، وأسواق التصدير الرئيسية هي الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والشرق الأوسط .

وارتفعت وتيرة الصادرات الزراعية عاما بعد اخر^(٢)، وتدعم الحكومة التركية المزارعين الأتراك بشكل مباشر وغير مباشر من خلال دعم الأسمدة الكيماوية ودعم وقود الديزل، فضلا عن التدريب على أحدث التقنيات الزراعية . ويتولى البنك الزراعي التركي مهمة تقديم وتيسير معظم القروض للمزارعين والتعاونيات.

وتعد تركيا دولة ذات نظام سوق حر، اتخذت خطوات ايجابية في مجال الاصلاح والتغير الهيكلي ، واستطاعت التخلص من آثار الأزمات المحلية والعالمية، خصوصا أزمة عام ٢٠٠١م، حيث فقدت الليرة التركية ٤٥% من قيمتها أمام الدولار، وتغلبت على آثار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، ونجحت تركيا في تخطي أزماتها الاقتصادية بفضل اقتصاد يعتمد على قاعدة

(١) وزارة الصناعة والتجارة، قطاع الاتفاقات التجارية - اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا ، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥

www.tas.gov.tr/Arabic/Trade+Agreements/Countries+and+Regions/Europe/turkey.htm

(2) www.trademapp.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1|792|||TOTAL|||2|1|1|2|2|1|1|1|1

تصنيعية قوية، بينما لم تستطع مصر أن تحقق نفس النتيجة لاعتمادها على "مصادر ريعيه"^(١) كمصادر رئيسية للدخل القومي ، وهذا يحفزنا في مصر، حيث يعطى ذلك مؤشرا قويا على وجود مجال واسع تستطيع الحكومة المصرية من خلاله التغلب على المشكلات التي تواجهها، وتحقيق نمو اقتصادي كبير، إذا استعانت بتجارب الإصلاح الاقتصادي بالدول الأخرى .

ثانيا: أسلوب تداول السلع الزراعية في تركيا بنظام الجملة:

يتم تداول أغلب السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية "جملة" من خلال نظام البورصات السلعية التركية، وتضمن هذه البورصات أن يتم التداول من خلالها وفقا لعدد من القواعد والاشتراطات والاجراءات التي تكفل إتاحة التداول من خلالها بحرية كاملة، ومنع التداول خارجها، وتفرض عقوبات شديدة من أجل الالتزام بتلك القواعد، ووضعت قواعد التعامل بالبورصة السلعية التركية وفقا للقانون رقم ٥١٧٤ الصادر بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٤، تحت إشراف الاتحاد العام للغرف والبورصات السلعية التركي وذلك وفقا للمعايير العالمية المنظمة لعمل البورصات، مثل اشتراطات العضوية بالبورصة، وأنظمة التداول ونقل الملكية والعقود وأنظمة الانتخابات للجمعية العمومية للبورصة ومجلس الإدارة ومجلس التأديب، ونظام لجان التحكيم، ووضع وإنفاذ العقوبات القانونية، كذلك عمليات البحث والتنمية والتطوير، ونشر المعلومات من خلال مراكز المعلومات بالبورصات سواء معلومات التداول داخل البورصة للسلع بكمياتها وأسعارها ومراتبها المختلفة ، أو بيانات تداول السلعة بالبورصات التركية الأخرى والبورصات العالمية (وعلى سبيل المثال فإن بورصة اسطنبول هي بورصة متخصصة في مجال الماشية الحية واللحوم، بينما تخصص بورصة بولاتلي بمحافظة أنقرة في الحبوب، وتشتهر بورصة مدينة ساكاريا بالخضر والفاكهة، وتشتهر بورصة طرابزون بتداول أنواع المكسرات المختلفة، كذلك فإن بورصات الجنوب مثل قيصري وغازي عنتاب تشتهر بأنواع الخضراوات المتلائمة مع مناخ البحر الأبيض المتوسط)، ويستثنى عدد قليل من السلع الزراعية من التداول من خلال البورصات السلعية، على سبيل المثال سلعة "السكر" حيث توجد هيئة السكر التركية، وهي المؤسسة المسؤولة عن وضع إجراءات نظام السكر وإنتاجه وتسعيه وتسويقه لتلبية الطلب على السكر في الدولة من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال الاستيراد، وتتمتع الهيئة بالمهام والصلاحيات الكاملة في هذا الصدد، فيما عدا ذلك لا يمكن تداول السلع الزراعية من خلال نظام الجملة في كافة المناطق التركية، إلا من خلال البورصات

(١) عمرو اسماعيل العادلي - الأصول السياسية للتنمية والإصلاح المؤسسي في مصر وتركيا (١٩٨٠-٢٠١١)، ٢٠١٢، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد رقم ٥١، يوليو ٢٠١٤.

السلعية في عموم الحاصلات الزراعية أو المتخصصة في سلع زراعية محددة، سواء بالمقر الرئيسي بالمدن ، أو أفرع البورصات التي يمكن أن تتواجد بالقرى البعيدة، ويمكن لأي فرد من المسجلين بأي بورصة سلعية في عموم تركيا أن يتعامل بيعا وشراء في بورصة أخرى ، بشرط قيامه بإخبار البورصة السلعية التابع لها بالعمليات المنفذة .

في عالم يموج بالتغيرات ، فإن أسواق السلع طرأت عليها عدد من التغيرات التي طالت أغلب دول العالم ومن بينها "مصر" من أهمها :

- ١- تبني أغلب دول العالم لتقليص الدعم الحكومي.
- ٢- اتباع سياسات السوق الحرة والأسعار الحرة.
- ٣- انتشار أنظمة المتاجر الكبرى التي تسيطر بقوة ليس على المستهلكين فحسب وإنما على الموردين من المنتجين والمصنعين.
- ٤- تشديد قوانين الغذاء في دول العالم المتقدمة لحماية المستهلك، فقد ألزمت الـ(FDA)^(١) إدارة الغذاء والدواء الأمريكية بأن يتم ذكر كل مكونات أي غذاء على خارج العبوة خصوصا(كمية السكر، الملح، نسبة الدهون)، ويتم سنويا رفض نسبة كبيرة من الطلبات المقدمة، نتيجة عدم صحة المزاعم الصحية التي تذكر في هذه الطلبات، أما بخصوص الاعلانات المضللة فقد تم تغليظ العقوبات بخصوصها.
- ٥- نتيجة اتفاقية تحرير التجارة، فقد أدت في جانب منها إلى عدد من التأثيرات السلبية بالدول النامية، نظرا لما سببته من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحرير تجارة السلع الزراعية، علاوة على زيادة تكلفة الواردات التكنولوجية بسبب تطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية، وما تتطلبه من التزام الدول النامية بمستويات مرتفعة فيما يتعلق بالجوانب الفنية، في ظل ما تعاني منه تلك الدول من ترهل في مؤسساتها وضعف في هياكلها وبنيتها وانخفاض المستوى المهارى للعمالة^(٢).
- ٦- شدة تأثير القوى الاجتماعية والمصالح المتباينة على أنظمة الأسعار في الدول المتقدمة (تستطيع المنظمات الخيرية والجمعيات، أن تقاضي حكوماتها، وتغير القوانين، وتفرض رأيها في كثير من الأحيان، وتخشى الحكومات تلك المنظمات، وتخشاها كذلك الشركات الكبرى، وتستطيع تلك

<https://www.fda.gov>

(١) موقع إدارة الغذاء والدواء الأمريكية

(٢) أحمد عبد الرحمن الصالحي، الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية في إطار الكوميسا ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، عام ٢٠١١، ص ١٥.

المنظمات أن تتقاضى تعويضات تقدر بالمليارات بسبب أخطاء تثبتتها على الشركات المنتجة، مثل التسبب في أمراض السرطان للبعض ونتيجة الإهمال أو أضرار استهلاك سلعة ما مثل (شركات السجائر، المناجم وإمكانية تلويثها لمياه الشرب، وغيرها).

٧- أنظمة البيع من خلال التداول الإلكتروني التي أصبحت تحتل نسبة هائلة من أحجام المبيعات على المستوى الدولي (سجلت شركة أمازون للبيع عبر الإنترنت مبيعات للربع الثالث عام ٢٠١٧ نحو ٤٣ مليار دولار^(١)).

٨- تطور المنظومة العالمية في معالجة مشكلة الكميات المهذرة في الغذاء، مما يعد أحد العوامل التي تساعد في توفير الغذاء.

٩- تطور وتعمق العلاقة بين البحث العلمي والتطبيق الصناعي.

١٠- انتشار البورصات السلعية ذات المعايير العالمية ذات الموثوقية في عدد كبير من دول العالم المتقدم والنامي، والترابط بينها.

(١) الأهرام الإقتصادي، أمازون يزيح ٥٠ شركة تجزئة كبرى من السوق - العدد ٢٥٣٢ ، ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

المبحث الثاني

أسباب نجاح البورصة السلعية بتركيا، واختيار الباحث لها

تمهيد:

في العصر الحديث أصبح التعامل من خلال البورصات سواء كانت بورصة الأوراق المالية أو بورصات المشتقات من معادن أو عملة أو سلع ، هو النظام السائد والأكثر شيوعا في العالم، ويوجد عدد كبير من البورصات السلعية في العديد من دول العالم، وبخصوص قارة آسيا نلاحظ انتشار البورصات السلعية، خصوصا بورصات السلع الزراعية ، كنظام يعتمد عليه في توجيه اقتصادياتها، ومن أبرز تلك البورصات بورصة ماليزيا للسلع والمنتجات الزراعية^(١)، بمنتجاتها الرئيسي من زيت النخيل الذي أصبح أحد أهم مصادر الدخل في ماليزيا، واستطاعت ماليزيا تحقيق استفادة قصوى من خلال التوسع في زراعة وتصنيع وتصدير زيت النخيل^(٢) حيث يمثل أحد أعمدة نهضة ماليزيا، من خلال مساهمته في زيادة الدخل القومي نتيجة لأحجام الصادرات الكبيرة منه ، علاوة على علاج مشكلة البطالة.

وقد أفاد تقرير صادر عن الهيئة الماليزية لزيت النخيل بأن حجم صادرات زيت النخيل في البلاد سيرتفع إلى نحو سبعين مليار رينجيت (٢٢,١ مليار دولار) مع نهاية عام ٢٠١٧م، مع استمرار ارتفاع مؤشر أسعار زيت النخيل الخام دوليا^(٣)

وفي الهند تمثل بورصة السلع المتعددة في بومباي^(٤) أهمية كبرى، في دولة يتعد سكانها المليار وربع مليار نسمة، لقد أصبحت بورصة التوابل ببومباي مصدرا رئيسيا لإمداد السوق الأمريكي بتلك السلع، وجاء غزوها للسوق الأمريكي لثقة التاجر الأمريكي في تلك السوق، ليس لجودة سلعها وسعرها المناسب فحسب، وإنما أيضا لسهولة التعامل، والموثوقية والمصداقية التي تتمتع به بورصاتها السلعية، بل شجع ذلك العديد من المستثمرين الأمريكيين نحو إنشاء أو التوسع أو نقل شركاتها الصناعية إلى السوق الهندي.

كذلك على سبيل المثال تأتي بورصة البن في أثيوبيا^(٥) كبورصة سلعية متخصصة في نبات البن ، حيث أصبحت سلعة البن مصدرا أساسيا للدخل القومي الأثيوبي، وحولته البورصة من مجرد سلعة

www.mpoc.org.my

(١) البورصة السلعية في ماليزيا

(٢) الغرفة التجارية بالشرقية - ادارة الشؤون الاقتصادية، دراسة زيت النخيل، فوائد اقتصادية مرتفعة، يونيو ٢٠١٦.

(3)www.informationvine.com/Palms+Oil

www.icexindia.com

(٤) بورصة السلع المتعددة بالهند- بومباي

www.ecx.com.et

(٥) بورصة البن بأثيوبيا

زراعية عادية يتحكم في زراعتها الفلاح وقتما يريد وبأي جودة، إلى سلعة ذات علامة تجارية عالمية مشهورة تتباهى بها وسط العالم وتباع بأثمان مرتفعة ، بل أصبح مقر بورصة البن بأثيوبيا مكانا لزيارات الوفود الأجنبية والسائحين كأحد معالم الدولة المميزة، على الرغم من كون أثيوبيا من أحد أفقر البلدان بالعالم.

سيتم التعرض في هذا الفصل إلى التعرف على أسباب نجاح البورصة السلعية في تركيا وأسباب اختيار الباحث لدراستها.

أولاً: أسباب نجاح البورصة السلعية في تركيا:

- ١- ثقة المتعاملين في نظام البورصة السلعية وفي أسلوب إدارتها الفعال، أدى لإقبال كافة الفئات من منتجين ومصنعين وتجار، على إجراء الصفقات من خلالها.
- ٢- القوانين المنظمة التي تحكم تلك المنظومة تتسم بالصرامة (القانون الذي يحكم البورصات السلعية بتركيا يتشابه مع قوانين أغلب دول العالم في هذا المجال).
- ٣- وجود مختبرات ومعامل متطورة معتمدة لفحص السلع وتصنيفها، وهي تعمل وفقاً لمعايير دولية، بالإضافة لشبكة تبادل المعلومات والخبرات بين المختبرات.
- ٤- وجود شبكة إلكترونية معتمدة تسيّر المعاملات من خلال مراكز معلومات البورصات ، وبما يتيح إنجاز المعاملات بدقة وسرعة عالية، كما تتيح نشر كافة المعلومات عن السلع المتداولة سواء بهذه البورصة أو باقي البورصات بتركيا أو البورصات العالمية، في نفس اللحظة.
- ٥- الأنظمة الحديثة للتخزين والحفظ من مستودعات وصوامع ومبردات، وتداول العقود لسلع مخزنة من خلال بعض البورصات " مثال بورصة بولاتلي للحبوب "، وقد استطاعت المستودعات التابعة للبورصة تحقيق الأمان في التخزين وعدم التعرض للسرقات، وجنبت المنتجين البيع الاضطراري، وحسنت البورصة من التسليم والتسلم والمراقبة .
- ٦- الانتشار الكثيف للبورصات السلعية تحت مظلة اتحاد عام الغرف التركي الذي ساعد على تقريب المسافات بين مناطق الانتاج وأماكن التداول، بما جعل كافة المنتجين بأحاء الدولة التركية لا يجدون صعوبة في التداول من خلالها، علاوة على خفض تكلفة النقل، وبما انعكس ايجابيا على خفض سعر السلعة.

٧- استطاعت البورصة السلعية القضاء على الإحتكار من خلال تنظيمها المتقن وقانونها الصارم ، ومن خلال خلق ظروف المنافسة الحرة، والسماح بالبيع والشراء للكافة وفقا للقواعد التي تحددها ، ونتيجة لقدرة البورصة على جذب صغار المشترين، بما ساعد صغار المنتجين، وساعد على إلغاء الظروف التي تخلق احتكارا لقلّة في السوق.

٨- انتشار البورصات السلعية المتخصصة حسب المزايا النسبية للأماكن والسلع (تباع العديد من أنواع المكسرات ببورصة طرابزون بأسعار أقل من نصف ما تباع به في بورصات أخرى، نظرا لوقوع بورصة طرابزون في مناطق زراعة المكسرات المشهورة بمنحدرات محافظة طرابزون، في الشمال التركي المطل على البحر الأسود).

٩- نجاح البورصة التركية في خفض تكاليف إجراء الصفقات بعدم تحميل السلعة بتكاليف متعددة، وتجنب إجراءات التسليم المعقدة والفاقد الناتج عن تلقي سلع دون المعايير المطلوبة.

١٠- نجاح لجان التحكيم (فض المنازعات) كآليات ملزمة لتسوية النزاعات، وفقا لعقود الاتفاق التحكيمي المسبق، وتحت قيادة مجلس تحكيم اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي.

١١- النظام المتطور لتنمية الموارد البشرية وتحديث الإدارة وتدريب العاملين بالبورصة بشكل مستمر.

١٢- الأثر الإيجابي لتدريب أصحاب المهن المختلفة أعضاء البورصات والعاملين لديهم بتجويد منتجاتهم.

الأثر الإيجابي للنشرات والبحوث الدورية التي تجريها البورصة السلعية واللجان المهنية.

ثانيا: أسباب اختيار دراسة البورصة السلعية التركية:

١- بدأت الدولة التركية نهضتها اعتمادا علي كونها دولة زراعية، ويحتل الناتج الزراعي أهمية كبرى في الاقتصاد التركي، ويتشابه ذلك إلي حد كبير مع الأوضاع في مصر، حيث يحتل الناتج الزراعي المصري أهمية كبرى في الناتج القومي الإجمالي، ونسبة عمالة مرتفعة.

٢- استطاعت تركيا النهوض بالصناعات الغذائية لتصبح أحد أكبر مصدري السلع الغذائية إلي أوروبا والعالم، وهو ما تسعى مصر إليه، من خلال التوسع الزراعي الرأسي والأفقي مثل مشروع المليون ونصف المليون فدان، مع التطلع لإحراز زيادات متتالية في الصادرات الزراعية والغذائية المصرية.

- ٣- تقترب تركيا من ناحية عدد السكان والمساحة من مصر علاوة علي قرب الموقع الجغرافي، ويتضح أهمية التقارب، إذا نظرنا إلى بعد المسافات عن دولة كالهند أو ماليزيا أو الصين ، كذلك يبلغ عدد سكان الهند أكثر من اثني عشر ضعف عدد سكان مصر، كذلك توجد جالية تركية ضخمة في مصر علاوة علي وجود جالية مصرية كبيرة في تركيا ، ويوجد العديد من المصريين لهم أصول تركية، ويدين الغالبية العظمي من الشعب التركي بالدين الإسلامي، مع معرفة الكثير منهم باللغة العربية علي نحو جيد.
- ٤- أثبتت البورصة السلعية في مجال السلع والمواد الغذائية التركية كفاءة ونجاح ، وتهيمن التعاملات من خلالها على نظام تجارة الجملة في كافة أنحاء الدولة التركية.
- ٥- الرغبة في حث الباحثين الآخرين إلى التعمق في دراسة بورصات العالم المختلفة واستخلاص الفوائد التي يمكن أن تفيد في إنشاء بورصة سلعية مصرية.
- ٦- توجد اتفاقية تجارة حرة موقعة بين البلدين، ما زالت سارية، واستفادت كلا البلدين منها إستفادة كبرى^(١)، وتمثل قيم التبادل التجاري بين مصر وتركيا مبالغ ضخمة، حيث بلغ حجم الصادرات المصرية خلال عام ٢٠١٧، بحدود ٦٧٥,٦٩٤,٨٦٣ دولار، مليار وثمانمائة وثلاثة وستون مليوناً وستمائة وأربعة وتسعون ألفاً وستمائة وخمسة وسبعون دولاراً أمريكياً، بينما بلغت وارداتها من تركيا خلال نفس العام ٢,٠٥٩,٠٣٣,٢٧٢ دولار، مليارين وتسعة وخمسون مليوناً وثلاثة وثلاثون ألفاً ومائتان واثنان وسبعون دولاراً أمريكياً.



الفصل الخامس

آليات "مراحل" التداول بالبورصة السلعية التركية مع شرح لبورصتي ساكاريًا وبولاتلي التركيتين

المبحث الأول: آليات "مراحل" التداول بالبورصة السلعية التركية

المبحث الثاني: نظام عمل بعض البورصات السلعية في تركيا

(بورصة مدينة "ساكاريًا"، بورصة الحبوب في "بولاتلي" بأنقرة) كمثال

مقدمة:

حيث أصبحت البورصة السلعية نظام أساسي تمارس من خلاله التجارة بشكل أسرع وأقل تكلفة، ويتعامل فيها كافة العملاء (منتجين، تجار، مستهلكين)، وحازت على الموثوقية كنظام عالمي معتمد للبيع والشراء بنظام الجملة، بل استطاعت نظرا لقوة تنظيمها أن ترفع كثيرا من قدرة المنتجين، ويسرت عملية التبادل السلعي، وما تكفله البورصة السلعية الجيدة بالقضاء على الحلقات الوسيطة، وصرامة القانون المنظم، في حال تداول السلع بنظام الجملة خارج نطاقها.

وحيث أن الدولة يجب عليها عند اختيار نظمها الاقتصادية أن تراعى الأوضاع العالمية، لذلك هناك ضرورة للسير في ركب التطور العالمي، سواء من ناحية العلاقات الاقتصادية الخارجية، والأنظمة والمؤسسات الاقتصادية العالمية، أو من ناحية التطور التكنولوجي ومقتضيات الصناعة الحديثة^(١).

يستعرض هذا الفصل مراحل تداول السلع الزراعية في البورصات السلعية في تركيا، كما نستعرض بعض الملاحظات الهامة على القانون المنظم لها، حيث نرفق كافة بنود القانون مترجمة بالملاحق، ولتوضيح الصورة من أجل نقل التجربة التركية، فقد تعرضنا بالشرح لبورصة مدينة ساكارييا، وكان اختيارنا لهذه البورصة نظرا لكونها تشتهر بتداول الخضر والفاكهة، وكذلك قمنا بشرح بورصة بولاتلي للحبوب بمحافظة أنقرة، نظرا لتخصصها في تداول الحبوب، ويتم من خلالها التخزين وتداول مستندات البضاعة المخزنة.

(١) د.حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.



المبحث الأول

آليات " مراحل " التداول بالبورصة السلعية التركية

تمهيد:

من خلال متابعة المواقع الالكترونية للبورصات التركية والتعرف على تعاملاتها، لكل من "بورصة أنقرة، بورصة ساكاريا، بورصة مانيسا " وبالتركيز على نموذج بورصة مدينة "ساكاريا " نظرا لتخصصها في الخضراوات والفاكهة والسلع الغذائية، استطعنا استخلاص بعض المعلومات الهامة التي ترشدنا في نقل التجربة التركية في مجال البورصات السلعية، وكذلك التعرف على معلومات بخصوص مركز معلومات البورصة السلعية ، وإدراج أمثلة لمجموعات السلع الغذائية المدرجة بـ" بورصة ساكاريا " .

أولاً: آليات (مراحل) عمل البورصة السلعية للخضر والفاكهة والسلع الغذائية على النحو التالي :

المرحلة الأولى : أخذ العينة آلياً.

المرحلة الثانية : الوزن .

المرحلة الثالثة : تحليل العينة.

المرحلة الرابعة : إدخال البيانات على الكمبيوتر لإصدار الشهادة بالكمية ومستوى الجودة.

المرحلة الخامسة : عرض نتائج التحليل والكميات من خلال Monitor الشاشة .

المرحلة السادسة : عرض عينة المنتج التي تم تحليلها على المشتريين (يتم ذلك من خلال موظفين متمرسين بالبورصة، ذوي زي موحد يمرون بالعينات في أطباق مسطحة، وبأسلوب منظم وبشكل سريع، ويتاح للحاضرين من راغبي الشراء أخذ كمية ضئيلة من هذه العينات لفحصها بدقة فحفا ظاهرياً داخل قاعة التداول "مقدار كف اليد" مع العلم ان هذه العينات هي جزء من العينة الممثلة للمنتج ، وهي معبرة تعبيراً صادقاً عن الكمية المعروضة).

المرحلة السابعة : المزايمة حتى أعلى سعر (يبدأ سمسار الجلسة بالمزاد، ويقوم المشترون بالمزايمة على الشحنة المعروضة، وتستمر المزايمة حتى الوصول إلى أعلى سعر خلالها، عند توقف الإرتفاع السعري، يكون للبائع الحق في قبول أو رفض البيع بذلك السعر، وفي حالة رفضه لهذا السعر، يلتزم بسداد كافة رسوم التحليل ورسوم الدخول بالمزايمة).

المرحلة الثامنة :

الحالة الأولى : حالة اتمام البيع "رسو المزاد": (يتم التعاقد بين البائع والمشتري، ويتم السداد، ويحصل المشتري على شهادة من إدارة البورصة السلعية بمستوى جودة المنتج).

الحالة الثانية : حالة عدم البيع: (يحصل البائع على شهادة تمكنه من الحصول على تمويل من البنوك عند وضع البضاعة في مخازن معتمدة) .

المرحلة التاسعة : إدراج الصفقة بشاشة العرض بشكل لحظي بمجرد رسو المزاد : (ويعرض باستمرار بالجزء السفلي للشاشة " شريط متحرك لعرض الأسعار التي تمت الصفقة بها لكل منتج ودرجة جودته).

ويستطيع المتداولون الدخول المباشر للتعرف على السلع المتاحة للبيع ومواصفاتها وكمياتها، من خلال الكود المخصص لكل عميل، حيث يمكنه الدخول في المزايدة، وفقا للاشتراطات المطلوبة من إدارة البورصة، ويضع المتداول السعر المراد الدخول به، مع إمكانية تعديله على النظام بشكل فوري، وتظل السلع المراد بيعها تعرض بلون معين حتى يتم قبول سعر محدد من قبل البائع، فنتم الصفقة ، وتتحول إلى لون آخر وتظهر على شاشة البيانات التاريخية، ككميات منفذة بأسعارها ومستوى جودتها، والصفات التي لا تتم تظهر بلون أحمر، ويستطيع المتعاملون الدخول على أجهزة الكمبيوتر المنتشرة بمقر البورصة والتعامل المباشر بالتداول الإلكتروني من خلال الوسطاء.

كذلك يتاح للمتداولين الدخول المباشر على أي سلعة لمعرفة أحجام التعاملات اللحظية أو التاريخية التي تتم أو تمت، ودرجة جودة السلعة ، ويمكنهم إستخراج مقارنات بالكميات أو متوسطات الأسعار لنفس السلعة على مدار زمني، كما يمكنهم الإطلاع على أسعار وكميات وجودة نفس السلع ببورصات أخرى داخلية أو دولية من خلال أدوات توفرها إدارة البورصة ، لزوم عمل المقارنات والتحليلات والدراسات.

ثانيا: مركز معلومات البورصة السلعية :

يتم التداول بالبورصة، ويظهر شريط البورصة المتحرك مختلف السلع المعروضة والمطلوبة والمنفذة وكمياتها وأسعارها، وتصدر عن كل بورصة عند الإقفال " نشرة يومية " تتضمن كافة التعاملات (التنفيذات الفعلية) لكل نوع سلعة محدد بها (الكميات – أدنى سعر – أقصى سعر – متوسط السعر) ، كما تصدر نشرة على مستوى (الأسبوع- الشهر- السنة)، والنشرات على تنوعها تتيح إمكانية التعرف على حركة السلع وأسعارها، وبالتالي تمكن من الاستدلال والتنبؤات المستقبلية، علاوة على تلك النشرات المحلية المتنوعة، تتيح بعض مراكز المعلومات حسب الطلب المعلومات الدولية الخاصة بأحجام التعاملات على نفس السلع وكمياتها ومستويات جودتها المختلفة على مستوى دولي لعدة بورصات سلعية دولية، وتمكن بذلك من عقد المقارنات ، وتحقيق فوائد هائلة بالتعرف على مواطن القوة والضعف سواء من حيث أحجام الإنتاج المحلية أو أسعار السلع ومستويات جودتها، وتمثل هذه المعلومات أداة هامة للغاية تساعد على تحقيق التوجه التصديري بكفاءة وفعالية.

شكل رقم (٤)

نموذج لشريط عرض متحرك يعرض على شاشة البورصة للمتعاملين بورصة ساكاريا

٦,١٢ الأرز "درجة ١" ٢٠,٥٢ لحم الماعز ٥,٥٠ شعير "درجة ٢" ٧,٧٨ زيت ذرة

المصدر : موقع بورصة ساكاريا – تركيا – إحصاءات التداول السنوية.

source: <http://en.stb.org.tr/Yillik-Bultenler>

شكل رقم (٥)

"نموذج" للأشكال التي تظهر لجداول أنواع وكميات وأسعار السلع على شاشة العرض متاحة لجمهور المتعاملين بورصة ساكاريا، ويمكن التعامل عليها بالبرنامج من خلال أجهزة منفصلة داخل البورصة

Ayçiçek Çerezlik - 14.12.2017

5,23 5,23

5,23 Kilo 8.292 43.355 HMS

İç Fındık - 14.12.2017

16,50 19,50

17,93 Kilo 69.735 1.250.252 TS

Patates - 14.12.2017

0,63 0,80

0,78 Kilo 269.000 210.400 HMS

Mısır Dane - 14.12.2017

0,76 0,76

0,76Kilo 3.274.350 2.486.161 HMS

المصدر : موقع بورصة ساكاريا – تركيا – إحصاءات التداول السنوية.

source: <http://en.stb.org.tr/Yillik-Bultenler>

ثالثا: مثال لمجموعات السلع الغذائية المدرجة بـ "بورصة ساكاريا" على سبيل المثال :

- الحبوب : القمح – الشعير – الذرة – الأرز -... الخ.
- منتجات الحبوب : الدقيق والنخالة.. الخ.
- البقوليات : الفول – العدس – الفاصوليا الجافة -.. الخ
- المنتجات الزراعية الجافة : البصل – الثوم – البطاطس – الزيتون...
- الدواجن : دجاج – بط – ديوك رومي – حمام – بيض -.. الخ.
- الماشية : بقر – جاموس – خراف – ماعز -... الخ.
- اللحوم : بقري – ضأن -.. الخ.
- الزيوت : زيت زيتون – زيت دوار شمس – زيت ذرة -... الخ.



المبحث الثاني

نظام عمل بعض البورصات السلعية في تركيا

(بورصة مدينة "ساكاريا" بورصة الحبوب في "بولاتلي" بأنقرة) كمثال

أوجه الاختلاف بين البورصات السلعية التركية ونظيرتها بدول العالم:

تمهيد:

لا تعد تركيا من الدول التي ظهرت فيها البورصات السلعية قديما، حيث نشأت أول بورصة سلعية في تركيا بمدينة أزمير عام ١٨٩٢، بينما أن تاريخ نشأة البورصات العالمية ظهر قبل ذلك بعقود، بل إن بورصة الإسكندرية للعقود الآجلة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، كما لا يمكن مقارنة البورصة السلعية في تركيا بالبورصات العالمية المتخصصة مثل بورصة شيكاغو للسلع الزراعية الأساسية أو بورصة نيويورك للعقود الآجلة والمشتقات، أو بورصة لندن للمعادن، كذلك بورصة السلع المتعددة في بومباي بالهند، ذات الشهرة العالمية في مجال بعض السلع الهندية خصوصا التوابل الهندية، وتعد بورصة البن في اثيوبيا، أفضل البورصات المتخصصة في سلعة البن، كما تتميز البورصة الماليزية بتخصصها في تداول زيت النخيل لكافة دول العالم، ومن خلال ما تم التعرف عليه من طبيعة عمل البورصات السلعية في تركيا، وكذلك بالاطلاع على طبيعة عمل بعض البورصات العالمية، يمكننا التعرف على أوجه الاختلافات، وتم التعرض بالشرح بخصوص البورصة السلعية بمدينة " ساكاريا " كمثال، بإعطاء لمحة تاريخية عن بورصة ساكاريا وكيانات بورصة السلع بساكاريا:(المجموعات المهنية- الجمعية العمومية- مجلس الإدارة- لجنة التأديب - مجلس مراجعة الحسابات - الهيكل التنظيمي الإداري)، ومجموعات السلع المتداولة، وتوضيح قيمة تداولات السلع ببورصة ساكاريا - تركيا، كذلك تم التعرض بالشرح لبورصة بولاتلي للحبوب بمحافظة أنقرة (كمثال للبورصات السلعية المتخصصة)، والمراحل التي تمر بها السلعة، وآلية عمل نظام الاستيداع بالصوامع، واستلام الايصالات الدالة عليه، وقيمة تداولات بورصة الحبوب ببولاتلي.

أولاً: أوجه الاختلاف بين البورصات السلعية التركية ونظيرتها بدول العالم:

- ١- لا تعتبر البورصة السلعية التركية ضمن أي من البورصات السلعية العالمية المشهورة في مجال تداول السلع الزراعية الأساسية، بينما تصنف تركيا من أوائل دول العالم في إنتاج وتصدير عدد كبير من أنواع المكسرات على مستوى عالمي مع دول أخرى مثل إيران والولايات المتحدة الأمريكية^(١)، ويلاحظ أن أسعار تداول المكسرات في طرابزون^(٢) على البحر الأسود أقل كثيراً من أسعارها ببورصة أنقرة، لملائمة المناخ والتربة، كذلك تتميز البورصات التركية بالتعامل في قطاع عريض من الخضراوات وكذلك تداول الماشية بأنواعها لتوافر المراعي الطبيعية الخصبة بها خصوصاً بورصة اسطنبول .
- ٢- لا تتوفر في تركيا بورصات للمواد الخام الصناعية أو للسلع الصناعية، على الرغم من توافر مناخ لبعض المعادن مثل خام الحديد والنحاس بأراضيها، وتعد تركيا أحد أهم الدول في تصدير الحديد والنحاس المصنع.
- ٣- البورصات السلعية الزراعية في تركيا هي بورصات محلية، وليست عالمية، إذ أن سلعها أو أوراقها المالية أو مؤشرات غير مسجلة على نطاق عالمي، وتسعى الدولة التركية مؤخراً لدخول بورصاتها السلعية الأسواق العالمية.
- ٤- اعتمد نظام تداول إيصالات المستودعات مؤخراً في تركيا في عام ٢٠١١م حيث قامت وزارة الصناعة والتجارة التركية بمنح سلطة "إمكانية شراء وبيع إيصالات مستودعات الحبوب المصدرة بواسطة المستودعات المرخصة"، بينما تتبعه أغلب بورصات العالم المتقدم منذ عقود.
- ٥- على الرغم من انتشار أنظمة التعاقدات الآجلة والمشتقات، إلا أن نظام البورصات التركية لم يتوسع في أنظمة المشتقات المالية، مقارنة بالبورصات العالمية الكبرى.
- ٦- أحجام التداولات بالبورصات السلعية التركية ضعيفة جداً مقارنة بأحجام التداولات في البورصات العالمية المشهورة، ولم يسمح سوى مؤخراً للأجانب بالتداول بالبورصات السلعية.

إن التعرض لدراسة التجربة التركية بشكل متعمق لا ينفى وجود عدد كبير من البورصات ذات السمعة والتأثير أقوى كثيراً من تركيا، وهذا ما يجب على الباحثين المصريين تناوله بدقة، خصوصاً للدول ذات الاقتصاديات المتشابهة مع مصر، للدخول إلى هذا المجال الذي أصبح سائداً في تجارة الجملة للسلع الزراعية وغير الزراعية عالمياً.

(١) هناك فائدة كبرى لمعرفة تلك المعلومات، خصوصاً للمستوردين والمصنعين المصريين، حيث أن شراء السلعة من مصدرها (كمثال شراء المكسرات من تجار بورصة طرابزون) يكون بأسعار أقل كثيراً من شراءها من مكان آخر مثل مدينة اسطنبول أو أنقرة.

٢. <http://www.tb.org.tr> تركيا

ثانياً: البورصة السلعية بمدينة " ساكاريا " كمثال

تقع مدينة ساكاريا على بعد ١٥٠ كم تقريبا من العاصمة التجارية لتركيا " اسطنبول"، وهي بورصة تختص بالخضراوات والفاكهة والسلع الغذائية.

وسوف نستعرض ما يلي :

١-لمحة تاريخية عن بورصة ساكاريا.

٢-كيانات بورصة السلع بساكاريا:(المجموعات المهنية - الجمعية العمومية- مجلس

الإدارة- لجنة التأديب - مجلس مراجعة الحسابات - الهيكل التنظيمي الإداري)

٣-مجموعات السلع المتداولة.

٤-سجل بيانات التجار.

١-لمحة تاريخية عن بورصة ساكاريا :

تأسست البورصة السلعية بساكاريا على يد أصحاب المشروعات الزراعية المحليين في يوم ١٨ فبراير ١٩٥٧ بعد موافقة وزارة التجارة التركية، وفي الأساس تكونت بورصة ساكاريا من عدد ٢١٥ عضو، و ٥ لجان مهنية، وتعتبر البورصة رقم ٣٣ في البلاد من حيث تاريخ الإنشاء، بينما تعتبر بورصة مدينة أزمير أول بورصة تركية، التي تم إنشاؤها عام ١٨٩٢م.

بورصة ساكاريا كيان قانوني نشأ على أساس المادة ٢٨ من قانون غرف التجارة والبورصات السلعية رقم ٥١٧٤ الذي ينص على أن البورصة السلعية عبارة عن كيان قانوني عام نشأت بهدف تبادل السلع من "شراء، بيع، تسجيل، نشر للبيانات السعرية " وفقا للمبادئ المنصوص عليها بهذا القانون، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات المشتركة لأعضائها، لتسهيل وضمان تطوير المهنة وفقا للمصالح العامة، ولتدعيم الثقة في العلاقات بين الأعضاء وبعضهم البعض وبين الجمهور، ولشراء وبيع المواد في محافظة ساكاريا ومحيطها، وتسجيل المعاملات، وإعلان الأسعار التي تحدث في البورصة.

بدأت بورصة ساكاريا التشغيل كمؤسسة بمبنى يتبع لغرفة التجارة والصناعة في الأساس، بعد ذلك بدأت معاملات البيع والشراء بالبورصة السلعية من خلال تأجير أرض فضاء مساحتها خمسة فدادين كانت حقل قبل ذلك، وتم إنشاء مكاتب للتجار والمنتجين أصحاب مزارع البطاطس والبصل وبذور القرع، وفي عام ١٩٧٧، قامت الجمعية التعاونية لإنتاج واستهلاك البطاطس بتأسيس سوق

البطاطس جنباً إلى جنب مع البورصة السلعية ، توسعت بعد ذلك البورصة وقامت بشراء حقل مساحته ٣٠ فدان وأنشأت به المكاتب، والمختبر.

٢- كيانات بورصة السلع ساكاريا ..وتتكون من :

أ- المجموعات المهنية.

ب- الجمعية العمومية.

ج- مجلس الإدارة.

د- لجنة التأديب.

هـ- مجلس مراجعة الحسابات

و- الهيكل التنظيمي الإداري .

(التفاصيل بملحق رقم "١")

٣- قيمة تداولات السلع ببورصة ساكاريا – تركيا :

يوضح الجدول رقم (١) والرسم البياني رقم (١) أن هناك تذبذباً في أحجام التداولات لمختلف السلع المتداولة ببورصة ساكاريا، وأن هناك اتجاهها عاماً نحو الزيادة، وكانت قيمة التداولات قد سجلت ارتفاعات متتالية أعوام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥، ثم تراجعت بنسبة طفيفة عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام الذي قبله، وسجل معدل النمو السنوي ١٨,٣٩%، خلال تلك الفترة، مما يؤكد الإقبال المتزايد على التعامل ببورصة ساكاريا السلعية.

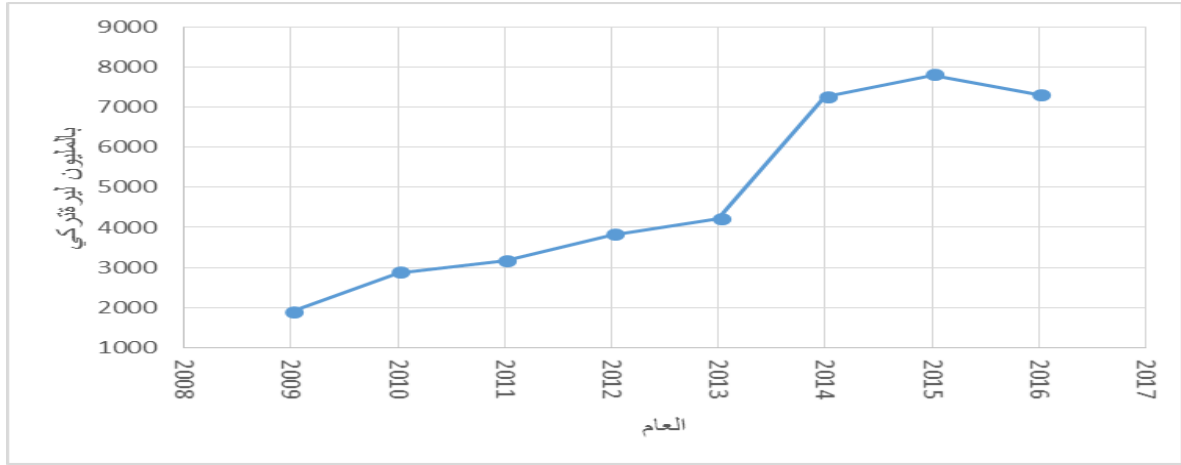
جدول رقم (١)
قيمة تداولات السلع ببورصة ساكاريا - تركيا
القيمة بالمليون ليرة تركي، الدولار الأمريكي = ٣,٨ ليرة تركي في ١٣ فبراير ٢٠١٨

عام	قيمة التداولات بالمليون ليرة تركي	معدل التغير السنوي
2009	1.892	
2010	2.875	51.96%
2011	3.167	10.16%
2012	3.816	20.49%
2013	4.207	10.25%
2014	7.250	72.33%
2015	7.794	7.50%
2016	7.302	-6.31%
المتوسط	4.788	
معدل النمو السنوي	18.39%	

المصدر : موقع بورصة ساكاريا - تركيا - إحصاءات التداول السنوية.

source: <http://en.stb.org.tr/Yillik-Bultenler>

رسم بياني رقم (١)
قيمة تداولات السلع ببورصة ساكاريا - تركيا



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١) بالرسالة .

٤- مركز التسجيل ببورصة ساكاريا - تركيا :

هو المختص بتسجيل بيانات التجار، ويعد أحد الإدارات الهامة بالبورصة السلعية، كمصدر لتوفير معلومات عن المسجلين وتحديث بياناتهم بصفة مستمرة وفقا للقانون، وتمكن قاعدة البيانات الصحيحة من التعرف على أوضاع المتعاملين بالبورصة ، وتحقق استفادة للباحثين أو المصدرين أو المستوردين أو المنتجين أو التجار أو الدولة ، ويتاح الإطلاع عليها من خارج الدولة.

تتوافر نماذج سجلات بيانات التجار المتعاملين بمركز التسجيل ببورصة ساكاريا، بملحق رقم ١ .

٥- السياسات المتبعة في البورصة السلعية بساكاريا (تركيا):

السياسة المالية لبورصة ساكاريا - سياسة الموارد البشرية - سياسة المعلومات - سياسة سرية المعلومات مرفقة بملحق رقم ١ .

ثالثا: بورصة بولاتلي^(١) للحبوب بمحافظة أنقرة (كمثال للبورصات السلعية المتخصصة)

تم إنشاء بورصة الحبوب ببولاتلي في ١٦ ابريل ١٩٨٤ م ، وتعتبر مؤسسة عامة، يتم من خلالها (عمليات البيع، تسجيل المبيعات، ونشر أسعار البيع التي تمت بها)، وتعد سوقا للحبوب موثوقا بها، حيث يتم مقابلة العروض مع الطلبات.

يوجد ببورصة الحبوب ببولاتلي ٢٣٩ عضوا نشط، موزعين على ٧ قطاعات متنوعة "مايو ٢٠١٧".

تقوم البورصة السلعية بخدمة كافة المنتجين والتجار ليس فقط في منطقة بولاتلي ولكن في أكثر من ٩٠ منطقة موزعة على ٢٨ محافظة بتركيا.

تصل حجم الصفقات التي تمت بالبورصة من مناطق أخرى وفقا لتقرير حجرة المزاد إلى ٥٤% من إجمال حجم الصفقات.

يتم نشر أسعار الحبوب المباعة من خلال حجرة المزاد بالبورصة من خلال موقع البورصة، كذلك يستطيع أي مستخدم للكمبيوتر أو التليفون المحمول رصد أو متابعة كافة الصفقات عن طريق تطبيق على التليفونات الذكية " المحمول " بدءا من ٢٠١٣ م .

١- المراحل التي تمر بها السلعة في بورصة الحبوب ببولاتلي-محافظة أنقرة^(١)

يتقدم المنتجون على أن يكونوا مسجلين بالبورصة كما ذكرنا وفقا للقانون، كذلك فإن الذين يدخلون المزايمة كمشتريين يجب عليهم أيضا أن يكونوا مسجلين لدى البورصة المعنية، (ويمكن للمسجلين ببورصات أخرى دخول المزايمة على أن يتحملوا مبالغ مضاعفة وفقا للقانون، مع إلزامهم بتسجيل الصفقة)، ويمكن توضيح تلك المراحل كما يلي:

- أ- وقوف شاحنات المنتجين المحملة بالحبوب في طابور من أجل الوزن وأخذ العينات .
- ب- مرور الشاحنات على كوبري " طبليية - جسر " الميزان قدرته بحدود ٦٠ طن، ملحق به أجهزة الكمبيوتر التي تتضمن قاعدة البيانات الأساسية وأنظمة التسجيل .
- ج- تجميع البيانات الخاصة بالسلعة والمنتج أثناء الوزن، ومن ثم تسليمها للمعمل.
- د- بعد إخبار المنتج بالوزن، يقوم مكتب الوزن بإعطاء الإشارة لمكتب العينات للبدء بفحص العينة.
- هـ- سحب العينة من خلال "مجس" أتوماتيكي بدرجة مرونة ١٨٠ درجة.
- و- تؤخذ العينات وترسل إلى المعمل من خلال خطوط الأنابيب.
- ز- تجميع العينات في " صحن عميقة " .
- ح- تأخذ العينات الموضوعة بالصحن دورها، ويرفق بها بيان بالمعلومات الخاصة بها وبالمنتج، وتقسم العينات بعد ذلك إلى قسمين، أحدهما للاختبار، والأخر للفحص الظاهري.
- ط- تحديد المحتويات من المواد الغريبة.
- ي- عمل اختبارات البروتين والصلابة، ويتم تحديد المحتوى من الرطوبة.
- ك- تحديد نسبة التالف والمكسور من البذور والحبوب من خلال المهندسين الفنيين.
- ل- احتساب درجة الجودة وفقا لنتائج الاختبار ويتم تغذية البرنامج بها .

(١) تجدر الإشارة إلى أن البورصة السلعية ببولاتلي قد حصلت على الشهادات التالية التي تخول لها القيام بعملها:

- ١- شهادة الجودة في الإدارة ISO ٩٠٠١ : ٢٠٠٨ في ٢١/٧/٢٠٠٥ ممنوحة من معهد المعايير التركي.
- ٢- شهادة اعتماد معمل تكنولوجيا القمح ISO/IEC ١٧٠٢٥ : ٢٠٠٥ في ١٥/٦/٢٠٠٧ ممنوحة من هيئة الاعتماد التركية.
- ٣- شهادة اعتماد في ٥/٨/٢٠٠٨ ممنوحة من اتحاد الغرف والبورصات السلعية بما يفيد اعتمادها كأحد البورصات السلعية.
- ٤- ترخيص معتمد مصنف لمعمل تكنولوجيا القمح في ١٣/٦/٢٠١١ ممنوح من وزارة الصناعة والتجارة.
- ٥- شهادة بالترخيص بالتعامل في الايصالات شراء وبيعا في ١١/٧/٢٠١١ صادرة من وزارة الصناعة والتجارة.

م- نتائج ودرجة الجودة تضاف إلى بيان السلع، ويتم توفير تلك المعلومات لصالة المزاد بالطابق الأرضي .

ن- يظهر أعلى شاشة العرض (درجة الجودة ورقم البضاعة المحدد)، ويظهر أسفل شاشة العرض أسعار البورصات الأخرى في تركيا.

س-يقوم " دلال المزاد " بالإشراف على عقد المزادات والصفقات.

ع- الأسطر التي تظهر باللون الأصفر للصفقات تفيد أن المشتريين ما زالوا في انتظار موافقة المنتج، والأسطر ذات اللون الأزرق تفيد أن المنتج وافق على بيع كميات بضاعته المعروضة بالسعر الموضح .

ف-يتم أثناء المزاد، عرض مواصفات كل عينة على التجار (يسار الشاشة).

ص-الصفقات التي اكتملت يتم عرضها مع متوسط الأسعار التي بيعت بها السلعة و يظهر(بالجزء العلوي)، ومواصفات المنتج المعروض للبيع يظهر (بالجزء السفلي).

ق- الأسطر الحمراء تعني أن المنتج لم يقبل السعر المرغوب به، وأن صفقة البيع تم إلغاؤها.

ر- تدوين البيانات ذات الصلة من المنتج أو البائع بقسم التسجيل.

ش-تصدر وثيقة إتفاق مشترك موقعة من المنتج.

ت- يحصل المنتج على تقرير بالبيانات المتعلقة ب(رقم استيداع المشتري – تقرير بالفحص الظاهري للعينة والمعمل – بيانات التسجيل الأولي - سعر البيع المحدد) .

ث- يقوم المشتري بالسداد، يقوم بعد ذلك المنتج بتفريغ حملته إلى المشتري.

خ- يقوم مسئول البورصة بإثبات (التسليم – إيصال البيع والسداد – واستكمال المنتج للصفقة).

ذ- المشترون يبيعون ويشحنون حملتهم التي اشتروها إلى مطاحن الدقيق أو مصانع الأعلاف أو أي عميل عندما يتوصلون إلى السعر الذي يناسبهم.

٢- آلية عمل نظام الاستيداع بالصوامع، واستلام الايصالات الدالة عليه^(١)

من خلال الصوامع الملحقة ببورصة بولاتلي للحبوب يقوم المنتجون بتخزين الحبوب بأنواعها، خصوصا الإقماع، في حال رغبتهم في عدم عرضها للبيع في الوقت الحالي، انتظارا لفترة قادمة يتوقعون فيها ارتفاع الأسعار، وتتميز الصوامع بقدرتها على حفظ منتجاتهم، وفقا لأحدث الأساليب التكنولوجية، علاوة على توفير الأمان والوقاية من مخاطر السرقات أو التلف، ويمكن للمنتج صاحب الصك أن يقوم ببيع الصك، كما يمنحه الحق في الحصول على ائتمان بضمان البضاعة التي يعبر عنها الصك.

في عام ٢٠١٠ تم بناء مستودعات مرخصة ذات سعة تخزينية تصل إلى ٤٠,٠٠٠ طن أربعين ألف طن، وهي عبارة عن صوامع من الحديد وذلك بواسطة "شركة المستودعات بولاتلي PTB"، كشركة تابعة لبورصة الحبوب بولاتلي.

في ١١ يولييه ٢٠١١ قامت وزارة الصناعة والتجارة التركية بمنح سلطة "إمكانية شراء وبيع إيصالات مستودعات الحبوب المصدرة بواسطة المستودعات المرخصة".

تم البدء الفعلي في العمل من خلال نظام الاستيداع المرخص "التخزين" بدءا من موسم الحصاد عام ٢٠١١، من خلال شركة المستودعات "الصوامع" وتقدم هذه الخدمة سواء للمنتجين أو التجار.

٣- دورة الحبوب بدءا من وصولها حتى إيداعها بالصوامع، بغرض استلام الصك

CONVERSION OF GRAINS TO WAREHOUSE RECEIPTS

- أ- يحضر المنتجون أو التجار سلعهم إلى شركة المستودعات التابعة للبورصة.
- ب- يتم أخذ العينات من خلال ذراع آلية.
- ج- يتم فحص العينات من خلال المسئول.
- د- يتم إفراغ كمية الحبوب في صوامع التخزين بعد الوزن.
- هـ- إصدار إيصالات استلام المستودع بالحبوب المستلمة، وإعطاء هذا الإيصال إلى المنتج أو التاجر.

و- تقوم شركة المستودعات المعتمدة بتقديم البيانات المتعلقة بالسلعة المستلمة إلى مركز التسجيل المرخص بالبورصة.

٤- قيمة تداولات بورصة الحبوب ببولاتلي – تركيا:

يوضح الجدول رقم (٢) والرسم البياني رقم (٢) والرسم البياني رقم (٣) أن هناك تذبذبا في قيمة وكميات التداولات ببورصة الحبوب ببولاتلي ، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة ، وكانت قيمة وكميات التداولات قد سجلت إرتفاعات متتالية عامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ثم ارتفعت تراجعت عام ٢٠١٢ ، وسجلت ارتفاعا عام ٢٠١٣ ، وأعقبها تراجع عام ٢٠١٤ ، ثم ارتفعت عامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة التداولات ١٢,٩% بينما سجل معدل النمو السنوي لكميات التداول ١,٨٤%.

نورد هذا الجدول بالليرة التركية حسب ما توافر لدينا من معلومات من خلال الموقع الرسمي لبورصة الحبوب ببولاتل بمحافظة أنقرة في تركيا ، وقد حدثت العديد من التغيرات بالليرة التركية على النحو التالي:

شكل رقم (٦)
المتوسط السنوي لعدد الليرات من أجل شراء دولار أمريكي واحد

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
USD/TRY	1.34	1.43	1.30	1.30	1.55	1.50	1.67	1.80	1.90	2.19	2.72	3.02	3.65

المصدر : <https://www.xe.com/currency/try-turkish-lira>

وفي عام ٢٠١٨ ، تدهور سعر صرف الليرة التركية ليصل إلى أدنى مستوياته حيث صار الدولار الواحد قبل منتصف مايو ٤,٩ ليرة، وفي شهر أغسطس وسبتمبر سجلت المزيد من التراجع لتفوق 6.5 ليرات للدولار الواحد، بسبب العقوبات الامريكية، وحالة الهلع التي انتابت المتعاملين، أعقب ذلك تحسن كبير بوضع الليرة خلال شهر أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٨ ، لتصل على ٤,٢٠ ليرة للدولار الواحد، هذه التقلبات الحادة تعود بالدرجة الأولى إلى التقلبات السياسية أكثر من كونها لأسباب اقتصادية محضة.

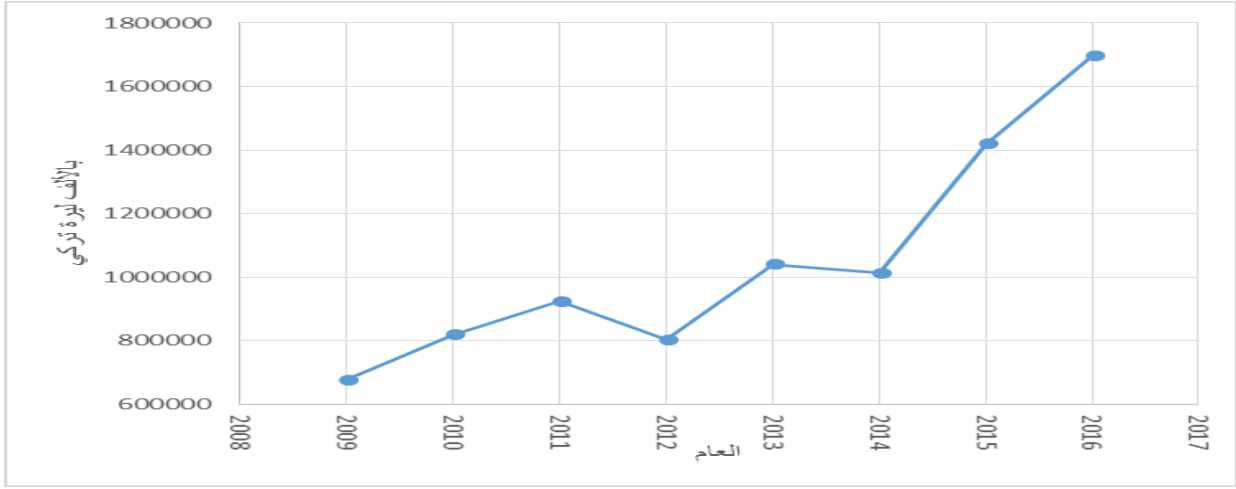
جدول رقم (٢)
 قيمة تداولات بورصة الحبوب ببولاتلي - تركيا
 القيمة بالآلاف ليرة تركي
 الدولار الأمريكي = ٣,٨ ليرة تركي في ١٣ ابريل ٢٠١٨

معدل التغير السنوي	كميات التداول بالطن	عام	معدل التغير السنوي	قيمة التداول بالآلاف ليرة تركي	عام
	1.462.118	2009		676.052	2009
3.69%	1.516.100	2010	20.99%	817.954	2010
3.35%	1.566.827	2011	12.89%	923.408	2011
-16.34%	1.310.772	2012	-13.04%	802.958	2012
17.57%	1.541.112	2013	29.56%	1.040.275	2013
-18.17%	1.261.041	2014	-2.72%	1.011.991	2014
32.76%	1.674.114	2015	40.28%	1.419.641	2015
1.09%	1.692.303	2016	19.51%	1.696.679	2016
	1.503.048	المتوسط		1.048.620	المتوسط
	1.84%	معدل النمو السنوي		12.19%	معدل النمو السنوي

المصدر : موقع بورصة بولاتلي للحبوب بانقرة - تركيا

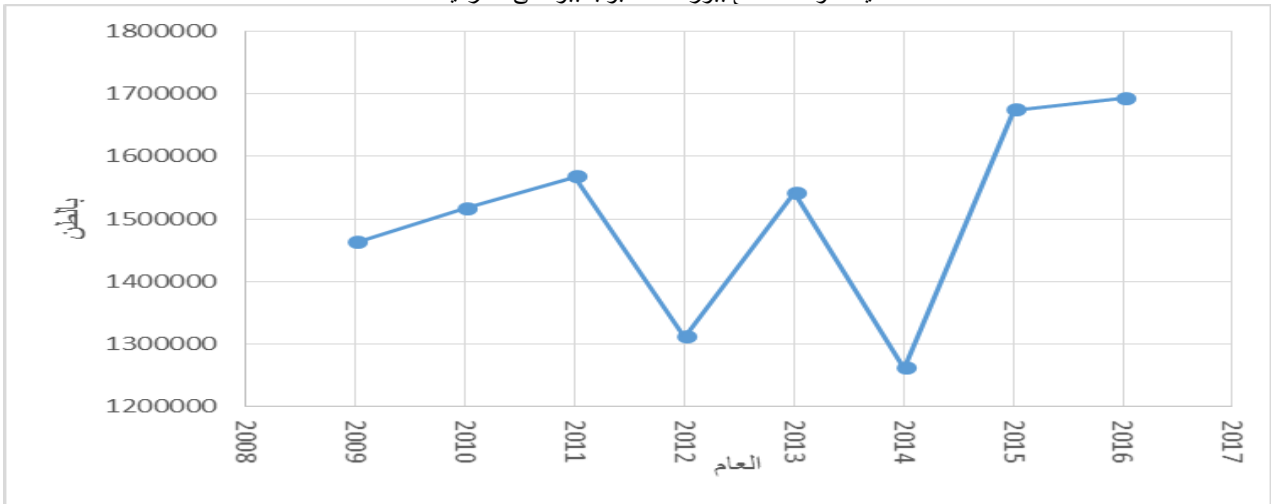
source: <http://www.polatliborsa.org.tr/en/index.php?s=icerik&k=98>

رسم بياني رقم (٢)
قيمة تداولات السلع ببورصة الحبوب ببولاتلي - تركيا



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٢) بالرسالة .

رسم بياني رقم (٣)
كمية تداولات السلع ببورصة الحبوب ببولاتلي - تركيا



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٢) بالرسالة .



الفصل السادس

أثر مساهمة البورصة السلعية في النمو الاقتصادي بتركيا

مقدمة :

استطاعت تركيا أن تثبت قوة اقتصادها بقدرتها على التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، واستطاعت القيام بعدد كبير من المشروعات التي غيرت على أثرها شكل الحياة هناك، وتنوع الصناعات التركية ، بين صناعات معدنية وكيمياوية وغذائية ، وحقت أحجام تصدير هائلة خلال السنوات العشر الماضية.

وفقا لبيانات البنك الدولي المنشورة فقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي من ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٥١ مليار دولار عام ٢٠١٧ ، أي بنسبة ٤٦٧% تقريبا^(١).

إن نجاح الاقتصاد التركي يعود لأسباب متعددة منها نجاح هيئاته ومؤسساته، ومن أهم هذه المؤسسات، إتحاد الغرف والبورصات السلعية، الذي يعد أحد الهيئات التي تتمتع بقوة كبيرة وانتشار واسع وبالتالي أصبحت ذات تأثير اقتصادي قوي، وبصفة عامة فإننا شاهدنا تحولا اقتصاديا واجتماعيا هائلا في تركيا بدءا من الألفية الثالثة حتى الآن، وانعكس ذلك بحالة من الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

ولا شك أن ما أحدثه تنظيم عملية التبادل بنظام الجملة للسلع الزراعية والمواد الغذائية من خلال نظام البورصات السلعية الذي يوجد في كافة المناطق التركية بلا استثناء، وما أدى إليه من تحسين نوعية السلع المتبادلة من الناحية الصحية، ومدى قدرته على منع الإحتكار، وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد، وإحداث تنمية للصادرات، تم رصدها من خلال الإحصاءات العالمية المنشورة، حيث تم رصد وتحليل عدد من البيانات الاقتصادية لعدد من السلع الغذائية على مستوى الاقتصاد الزراعي التركي، التي أوضحت حدوث ارتفاع مطرد بكميات وقيم الإنتاج الزراعي والحيواني، والصادرات الغذائية التركية.

وقد تم رصد وتحليل عدد من البيانات على مستوى الاقتصاد الزراعي التركي المتاحة على موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وموقع معهد الإحصاء التركي، وموقع التجارة العالمي، واستخراج معدلات النمو السنوية لكل منها ، التي أوضحت حدوث ارتفاع مطرد بكميات وقيم الإنتاج الزراعي والحيواني، وكذلك الصادرات الغذائية التركية خلال العقدين الماضيين.

(1) <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2017&locations=TR&start=1990>

أثر مساهمة البورصات السلعية على النمو الاقتصادي في تركيا:

استطاعت تركيا تحقيق قفزة اقتصادية خلال القرن الحادي والعشرين، وقد أُفردت عديد من الدراسات التي توضح النمو الاقتصادي في تركيا ، نتيجة انتهاج الدولة التركية طريقا إصلاحيا، أدى إلى إحداث تنمية اقتصادية من خلال^(١):

- ١- تحفيز الاستثمار بالنسبة إلى الأجانب من خلال تسهيل إقامة الشركات، وسهولة المعاملات.
- ٢- تسديد الديون العامة والخارجية للدولة عن طريق اتباع أنظمة مالية ناجحة، وإعادة هيكلة النظام المالي.
- ٣- برامج الإصلاح القانونية، وتحديث القوانين لتتلاءم مع متطلبات العصر.
- ٤- تقليل نسبة الفائدة أدى إلى فتح الطريق أمام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي دون خوف.
- ٥- مكافحة التهرب الضريبي والتجارة غير الشرعية، من خلال تأسيس جهاز رقابة قوي.
- ٦- التركيز على التعليم وتنمية القدرات البشرية.
- ٧- تنمية الأسواق وتنظيم التبادل التجاري.
- ٨- فعالية الاتحادات التجارية والتصنيعية في زيادة حجم الصادرات التصنيعية، مع تقديم المساعدات والحوافز للعاملين في مجال التصدير، وتقديم خدمات التدريب ودراسات الجدوى في الدول الخارجية بشكل مجاني، علاوة على دعم الفلاحين والمصنعين، لخدمة التوجه التصديري.

ويمثل إتحاد الغرف التجارية والصناعية والبورصات السلعية التركي أحد المؤسسات الهامة التي ساهمت في النمو الاقتصادي التركي.

(١) غزوان مصري، مؤشرات عن تجربة النهضة الاقتصادية التركية، دار المنظومة، ١٩٦-٢٠١٠، ١٨٩.

أولاً: بعض مساهمات البورصات السلعية في زيادة النمو الاقتصادي على النحو التالي:

١- استطاعت البورصة السلعية أن تحقق الشفافية الكاملة في عقد الصفقات، بما أدى إلى توفير المعرفة لكافة أطراف منظومة التداول، وبالتالي نفي الجهالة عنهم وعدم خداعهم، وكما ورد بالدراسة فإن الأسعار تنشر بشكل فوري، ويتاح التعرف على أسعار نفس السلعة في كافة أنحاء الدولة التركية، بما يُمكن من عقد المقارنات، واتخاذ القرارات، وينشر ذلك في كل بورصة على حده، وبشكل مجمع من خلال موقع "اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي" باللغتين التركية والإنكليزية.

٢- أدت البورصات السلعية التركية إلى تحسن كبير في نوعية السلع المتبادلة محليا وخارجيا، وانعكاس إيجابي على سمعة المنتج الزراعي التركي، يعود ذلك للقواعد الصارمة التي تستلزمها إدارة البورصات السلعية في تركيا لفحص السلع لكي يسمح بالتداول عليها، والتي تتم من خلال منظومة المعامل المعتمدة من الدولة التركية، ما أدى إلى تحقيق المصداقية والموثوقية.

٣- تطوير الصناعات الغذائية كانعكاس واضح لأثر السمعة الطيبة للمنتجات الزراعية التركية، وبالتالي زيادة القيمة المضافة للاقتصاد التركي، علاوة على جذب المستثمرين الداخليين والخارجيين للقطاع الزراعي والتصنيعي، كما ساعدت المزارعين الأتراك في العمل المستمر على تجويد منتجاتهم.

٤- استطاعت بالفعل أن تحقق كفاءة أكبر للموارد للأفراد وللدولة، من خلال خفض تكاليف إجراء الصفقات بتجنب العديد من المراحل، علاوة على تأمين الأموال المتداولة.

٥- من خلال منعها للممارسات الاحتكارية، فقد ساهمت بفعالية في تحقيق المنافسة الحرة، بأثارها الايجابية على الاقتصاد، فالقانون يجرم أي اتفاقات إحتكارية بشكل حازم.

٦- من خلال مراكز المعلومات ، ونشرها استطاعت البورصة السلعية تحقيق التالي:

أ- إحداث تأثير على قرارات المنتجين، من خلال توضيح الرؤية المستقبلية المتوقعة

بناء على البيانات التاريخية، والتي يعتمد عليها المنتج في بناء قراراته الإنتاجية.

ب- إحدات تأثير على قرارات المستهلكين، بإطلاعهم بسهولة على حركة الأسعار الفورية، ومن خلال أنظمة التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الهواتف الذكية، بما يتيح لهم اختيار الأوقات المناسبة للشراء، إيجاد آلية شفافة في تحديد الأسعار.

ج- إحدات تأثير بقرارات الدولة، حيث تعتمد الحكومة علي هذه المعلومات في بناء توقعاتها أو خططها المستقبلية.

٧- يمثل نظام التخزين المرخص وإصدار عقود تجارة السلع الأساسية، أحد الأنظمة الناجحة والواعدة، وقد بدأ المستودع الأول المرخص له في منطقة بولاتلي، التابعة للعاصمة أنقرة، ويتم تداول عقود الحبوب المخزنة من خلاله، وبالتالي إمكانية التوسع في هذا المجال بتحقيق المعاملات الآجلة .

٨- كنتيجة مباشرة للاشتراطات المنظمة لقيود الشركات التي تتعامل بالبورصات السلعية المنتشرة بأحاء تركيا، استحدث في تركيا نظام المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة داخل أغلب المزارع وعلي أحدث مستوي من التكنولوجيا والنظم المتكاملة، ووفقا للمعايير العالمية المتطلبة في الغذاء، التي أثرت بصورة كبيرة في زيادة الصادرات الزراعية التركية ٩- حقق نظام البورصات السلعية مزايا عديدة لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في القرى التركية، "فالمزارع التركي يتميز بأنشطة متعددة داخل مزرعته الصغيرة مثل زراعة وتربية للمواشي وتربية للنحل وغيرها، ويمكن للفلاح ذو الإنتاجية القليلة عرض منتجاته مباشرة وعقد صفقاته الصغيرة بالبورصة بدون تسجيل، وبما يعمل على جذب المستهلكين النهائيين للتعامل بالبورصة.

١٠- انتشار الزراعات النظيفة المحققة لمعايير الجودة، بما أدى إلى النظام الغذائي الآمن، وهذا ينطبق بوضوح على المنتجات الزراعية التركية، حيث لا يمكن تسويقها حال عدم التزامها بشروط الممارسات الصحية السليمة داخليا أو خارجيا، مع فرض عقوبات صارمة .

١١- حيث أن لجان المهن بالبورصات السلعية موكل إليهم دور اختبارات أصحاب المهن ، واقتراح التدابير والإجراءات ذات الفائدة والضرورية في مجالات أنشطة المهن المختلفة، فقد استطاعت من خلال ذلك رفع مستوى كفاءة العاملين بالمهن المختلفة .

١٢- النشرات والبحوث والتقارير الاقتصادية الدورية التي تصدر من البورصة السلعية التركيبية ، ذات أهمية كبيرة وأثر في توجيه صانع القرار والتأثير على القرارات الاقتصادية للأفراد، والشركات الحكومية.

١٣- أوجدت البورصة السلعية تنوعا في السلع المعروضة بالسوق، نظر لشمولها كافة الأنحاء التركيبية، ذات الطبيعة المختلفة والمنتجات المتنوعة على مدار العام.

١٤- البورصات السلعية المنظمة في تركيا مثلت بديلا للعشوائيات غير المنظمة وغير المرخصة، ولتركيا باع كبير في القضاء على هذه الأسواق العشوائية.

١٥- للبورصات السلعية وبوصفها جزءا مهما ومؤثرا في اتحاد عام الغرف والبورصات سلعية التركي، استطاعت توطيد العلاقات مع مختلف دول العالم على كافة الأصعدة، ويعد اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي نشيطا للغاية في مجالات الزيارات والتعاون مع مختلف الهيئات الاقتصادية بدول العالم ومنها مصر وأخرها زيارة السيد/ رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والبورصات السلعية بتركيا وكذلك السيد/ رئيس بورصة اسطنبول، وبعض أعضاء البورصات السلعية في تركيا، على هامش الملتقى المصري التركي الذي نظمه إتحاد عام الغرف التجارية المصرية الذي تم عقده بالقاهرة يوم ٣٠ يناير ٢٠١٧م.

١٦- ارتفاع قيمة وكميات التداولات ، يشير بوضوح إلى نجاح تلك البورصات وتأثيرها الإيجابي على سوق السلع بتركيا ، وقد أشرنا إلى ذلك بجدول رقم (١) والذي يوضح تحقيق معدلات نمو سنوي بقيمة التداولات ببورصة ساكاريا بحدود ١٨,٣٩% منذ عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ ، وكذلك الجدول رقم (٢) والذي يشير إلى ارتفاع قيمة التداولات

ببورصة بولاتلي بمعدل نمو سنوي ١٢,٩% ، وكميات التداولات بمعدل سنوي ١,٨٤% ،
منذ عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ .

١٧- ارتفاع الإنتاج الزراعي والحيواني بتركيا بشكل مستمر وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومعهد الإحصاء التركي، علاوة على ارتفاع الصادرات الغذائية التركية وفقا لبيانات موقع التجارة العالمي، وتدين تركيا بهذا النجاح أساسا للاستراتيجية التي انتهجتها لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من المنتج الزراعي، وتعد البورصات السلعية التركية جزءا رئيسيا من هذه الاستراتيجية، فقد زادت الكميات المنتجة والمصدرة من الأغذية نتيجة المصادقية والموثوقية والشفافية المطلقة التي أتاحتها نظام البورصات السلعية، وأنظمة الجودة المتقدمة المعتمدة والمتوافقة مع الأنظمة العالمية بهذا الخصوص، وهذا يتضح بسهولة عند مقارنة أرقام الصادرات التركية إلى مختلف دول العالم، على مدى العقد الماضي، وخصوصا إلى دول الاتحاد الأوروبي " ذو الشروط الصعبة والمعقدة " .

ثانياً: رصد وتحليل عدد من البيانات الاقتصادية لسلع غذائية:

من خلال رصد وتحليل عدد من البيانات على مستوى الاقتصاد الزراعي التركي المتاحة على موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وموقع معهد الإحصاء التركي، وموقع التجارة العالمي، وإستخراج معدلات النمو السنوية لكل منها ، التي أوضحت حدوث ارتفاع مطرد بكميات وقيم الإنتاج الزراعي والحيواني، وكذلك الصادرات الغذائية التركية خلال العقدين الماضيين على نحو ما ستوضحه الجداول والرسومات البيانية التالية :

على الرغم من الإرتفاعات المتتالية التي سجلتها قيم الإنتاج وقيم الصادرات، المقومة بالدولار ، إلا أنه في بعض السنوات فقد شهدت تراجعاً في بعض السلع ، وأغلبها في عام ٢٠٠٨ وهو عام الأزمة المالية العالمية، حيث شهد الاقتصاد العالمي صدمة كبيرة أثرت على عدد كبير من دول العالم ومنها تركيا التي على الرغم من الأزمة المالية العالمية إلا أن الاقتصاد التركي شهد نمواً بنسبة ٠,٧% عام ٢٠٠٨ ، وتراجع ٤,٨% عام ٢٠٠٩ ، ولكنه استعاد توازنه بقوة ليشهد ارتفاعاً عام ٢٠١٠ ، وتم تصنيفه من أكثر الاقتصادات العالمية نمواً عامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١م، وعاود التأثير بالأزمات الأوروبية عام ٢٠١٣، نتيجة الركود الذي أصاب عدد من اقتصاديات أوروبا، وأزمة اليونان، واستعاد توازنه ثانية ، ليعاود التأثير بأزمة العقوبات الأمريكية والانهيال الشديد لليرة منتصف عام ٢٠١٨م ، ولكنه استعاد قوته مرة أخرى.

وسيتم استعراض قيم الإنتاج الزراعي وعدد من الزراعات والفواكه التي تشتهر بها تركيا، وأحجام الإنتاج من الثروة الحيوانية ، وسيتم رصد وتحليل أشهر الصادرات التركية من السلع الزراعية والصناعات الغذائية.

١- قيمة الإنتاج الزراعي التركي:

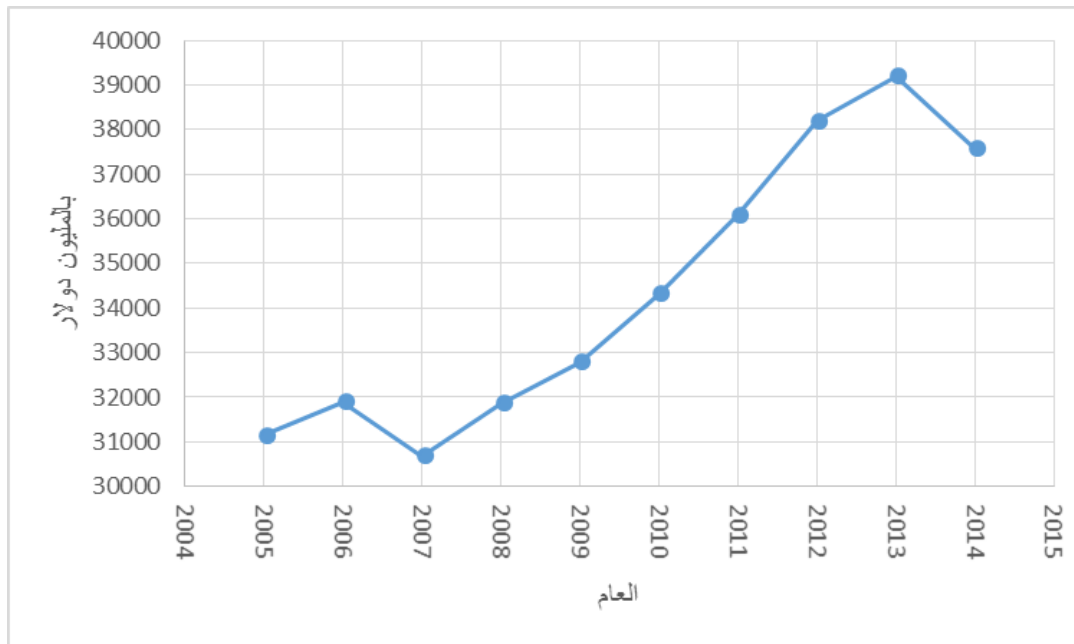
يتبين من الجدول رقم (٣) والرسم البياني رقم (٤)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي ، وأن هناك إتجاها عاما نحو الزيادة، حيث ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٦ ، ثم انخفضت عام ٢٠١٧ ، ثم استمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ ، تلاها انخفاض عام ٢٠١٤ وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ مقدار ١,٩٠% .

جدول رقم (٣)
قيمة الإنتاج الزراعي التركي بالمليون دولار

عام	أحجام الإنتاج	معدل التغير السنوي
2005	31.139	
2006	31.898	2.44%
2007	30.690	-3.79%
2008	31.868	3.84%
2009	32.787	2.88%
2010	34.324	4.69%
2011	36.088	5.14%
2012	38.200	5.85%
2013	39.204	2.63%
2014	37.577	-4.15%
المتوسط	34.378	
معدل النمو السنوي	1.90%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (٤)
قيمة الإنتاج الزراعي التركي



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٣) بالرسالة .

٢- أحجام الإنتاج من الأبقار والجاموس بتركيا :

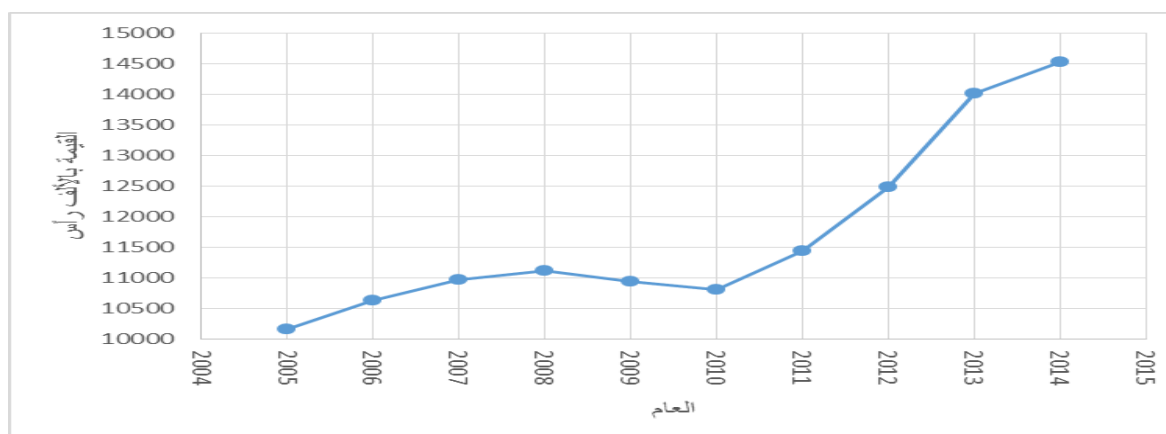
يتبين من الجدول رقم (٤) والرسم البياني رقم (٥)، وجود تذبذب بأحجام الإنتاج من البقر والجاموس بتركيا ، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، حيث ارتفعت أحجام الإنتاج أعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، وانخفضت عام ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ثم ارتفعت عام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، وعاودت الإنخفاض عام ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦ نموا بمقدار ٣,٦٣% .

جدول رقم (٤)
أحجام الإنتاج من الأبقار والجاموس بتركيا (بالآلاف رأس)

عام	أحجام الإنتاج	معدل التغير السنوي
2005	10.173	
2006	10.631	4.50%
2007	10.972	3.21%
2008	11.121	1.36%
2009	10.946	-1.57%
2010	10.811	-1.23%
2011	11.454	5.95%
2012	12.484	8.99%
2013	14.022	12.32%
2014	14.533	3.64%
المتوسط	11.715	
معدل النمو السنوي	3.63%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (٥)
أحجام الإنتاج من البقر والجاموس بتركيا (بالآلاف رأس)



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٤) بالرسالة .

٣- المساحات وكميات الإنتاج من المحاصيل العضوية بتركيا:

يتبين من الجدول رقم (٥) والرسم البياني رقم (٦) وجود تذبذب بالكميات المنتجة من المحاصيل العضوية ، وأن هناك اتجاها عام نحو الزيادة وبنسب كبيرة ، ويمثل عام ٢٠٠٩ عاما مفصليا للمحاصيل العضوية ، إذ ارتفعت الكميات المنتجة بنسبة ٨٥,٥٣% ، وسجل معدل النمو السنوي للكميات المنتجة ١٤,٢٦% خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥م.

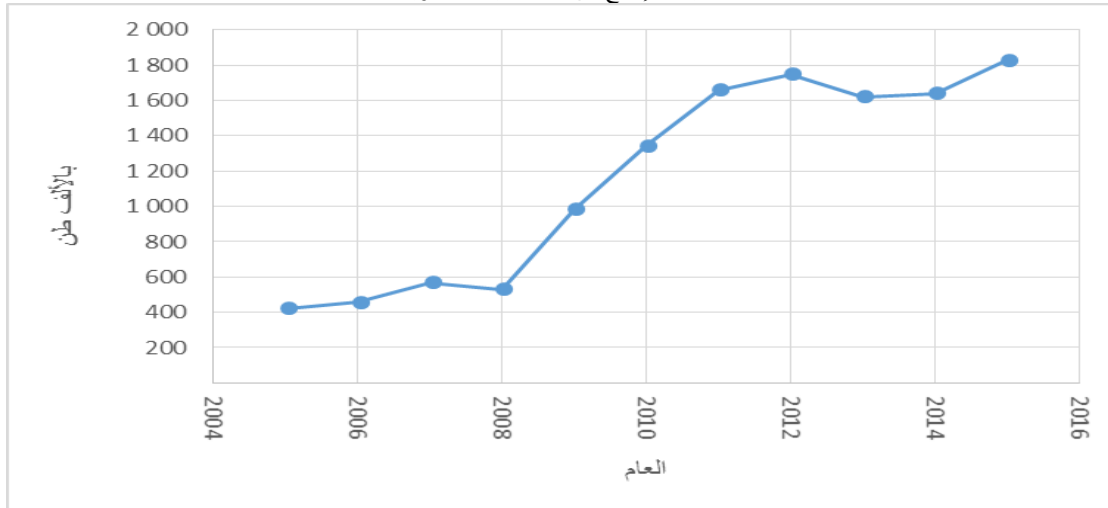
جدول رقم (٥)
كميات الإنتاج " بالآلاف طن" من المحاصيل العضوية بتركيا

عام	كميات الإنتاج بالآلاف طن	معدل التغير السنوي
2005	422	
2006	458	8.57%
2007	568	24.02%
2008	530	-6.67%
2 009	984	85.53%
2010	1.344	36.60%
2011	1.660	23.50%
2012	1.750	5.46%
2013	1.621	-7.41%
2014	1.642	1.35%
2015	1.829	11.39%
المتوسط	1.164	
معدل النمو السنوي	14.26%	

المصدر : معهد الإحصاء التركي

source: www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist

رسم بياني رقم (٦)
كميات الإنتاج من المحاصيل العضوية



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٥) بالرسالة .

٤- أعداد الجرارات الزراعية بتركيا :

يتبين من الجدول رقم (٦) والرسم البياني رقم (٧) وجود تذبذب بأعداد الجرارات، وسجل معدل النمو السنوي

للجرارات الزراعية ١,٩١% خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٦)
أعداد الجرارات الزراعية بتركيا بالآلاف جرار

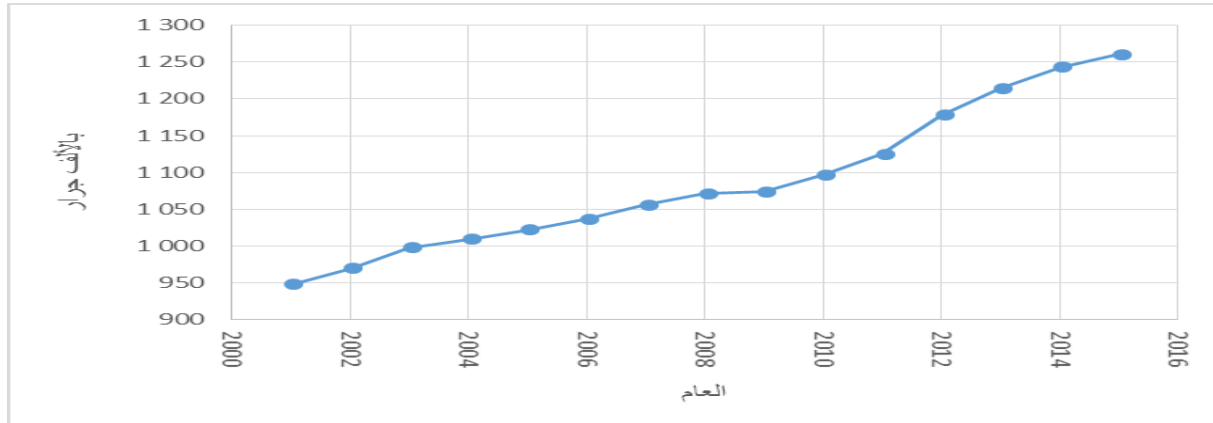
عام	عدد الجرارات بالآلاف جرار	معدل التغير السنوي
2001	948	
2002	970	2.32%
2003	998	2.89%
2004	1.009	1.10%
2005	1.022	1.29%
2006	1.037	1.47%
2007	1.056	1.83%
2008	1.071	1.42%
2009	1.074	0.28%
2010	1.097	2.14%
2011	1.125	2.55%
2012	1.178	4.71%
2013	1.214	3.06%
2014	1.243	2.39%
2015	1.260	1.37%
المتوسط	1.087	
معدل النمو السنوي	1.91%	

المصدر : معهد الإحصاء التركي

source: www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist

رسم بياني رقم (٧)

أعداد الجرارات الزراعية بتركيا بالآلاف جرار



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٦) بالرسالة .

٥- قيمة الإنتاج من فاكهة ومشروبات وتوابل (تركيا):

يوضح الجدول رقم (٧) والرسم البياني رقم (٨) أن هناك تذبذباً في قيمة الإنتاج من فاكهة ومشروبات وتوابل (تركيا) ، وأن هناك اتجاهاً عاماً نحو الزيادة ، وكانت قيمة الإنتاج قد سجلت إرتفاعات متتالية أعوام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٨ ثم شهدت تراجعاً عام ٢٠٠٩ ، وعاودت الإرتفاع حتى عام ٢٠١٢ ، ثم تراجعت عام ٢٠١٣ ، لترتفع مرة أخرى عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج ١٨,٢٨ % .

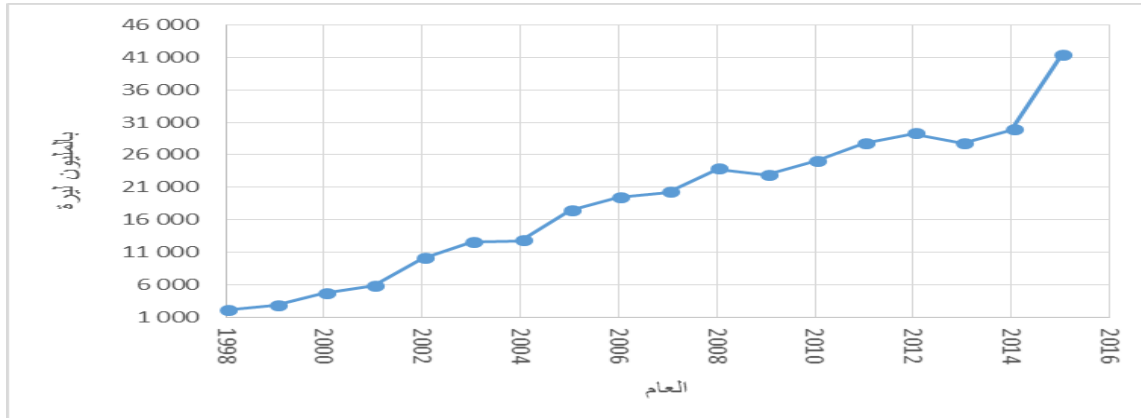
جدول رقم (٧)
قيمة الإنتاج من فاكهة ومشروبات وتوابل (تركيا)
القيمة بالمليون ليرة تركي

عام	قيمة الإنتاج	معدل التغير السنوي
1998	2.011	
1999	2.752	36.85%
2000	4.644	68.75%
2001	5.766	24.16%
2002	10.041	74.14%
2003	12.508	24.57%
2004	12.712	1.63%
2005	17.388	36.78%
2006	19.384	11.48%
2007	20.181	4.11%
2008	23.819	18.03%
2009	22.848	-4.08%
2010	24.985	9.35%
2011	27.730	10.99%
2012	29.265	5.54%
2013	27.725	-5.26%
2014	29.853	7.68%
2015	41.313	38.39%
المتوسط	18.607	
معدل النمو السنوي	18.28%	

المصدر : معهد الإحصاء التركي

Values of Crop and Animal Production
source: www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist

رسم بياني رقم (٨)
قيمة الإنتاج من فاكهة ومشروبات وتوابل (تركيا)



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٧) بالرسالة .

٦- قيمة الإنتاج من الخضروات (تركيا):

يوضح الجدول رقم (٨) والرسم البياني رقم (٩) أن هناك تذبذبا في قيمة الإنتاج من الخضراوات (تركيا) ، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، وكانت قيمة الإنتاج قد سجلت إرتفاعات متتالية أعوام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٠ ثم شهدت تراجعاً عام ٢٠١١، لترتفع مرة أخرى أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج ١٧,١٠%.

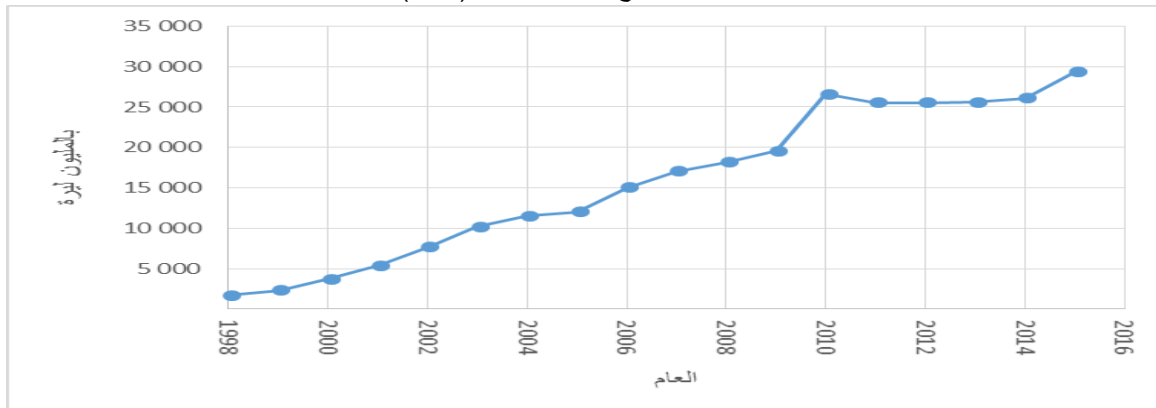
جدول رقم (٨)
قيمة الإنتاج من الخضراوات (تركيا) القيمة بالمليون ليرة تركي

عام	قيمة إنتاج الخضراوات	معدل التغير السنوي
1998	1.710	
1999	2.306	34.85%
2000	3.674	59.32%
2001	5.348	45.56%
2002	7.657	43.18%
2003	10.154	32.61%
2004	11.494	13.20%
2005	12.028	4.65%
2006	15.053	25.15%
2007	17.047	13.25%
2008	18.146	6.45%
2009	19.528	7.62%
2010	26.588	36.15%
2011	25.523	-4.01%
2012	25.523	0.00%
2013	25.602	0.31%
2014	26.099	1.94%
2015	29.319	12.34%
المتوسط	15.711	
معدل النمو السنوي	17.10%	

المصدر : معهد الإحصاء التركي

Values of Crop and Animal Production
source: www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist

رسم بياني رقم (٩)
قيمة الإنتاج من الخضراوات (تركيا)



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٨) بالرسالة .

٧- قيمة الإنتاج من الحبوب ومحاصيل أخرى (تركيا):

يوضح الجدول رقم (٩) والرسم البياني رقم (١٠) أن هناك تذبذبا في قيمة الإنتاج من حبوب ومحاصيل أخرى (تركيا) ، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة ، وكانت قيمة الإنتاج قد سجلت إرتفاعات متتالية أعوام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٥ ثم شهدت تراجعا عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، وعاودت الإرتفاع حتى عام ٢٠١١ ، ثم تراجعت عام ٢٠١٢ ، لترتفع مرة أخرى أعوام ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج ١٥,٧٨% .

جدول رقم (٩)

قيمة الإنتاج من الحبوب ومحاصيل أخرى (تركيا) القيمة بالمليون ليرة تركي

عام	قيمة الإنتاج من الحبوب ومحاصيل أخرى	معدل التغير السنوي
1998	3.544	
1999	4.594	29.63%
2000	6.601	43.69%
2001	8.903	34.87%
2002	14.566	63.61%
2003	17.905	22.92%
2004	21.474	19.93%
2005	21.523	0.23%
2006	20.077	-6.72%
2007	19.559	-2.58%
2008	24.043	22.93%
2009	25.889	7.68%
2010	28.464	9.95%
2011	35.708	25.45%
2012	33.158	-7.14%
2013	39.124	17.99%
2014	42.170	7.79%
2015	49.520	17.43%
المتوسط	23.157	
معدل النمو السنوي	15.78%	

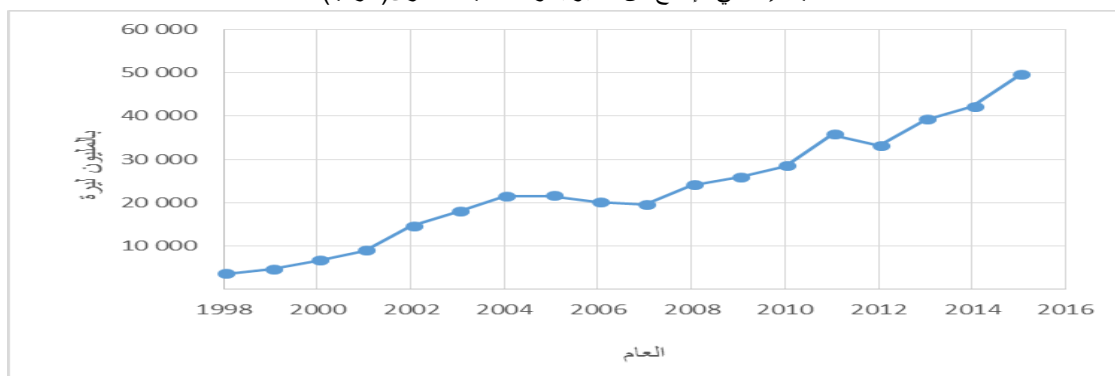
المصدر : معهد الإحصاء التركي

Values of Crop and Animal Production

source: www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist

رسم بياني رقم (١٠)

قيمة إجمالي الإنتاج من الحبوب ومحاصيل الأخرى (تركيا)



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٩) بالرسالة .

٨- قيمة الإنتاج من العنب (تركيباً):

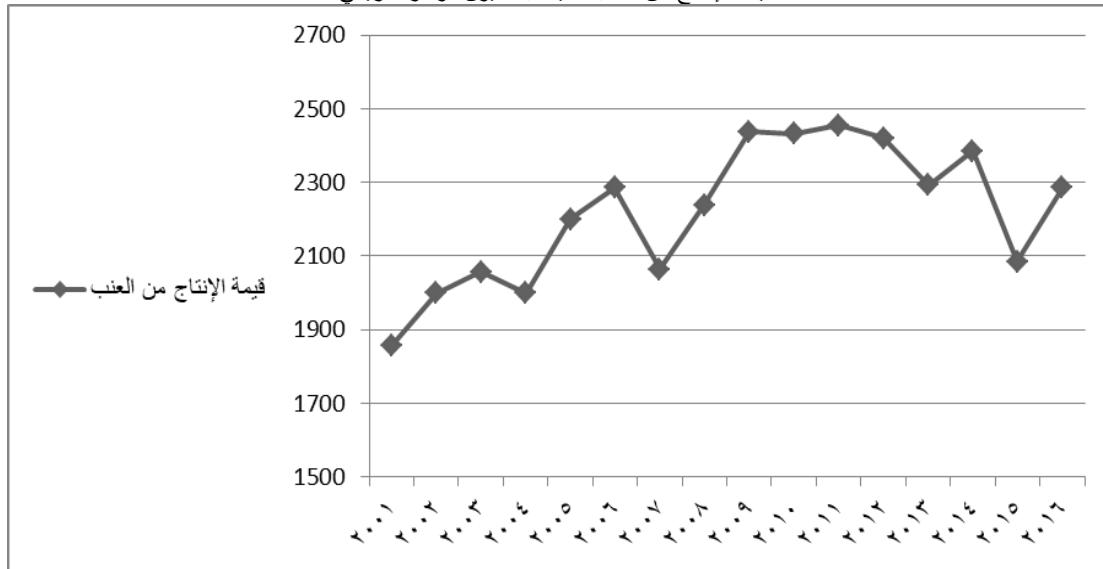
يتبين من الجدول رقم (١٠) والرسم البياني رقم (١١)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي من العنب ، وأن هناك إتجاها عاما نحو الزيادة، حيث ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي حتى عام ٢٠٠٦، وانخفضت عام ٢٠٠٧، وعاودت الارتفاع مرة أخرى حتى عام ٢٠١٤، ثم انخفضت عام ٢٠١٥، لتعاود الارتفاع عام ٢٠١٦، وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ مقدار ١,٣١% .

جدول رقم (١٠)
قيمة الإنتاج من العنب القيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الإنتاج من العنب	معدل التغير السنوي
2001	1857	
2002	2000	7.70%
2003	2057	2.85%
2004	2000	-2.77%
2005	2200	10.00%
2006	2286	3.91%
2007	2065	-9.67%
2008	2239	8.43%
2009	2437	8.84%
2010	2432	-0.21%
2011	2455	0.95%
2012	2420	-1.43%
2013	2292	-5.29%
2014	2386	4.10%
2015	2086	-12.57%
2016	2286	9.59%
المتوسط	2219	
معدل النمو السنوي	1.31%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (١١)
قيمة الإنتاج من العنب القيمة بالمليون دولار أمريكي



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٠) بالرسالة .

٩- قيمة الإنتاج من عين الجمل بقشره (تركيا):

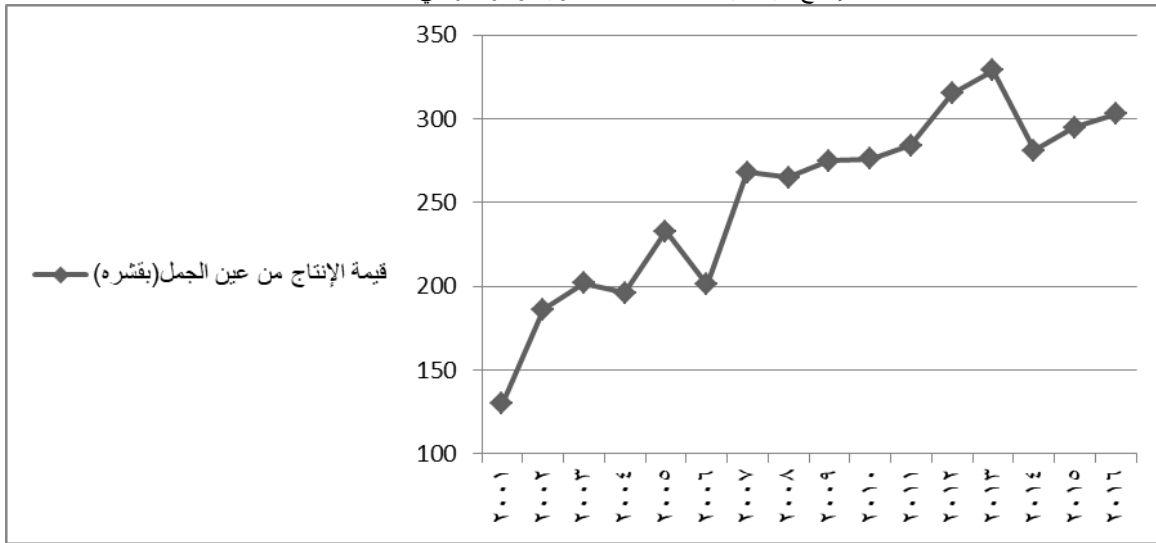
يتبين من الجدول رقم (١١) والرسم البياني رقم (١٢)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي من عين الجمل بقشره، وأن هناك إتجاها عاما نحو الزيادة، حيث انخفضت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٦، وتغيرت فيما تلاها من أعوام ما بين الارتفاع والانخفاض، وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ مقدار ٥,٤٣%.

جدول رقم (١١)
قيمة الإنتاج من عين الجمل بقشره القيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الإنتاج من عين الجمل(بقشره)	معدل التغير السنوي
2001	130	
2002	186	43.08%
2003	202	8.60%
2004	196	-2.97%
2005	233	18.88%
2006	201	-13.73%
2007	268	33.33%
2008	265	-1.12%
2009	275	3.77%
2010	276	0.36%
2011	284	2.90%
2012	315	10.92%
2013	329	4.44%
2014	281	-14.59%
2015	295	4.98%
2016	303	2.71%
المتوسط	252	
معدل النمو السنوي	5.43%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (١٢)
قيمة الإنتاج من عين الجمل القيمة بالمليون دولار أمريكي



المصدر: الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١١) بالرسالة .

١٠- قيمة الإنتاج من اللوز بقشره (تركيا):

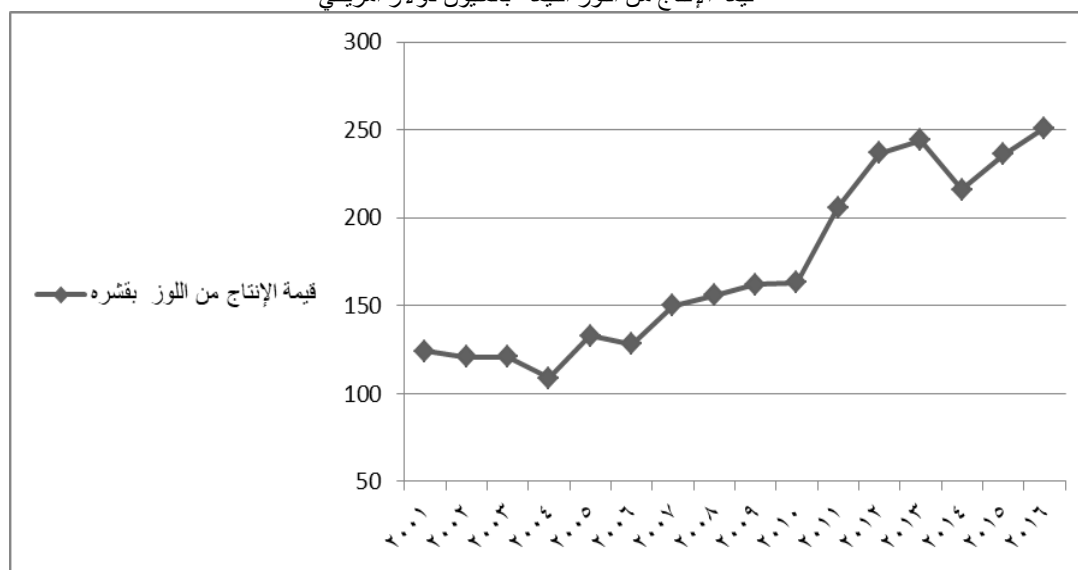
يتبين من الجدول رقم (١٢) والرسم البياني رقم (١٣)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي من اللوز بقشره، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، حيث تذبذبت قيمة الإنتاج الزراعي ما بين الارتفاع والانخفاض، وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ مقدار ٤,٥١%.

جدول رقم (١٢)
قيمة الإنتاج من اللوز بقشره بالقيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الإنتاج من اللوز بقشره	معدل التغير السنوي
2001	124	-2.42%
2002	121	0.00%
2003	121	-9.92%
2004	109	22.02%
2005	133	-3.76%
2006	128	17.19%
2007	150	4.00%
2008	156	3.85%
2009	162	0.62%
2010	163	26.38%
2011	206	15.05%
2012	237	2.95%
2013	244	-11.48%
2014	216	9.26%
2015	236	6.36%
2016	251	-31.35%
المتوسط	172	
معدل النمو السنوي	4.51%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (١٣)
قيمة الإنتاج من اللوز بقشره بالقيمة بالمليون دولار أمريكي



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٢) بالرسالة .

١١- قيمة الإنتاج من المشمش (تركيا):

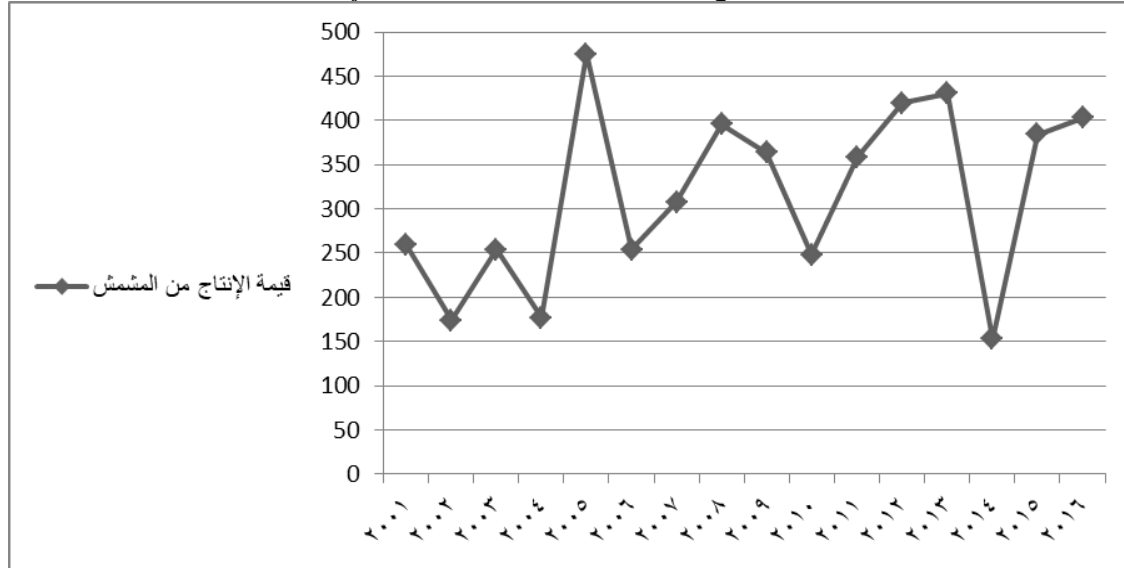
يتبين من الجدول رقم (١٣) والرسم البياني رقم (١٤)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي من المشمش ، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، حيث تذبذبت قيمة الإنتاج الزراعي ما بين الارتفاع والانخفاض، وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ مقدار ٢,٨% .

جدول رقم (١٣)
قيمة الإنتاج من المشمش القيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الإنتاج من المشمش	معدل التغير السنوي
2001	259	
2002	174	-32.82%
2003	254	45.98%
2004	177	-30.31%
2005	475	168.36%
2006	254	-46.53%
2007	308	21.26%
2008	396	28.57%
2009	364	-8.08%
2010	248	-31.87%
2011	359	44.76%
2012	420	16.99%
2013	431	2.62%
2014	153	-64.50%
2015	384	150.98%
2016	403	4.95%
المتوسط	316	
معدل النمو السنوي	2.80%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (١٤)
قيمة الإنتاج من المشمش القيمة بالمليون دولار أمريكي



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٣) بالرسالة .

١٢- قيمة الإنتاج من التين (تركيا):

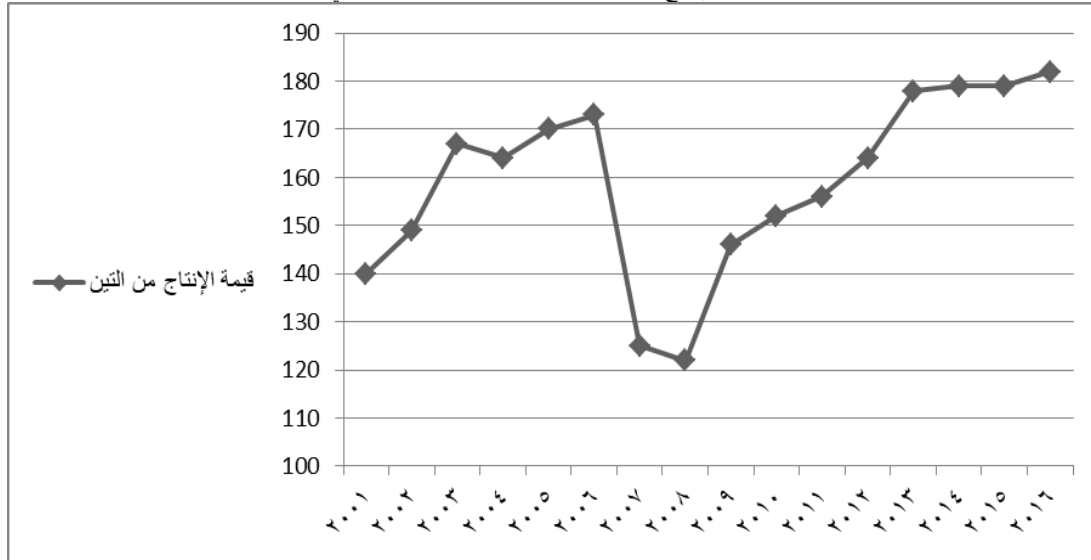
يتبين من الجدول رقم (١٤) والرسم البياني رقم (١٥)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي من التين، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، حيث تذبذبت قيمة الإنتاج الزراعي ما بين الارتفاع والانخفاض، وسجل معدل النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ مقدار ١,٦٥%.

جدول رقم (١٤)
قيمة الإنتاج من التين القيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الإنتاج من التين	معدل التغير السنوي
2001	140	
2002	149	6.43%
2003	167	12.08%
2004	164	-1.80%
2005	170	3.66%
2006	173	1.76%
2007	125	-27.75%
2008	122	-2.40%
2009	146	19.67%
2010	152	4.11%
2011	156	2.63%
2012	164	5.13%
2013	178	8.54%
2014	179	0.56%
2015	179	0.00%
2016	182	1.68%
المتوسط	159	
معدل النمو السنوي	1.65%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (١٥)
قيمة الإنتاج من التين القيمة بالمليون دولار أمريكي



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٤) بالرسالة .

١٣- قيمة الإنتاج من القمح (تركيا):

يتبين من الجدول رقم (١٥) والرسم البياني رقم (١٦)، وجود تذبذب بقيمة الإنتاج الزراعي التركي من القمح، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، حيث تذبذبت قيمة الإنتاج الزراعي ما بين الارتفاع والانخفاض، وسجل معدل

النمو السنوي عن الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ مقدار ٠,٥١%

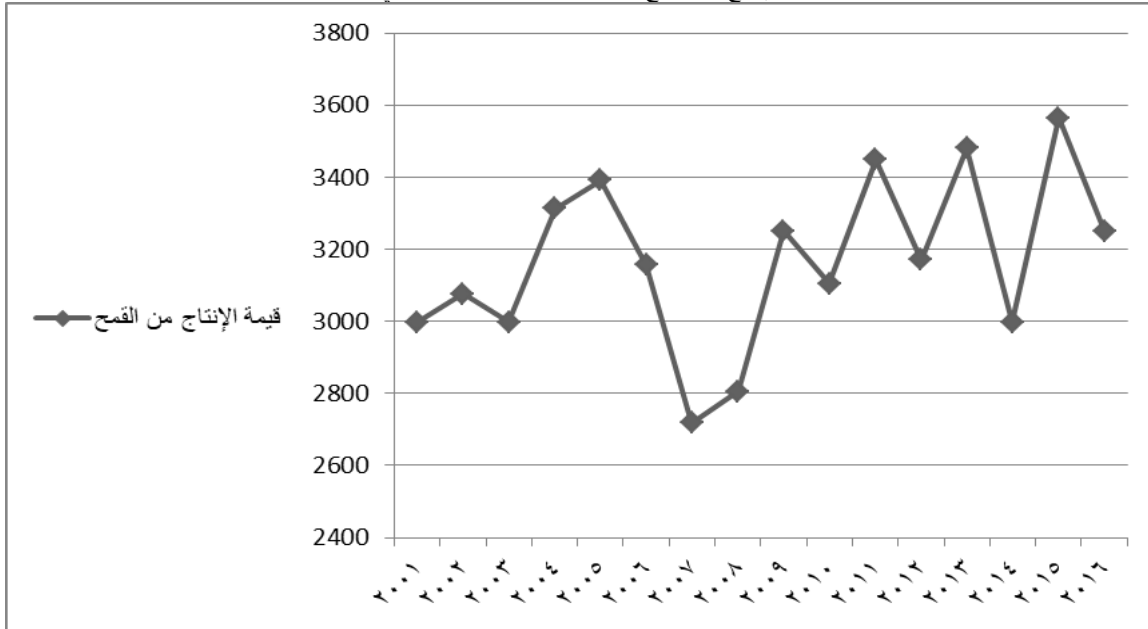
جدول رقم (١٥)

قيمة الإنتاج من القمح القيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الإنتاج من القمح	معدل التغير السنوي
2001	2997	
2002	3076	2.64%
2003	2997	-2.57%
2004	3313	10.54%
2005	3392	2.38%
2006	3157	-6.93%
2007	2719	-13.87%
2008	2805	3.16%
2009	3250	15.86%
2010	3104	-4.49%
2011	3449	11.11%
2012	3171	-8.06%
2013	3480	9.74%
2014	2997	-13.88%
2015	3565	18.95%
2016	3250	-8.84%
المتوسط	3170	
معدل النمو السنوي	0.51%	

Source: <http://www.fao.org/faostat/en/#data>

رسم بياني رقم (١٦)
قيمة الإنتاج من القمح القيمة بالمليون دولار أمريكي



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٥) بالرسالة .

١٤- قيمة صادرات المنتجات الزراعية (تركيا):

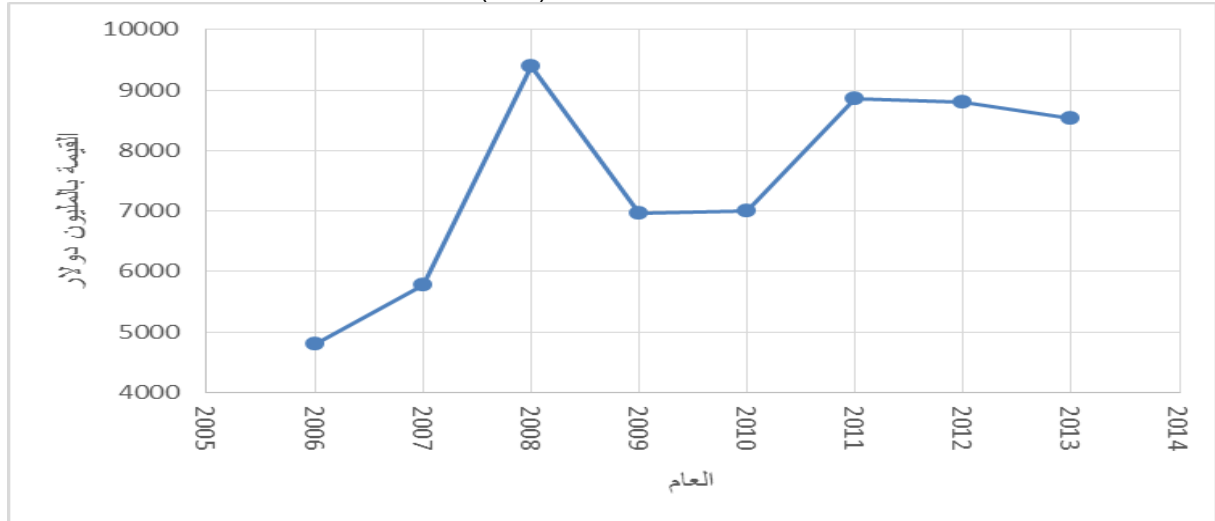
يتضح من الجدول رقم (١٦) والرسم البياني رقم (١٧) وجود تذبذب في قيمة صادرات المنتجات الزراعية (تركيا) حيث سجلت إرتفاعات عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ثم انخفضت عام ٢٠٠٩ لتعاود الإرتفاع عامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ثم انخفضت مرة أخرى عامي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ مسجلة معدل نمو سنوي خلال السنوات الثمان منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٣ بمقدار +٧,٤٦%.

جدول رقم (١٦)
قيمة صادرات المنتجات الزراعية (تركيا)
القيمة بالمليون دولار أمريكي

عام	قيمة الصادرات	معدل التغير السنوي
2006	4.803	
2007	5.778	20.30%
2008	9.390	62.51%
2009	6.972	-25.75%
2010	7.003	0.44%
2011	8.865	26.59%
2012	8.798	-0.76%
2013	8.539	-2.94%
المتوسط	7.519	
معدل النمو السنوي	7.46%	

source: <http://www.fao.org/faostat/en/#compare>

رسم بياني رقم (١٧)
قيمة صادرات المنتجات الزراعية (تركيا)



المصدر : الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٦) بالرسالة .

١٥- قيمة الصادرات التركيبية من الحيوانات الحية- كود السلعة الدولي رقم ١:

يوضح الجدول رقم (١٧) والرسم البياني رقم (١٨) أن هناك تذبذبا في قيمة الصادرات التركيبية من الحيوانات الحية، كود دولي رقم ١، وأن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة، وكانت قيمة الصادرات قد سجلت إرتفاعا عام ٢٠٠٦، ثم تراجعت عام ٢٠٠٧، وعاودت الإرتفاع عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ثم انخفضت عامي ٢٠١٠، ٢٠١١ على التوالي، ثم ارتفعت مرة أخرى أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ثم تراجعت عام ٢٠١٦، لتعاود الإرتفاع عام ٢٠١٧، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات ١٥,٧٥%.

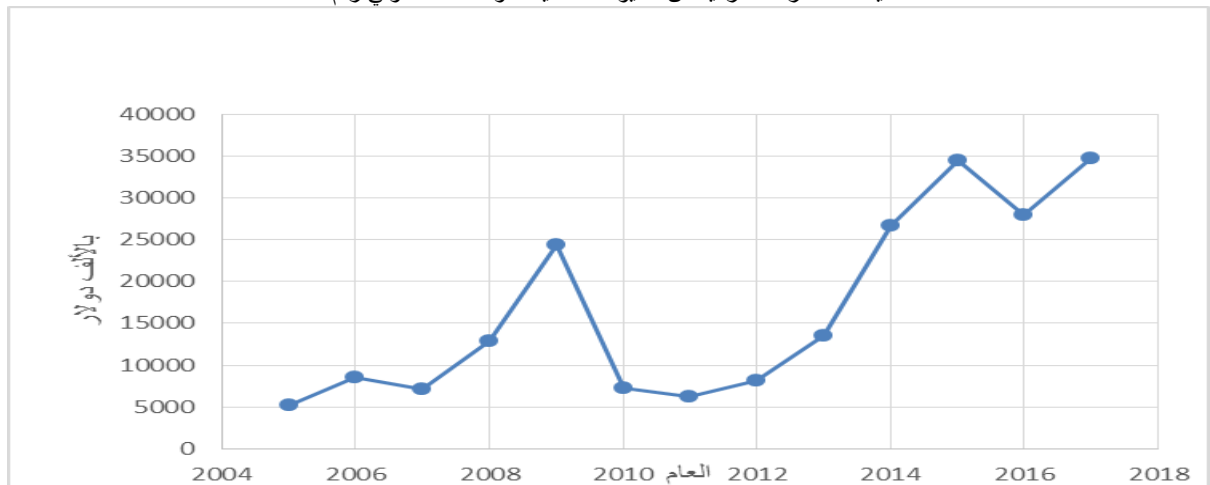
جدول رقم (١٧)
قيمة الصادرات التركيبية من الحيوانات الحية- كود السلعة الدولي رقم ١
القيمة بالآلاف دولار أمريكي

عام	قيمة الصادرات	معدل التغير السنوي
2005	5.180	
2006	8.515	64.38%
2007	7.078	-16.88%
2008	12.922	82.57%
2009	24.366	88.56%
2010	7.322	-69.95%
2011	6.215	-15.12%
2012	8.142	31.01%
2013	13.464	65.36%
2014	26.720	98.46%
2015	34.473	29.02%
2016	27.914	-19.03%
2017	34.673	24.21%
المتوسط	16.691	
معدل النمو السنوي	15.75%	

المصدر: موقع التجارة العالمي

source: www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1|792|||TOTAL||2|1|1|2|2|1|1|1|1

رسم بياني رقم (١٨)
قيمة الصادرات التركيبية من الحيوانات الحية- كود السلعة الدولي رقم ١



المصدر: الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٧) بالرسالة.

١٦- قيمة الصادرات التركيبية من الفاكهة والحمضيات والمكسرات- كود السلعة الدولي رقم ٨:

يوضح الجدول رقم (١٨) والرسم البياني رقم (١٩) أن هناك تذبذباً في قيمة الصادرات التركيبية من الفاكهة والحمضيات والمكسرات- كود السلعة الدولي رقم ٨، وأن هناك اتجاهها عاماً نحو الزيادة، وكانت قيمة الصادرات قد سجلت تراجعاً عام ٢٠٠٦، ثم ارتفعت أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ثم تراجعت عام ٢٠١٢، ثم ارتفعت مرة أخرى أعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ثم تراجعت عام ٢٠١٦، لتعاود الإرتفاع عام ٢٠١٧، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات ٣,٥٦%.

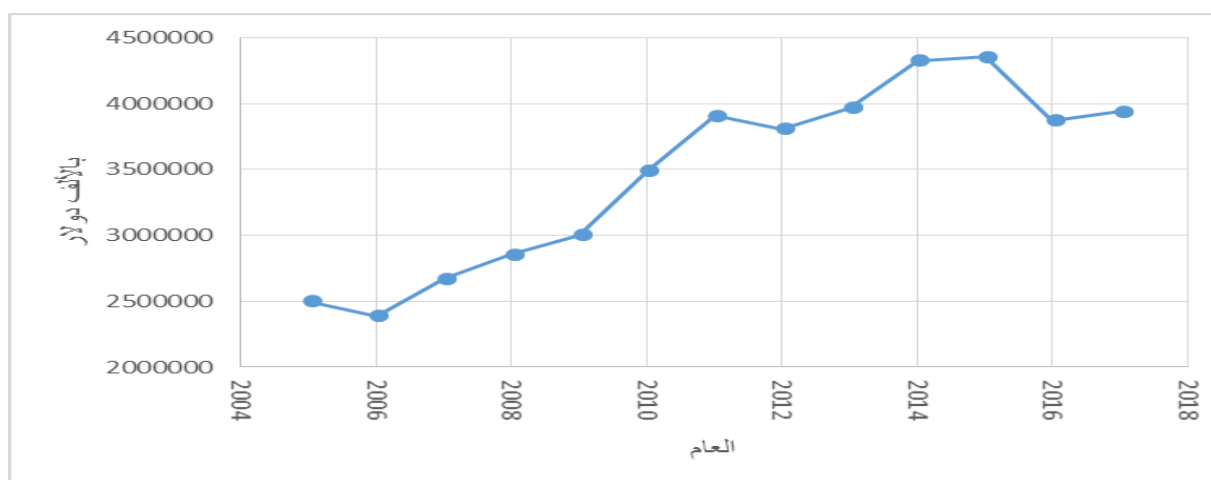
جدول رقم (١٨)
قيمة الصادرات التركيبية من الفاكهة والحمضيات والمكسرات- كود السلعة الدولي رقم ٨
القيمة بالآلاف دولار أمريكي

عام	قيمة الصادرات	معدل التغير السنوي
2005	2.501.037	
2006	2.388.333	-4.51%
2007	2.670.618	11.82%
2008	2.855.302	6.92%
2009	3.001.898	5.13%
2010	3.490.879	16.29%
2011	3.908.880	11.97%
2012	3.806.416	-2.62%
2013	3.969.004	4.27%
2014	4.327.138	9.02%
2015	4.355.366	0.65%
2016	3.872.709	-11.08%
2017	3.940.925	1.76%
المتوسط	3.468.347	
معدل النمو السنوي	3.56%	

المصدر: موقع التجارة العالمي

source: www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1|792|||TOTAL|||2|1|1|2|2|1|1|1|1

رسم بياني رقم (١٩)
قيمة الصادرات التركيبية من الفاكهة والحمضيات والمكسرات- كود السلعة الدولي رقم ٨



المصدر: الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٨) بالرسالة.

١٧- قيمة الصادرات التركيبية من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل - كود السلعة الدولي رقم ٢

يوضح الجدول رقم (١٩) والرسم البياني رقم (٢٠) أن هناك تذبذباً في قيمة الصادرات التركيبية من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل - كود السلعة الدولي رقم ٢، وأن هناك اتجاهاً عاماً نحو الزيادة، وكانت قيمة الصادرات قد سجلت تراجعاً عام ٢٠٠٦، ثم ارتفعت أعوام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦، ثم انخفضت عام ٢٠١٦ لتعاود الإرتفاع عام ٢٠١٧، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات ٢٣,١٥%.

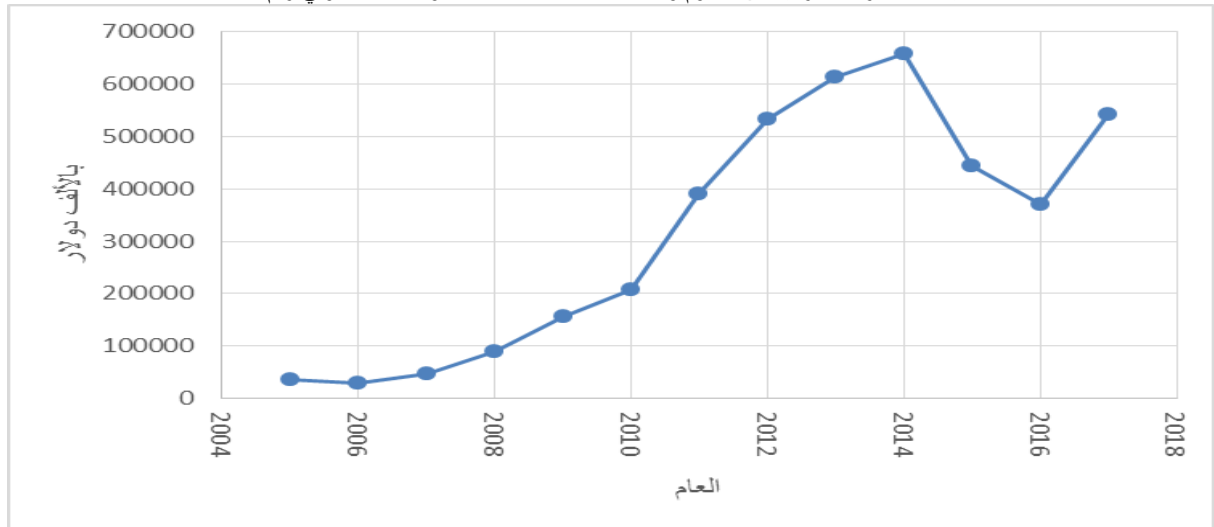
جدول رقم (١٩)
قيمة الصادرات التركيبية من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل - كود السلعة الدولي رقم ٢
القيمة بالألف دولار أمريكي

عام	بالألف دولار	معدل التغير السنوي
2005	36.217	
2006	29.468	-18.63%
2007	46.518	57.86%
2008	89.124	91.59%
2009	154.896	73.80%
2010	208.012	34.29%
2011	390.255	87.61%
2012	532.489	36.45%
2013	614.698	15.44%
2014	659.435	7.28%
2015	444.448	-32.60%
2016	370.847	-16.56%
2017	542.834	46.38%
المتوسط	316.865	
معدل النمو السنوي	23.15%	

المصدر: موقع التجارة العالمي

source: www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1|792|||TOTAL|||2|1|1|2|2|1|1|1|1

رسم بياني رقم (٢٠)
قيمة الصادرات التركيبية من اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل - كود السلعة الدولي رقم ٢



المصدر: الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (١٩) بالرسالة.

١٨- قيمة الصادرات التركيبية من منتجات الألبان والطيور والبيض والعسل الطبيعي وأي منتجات ذات أصل نباتي كود السلعة الدولي رقم ٢:

يوضح الجدول رقم (٢٠) والرسم البياني رقم (٢١) أن هناك تذبذباً في قيمة الصادرات التركيبية من منتجات الألبان والطيور والبيض والعسل الطبيعي وأي منتجات ذات أصل نباتي - كود السلعة الدولي رقم ٢، وأن هناك اتجاهها عاماً نحو الزيادة، وكانت قيمة الصادرات قد سجلت ارتفاعات متتالية منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٤، ثم تراجعت عام ٢٠١٥، لتعاود الإرتفاع عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات ١٨,٢٠%.

جدول رقم (٢٠)

قيمة الصادرات التركيبية من منتجات الألبان والطيور والبيض والعسل الطبيعي وأي منتجات ذات أصل نباتي كود السلعة الدولي رقم ٢ القيمة بالآلاف دولار أمريكي

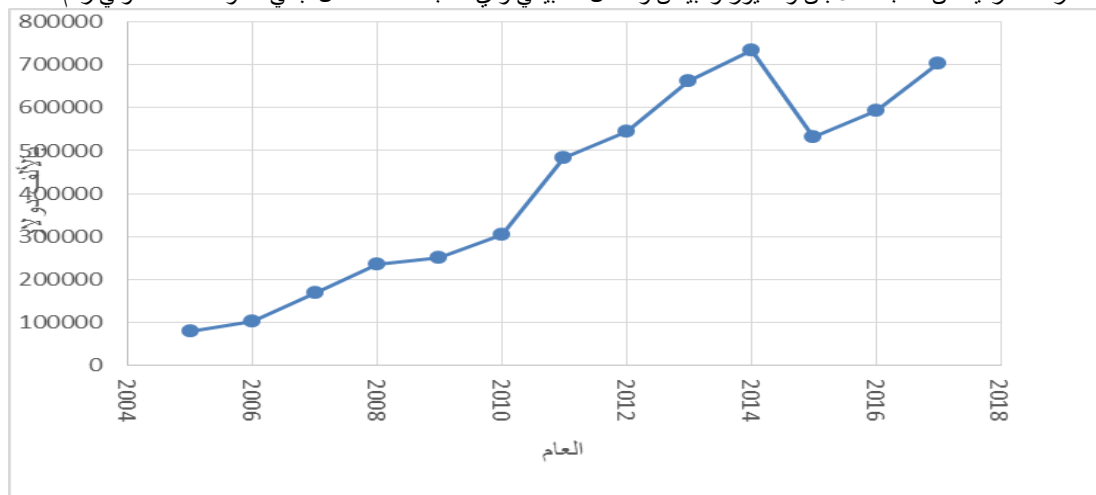
عام	بالآلاف دولار	معدل التغير السنوي
2005	79.885	
2006	101.926	27.59%
2007	168.442	65.26%
2008	235.932	40.07%
2009	249.877	5.91%
2010	303.466	21.45%
2011	484.057	59.51%
2012	545.560	12.71%
2013	662.462	21.43%
2014	732.679	10.60%
2015	532.707	-27.29%
2016	592.723	11.27%
2017	702.305	18.49%
المتوسط	414.771	
معدل النمو السنوي	18.20%	

المصدر: موقع التجارة العالمي

source: www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1|792||||TOTAL|||2|1|1|2|2|1|1|1|1

رسم بياني رقم (٢١)

قيمة الصادرات التركيبية من منتجات الألبان والطيور والبيض والعسل الطبيعي وأي منتجات ذات أصل نباتي - كود السلعة الدولي رقم ٢



المصدر: الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٢٠) بالرسالة.

١٩- قيمة الصادرات التركية من محضرات حبوب ودقيق ونشا وحبوب - كود السلعة الدولي رقم ١٩:

يوضح الجدول رقم (٢١) والرسم البياني رقم (٢٢) أن هناك تذبذباً في قيمة الصادرات التركية من محضرات حبوب ودقيق ونشا وحبوب - كود السلعة الدولي رقم ١٩، وأن هناك اتجاهاً عاماً نحو الزيادة، وكانت قيمة الصادرات قد سجلت ارتفاعات متتالية منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨، ثم تراجعت عام ٢٠٠٩، لتعاود الإرتفاع حتى عام ٢٠١٤ ثم تتراجع عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦، وسجل معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات ١٢,٥٤%.

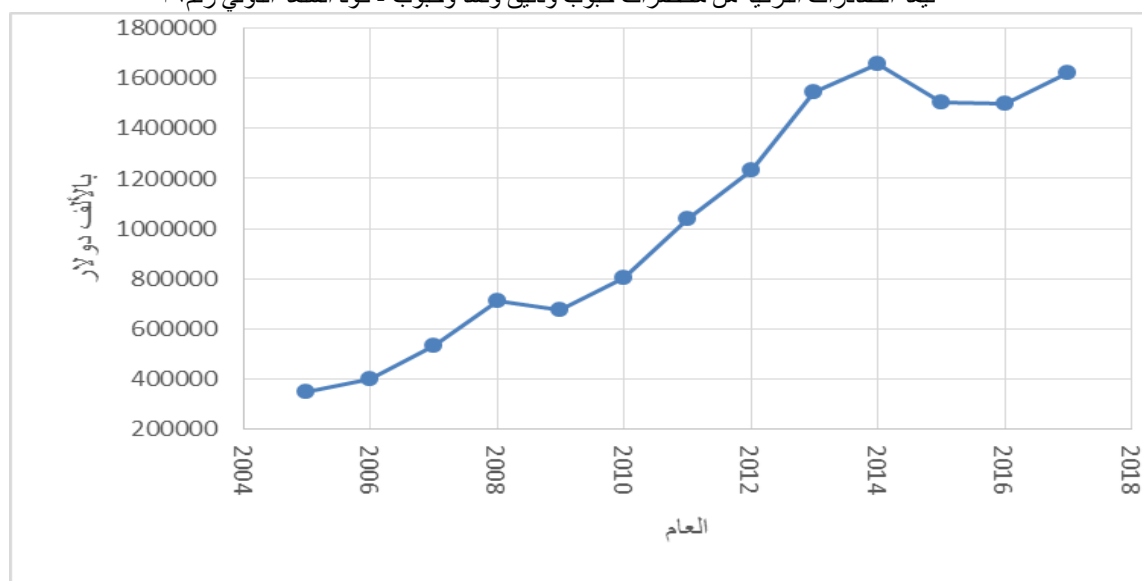
جدول رقم (٢١)
قيمة الصادرات التركية من محضرات حبوب ودقيق ونشا وحبوب - كود السلعة الدولي رقم ١٩
القيمة بالآلاف دولار أمريكي

عام	بالآلاف دولار	معدل التغير السنوي
2005	348.444	
2006	401.959	15.36%
2007	532.908	32.58%
2008	711.939	33.60%
2009	678.128	-4.75%
2010	804.479	18.63%
2011	1.037.190	28.93%
2012	1.234.702	19.04%
2013	1.544.821	25.12%
2014	1.656.090	7.20%
2015	1.505.591	-9.09%
2016	1.500.485	-0.34%
2017	1.618.547	7.87%
المتوسط	1.044.253	
معدل النمو السنوي	12.54%	

المصدر: موقع التجارة العالمي

source: www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1|792|||TOTAL|||2|1|1|2|2|1|1|1|1

رسم بياني رقم (٢٢)
قيمة الصادرات التركية من محضرات حبوب ودقيق ونشا وحبوب - كود السلعة الدولي رقم ١٩



المصدر: الرسم البياني مستخرج من الجدول رقم (٢١) بالرسالة.



الفصل السابع

ملاحظات على قانون البورصات السلعية التركي

مع عقد مقارنة مع قانون إنشاء (بورصة ميناء البصل للأقطان)

"مرفق نسخة من كلا القانونين بالملاحق"

المبحث الأول: ملاحظات على قانون البورصات السلعية التركي

المبحث الثاني: عقد مقارنة بين قانون إنشاء (بورصة ميناء البصل للأقطان)، والقانون

التركي المنظم للبورصات السلعية.

مقدمة :

نظرا لأن هدف هذه الدراسة هو العمل على نقل التجربة التركية في مجال البورصات السلعية والتي ساهمت بفعالية في نمو الاقتصاد التركي، فإننا نورد ترجمة لبنود القانون التركي التي تتحدث عن البورصة السلعية بملحق رقم ١، قام الباحث بترجمتها، من خلال الموقع الرسمي لإتحاد عام الغرف والبورصات السلعية التركية، وتعود أهمية ترجمة القانون التركي إلى كونه المنظم لعمل البورصات السلعية التركية، وورد به الواجبات والمسئوليات التي يجب القيام بها، والقواعد العامة بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم والقبول والعقد وسداد ما عليهما، وشروط إنهاء الصفقات، وقواعد التحكيم لتسوية المنازعات، وإنشاء المختبرات والمعامل، ومهامها، وواجبات كلا من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان المختلفة، وقد اوردنا عدد من الملاحظات الهامة استخلصناها من القانون في هذا الفصل.

ومن أجل تحقيق هدف الاستفادة الكاملة من التجربة التركية تم عقد مقارنة بين بعض بنود القانون التركي للبورصات السلعية وبين قانون إنشاء بورصة الأقطان بمينا البصل، وتم التعرف من خلالها على عدد كبير من الاختلافات، كما هو موضح بالتفصيل لاحقا.

على الرغم من ان مصر من أوائل دول العالم التي اعتمدت فيها أنظمة البورصات السلعية، حيث نشأت بورصة العقود بالاسكندرية، وتلتها بورصة الأقطان بمينا البصل أواخر القرن التاسع عشر، سابقة بذلك عدد كبير من أشهر بورصات العالم السلعية الآن، إلا أن مصر لا يوجد لديها حاليا أي بورصة سلعية وبالتالي لا يوجد قانون ينظمها، والحالة الوحيدة القريبة وهي بورصة الأقطان التي أنشأت وصدر لها قانون عام، وتم إلغاء هذا القانون وتوقفت البورصة عن العمل تماما عام ٢٠٠٧، وبالتالي فإن عقد مقارنة بين قانون بورصة مينا البصل للأقطان مع القانون التركي، يجعلنا نستخلص العديد من الملاحظات التي يتحتم بحثها بعمق من قبل صاحب القرار عند إنشاء بورصة سلعية.

لقد توقفت بورصة القطن بالإسكندرية عن العمل وتم إلغاء قانونها في تسعينات القرن الماضي، بسبب الإنخفاض الحاد في التداول على الأقطان، بسبب انصراف المزارعين عن زراعة القطن والاكتفاء بزراعات قليلة لقطن طويل التيلة، تخصص للتصدير خارج مصر، " حيث لا تصلح الأقطان طويلة التيلة للمصانع المصرية بسبب أسعارها المرتفعة ولطبيعة ماكينات الغزل والنسيج بمصر، المصممة لتتلاءم مع الأقطان قصيرة التيلة"، وتوجد أسباب عديدة أدت لانهايار زراعة القطن المصري لا يسعنا المجال لذكرها، ولكن أبرزها انصراف المزارعين عن زراعته بسبب

ضعف العائد من ورائه، وانتشار تهريب المنسوجات والملابس الجاهزة والتي تدخل مصر مسببة خسائر هائلة للاقتصاد المصري، وتتعدد وسائل ومناذ التهريب سواء من خلال المناطق الحرة أو السماح المؤقت "الدروباك" أو من خلال التحايل على القوانين، والبعض يلجأ إلى استيراد أقمشة أو غزول بفواتير مضروبة بقيم متدنية للغاية كي لا يسددوا الضرائب الحقيقية لهذه البضاعة، ويلجأ البعض إلى استيراد المنسوجات من آسيا والصين التي تنتج منسوجاتها بأسعار متدنية لا سبيل لمنافستها، ويكتب عليها صنع في مصر، ويتم تصديرها إلى الولايات المتحدة وتخصم من حصة مصر التصديرية إلى السوق الأمريكي والأسواق الأوروبية، كما أن نظام الدروباك حولته مافيا تهريب المنسوجات المصرية إلى نوع جديد من التهريب المقنن حيث يتم استيراد كميات من المنسوجات لتصنيعها وإعادة تصديرها ولكن لا يتم تصدير سوي ٥٠% منها والباقي يدخل في السوق مهربا عن طريق التحايل في أذون التصنيع واستغلال نسبة الفاقد التي تحددها وزارة الصناعة لهذه المصانع على النسيج المستورد بدون دفع أي رسوم جمركية أو ضريبة مبيعات وبالتالي يكون سعر المستورد أقل من سعر المنتج الوطني، ويوجد من المستوردين من يقومون باستيراد ملابس شبه تامة الصنع ولا ينقصها سوى مجرد سوست أو أزرار وغيره، ثم يعيد تصديرها بعد إتمام تلك العمليات بهدف الاستفادة من دعم الصادرات، كذلك هناك ظاهرة انتشار المصانع الوهمية واستخدامها بصورة غير مشروعة في استيراد مكونات وأجزاء وخامات بدون إقامة مصانع، ثم طرحها للبيع في الأسواق المحلية، لذلك يعد التهريب من أحد أهم أسباب ضعف الصناعة المحلية، وانخفاض زراعة الأقطان في مصر، وبالتالي انخفاض تداول تلك الأقطان (التي لا تصلح للمصانع المصرية لكونها أقطان طويلة التيلة التي تخصص للتصدير)، وبالتالي أغلقت بورصة الأقطان بمينا البصل^(١).

(٢) الغرفة التجارية بالشرقية – الإدارة الاقتصادية - دراسة السبيل إلى إنجاح منظومة الملابس والمنسوجات- عام ٢٠١٢م ص ١٨



المبحث الأول

ملاحظات على قانون البورصات السلعية التركي

رقم ٥١٧٤ صادر بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٤ م "المرفق بالملحق رقم ١"

تمهيد :

حيث أن هذه الدراسة تتناول اقتصاديات البورصة السلعية بالتركيز على البورصة التركية، لذلك فإننا سوف نتناول بعض الملاحظات القليلة على القانون التركي المنظم خصوصا في الجوانب الاقتصادية التي يحتويها، مع التوصية بقيام أهل القانون المتخصصون بالدراسة العميقة له، ومرفق القانون التركي بعد ترجمته بملاحق الدراسة،

ومسمى القانون هو (قانون اتحاد الغرف التجارية والصناعية والبحرية والبورصات السلعية)، ويتبع إتحاد الغرف والبورصات السلعية كافة الغرف التجارية والصناعية والبحرية والبورصات السلعية على مستوى الدولة التركية، برئاسة رئيس مجلس إدارة للإتحاد، مع العلم أنه يوجد بتركيا غرف للتجارة فقط، وغرف للصناعة فقط وغرف بحرية فقط، كما توجد غرف تجمع بين التجارة والصناعة والأنشطة البحرية علاوة على البورصات السلعية، وكافة هذه الغرف تخضع للإتحاد العام للغرف والبورصات السلعية، ويخضع الإتحاد لإشراف ورقابة وزارة التجارة التركية.

كذلك فإن الوزارة المختصة في القانون هي وزارة التجارة التركية، وتتولى الوزارة بالتعاون مع إتحاد الغرف والبورصات السلعية وضع بنود هذا القانون، والوزارة هي صاحبة الرأي في إنشاء البورصات السلعية أو وقفها بعد رأي اتحاد الغرف والبورصات السلعية، وللوزارة الحق في الإشراف والرقابة على اتحاد الغرف والبورصات السلعية وكافة الكيانات التابعة له وفقا للمبادئ التي حددها القانون .

١- أهم الملاحظات على بنود القانون المنظم لعمل البورصات السلعية التركية:

أ- تستهدف بنود القانون الخاصة بالبورصات السلعية وضع القواعد المنظمة لتأسيسها وتشغيلها، وتحدد مواد القانون الخصائص والمواصفات الواجب توافرها، وكيفية إجراء الانتخابات، وواجبات الأعضاء وحدود سلطاتهم، وآليات عمل تلك الكيانات، وحقوق والتزامات الأعضاء، وشروط العضوية وفقدان العضوية، وإيرادات الأجهزة ونفقاتها وميزانياتها.

ب- لكل بورصة حدود مكانية تمارس فيها سلطاتها ، ويمكن أن تلحق بها أماكن ليست ضمن المحافظة ، بناء على قرار الوزير المختص كما ورد بالمادة ٢٩ من القانون.

ج- يمكن للمقيمين خارج الدولة تنفيذ عمليات من خلال البورصة السلعية " بشرط تسجيلهم فيها " وفقا للقواعد والاشتراطات كما ورد بالمادة ٣١ من القانون.

د- تمثل المجموعات المهنية " الحرفية " الأساس الذي تقوم عليه البورصة السلعية، وهي التي يتم من خلالها انتخاب أعضاء الجمعية العمومية ، ومن ثم يقومون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ومجلس التأديب، كما ورد بالمادة ٣٢ من القانون.

هـ- أي تعديلات تتم على بيانات المسجلين بالبورصة ، يجب إبلاغها فوراً لإدارة البورصة وتعديلها ، ويمثل ذلك مسئولية وإلزام على كل عضو من أعضاء البورصة السلعية ، ويحاسب عليه تأديبياً في حالة تقصيره كما ورد بالمادة ٣٢ من القانون.

و- تخفيفاً عن الأعباء ومراعاة للبعد الاجتماعي ، فإنه يسمح بممارسة البيع والشراء لصغار المزارعين والمنتجين لكميات الضئيلة داخل البورصة السلعية بدون تسجيل (ويسهم ذلك من جانب آخر في جعل البورصة السلعية مكاناً جذاباً للمستهلكين النهائيين وهو هدف تسعى إليه البورصة في حد ذاته)، كما ورد بالمادة ٣٢ من القانون.

ز- من واجبات البورصة السلعية وضع القواعد العامة موضع التنفيذ، بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم، القبول، السداد، وتعليمات وشروط إنهاء الصفقات، وأي عوامل يكون لها تأثير على الأسعار، وقواعد التحكيم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ، بعد موافقة اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية، كما ورد بالمادة ٣٣ من القانون.

ح- من واجبات البورصات السلعية متابعة البورصات السلعية الأخرى محليا ودوليا والتواصل معهم بخصوص الأسعار، وإرشاد المتعاملين الداخليين بشأن تلك التعاملات، وتعريفهم بأنظمة التجارة الإلكترونية، كما ورد بالمادة ٣٤ من القانون.

ط- إنشاء المختبرات والمعامل داخل البورصة من اختصاص إدارة البورصة السلعية (بالتعاون والتكامل مع الأجهزة المعنية بالدولة التركية)، ويمكنها المشاركة في القائم منها، كما ورد بالمادة ٣٤ من القانون.

ي- من الواجبات الأساسية لإدارة البورصة كشف أي اتفاقات أو قرارات أو أفعال تحمل شبهة " احتكار " ، ويتم إبلاغ السلطات المختصة كما ورد بالمادة ٣٤ من القانون.

ك- مجلس إدارة الجمعية العمومية هو الذي ينتخب كلا من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أعضاء مجلس التأديب ، وله أن يوافق او يعترض على الميزانية كما بالمادة ٣٩.

ل- من واجبات مجلس الإدارة بالبورصة تأدية كافة المهام التنفيذية داخلها والإشراف على التداول والإحالة إلى مجالس التأديب، ووضع الميزانيات وغيرها من المهام كما ورد بالمادة ٤١.

م- ليست كافة السلع يسمح بتداولها من خلال البورصة ، إذ لابد من توافر اشتراطات معينة (السلع القابلة للاستبدال التي تكون قادرة على التحمل، القابلة للتخزين، ذات العرض والطلب الكافيين، التي تباع بوصفها تجارة جملة، السلع التي تشتري وتباع كعينة أو كنموذج أو علامة، كما تدرج كذلك سلع غير محددة وما شابهها لكونها تلبى الاحتياجات المحلية، الحيوانات الحية أو المذبوحة)، ويخرج من نطاق هذا القانون كلا من النقد الأجنبي والمعادن الثمينة، كما ورد بالمادة ٤٥ من القانون.

ن- السمسار في القانون التركي، مجرد شخص أو شركة تنجز أعمال الوساطة ويجب أن تتوفر فيها شروط الترخيص ، ويتقاضي السمسار عمولة يحددها القانون مقابل عمله ، وفي حالة ثبوت ممارسته للبيع أو الشراء أو الإخلال بمهام عمله مثل التواطؤ أو الإتفاق المسبق ، يتم إيقافه فورا وإحالته إلى مجلس التأديب " يحقق القانون فصل كامل بين ممارسة التجارة وبين السمسرة ، بما أدى للقضاء على الإحتكار، كما ورد بالمادة ٤٧ من القانون.

٢- ملاحظات بخصوص مجلس التحكيم وعقد التحكيم المتفق على بعض بنوده مسبقا بين طرفي العقد:

أ- مجلس التحكيم التابع لإتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي، هو وسيلة لفض المنازعات بشكل ودي بين طرفي النزاع ، ويتفق على بنوده طرفي النزاع قبل عقد الصفقة ، أو بعد إتمامها بديلا عن اللجوء للمحاكم الخارجية، ويحدد طرفي النزاع بأنفسهم من خلال هذا العقد الملزم أسلوب التسوية والمحكمين أو من خلال من يختاره الإتحاد وفقا لقواعد التحكيم الخاصة بالإتحاد، كما هو وارد بنموذج العقد التحكيمي المرفق.

ب- من واجبات جمعية البورصة السلعية إنشاء مؤسسات التحكيم للقيام بتسوية المنازعات التي قد تنشأ من المعاملات التي تتم بالبورصة السلعية، أو الإتفاقات المتعاقد عليها كما جاءت بنصوص الإتفاقات، كما ورد بالمادة ٣٩ من القانون، ومن واجبات مجلس إدارة البورصة السلعية تعيين لجنة التحكيم المكلفة بتسوية المنازعات، على أن تكون ذات صلة بالمعاملات التي تم تأديتها بالبورصة السلعية، وكذلك من واجباتها تجهيز قائمة بالمحكمين وذوي الخبرة المطلوبين بواسطة محاكم تسوية المنازعات ، وفقا لشروط خاصة التي قد تنتج عن المعاملات التي تتم بالبورصة السلعية، وتقديمهم للجمعية للموافقة كما ورد بالمادة ٤١ من القانون.

ج- في حالة النزاعات المتعلقة بالإتفاقيات التجارية الدولية، يتفق الطرفان على القانون الذي يطبق، أو يترك الأمر للمحكمين في حال عدم اتفاق طرفي النزاع، ويتعهد طرفي النزاع بقبول أحكام هذا الإتفاق التحكيمي والامتنال له، وما يترتب عليه من التزامات أو نتائج سلفا، كما هو وارد بنموذج العقد التحكيمي المرفق.



المبحث الثاني

عقد مقارنة بين قانون إنشاء (بورصة ميناء البصل للأقطان)

والقانون التركي المنظم للبورصات السلعية

"مرفق نسخة من كلا القانونين بالملاحق"

تمهيد:

نظرا لما ذكرناه من عدم وجود أي قوانين أو لوائح تنظيمية قامت بإعدادها الدولة المصرية لتنظيم البورصات السلعية سوى قانون إنشاء (بورصة ميناء البصل للأقطان) عام ١٩٩٤، والذي تم إلغاؤه بعد ذلك عام ٢٠٠٧م، فقد وجدنا من الضروري عقد مقارنة بين قانون البورصة السلعية في تركيا وقانون بورصة الأقطان الملغي، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية في القانونين، وبالتالي يساعد متخذ القرار مستقبلا في حال القيام بإنشاء بورصة سلعية في مصر.

مقارنة بين قانون إنشاء بورصة ميناء البصل للأقطان وقانون البورصات السلعية التركي:

الملحوظة الأولى:

حصر قانون بورصة ميناء البصل للأقطان في المادة الأولى منه نشاط البورصة في تداول الأقطان الشعر بالبيع والشراء، وذلك دون إخلال بحق المتعاملين في تداول القطن خارج البورصة طبقاً لأحكام قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل، وبالتالي فإن القانون لم يمنع تداول سلعة القطن خارج البورصة، بينما نجد أن القانون التركي، ومثله من قوانين الدول الأخرى المنظمة لعمل البورصات السلعية، تأخذ بالحيز المكاني، بحيث يمنع القانون تداول السلعة المتعامل بها في البورصة خارج النطاق المكاني للبورصة مثل المحافظة أو الإقليم، وفي حالة وجود فروع للبورصة بمناطق الدولة المختلفة، فإن القانون يمنع منعاً باتاً تداول تلك السلعة خارج البورصات أو فروعها.

إن السماح بالتداول خارج البورصة يفتح باباً ذو تأثير سلبي على البورصة يقلل من أهميتها، ويحد من قدرتها على إحداث التأثير المرجو، ويفتح باباً لتحالف أصحاب المصالح والراغبين في السيطرة على السوق بدون رقابة حكومية، والذين يرغبون في إنجاز صفقاتهم بشكل خفي، ويتحكمون في الأسعار، وربما يعد ذلك من أهم أسباب عدم استمرار بورصة ميناء البصل وإغلاق أبوابها وإلغاء قانونها المنظم.

ومراعاة للواقع المصري وحالة عدم التنظيم والعشوائية التي تسود المناخ التجاري، نرى أهمية إعطاء مهلة للمتعاملين بسوق السلعة عند إنشاء بورصة سلعية، في حدود النطاق المكاني للبورصة السلعية، ولتكن ستة أشهر لتوفيق أوضاعهم، يجبرون بعدها على عدم تداول السلعة إلا من خلال البورصة السلعية بمناطقهم.

الملحوظة الثانية:

من أهم الشروط لنشأة البورصة السلعية المتخصصة، هو أن تكون هذه السلعة منتج محلي "ذو طلب وعرض كبيرين"^(٢)، وفي حالة بورصة الأقطان فإن جانب العرض لم يعد متوافراً في الأقطان لانخفاض الكميات المزروعة، وينطبق نفس الأمر لحد ما على الأقماع والحبوب، ونرى أن هناك خلطاً بالمفاهيم، فالبعض يروج لبورصة كبيرة للقمح أو الحبوب على أرض مصر، على الرغم من أن أغلب الأقماع مستوردة، والذي نراه محققاً للاستفادة المثلى من القمح أو الحبوب هو

(٢) قانون الغرف والبورصات السلعية التركي <https://www.tobb.org.tr> مرفق رقم ١.

إنشاء مركز لوجستي ومعلوماتي بأحد الموانئ المصرية أو قريباً منها، بحيث يوجد داخله إدارة متكاملة للمعلومات الدولية التابعة للمركز مباشرة أو لوزارة التموين والتجارة الداخلية أو وزارة التجارة والصناعة ، والتي يكون من مهامها الرئيسية الإطلاع اليومي على الأسعار العالمية للقمح وأنواعه وأماكن الشراء الدولية، على أن يتوافر بالمركز مختبرات على أعلى مستوى لإختبار العينات قبل الشراء دولياً، ولتصنيف الأقماع المستوردة، وتلحق به منظومة المستودعات والصوامع المجهزة على أحدث الطرز، ومن ثم تببيع الدولة تلك الأقماع بأي نظام من أنظمة البيع أو تعقد مزادات بين الدولة كتاجر وبين المشتريين المحليين، وكما ذكرنا فإن الأمر على هذا النحو لا يصلح معه إطلاق عبارة " بورصة سلعية للقمح أو للحبوب "، حيث أن السلع مستوردة في أغلبها، ولا يتحقق مقابلة مباشرة بين المنتجين والمشتريين النهائيين.

الملحوظة الثالثة:

بناء على المادة السادسة بقانون بورصة مينا البصل تتولى إدارة البورصة لجنة من تسعة عشر عضواً تشكل على النحو التالي:

أربعة أعضاء يمثلون مصدري القطن- أربعة أعضاء يمثلون تجار القطن في الداخل- أربعة أعضاء يمثلون مغازل القطن المحلية- عضو يمثل السماسرة المقيدون في البورصة- عضوان يمثلان البنوك التجارية العاملة في مجال تمويل تجارة القطن- أربعة أعضاء يمثلون منتجي القطن، وينتخب أعضاء كل طائفة من الطوائف الأربعة الأولى ممثلهم في عضوية لجنة البورصة بطريق الاقتراع السري من بين المقيدون بالقائمة الفرعية الخاصة بكل منهم في البورصة، ويختار اتحاد البنوك ممثلي البنوك التجارية من المقيدون في البورصة كما تختار الجمعية التعاونية العامة لمنتجي القطن ممثلي المنتجين للقطن، وذلك في عضوية لجنة البورصة، وتتولى اللجنة مهمة مجلس الإدارة أيضاً ، ويلاحظ وجود اختلاف كبير عما ورد بالقانون التركي فمن ناحية فإن كافة أعضاء الجمعية بالقانون التركي منتخبين، ولا يوجد لأي جهة الحق باختيار أحد الأعضاء بدون انتخاب، ومن ناحية أخرى فإن اللجان الفرعية وتسمى لجان المهن بالبورصة السلعية التركية، يتم تشكيلها بالانتخاب، ومن ثم يقوم أعضاء لجان المهن بانتخاب الجمعية العمومية، مع العلم أن هناك حدوداً عددية لكل لجنة مهن ليمثلوا المهنة داخل الجمعية العمومية "لضمان أن تكون كافة المهن ممثلة بالجمعية العمومية"، ومن ثم تقوم الجمعية العمومية باختيار رئيس ونواب وأعضاء، من بينهم، ومن ناحية ثالثة لا يوجد بالقانون المصري المنظم لإنشاء بورصة الأقطان أي ذكر لمجلس إدارة للبورصة، فلجنة البورصة يكون رئيسها هو نفسه أيضاً رئيس الجمعية العمومية، وتتولى لجنة

البورصة مهام مجلس الادارة بالكامل (يختلف ذلك عن القانون التركي الذي يجعل لمجلس الإدارة اختصاصات مختلفة عن الجمعية العمومية التي ترأسه وتراقب عليه وتقر ميزانيته، ولا يحق لرئيس الجمعية أو نائبه أن يكون رئيساً لمجلس إدارة البورصة السلعية أو عضواً بها).

الملحوظة الرابعة:

حصر القانون أعضاء البورصة في المتعاملين بالقطن فقط وفقاً لعدد من الشروط على رأسها أن يكون مقيدا في السجل التجاري في مجال نشاط الإتجار في القطن، وأن يكون مقيماً في الاسكندرية أو متخذاً له محلاً مختاراً فيها، يتفق هذا مع النطاق المكاني للبورصة، ونرى كان من الواجب عمل فروع للبورصة السلعية للأقطان، بحيث تنتشر في كافة أماكن الدولة، بما يمنع التداول إلا من خلالها، ولتقريب المسافات بالنسبة للمتعاملين، بحيث لا يتم التعامل غلا من خلالها.

الملحوظة الخامسة:

تمثل رسوم التسجيل والإشتراك السنوي المقرر على عضو البورصة، وبما يتفق مع البورصة التركية، بالإضافة إلى الرسوم على الوثائق والشهادات التي تصدر منها، عائداً مجزياً للبورصة، تستطيع من خلاله اختيار أفضل الكوادر لتشغيلها مع تحديثها تكنولوجياً باستمرار.

الملحوظة السادسة:

وفقاً للمادة الثامنة من قانون بورصة مينا البصل، فإن لجنة البورصة هي المنفذة لقرارات الجمعية العمومية للبورصة، وتختص بالإشراف على حسن سير العمل بالبورصة ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها واتخاذ ما تراه طبقاً لأحكامها، ويجوز للجنة إذا طرأت ظروف عاجلة أن تتخذ من الاجراءات الفورية ما يمكنها من مواجهة هذه الظروف، وتبلغ الوزير المختص بهذه الاجراءات فور اتخاذها، وللوزير المختص أن يوقف تنفيذها، وللجنة وضع اللوائح الداخلية لتنظيم عمليات التداول في البورصة، وتقرير نماذج القطن، وتوحيد شروط التعامل للعمليات التي تتم في البورصة ، وتشكيل اللجان الفرعية طبقاً لأحكام هذا القانون، والنظر في القرارات التي تصدرها اللجان الفرعية المختلفة واتخاذ ما تراه من قرارات في شأنها واعتماد ما يلزم اعتماده منها طبقاً لهذا القانون ولائحته التنفيذية، وإصدار القواعد المنظمة للعمل في البورصة والعاملين بها وتحديد الأيام التي تعطل فيها البورصة خلال السنة، واعداد التقرير السنوي عن نشاط البورصة متضمناً مركزها المالي ومشروع حسابها الختامي توطئة لعرضهما على الجمعية العمومية للبورصة لإقرارهما، بذلك فإن القانون المصري جعل لجنة البورصة هي المنفذة

لقرارات الجمعية العمومية للبورصة، ورئيس الجمعية العمومية هو نفسه رئيس لجنة البورصة، وفي ذلك عدم تحقيق للرقابة بمعناها الحقيقي، فالقانون التركي جعل هذا الاختصاص للجمعية العمومية رئيسا ونوابا وأعضاء ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة، ويراقبون عليهم، كذلك فإن كافة الأعمال الموكلة للجنة البورصة في القانون المصري كما ورد أعلاه، توجد بالقانون التركي من اختصاص مجلس إدارة البورصة، ويخضع لرقابة الجمعية العمومية برئيسها ونوابها وأعضائها، ولهم حق الاعتراض، والمراجعة على الميزانية وقرارها.

الملحوظة السابعة:

وفقا للمادة رقم اثنا عشر من قانون بورصة مينا البصل، تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها – بعد اجتماع الجمعية العمومية – رئيسا ونائبين للرئيس وسكرتيرا وأميناً للصندوق، ويجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب أكثر من مرة ويتولى مكتب اللجنة متابعة العمل والنظر في الحالات العاجلة وإعداد تقرير بشأنها للعرض على لجنة البورصة وما ترى اللجنة تفويضه به ، بينما يلاحظ أن عملية الانتخاب بالقانون التركي أكثر تعقيدا، ولكنها أكثر إحكاما، إذ أن انتخاب رئيس الجمعية العمومية يكون لمدة عامين فقط، ولكي ينتخب مرة أخرى يجب أن تمر فترتين على آخر رئاسة له، كما يحظر علي رئيس الجمعية العمومية أو نائبه أن ينتخب كرئيس أو عضو بمجلس الإدارة، كذلك ففي القانون التركي تقوم الجمعية العمومية بانتخاب رئيس مجلس الإدارة، وله المكوث لمدة فترتين(الفترة ٤ سنوات) ولا يمكن انتخابه مرة أخرى إلا بمرور فترتين على آخر مرة تم انتخابه بها، كذلك فإن عملية الانتخاب التي تجريها اللجنة وفقا للقانون المصري "بشكل سنوي" قصيرة جداً، لا تمنح الرئيس المنتخب إمكانية وضع خطط للتطوير وتنفيذ هذه الخطط ، ونوصي ألا تقل مدة بقاؤه بالمنصب عن ٤ سنوات، مع إعطائه الصلاحيات الكافية.

الملحوظة الثامنة :

وفقا لقانون بورصة مينا البصل للأقطان ،تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء المقيدين في قائمة البورصة، ويرأس الجمعية العمومية رئيس لجنة البورصة أو أحد نائبيه في حالة غيابه، بينما بالقانون التركي فإن الجمعية العمومية تنتخب من خلال لجان المهن التي تُنتخب من قبل كافة المنتسبين، ويتم انتخاب "عدد محدود" يمثلون الجمعية العمومية بعد ذلك وليس كافة المنتسبين كما في القانون المصري.

الملحوظة التاسعة:

وفقا لقانون بورصة مينا البصل للأقطان، يجب أن تتم جميع صفقات القطن في البورصة بواسطة أحد السماسرة المقيدين بها، ويختلف الأمر عن قانون البورصات السلعية التركي، فالأشخاص الذين يتعاملون بالشراء والبيع في البورصة السلعية التركية، هم الأشخاص المسجلين بالبورصة السلعية والمنتجين والمصنعين المسجلين بالبورصة السلعية والوسطاء ويمكن أن يكونوا "وكلاء بالعمولة بالبورصة السلعية" يعملون لحساب آخرين، وكذلك "وكلاء بالبورصة السلعية"، ويعملون ممثلين لآخرين أو "سماسرة بالبورصة السلعية".

الملحوظة العاشرة:

وفقا لقانون بورصة مينا البصل للأقطان، تمثل رسوم التسجيل مبالغ محددة تفرضها لجنة البورصة وليست نسب، وكذلك قيمة الشهادات والوثائق التي يمكن أن تطلب، ويختلف الأمر بالقانون التركي المنظم للبورصات السلعية، "تمثل رسوم التسجيل ورسم الاشتراك السنوي نسبة، فلا يجوز أن يكونا أقل من ١٠% ولا أكثر من نصف الإجمالي الشهري للحد الأدنى للأجر المطبق على الأشخاص الأكبر سنا من ١٦ عاما" كما ورد بالمادة ٤٦ من القانون، ونرى أن ارتباط الرسوم بالحد الأدنى للأجور، نظام ممتاز يجعل القيمة الحقيقية وليست النقدية هي التي تسود المعاملات، ويصبح تعديل الرسوم أمر تلقائي وله ما يبرره.

الملحوظة الحادية عشر:

وفقا للمادة رقم ثلاثون من قانون بورصة مينا البصل للأقطان، تنتخب لجنة البورصة من بين أعضائها أو من أعضاء البورصة بالاقتراع السري بعد اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية لجنة فرعية تسمى "اللجنة الفنية للقطن" تختص بالإشراف على عمليات الاتجار في البورصة، وتجتمع اللجنة الفنية للقطن بالبورصة مرة على الأقل كل أسبوع لتحديد متوسط أسعار وعلاوات الأصناف وفروق الرتب المختلفة من القطن وفقا لنماذج القطن المقررة على أساس أسعار الصفقات التي تمت بسوق البضاعة الحاضرة من واقع مذكرات البيع، وتتولى اللجنة نشر هذه الأسعار وإعلانها في البورصة، وفي البورصة السلعية التركية تختص المعامل والمختبرات المجهزة في كافة ما يتعلق بالجانب الفني، من تصنيف وتنظيم وشهادات الفحص وتحديد درجات الجودة.

الملحوظة الثانية عشر:

وفقا للمادة اثنان وثلاثون بقانون بورصة مينا البصل للأقطان، على كل عضو بالبورصة أن يرسل إلى مندوب الحكومة بيانا يوميا بمشترياته ومبيعاته من البضاعة الحاضرة وجميع عمليات التسليم، وعلى كل سمسار أن يرسل بيانا يوميا إلى مندوب الحكومة بجميع الصفقات التي عقدها لحساب عملائه وصورة من مذكرة العقد الخاص بكل عملية من عمليات التعاقد، وعلى المشتري أن يحتفظ لمدة ثمان وأربعين ساعة بالعينات التي تمت على أساسها الصفقات المبلغة ببياناتها إلى مندوب الحكومة، ولمندوب الحكومة الحق في أن يتأكد من صحة البيانات المبلغة إليه والقيام بالمراجعة وطلب عينات جديدة للتحقق من نوع القطن أو رتبته، ويجرى سحب هذه العينات طبقا لما تبينه اللائحة التنفيذية بحضور مندوب من لجنة البورصة، بينما بالبورصة السلعية التركية، فإن مركز تسجيل العقود هو الذي يقع عليه العبء بتسجيل العملية والاحتفاظ بكافة البيانات الضرورية لأطراف الصفقة، وبالتالي نرى أن الالتزام الرئيسي يكون على إدارة البورصة وليس على أطراف الصفقة، ونوصي بتقليص دور مندوب الحكومة أو الغاؤه، يأتي ذلك بإنشاء كيانات تراقب نفسها تلقائيا، فالجمعية العمومية يمكنها مراقبة أعمال مجلس إدارة البورصة، وتوجد مجالس تأديب، ويوجد اتحاد عام للغرف والبورصات السلعية تحت رعاية الوزير المختص، وكل ذلك يجعلنا نستغني عن دور مندوب الحكومة، الذي يجمع بيده كافة الصلاحيات وفقا للقانون المصري، كذلك بالبورصة التركية يعتبر عقد البيع بين البائع والمشتري نافذ بمجرد موافقة الطرفين وقراره من إدارة البورصة.

الملحوظة الثالثة عشر:

وفقا للمادة ثلاثة وثلاثون بقانون بورصة مينا البصل للأقطان، تنتخب لجنة البورصة لجنة تحكيم القطن، بينما بالقانون البورصات التركي، فإن مهمة إختيار لجنة التحكيم من إختصاص الجمعية العمومية الممثلة لمنتسبي البورصة.

الملحوظة الرابعة عشر:

وفقا لقانون بورصة مينا البصل للأقطان تختص لجنة التحكيم باعتبارها مفوضة في الصلح بالفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة والمتعلقة بتعاملاتهم داخل البورصة شراء أو بيعا أو تسليميا للقطن وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية، وقرار لجنة التحكيم نهائي وملزم للطرفين وواجب النفاذ بمجرد اعلانه إلى طرفي

النزاع، فإذا امتنع العضو الصادر ضده القرار عن تنفيذه بعد إنذاره وعدم قيامه بالتنفيذ في المدة التي تعينها له لجنة البورصة أقالته اللجنة إلى مجلس التأديب، ولا تمنع الاحالة إلى مجلس التأديب من تنفيذ القرار الذي أصدرته لجنة التحكيم، بينما بالقانون التركي، يوجد اتفاق تحكيمي "عقد" بين طرفي النزاع، ويوافق الشركاء على تسوية أي نزاع ناشئ من خلال مجلس تحكيم خاص باتحاد عام الغرف والبورصات السلعية وفقا لقواعد التحكيم الخاصة بالاتحاد، ويمكن أن يدرج بعقد الاتفاق "قبل عقد الصفقة" ما يتفق عليه الطرفين مثل إعطاء كل طرف من أطراف النزاع الحق بتعيين أحد أطراف التحكيم (في حالة وجود ٣ محكمين)، بشرط موافقة مجلس التحكيم، أو تفويض الاختيار لمجلس التحكيم (توحد البورصة التركية عناصر العقود التي تتجر بها، بما في ذلك الخصائص الكمية والنوعية للمنتج المتجر به، وطرق التسليم والدفع، وأحكام وشروط أخرى من أحكام وشروط العقود)، ومرفق بالدراسة ملحق ٢ نسخة من اتفاق عقد تحكيمي.

الملحوظة الخامسة عشر:

وفقا للمادة رقم ستة وثلاثون بقانون بورصة مينا البصل للأقطان تنتخب الجمعية العمومية كل عام خمسة من أعضاء البورصة يشكل منهم مجلس تأديب، ويختص مجلس التأديب بالنظر فيما يقع من أعضاء البورصة والسماسة من مخالفات للقوانين أو اللوائح أو قرارات البورصة أو يؤدي إلى الإخلال بانتظام المعاملات والإضرار بالمتعاملين في السوق، و الجزاءات التأديبية بين الإنذار، وحتى تصل إلى شطب الإسم من قائمة الأعضاء أو السماسة، ويلاحظ أن اختصاصات مجلس التأديب بهذا القانون يتفق إلى حد كبير مع ما ورد بالقانون التركي.

الملحوظة السادسة عشر :

وفقا للمادة أربعة وأربعون بقانون بورصة مينا البصل للأقطان، تعين وزارة الاقتصاد مندوبا للحكومة لدى البورصة مهمته الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح. ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب ولجنة التحكيم وجلسات اللجان المختلفة المشكلة بموجب هذا القانون دون أن يكون له صوت معدود في المداولات وإذا حدث ما يمنع المندوب من الحضور جاز له أن يرسل نائبا عنه بموافقة وزير الاقتصاد، ولمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات لجنة البورصة واللجان المختلفة ومجلس التأديب خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها على أن يقدم الاعتراض كتابة، وموضحا به أسباب مخالفته للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة ويترتب على اعتراض المندوب وقف القرار مؤقتا ويحق لرئيس لجنة البورصة أو

من ينوب عنه التظلم إلى الوزير المختص من قرار مندوب الحكومة، وعلى الوزير البت في هذا خلال خمسة عشر يوماً، وفي حالة عدم الرد يعتبر اعتراض مندوب الحكومة غير قائم وذلك دون إخلال بحق رئيس لجنة البورصة أو من ينوب عنه في أن يطعن من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوماً من تاريخ علمه بالقرار ، وفي القانون التركي فإن هذا البند غير موجود، إذ يكفي القانون التركي بجعل الجمعية العمومية المنتخبة وفقاً للاشتراطات والقواعد، رقيباً على مجلس الإدارة، وصاحب الرأي في إنشاء البورصات السلعية هو الوزير المختص بعد أخذ رأي اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية التركي، ويختص الوزير المختص مع الاتحاد بوضع المعايير والقواعد اللازمة لإدارة البورصة السلعية، والوزير المختص الذي يقع تحت قيادته اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية هو وزير التجارة التركي ، كذلك ففي ظل وجود مندوب الحكومة ذو السطوة الهائلة، فإن ذلك يغفل يد مجلس الإدارة والجمعية (اللجنة في الحالة المصرية) على إتخاذ القرارات اللازمة خوفاً من المساءلة، إذ يحق لمندوب الحكومة إيقاف قراراتهم، ويمثل سيفاً مسلطاً دائماً على أعناقهم، فما معنى اللجان المنتخبة إذا كانت في النهاية لا تنفذ قراراتها إلا بتمرير مندوب الحكومة !! إن النموذج التركي وأمثله من نماذج الدول المتقدمة والتي اعتمدت نظام البورصات السلعية كأنظمة تداول متطورة، فإنها أعطت هذه الكيانات المرنة في الحركة واتخاذ القرارات وتحمل مسؤولياتهم، كما أوجدت أنظمة رقابية داخلية، تستطيع أن تراقب وتمنع الأخطاء قبل وقوعها، وتحاسب المقصرين عند حدوث إهمال أو خطأ.

الملاحظة السابعة عشر:

لم يرد بالقانون المصري أي ذكر بخصوص إعطاء ميزة للسلع المصدرة، بينما يتم إعفاء السلع التي يتم التعامل عليها بالبورصة السلعية التركية لأغراض التصدير من رسوم التسجيل وفقاً للمادة ٤٦ .

ملاحظات أخرى توجد بالقانون التركي وغير موجودة بالقانون المصري:

١- يوجد بالقانون التركي لجان المهن والتي لا يقتصر عملها على تجميع أهل كل مهنة لمناقشة مشاكلهم واقتراح الحلول لها ، ولكن أيضاً تقوم لجنة كل مهنة باقتراح أي إجراءات تعمل على تدريب منتسبيها أو العاملين لديهم ورفع كفاءتهم ، وفي ذلك عائد عظيم على تحسين الاقتصاد ككل .

٢- هناك افتقاد تام لمهمة البحوث في بورصة مينا البصل للأقطان ، بينما بالقانون التركي أهمية كبرى للبحوث الاقتصادية، وهي من اختصاص لجان المهن، وبإشراف مجلس

الإدارة والجمعية العمومية، علاوة على النشرات والأبحاث الصادرة من مركز المعلومات دورياً.

٣- تمنح البورصة السلعية التركية ، العضوية الشرفية بها كنوع من أنواع التكريم ، مثل مكافأة كبار دافعي الضرائب، كذلك يمكنها القيام بالتبرعات والمساعدات ودعم الأنشطة الاجتماعية خصوصاً المدرسية منها .

خاتمة

تتبنى هذه الدراسة الإشارة إلى وجود نظام حديث متبع، وهو أكثر تطوراً في إدارة الأسواق، ويحتل أهمية بالغة كنظام عالمي في تجارة جملة السلع خصوصاً الزراعية منها، وتتمثل الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام في فلسفة سهلة للغاية ومنطقية، وهي كلما اقترب المتعاملون وجهها لوجه، كلما ضاقت فرص التلاعب .

وترغب الدراسة في أن يحل هذا النظام بديلاً عن أنظمة أسواق الجملة الحالية، وعلاجاً لمشكلات الإحتكار والعشوائية التي تسود تجارة جملة السلع الزراعية.

وقد أوضحت هذه الدراسة جدارة نظام البورصات السلعية التركيبية وهيمنتها على أسواق التبادل التجاري هناك، وأثره في ضبط المنظومة التجارية والصناعية في البلاد وانتشاره الجغرافي، وتنوع السلع التي يشملها وتنوع اختصاصات هذه البورصات، ومصداقية الوثائق والشهادات التي تصدرها، وأثرها في مراعاة البعد الصحي، وفوائدها في تنمية صادرات الدول، وانعكاسها الإيجابي في إحداث نهضة اقتصادية، واجتماعية كبيرة.

ويعزو نجاح هذا النظام بالدرجة الأولى في تركيا وغيرها من البلدان، لكونه نظاماً ذو معايير علمية، هناك حاجة لسبر أغواره بحق والتعرف على كنوزه، من خلال باحثين متخصصين، مع ضرورة المعاشة لفترة ليست قصيرة داخل كيانات تلك البورصات على تنوعها ومخالطة مسؤوليها، لاستخراج الكنوز الدفينة فيها. ومن ثم يستطيع نقل ذلك بترجمة صادقة، ثم يأتي دور متخذ القرار بأن يحدث مقارنة للواقع المصري مع تلك المعرفة.

لقد حاولت الدراسة بقدر المستطاع أن تنادي بصوت مسموع بضرورة الإسراع بالولوج نحو هذا المجال وإصدار القوانين، ونقل التجارب، وبدء العمل كي تكون مصر رائدة في هذا المجال بالشرق الأوسط وإفريقيا.

مما يوجب على الدولة المصرية أن تولي البورصات السلعية الاهتمام الكافي، من خلال تسخير الإمكانيات العلمية والبحثية والقدرات المالية ووضع البنية التشريعية الملائمة للولوج إلى هذا المجال الواعد، مع مراعاة المناسب للحالة المصرية.

نتائج الدراسة

ويمكن توضيح النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

١- انتشار العشوائية في تداول السلع الزراعية بطريق الجملة خصوصا للخضر والفاكهة والحبوب بالسوق المصري، من خلال وكالات وشوادر منتشرة عشوائيا على الطرق، وتنادي الدراسة بضرورة إدخال أنظمة البورصات السلعية لكونه نظاما طبيعيا منطقيًا ذو فكرة بعيدة عن التعقيد، وهي العمل على توفير مكان مناسب (سوق) يتقابل فيه البائعين مع المشترين مباشرة، ويتاح فيه التعامل بشفافية، لسلع مفحوصة، تحت مظلة قانون ملزم، في تلك الأماكن أو الأسواق، حيث يصبح إبرام الصفقات أمرا بسيطا وغير مكلفا، ومع التقدم التكنولوجي، لم تعد هناك ضرورة لوجود البائع أو المشتري، ويمكنهم إبرام الصفقات عن بعد، كما تنجح الزراعات التعاقدية، وتعقد صفقات العقود الآجلة ببسر، وتكون قرارات لجان التحكيم التابعة للبورصة إلزامية لكافة الأطراف، وحيث تُقبل البنوك على التمويل وتُقبل شركات التأمين على الدخول في هذا المجال، لذلك يصبح الجميع رابحون، ويربح معهم اقتصاد الدولة، علاوة على الاستفادة الاجتماعية الهائلة من خلال ثقة المستهلكين من المواطنين بوجود سلع جيدة مفحوصة صحيا، وتخلق مثل هذه الأسواق بالشكل الذي ذكرناه، الدافعية للمنتجين لزيادة إنتاجهم وتجويده، حيث يصبح لكل مستوى جودة سعر مختلف، ويصبح التصدير أمرا متاحا للجميع، ويتم وفقا لسلع متوافر بها معايير الجودة العالمية، ومؤيدة بالشهادات اللازمة للتصدير، والتي يقبل على شراءها المصدرون من أسواق البورصات السلعية، للمصداقية التي تتمتع بها.

٢- يعاني نظام أسواق الجملة المصري الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المنظم لتجارة الجملة من مشكلات كثيرة بسبب طبيعة القانون أهمها قصره للتداولات على أصحاب المحلات أو المؤجرين داخل أسواق الجملة، حيث وصلت قيمة هذه المحلات لمبالغ طائلة، ويوجد سيطرة من كبار التجار "حيثان السوق" على التداولات، وبالتالي سيادة الاحتكار، مما أدى لتربح البعض على حساب ارتفاع أسعار السلع المعروضة، والإضرار بصغار التجار والإضرار بالمستهلك والإضرار بالمنظومة ككل، كما لا يمكن الاعتماد على معلومات السوق نتيجة عدم صحتها في أغلب الأحيان.

٣- لم تواكب مصر التطور العالمي في مجال التجارة والتبادل السلعي، خصوصا مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ساعدت على تعميق فكر البورصات السلعية، وبورصات السلع الدولية المتخصصة في سلعة أو أكثر.

٤- يفتقد نظام تداول السلع من خلال أسواق الجملة في مصر حلقة ربط مع الأنظمة العالمية التي تحكم التداول السلعي، وبالتالي يفتقد للمزايا الكبيرة التي يمكن جنيها من وراء هذا النظام العالمي، ويعد نظام البورصات السلعية التركي محل الدراسة أحد الأنظمة العالمية الذي يتضمن المبادئ والقواعد والواجبات وأنظمة تسجيل المعاملات والتداول على السلع بالبيع والشراء والعقود المبرمة، وتحديد السلع المدرجة وحدودها الدنيا والأشخاص المتعاملين والسماسة وأنواع الوثائق التي تقدمها البورصة وأليات التداول ونشر المعلومات، بما يمكن للحكومة المصرية الاقتباس منه، مع غيره من الأنظمة الشبيهة، وكما ورد بالدراسة فإن هناك بورصات عالمية مثل بورصة الهند MCX مصدرا أساسيا للعملة الصعبة للبلاد نظرا للثقة الكبيرة التي اكتسبتها تلك البورصة لدى التاجر الهندي.

٥- تتمتع مصر بعدد كبير من المزايا النسبية في بعض السلع الزراعية، وتفتقد الدولة القدرة على استغلال هذه المزايا، وتعتبر البورصات السلعية المتخصصة السبيل لإستغلال هذه المزايا، بإنشاء بورصات متخصصة في أماكن زراعة وتجارة هذه السلع المميزة، ويعتبر النموذج التركي في إنشاء تلك البورصات أو فروعها أو مكاتبها المتخصصة في سلعة واحدة أو أكثر مثلا يحتذى به، وكذلك نماذج دول أخرى تفوقت في هذا المجال مثل أثيوبيا "بورصة البن"، والهند "بورصة السلع المتعددة"، وماليزيا "بورصة السلع الغذائية وخصوصا زيت النخيل".

٦- تؤدي البورصة السلعية الجيدة إلى تحقيق ضبط لسوق تداول السلع الزراعية، مقارنة بنظام سق الجملة الحالي في مصر، كما تؤدي إلى تحقيق خفض في تكاليف إجراء الصفقات نتيجة للموثوقية والمصدقية والشفافية المتبعة، وانعكاس ذلك إيجابيا بخفض سعر السلع بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد للمتداولين، ويستفيد منها المزارعون البسطاء الذين يتحكم بهم السماسرة وكبار التجار في نظام سوق الجملة الحالي، ويمكنها القضاء على الإحتكار، ومن خلال قواعدها في فحص السلع وتحديد درجات الجودة بشكل دقيق وواضح، فإنها تحفز المزارعين على تجويد منتجاتهم، بما يرفع من أحجام الصادرات.

٧- لا تقتصر العشوائية على مجال السلع الزراعية، وإنما تتواجد أيضا في أسواق تداول الحيوانات الحية واللحوم، وعلى الرغم من عدم اكتمال تجربة بورصة الدواجن بينها، نتيجة انتشار مرض انفلونزا الطيور، ومنع تداول الدواجن الحية، إلا أنها تجربة يجب البناء عليها، وقد أشرنا لذلك من خلال التوصيات، وينطبق الأمر على الماشية، ولا شك أن تطبيق بورصة سلعية على الماشية يصبح أيسر من تطبيقها على الدواجن، لأسباب متعددة أهمها العدد المحدود للماشية الذي يمكن تداوله مقارنة بالدواجن، وتمثل بورصة اسطنبول أحد أهم البورصات في آسيا وجنوب شرق أوروبا لتداول الماشية، ويجب دراسة تجربتها بعمق.

٨- يجب أن تكون الأسواق مصدرا موثوقا به للبيانات والمعلومات الاقتصادية، وهذا مفقود بأسواق الجملة للخضر والفاكهة بوضعها الحالي في مصر، بينما تمثل البيانات والمعلومات الصادرة من البورصات السلعية أساسا تبني عليه الدراسات والبحوث الاقتصادية على مستوى الدولة ونشرها للكافة ليستفيد منها القطاع الخاص والأفراد، نظرا لدقتها ومصداقيتها، خصوصا مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة، مع نشر كافة المعلومات والنشرات الإلكترونية اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية، بما أتاح لكافة المتعاملين داخل الدولة وخارجها التعرف على الأسعار الفعلية اللحظية للسلع داخل السوق الواحد أو الأسواق الأخرى المحلية والدولية.

٩- تستطيع البورصة إحداث طفرة في أنظمة التخزين من خلال أنظمة الاستيداع، وإيصالات استلام البضاعة وإمكانية تداولها، وبما يتيح التوسع في الإستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية، وتعتبر أنظمة التخزين والتبريد الجيدة هي عصب نجاح البورصة، ويمكن من خلالها التوسع في التداولات من خلال تداول إيصالات الاستيداع المضمون من البورصة، ويمكن لشركات التأمين أن ترفع من أهمية هذا الدور.

١٠- إن الحاجة ملحة في مصر، إلى إحداث صحوه وطفرة في الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، خصوصا مع حالات رفض البضاعة المصرية التي تواجهها بعض السلع الزراعية وبالأخص الخضراوات والفاكهة، كما شاهدنا خلال عام ٢٠١٦ كمثل قريب، تتم هذه الطفرة من خلال أنظمة تركز على الفحص والشفافية الكاملة وفقا لأنظمة معيارية معترف بها عالميا، وترتبط بالأسواق الدولية، وبالتالي سيكون عاملا إيجابيا للغاية ومؤثرا على سمعة المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية المصرية، وبما يعمل على توطيد العلاقات مع مختلف دول العالم على كافة الأصعدة.

١١- في الوقت الذي يقتصر فيه دور سوق الجملة في مصر على تداول السلع، فإن للبورصات السلعية من ضمن اختصاصاتها ضرورة رفع قدرات وكفاءات العاملين في كل مهنة، حيث توجد لجان للمهن تختص بذلك، ويتم تنظيم الدورات المجانية، والإرشادات في مجالات أنشطة المهن المختلفة، لانعكاس ذلك على قدرة المنتجين على تجويد منتجاتهم.

١٢- على الرغم من أن مصر من أقدم دول العالم التي اعتمدت نظام البورصات السلعية في مجال إنشاء البورصات السلعية المتخصصة، فقد تخلفت كثيرا في الوقت الحالي عن مواكبة التطورات العالمية في مجالات تداول السلع خصوصا الزراعية منها، ويمثل إنشاء (بورصة مينا البصل للأقطان)، بالرغم من إلغائها لاحقا ما يؤكد إمكانية دخول مصر هذا المجال، كما أن بورصة الأوراق المالية في مصر من أقدم الأسواق المالية في أفريقيا والشرق الأوسط وأكبرها، ويمكن الاستفادة من الكفاءات الموجودة بها في تكوين الهيكل الإداري، للبورصات السلعية.

١٣- نتيجة لتشابه الاقتصاد المصري مع الاقتصاد التركي في بعض مراحل نموه، والتقارب في الطبيعة السكانية، والاجتماعية، علاوة على العلاقات التاريخية الوطيدة بين الشعبين فإن التجربة التركية يمكن الاقتداء بها، مع دراسة تجارب الدول الناجحة في هذا المجال ودراسة البورصات العالمية المشهورة وطرق تداول السلع، ويأتي ذلك بإعداد دراسات علمية وتطبيقية والبعثات الخارجية والاستعانة بالخبراء الأجانب لتأسيس البورصة السلعية المصرية على أسس صحيحة.

توصيات

تتضمن التوصيات أربعة جوانب مقترحة :

الجانب الأول: مقترحات للتغلب على مشكلات أسواق الجملة للسلع الزراعية.

الجانب الثاني: مقترح بإنشاء بورصة سلعية في مصر وفقا للمعايير العالمية .

الجانب الثالث: مقترحات بإنشاء عدد من البورصات السلعية المتخصصة لإيجاد حلول

لمشكلات تواجهها سلع محلية في مصر.

الجانب الرابع: توصيات لتطوير سوق الجملة بمدينة العبور.

الجانب الأول من التوصيات

توصيات للتغلب على مشكلات أسواق الجملة للخضر والفاكهة والحبوب:

١- توصي الدراسة بضرورة تعديل التشريعات المنظمة لسوق الجملة، بما يكفل تحقيق مقابلة مباشرة بين المنتجين (المزارعين) والمشتريين، مع السماح بالتعامل داخل السوق بدون اشتراط تملك أو استئجار أماكن داخله، ونعتقد أن الاكتفاء بتحقيق شروط التسجيل الإلزامي للمتعاملين بالسوق يكفي تماما لممارستهم أنشطتهم داخل السوق، مع وجود جهاز إداري حازم، وتشريع صارم. (يتحقق ذلك في نظام البورصات السلعية).

٢- توصي الدراسة بضرورة العمل على إحداث تطوير جذري لنظام السماسرة بحيث يكون السمسار مستقلا بالكامل وليس هو نفسه تاجر الجملة، ويجب ان تتوافر في السمسار عدد من الشروط، أهمها اشتراط عدم ممارسته لتجارة السلع بسوق الجملة هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، وورد ذلك بالقانون المصري الخاص بإنشاء بورصة مينا البصل للأقطان رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بتحديد مواصفات واشتراطات يجب توافرها في السمسار لكي يمارس عمله بالبورصة، كذلك فإن هناك اشتراطات أشد في حال بورصة الأوراق المالية، حيث يمنع قانون هيئة سوق المال أصحاب شركات السمسرة أو موظفيها، وكذلك بعض العاملين بهيئة سوق المال وأقاربهم من التعامل في الأسهم، وذلك لضمان عدم استغلالهم لمعلومات قد تصل إليهم قبل غيرهم بالسوق، وبالتالي تربحهم، أو فرض سيطرتهم على السوق وتوجيهه، أو إتاحة أو منع معلومة ما بغرض استغلالها لصالحهم، يأتي ذلك من أجل تحقيق العدالة والشفافية والمصدقية والموثوقية. (يتحقق ذلك في نظام البورصات السلعية).

٣- يجب السماح للسماسرة المعتمدين والذين توافرت لديهم شروط الدخول التعامل بالسوق من ممارسة عملهم، ولا يشترط عليهم نقل مقارهم أو تملكهم أو استئجارهم لمكاتب بسوق الجملة، وبالتالي إعفاءهم من أعباء مالية هائلة تترتب على ذلك، ولا يحق لهم سوى تقاضي عمولة سمسرة محددة من قبل إدارة البورصة السلعية في حالات البيع أو الشراء (ويتحقق ذلك من خلال نظام البورصات السلعية وفقا للقانون).

٤- ضرورة تفعيل السلطات التنفيذية لبنود قانون سوق الجملة، التي تقضي بإيقاف بيع الخضر والفاكهة بنظام الجملة خارج أسواق الجملة، مع فرض غرامات كبيرة على المخالفين (يتحقق ذلك بنظام البورصات السلعية).

٥- ضرورة إنشاء أنظمة للمعايرة ومطابقة المواصفات بما يتفق مع قانون سلامة الغذاء ويحقق فوائد للمصدرين، ويشجع على الخروج بالحاصلات الزراعية المصرية المميزة إلى العالمية، ويحقق التكامل مع الجهات الدولية المثيلة، ويجذب أنظارهم إلى السوق المصري. (يتحقق ذلك بنظام البورصات السلعية).

٦- ضرورة إنشاء أنظمة بيانات متطورة، بما يتيح إمكانية انجاز الصفقات من خلال الأنظمة الالكترونية الحديثة، مع نشر كافة المعلومات والنشرات الالكترونية اليومية والاسبوعية والشهرية والسنوية، بما يتيح لكافة المتعاملين التعرف على الأسعار الفعلية الفورية للسلع داخل السوق الواحد أو الأسواق الأخرى المحلية والدولية. (يتحقق ذلك بنظام البورصات السلعية).

٧- ضرورة العمل على تطوير أنظمة التخزين والتبريد، وتطوير أنظمة الاستيداع والتخزين بصوامع الحبوب، وارتباط ذلك بالبورصة السلعية من خلال إيصالات استلام البضاعة وإمكانية تداول تلك الإيصالات بيعا وشراء من خلال وتحت رقابة وبضمان إدارة البورصة السلعية المعنية وشركة الصوامع التابعة لها، وبما يتيح التوسع في الاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية (يتحقق ذلك بنظام البورصات السلعية).

٨- توصي الدراسة بضرورة تطوير أنظمة الاستفادة من المخلفات، بما يمكن من الاستفادة من كافة مخلفات السوق المهذرة، والتي تقدر قيمتها في مصر بمليارات الجنيهات سنويا على مستوى أسواق الجملة والأسواق العشوائية، وفي دراسة منشورة بمنظمة الفاو تشير أن التقديرات في نسبة الفاقد والمهدر من الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقارب ١٤% : ١٩% من الحبوب، و٢٦% الدرنات، و١٦% للبذور الزيتية والبقولية، و١٩% : ٤٥% للخضر والفاكهة و١٣% للحوم، و٢٨% للأسمك والمأكولات البحرية، و١٨% لمنتجات الألبان، وبخصوص الخضر والفاكهة التي تمثل أعلى نسبة فقد وهدر

تحدث في مرحلة ما بعد الحصاد في جزئها الأكبر (فقد تصل إلى ٢٩%، بالنسبة إلى الخضر والفاكهة في مصر) (١) (يتحقق ذلك بنظام البورصات السلعية).

٩- ضرورة العمل على إنشاء الأسواق المتخصصة، في كافة ربوع مصر، بما يساعد على تركيز الجهد وتعظيم الاستفادة من السلع ذات المزايا النسبية (٢)، لتحقيق الكفاءة وتعظيم العوائد، (يتحقق ذلك بنظام البورصات السلعية).

١٠- توصي الدراسة بالعمل على تحقيق أكبر إستفادة للمستهلك من خلال نشر الأسواق في أماكن متعددة وقريبة، مع تسهيل طرق النقل والمواصلات إليها، وبما يتيح ذلك من الحد من أثر التضخم، ويحسن من مستوى الدخل الحقيقي للمواطن، كما يؤدي إلى خفض التكاليف، على سبيل المثال فلو أن مزارعا من مدينة منيا القمح بالشرقية يريد بيع بضاعته جملة، فيضطر إلى الذهاب إلى سوق الجملة بمدينة العبور على بعد ١٠٠ كيلو متر منه، ثم يأتي تاجر جملة من نفس المدينة منيا القمح يرغب في شراء نفس السلعة، فيذهب إلى سوق العبور ليشتريها جملة، ويعود ثانية ليبيعه بمدينة منيا القمح، بالطبع توجد تكاليف مهدرة من ناحية المال والجهد والوقت، وفي النهاية ترتفع السلعة على المستهلك النهائي (يمكن تجنب ذلك من خلال نظام البورصات السلعية).

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) - الإطار الإستراتيجي الإقليمي للحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا - القاهرة، ٢٠١٥
www.fao.org/3/a-i4545a.pdf

(٢) د/حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

الجانب الثاني من التوصيات

توصية بإنشاء بورصة سلعية في مصر وفقا للمعايير العالمية:

(١) توصي الدراسة بضرورة الإسراع نحو إنشاء بورصة سلعية مصرية وفقا للمعايير العالمية، ويأتي ذلك بالبداية فورا في إعداد دراسة مستفيضة (اقتصادية - فنية - مالية) من خلال إرسال بعثات إلى دول العالم المتميزة في هذا المجال ومنها تركيا.

(٢) ضرورة التعاون البناء المستمر مع اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية التركي، وهو الجهة صاحبة الكلمة الأولى في إنشاء البورصات السلعية، ولها حق الإشراف، ولديها الخبرات المتراكمة في هذا المجال، مع عقد اتفاقات تعاون بين وزارة التجارة ووزارة الزراعة واتحاد عام الغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات المصري من جهة مع وزارة التجارة التركية، واتحاد عام الغرف التجارية والصناعية والبحرية والبورصات السلعية التركي، وبالفعل فهناك علاقات قائمة بين الاتحادين من خلال الزيارات المتبادلة.

(٣) نقترح دمج مركز للزراعات التعاقدية كأحد أهم الكيانات الجديدة، داخل الكيان المادي للبورصة السلعية المصرية، حيث تحقق البورصة السلعية أهداف مركز الزراعات التعاقدية، وتعمل على انتشار فوائده.

(٤) ضرورة العمل على تقوية دور الغرف التجارية والصناعية المصرية، من خلال قانون جديد يعطي صلاحيات واسعة للغرف التجارية التي تنتشر أفرعها في أنحاء الدولة، وأن تكون البورصات السلعية تحت إشراف اتحاد عام الغرف التجارية المصرية، كما هو متبع بأغلب دول العالم.

(٥) ضرورة التنفيذ الصارم بالمنع النهائي للتداول كتجارة جملة للخضر والفاكهة والحبوب إلا من خلال البورصة السلعية بمجرد تشغيلها، مع وضع منظومة تجارة الجملة الحالية تحت مظلة نظام البورصة السلعية، وإحداث التغييرات القانونية اللازمة التي تكفل هيمنة نظام البورصة السلعية على نظام أسواق الجملة الحالي، وما يصاحب ذلك من تغييرات في نظام البيع والشراء، كما هو مشار إليه في قانون البورصات السلعية التركي المرفق.

(٦) تعظيم الاستفادة من الحلول التكنولوجية المتاحة، والتي تتمتع مصر فيها بنصيب جيد مثل انتشار شبكات المحمول والإنترنت بشمولها لكافة أرجاء القطر المصري، والتي ضاعفت من مزايا وتأثير البورصات السلعية.

٧) ضرورة إعداد كوادر للعمل بالبورصات السلعية بالاستعانة بهيئة سوق المال، وبالتدريب الخارجي للعاملين بالبورصة على أحدث أنظمة العمل والإدارة بالبورصات المماثلة.

٨) ضرورة العمل على إمداد البورصة بأحدث التقنيات من أجهزة وبرامج وأنظمة فحص.

٩) ضرورة إنشاء فرع لهيئة سلامة الغذاء بمقر البورصة السلعية، وتعتبر هيئة سلامة الغذاء وفقا للقانون الجهة الرقابية والمنفذة لكل القرارات والإجراءات الخاصة بمجال الرقابة على سلامة الغذاء في مختلف مراحل تداوله.

١٠) يجب أن تكتمل المنظومة الخاصة باللوجيستيات مثل النقل والموانئ والمخازن المتطورة، ويفضل أن يتم إنشاء بورصات سلعية في مواقع جغرافية متميزة، مثل منطقة الصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية، قريبة من محور قناة السويس، وقريبة من ميناء بورسعيد حيث تبعد عنه مسافة لا تزيد عن ٤٠ كيلو متر، وهي منطقة ذات نشاط زراعي كبير ومتنوع، أو مثل منطقة النوبارية الزراعية، وهي أكبر منطقة زراعية للأراضي المستصلحة، وتزرع بها الزراعات ذات التوجه التصديري بالأساس، خصوصا الفاكهة، وتقع بمحافظة البحيرة وتبعد عن ميناء الإسكندرية بحدود ٩٠ كيلو متر فقط.

١١) ضرورة أن تركز البورصة السلعية (على الأقل في جانب منها) على مطابقة بعض السلع لأعلى درجات الجودة، وإنشاء مقرات للجهات التي تمنح الشهادات العالمية وفقا للنظام العالمي للجودة GLOBAL QUALITY CONTROL SYSTEM، ويعني توافق المواصفات مع الأنظمة العالمية، ونظام الممارسات الزراعية الجيدة GAP، وتحليل نقاط التحكم الحرجة HACCP، ونظام من الحقل إلى الشوكة H2F، إلى جانب منح الشهادات لاستهداف التصدير خصوصا إلى الدول الغربية، إن تقدم أغلب دول العالم جاء من خلال التركيز على فتح أسواق خارجية لمنتجاتها، وإن وجود بورصة سلعية جيدة تعتبر عامل هام للاستفادة من الفرص التصديرية التي تجوب العالم بحثا عن مقتنصها.

١٢) يجب الاستفادة من تجربة بورصة الأقطان بمينا البصل وتحليل أسباب عدم نجاحها، وإعادة المحاولة على أسس قانونية وفنية دقيقة في إطار استراتيجية طموحة.

١٣) يمكن البدء من خلال إنشاء بورصة سلعية متخصصة، في مكان ما، يحدد بناءا على المزايا النسبية لسلعة ما يشتهر بها هذا المكان، وفي حال نجاح التجربة يمكن أن تعمم.

الجانب الثالث من التوصيات

تطبيقات عملية لإيجاد حلول لمشكلات تواجهها سلع محلية في مصر من خلال إنشاء
بورصات سلعية متخصصة

المقترح الأول:

تطبيقات عملية "مشكلة تسويق محصول بنجر السكر في مصر ، وكيف يمكن لنظام
البورصة السلعية علاج تلك المشكلة.

المقترح الثاني:

تطبيقات عملية "أسباب توقف بورصة بنها للدواجن، ومقترح بإقامة بورصة سلعية حقيقية
في مجال تداول الدواجن".

المقترح الثالث:

تطبيقات عملية "سوق الماشية "سوق الثلاثاء" بمدينة الزقازيق مثال لأحد الأسواق
المتخصصة التي تعاني من الإهمال والعشوائية، وكيف يمكن لنظام البورصة السلعية المساهمة
في علاج ذلك".

المقترح الأول

" مشكلة تسويق محصول بنجر السكر في مصر " وكيف يمكن لنظام البورصة السلعية المساعدة في حلها
(هذا المثال يمكن تطبيقه على كثير من السلع الزراعية)

تمهيد :

نستعرض من خلال هذه الدراسة المبسطة، مشكلة محصول بنجر السكر التي تعرض لها في أحد السنوات، كمثال لعشرات غيره من المحاصيل التي تتعرض لمشكلات مشابهة، نشرح من خلالها كيف يمكن لبورصة زراعية ان تساعد في القضاء على مثل هذه المشكلة.

المشكلة :

حدثت المشكلة في عام ٢٠١٠م، وتتمثل في عدم قدرة المزارعين على تسويق محصول البنجر بالكامل نظرا للكميات الضخمة التي تم انتاجها منه، مما أدى إلى انخفاض حاد بسعره، حيث اعتبر عام ٢٠١٠ هو العام الأسوأ الذي مرت به زراعة البنجر المصري، وكانت الشركات المنتجة للسكر قد قامت بتوقيع عقود بشراء كميات محدودة " المتعاقد عليها فقط " ، ونظرا للكميات الضخمة التي قام العديد من الفلاحين بزراعتها بدون تعاقد، توقعوا منهم بارتفاع سعره، اعتمادا على ارتفاعه في الأعوام السابقة، فلم تقوم شركات السكر بشراؤه منهم، وظل النبات ماکثا بالأرض لفترات طويلة، وقام المزارعون بالتخلص منه بإلقاءه على الطرقات خوفا من إضراره بالتربة للزراعات القادمة، وتعرض للفقد الكامل، محدثا تلوثا بيئيا للمناطق التي تم القاؤه بها.

أسباب المشكلة :

أقدم عدد كبير من المزارعين على زراعة محصول البنجر في موسم عام ٢٠١٠، بسبب ارتفاع أسعاره الموسم الذي سبقه " بدون تعاقد مع شركات السكر "، إعتقادا منهم أن السعر سيظل مرتفعا، وبالطبع انخفض السعر نتيجة زيادة جانب العرض وإنخفاض جانب الطلب، وقد كان المتبع هو قيام شركات السكر، بالتعاقد مع الفلاحين قبل موسم زراعة البنجر، وتقوم بالاتفاق على السعر والكمية ومواعيد التسليم.

من جانب آخر يشكو الفلاحون نتيجة الإجحاف الذي يتعرضون له من شركات السكر سواء بعدم تسليم بعضهم لصور التعاقدات أو تحميلهم لجزء من تكلفة النقل "لا تستطيع سيارات

الشركات الكبيرة الدخول إلى الأراضي" ويلزمون الفلاحين بنقل محصولهم إلى الطرق العامة كي يتم تحميله من هناك، وفي هذا مشقة كبيرة وتكلفة مرتفعة على الفلاح، وغيرها من المشكلات.

النتيجة :

هدر للمحصول وخسارة للفلاح وللاقتصاد على وجه العموم.

المقترح :

إنشاء بورصة سلعية زراعية، بها مكتب زراعات تعاقدية لمحصول البنجر، يتم من خلاله وتحت إشراف إدارة البورصة "وسيط ومحكم" إبرام التعاقدات بين المشتريين وهم "شركات السكر"، والبائعين وهم "الفلاحين"، بما يضمن الالتزام الكامل من كلا الطرفين ويضمن السعر والجودة، كما يضع خطة تأشيريه صحيحة ومؤشرات معلنة للكافة (المزارعون وشركات السكر والدولة)، كما يمكن ترويج المنتج بشكل أكثر اتساعا على نطاق الدولة أو التصدير.

يمكننا إعتبار البنجر مثال يتكرر في كثير من السلع فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٥م أصبح محصول البصل مخزنا ومكدسا في المخازن بعد توقف التصدير الى أوروبا والبلدان العربية، وأصبح سعر طن البصل منخفضا للغاية، لكثرة المعروض، مما أصاب الفلاح بخسارة فادحة^(١)، لذلك فإن وجود بورصة سلعية على أساس وقواعد سليمة قادرة على إعطاء مؤشرات للتنبؤ^(٢).

(١) الأهرام الاقتصادي - استمرار خسائر الفلاح من إنتاج البصل، العدد ٢٤١٥، ٦ سبتمبر ٢٠١٥.
(٢) حسن يوسف محمد محمود، المركز التنافسي للصادرات المصرية من البصل الطازج والبطاطس - مجلة الاقتصاد والعلوم الزراعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

المقترح الثاني

إنشاء بورصة سلعية متخصصة في مجال الدواجن وأسباب توقف بورصة بنها للدواجن^(١)

تمهيد :

تمثل استثمارات الدواجن أهمية كبرى في الاقتصاد المصري نظرا لضخامتها، علاوة على استيعابها لعدد هائل من العمالة سواء دائمة أو مؤقتة، وتلاحظ أن كبار منتجي الدواجن يتحكمون في تلك الصناعة بصورة كبيرة من خلال (السماسة) الذين يحددون الأسعار بصورة تحكومية وليس وفقا للرؤية الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب.

استهدف إنشاء بورصة بنها للدواجن القضاء على هذا الاستغلال والتحكم من قبل فئة قليلة في السوق، حيث تم تأسيس بورصة بنها للدواجن عام ٢٠٠٢م من خلال محافظة القليوبية.

وقد استطاعت بورصة بنها للدواجن تحقيق استقرار بسوق تداول الدواجن، واستقرارا سعريا منذ بدء إنشائها حتى عام ٢٠٠٦م (بداية ظهور مرض أنفلونزا الطيور)، علاوة على ما استطاعت تقديمه للمربين بإمدادهم بالأعلاف والأمصال بأسعار مناسبة، وحازت على ثقة من جانب التجار والمربين والمشتريين.

ويلاحظ أن تحديد السعر ببورصة بنها للدواجن يعتمد على العرض والطلب (مع ملاحظة أن السلعة لا تتواجد بمقر البورصة، وإنما تتم من خلال آلية يتم بمقتضاها إرسال المشتري مباشرة إلى مزرعة معينة تعرض سلعتها للبيع (من خلال السماسة المعتمدين بالبورصة، ويحصل السمسار مقابل ذلك على عمولة من الطرفين)، وتنشر أسعار التنفيذ في نفس اليوم، بما منع التلاعب في تحديد السعر وأصبحت الفروقات السعرية من مكان لآخر حسب المسافة وتكلفة النقل والتي لا تتعدى قروش قليلة، إلا أن البورصة لا تقوم بضمان عملية المبادلة لكلا الطرفين، كما لم يتوافر بها إشراف ومتابعة طبية دورية على تلك المزارع وعملية النقل^(٢).

أسباب توقف بورصة بنها للدواجن عن العمل حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة^(٣):

توقفت بورصة بنها للدواجن عن العمل عام ٢٠٠٦، نتيجة إصابة صناعة الدواجن في العالم وفي مصر بمرض أنفلونزا الطيور، مع تحوله إلى وباء داخل مصر وعدد من الدول، واستغل البعض

(١) الغرفة التجارية بالشرقية، إدارة الشؤون الاقتصادية - دراسة تطبيقية بعنوان الدواجن تحت المجهر، عام ٢٠١٠م.

(٢) بورصة الدواجن، باسمين تركي، بحوث ومقالات، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، عام ٢٠٠٥م، ص: ٢٨: ٣٠.

(٣) الغرفة التجارية بالشرقية - إدارة الشؤون الاقتصادية - دراسة تطبيقية بعنوان "الدواجن تحت المجهر"، عام ٢٠١٨م.

من السماسرة والانتهازيين فرصة توقف البورصة عن العمل وفرضوا سيطرتهم في تحديد الأسعار بصورة عشوائية.

وقد تضافرت مجموعة من الأسباب التي أدت إلى إغلاق بورصة بنها للدواجن أبرزها ما يلي:

أولاً : عدم وجود قانون إلزامي بإنشاء بورصة سلعية متخصصة في تداول الدواجن محدد به مبادئ وقواعد وتعليمات ملزمة لكافة المتعاملين، كما هي البورصات السلعية على مستوى العالم.

ثانياً : القرارات الوزارية الخاصة بمنع تداول الدواجن الحية أدت إلى فرض قيود على الحركة.

ثالثاً : سيطرة السماسرة والمتربحين بعد الأزمة، الذين يحددون الأسعار بصورة تحكمية وليس وفقا للعرض والطلب، والذين يرغبون في بقاء الوضع على ما هو عليه، وكان على الحكومة التدخل.

مظاهر الوضع الحالي في قطاع الدواجن :

- ١- عشوائية التربية والبيع والشراء .
- ٢- عدم التصدي الصحيح لمرض إنفلونزا الطيور، منذ بدايته.
- ٣- أباطرة التجار هم المتحكمين بالأسعار بصورة لا تعتمد على قواعد العرض والطلب الحقيقيين.
- ٤- لا يوجد نظام مؤسسي للتحكم في قطاع الدواجن (تربية وصناعة وتجارة)، بينما في الخارج فإن اتحادات الغرف المتخصصة هي التي تحكم الصناعة^(١).
- ٥- القوانين الحالية المسؤولة عن صناعة الدواجن وتداولها تحتاج إلى تحديث.

مقترح إنشاء البورصة السلعية المتخصصة في الدواجن، وكيفية عملها:

تعد بورصة الدواجن مكان يلتقي فيه أطراف عملية البيع والشراء، والسماسر هو وسيط بين المنتج (المربي) والمشتري (التاجر) مقابل عمولة متفق عليها، وهناك وسطاء معتمدون في البورصة أي أن البورصة هي مكان لتسويق السلعة (الدواجن) وتحديد السعر فيها بناء على عملية العرض والطلب الفعلي.

(١) أعداد متنوعة لمجلة شعبة الدواجن، غرفة الصناعات الغذائية.

لذلك تأتي الحاجة إلى إنشاء بورصة دواجن لتداول الدواجن الحية، مع الانتقال التدريجي لقصر تداول الحي على المجازر والمصانع، وبداية لابد من إصدار قانون يعطي صلاحيات كاملة للبورصة في ممارسة عملها، ويمنع منعاً باتاً تداول الدواجن إلا من خلالها، كما ينشأ داخل البورصة فروع للجهات التنفيذية ذات الصلة والتي تقوم البورصة بالاستعانة بهم لتنفيذ مهامها(هيئة الخدمات البيطرية – المعمل البيطري – وزارة الزراعة – وزارة الصحة – الشرطة -.. الخ)، ويجب أن تحتوى البورصة على مركز معلومات اقتصادية للدواجن، يتم تحديد الأسعار من خلاله بمقابلة العرض بالطلب من خلال متخصصين، كما يتولى نشر السعر على الجمهور بشكل آلي على مستوى الجمهورية وإبلاغ البورصات الفرعية بشكل فوري من خلال شبكة إلكترونية، ويختص المركز أيضا بإعداد كافة الدراسات الاقتصادية والفنية التي ترتقي بعملية التداول، مع السعي للانتقال التدريجي من تداول الحي إلى تداول الدواجن المبردة والمجمدة المذبوحة في مجازر معتمدة.

الكيفية التي يتم من خلالها ممارسة بورصة الدواجن المقترحة لمهامها :

- من خلال إدارة التسجيل ، يتم تسجيل كافة المزارع على مستوى الجمهورية بصورة إجبارية ، وتعتبر المزارع غير المسجلة غير شرعية ولا يسمح بتداولها للدواجن.
- يشترط أن يكون لدى كل مربي شهادة بيطرية معتمدة من البورصة السلعية(يتم فحصها من خلال هيئة الخدمات البيطرية)، تتجدد تلك الشهادة وفقا لتوقيتات دورية، ويتقدم المربي إلى البورصة السلعية برغبته في بيع دورته الإنتاجية، حيث يتم إدراجها في التوقيت الذي يرغبه البائع .
- لا يتم إحضار الدواجن لمقر البورصة، نظرا لكون السلعة صعبة النقل، وتقوم إدارة البورصة بتوجيه المشتري " والذي يجب عليه أيضا أن يكون مسجلا بسجلات البورصة السلعية"، نحو المزرعة التي تتوافر بها الكميات والأعمار والأحجام المرغوبة.
- يعد مجيئ المشتري بسيارته "محملة بالأقفاص الفارغة" التي يرغب في تحميل الدواجن عليها أمرا ضروريا إلى مقر البورصة من أجل تطهيرها للقضاء على أي ميكروبات يمكن أن تحملها السيارة او الأقفاص وحتى لا تنتقل العدوى من مكان لآخر، نظرا لانتقل السيارة الدائم من مزرعة لأخرى.
- يسدد التاجر مبلغ محدد مقابل " تصريح المرور" ، وتطهير السيارة.
- تتقاضي البورصة رسوم مقابل توفيرها لعملية التبادل بين البائع والمشتري.

-
-
- يسجل(الوزن- الكمية- المواصفات- سعر البيع) بمركز معلومات البورصة.
 - يتم إصدار "نشرة يومية" تتضمن كافة التعاملات، محددة بالكميات والأسعار، ودرجات الجودة.
 - يسمح للسمسار المقيد بالبورصة بعقد الصفقات بين البائعين والمشتريين، بشرط الالتزام بقواعد العمل التي تحددها البورصة، وإمداده لمركز معلومات البورصة ببيانات الصفقات يوميا.
 - يكون للجنة فض المنازعات التابعة ببورصة الدواجن الفصل الودي للمنازعات بين أطراف التعامل وتكون قراراتها ملزمة.
 - تداول الدواجن الحية لم يعد موجود في أغلب دول العالم، لذلك فإن المستقبل هو للقضاء على التداول الحي ويصبح التعامل بين المزرعة والمجزر او المصنع مباشرة، من خلال إدارة بورصة الدواجن.
 - وجود إدارة تدريبية تعطي دورات إلزامية لكلا من المربين والتجار والسماسرة، على افضل طرق التربية السليمة، وأفضل أساليب التداول، والتعريف بقوانين ولوائح العمل بالبورصة.

المقترح الثالث

إنشاء بورصة متخصصة في الماشية بديلا لسوق الماشية " سوق الثلاثاء " بمدينة الزقازيق الذي يعاني من الإهمال والعشوائية

سوق الماشية الأسبوعي "سوق الثلاثاء" والذي يقام على أطراف مدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية حيث يتقابل منتجي الماشية من مربين وتجار، مع المشترين من التجار أو المستهلكين مباشرة ، وتباع فيها كافة أنواع الماشية الحية من(جاموس – بقر – ماعز – أغنام – القليل من حيوانات الحمل والجر مثل الحمير والبغال .. الخ).

السوق يقام يوم واحد كل أسبوع وهو يوم الثلاثاء، وعلى الرغم من الإفتقار إلى البيانات الرسمية أو عدم وجودها من الأساس فإن أعداد الماشية الداخلة والخارجة من السوق ضخمة، ونظرا لكونه السوق الرئيسي لمحافظة الشرقية في تجارة المواشي، بل يعد أحد أكبر الأسواق في محافظات شرق الدلتا، نظرا لما تشتهر به محافظة الشرقية على مستوى الجمهورية من تربية العجول من الجاموس على نحو الخصوص، ويرتاد السوق مئات من البائعين والمشتريين على مدار اليوم كله، ويأتون من محافظات مختلفة قريبة وبعيدة، وتباع فيه مئات القطعان وربما تصل إلى الآلاف في أوقات الأعياد، خصوصا عيد الأضحى المبارك.

وينعقد السوق منذ فجر يوم الثلاثاء حتى عصر اليوم نفسه، ويسمح لأي فرد بالتعامل بالسوق بيعا أو شراء، حيث يوجد التاجر المستديم " أصحاب أماكن ثابتة منذ سنوات "، ويوجد التاجر الذي يأتي بصفة متقطعة، ويوجد المربي من الفلاحين " أصحاب الزرائب "، ويوجد الفرد العادي الذي يأتي ليشتري حيوان واحد أو أكثر، وربما يرغب في بيع حيوان لديه، إلا أن التجار هم الغالبية الكاسحة من المتعاملين بيعا وشراء، وأغلبهم يعمل في البيع والشراء في نفس الوقت ويجوبون الأسواق الأخرى بأماكن ومحافظات أخرى لأيام الأسبوع المختلفة، يبحثون عن الأقل سعرا لشرائه ومن ثم بيعه بعائد أعلى، ويعرفهم المشتري بأسمائهم من خلال أماكنهم الثابتة بالسوق، حيث يتواجدون منذ سنوات، ويتمتع بعضهم بالسمعة الحسنة، ولا يمانع أغلبهم من العمل كسماسرة حسب الطلب مقابل عمولة يتقاضونها من البائع أو المشتري، ويوجد بالسوق السماسرة الذين يقتصر تعاملهم على الوساطة بالعمولة بيعا أو شراء ولا يملكون الحيوان، ويوجد الجاسسون للحيوانات لاكتشاف الحامل منها وتحديد مدة حملها بالتقريب، تلبية لرغبة المشتري في شراء الحيوانات التي على شفا ولادة لأغراض التربية.

يتميز المكان المقام به السوق كونه على طريق رئيسي (الزقازيق - بلبيس - القاهرة الصحراوي) وتتوافر منه وإليه وسائل الانتقال السهلة والرخيصة، ويتصف بقربه من المدن الرئيسية بالمحافظة (الزقازيق - بلبيس - أبو حماد) علاوة على قربه النسبي من (القاهرة)، حيث لا تتعد المسافة ٦٥ كيلو متر أي ساعة واحدة من الزمان.

تصل مساحة السوق نحو ٥ أفدنة، ولا توجد أماكن كافية مخصصة لانتظار السيارات أمامه، والسوق عشوائي غير منظم وغير محاط بسور، ولا توجد سوى علامات أو أحجار للإشارة لأماكن الدخول، وتوجد بوابة للخروج، وتختلط فيه أماكن البيع لكافة أنواع المواشي، فيما عدا الأماكن الثابتة للتجار المستديمين.

آلية التعامل بالسوق^(١):

يقوم البائع بعرض الحيوان في حلقة من حلقات التجار المتواجدين بالسوق أو من خلال سمسار أو بشكل منفرد، ويتم معاينة الحيوان مباشرة من قبل المشتري أو من خلال وسيط أو الجسّاس، ويتم تحديد (عمر الحيوان - حامل أو غير حامل - وزن الحيوان - مدى تمتعه بالصحة أو مرضه " بدون فحص طبي ويعتمد المشتري على قدراته الشخصية، وعلى الثقة في التاجر أو الوسيط)، ويحدث الفصال بين البائع والمشتري، حتى الوصول إلى السعر الذي يرضي الطرفين، ويتم السداد فورا ونقدا.

محددات الأسعار:

يخضع السعر للعرض والطلب وقدرة التاجر على الإقناع، ويختلف أحجام العرض حيث تزداد بفصل الشتاء، نظرا لزيادة أعداد الحيوانات، وتنخفض صيفا، ويزداد الطلب مواسم الأعياد الدينية خصوصا قبل شهر رمضان المبارك وقبل عيد الأضحى على وجه الخصوص، ومثلت (زيادة أسعار الأعلاف والردة والأدوية)، السبب الرئيسي لتضاعف أسعار المواشي واللحوم الحمراء، نظرا لتعويم الجنيه المصري نوفمبر ٢٠١٦م، كما كان لزيادات أسعار الوقود المتتالية (زادت أسعار الدولار من ٩٠ قرشا عام ٢٠١١ حتى ٣,٧٥ قرش عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة تقدر بـ ٣٢٠%) تقريبا خلال ٦ سنوات) تأثير مباشر في زيادة تكلفة النقل، علاوة على تأثير التضخم العام في زيادة مختلف عوامل الإنتاج^(٢).

(١) حسني عطيه حسن، الأسواق الريفية في محافظة الغربية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
(٢) الغرفة التجارية بالشرقية - إدارة الشؤون الاقتصادية - التقرير الاقتصادي الشهري - ديسمبر ٢٠١٦م.

الأرض التي يقام عليها السوق هي أرض مؤجرة بنظام المزاد من مجلس مدينة الزقازيق، وتسيطر عليه بصفة دائمة " منذ سنوات " إحدى العائلات، وتأتي إيرادات السوق من جانبيين، الجانب الأول من الرسوم المفروضة على الدخول والخروج، والتي تختلف حسب عدد ونوع المواشي وتتراوح بين ٥ : ٢٠ جنيه على الرأس بأسعار عام ٢٠١٧م، بينما يتم معاملة التجار المستديمين معاملة تفضيلية بخفض الأسعار عن ذلك، وفي الغالب تزداد تسعيرة الخروج عن الدخول عند عقد الصفقة، والجانب الثاني من الإيرادات هو عائد إيجار الكافتيريات الملحقة بالسوق، وتتصدر العجول بأنواعها أغلب التعاملات وتقل بالنسبة لحيوانات الجر بصورة كبيرة.

لا يوجد بالسوق إمساك حسابات بالمعنى المعروف، ولا يوجد إلزام بفحص الحيوان أو الحصول على إفادة، ولا توجد إيصالات، ولا يوجد أي إرشادات لأماكن الدخول والخروج، كذلك لا توجد بالسوق وسائل أمان أو إطفاء حرائق، ولا توجد وحدة صحية أو سيارة إسعاف، ولا توجد نقطة شرطة، كما لا توجد أنظمة بالاستفادة من المخلفات الكثيرة التي تصبح مصدرا للأمراض، كما أن السوق غير مبسط، وتؤدي الأرضية الترابية مع حركة الحيوانات المستمرة إلى إثارة الأتربة والغبار المحمل بالملوثات الضارة للإنسان، وليصبح المكان بالكامل ليس فقط غير أدمي أي لا يليق بالإنسان، بل أيضا لا يليق بالحيوانات التي يتم تداولها، وربما يؤدي التلوث لإصابتها بالأمراض التي قد تنتقل وبسهولة من حيوان لآخر أو إلى الإنسان نفسه.

توصية بإنشاء بورصة سلعية متخصصة لتداول الماشية :

يتضح مما سبق أن سوق الماشية بمدينة الزقازيق والذي ينعقد بشكل أسبوعي، يعاني تماما من العشوائية وعدم التنظيم، ويصبح ضارا للإنسان نظرا لعدم وجود إلزام بفحص الحيوانات، كذلك لا توجد أي مستندات للبيع أو الشراء، وهذا السوق مثال لمئات من الأسواق المثيلة له على مستوى الجمهورية.

إن مقترح إنشاء بورصة دواجن، والنجاح الذي أثبتته بورصة بنها للدواجن في فترة " ٤ سنوات " تقريبا ظلت فيها هي المحدد الأول لسعر الدواجن في مصر، على الرغم من عدم التنظيم الجيد لها كما ذكرنا بهذه الدراسة، يعطى تأكيدا على إمكانية تحقيق نجاح حقيقي عند إنشاء بورصة للماشية، بل نظرا لأعداد الماشية المحدودة، وإمكانية الفحص بمكان البورصة نفسها، فإن إمكانية تطبيق نموذج البورصة عليها ممكن جدا وبشكل كامل أكثر من الدواجن.

السبيل لإنشاء بورصة متخصصة للماشية :

لابد من إعداد تشريع منظم لإنشاء بورصة سلعية متخصصة في الماشية، ويكون هذا القانون إلزامي لكافة الأطراف في نطاق مكان تواجد البورصة، بحيث يمنع بيع الماشية بأي وسيلة إلا من خلالها، ويمكن التوسع بعمل فروع لتلك البورصة، بحيث يمنع على مستوى الجمهورية اي تداول للمواشي الحية إلا من خلال البورصات السلعية المتخصصة للماشية، ويتم الالتزام بالبيع والشراء من خلال أماكن البورصة المخصصة، ويتم الالتزام بالفحص البيطري للقطعان قبل البيع وإعطاء شهادات صحية من إدارة البورصة بالتعاون مع الحجر البيطري.

الفوائد التي يمكن جنيها من خلال إنشاء بورصة متخصصة للماشية:-

أولا : القضاء على العشوائية وعدم النظام في تداول الماشية، وإلزام المتعاملين بضرورة التسجيل بالبورصة.

ثانيا: الإلزام بالكشف البيطري سواء بالمزرعة أو بإدارة البورصة ، بما يقضي على تداول القطعان المريضة، ويحث المربي على علاج الحيوان بالمزرعة، وتهيئة المزارع لتربية الحيوانات، حيث تنتصف المزارع المصرية التقليدية لتربية قطعان الماشية بشدة التلوث وعدم وجود أمان حيوي، بما يؤدي لإصابة المواشي بالأمراض وسرعة انتشارها.

ثالثا: يؤدي حظر وحصر المتعاملين من متداولي الماشية في المسجلين "المرخص لهم" من التجار أو المربين أو السماسرة فقط، ويعمل ذلك على الحد من التربية المنزلية العشوائية، وما يصاحبها من انتقال لأمراض الحيوان إلى الإنسان.

رابعا: يتم تحديد السعر بمقابلة العرض بالطلب وبأسلوب شفاف تماما، كما يتم نشر الأسعار آليا وفوريا وعلى مستوى الجمهورية على الشاشات ومن خلال الموقع الإلكتروني للبورصة، بما يساعد على تسهيل المبادلات وتحقيق مزايا نسبية للمناطق الأفضل.

خامسا: التخلص من المخلفات سوف يدار بأسلوب علمي متكامل.

سادسا: تحديد أحجام المبيعات الدورية بما يعطي مؤشرات حقيقية وصحيحة لكميات الانتاج وأوقاتها، وبما يفيد صانع القرار في توجيه عمليات الاستيراد أو الدعم المحلي، كما يعطي مؤشرات مستقبلية للتوجهات السعرية لكلا من البائع والمشتري.

سابعاً: تساعد البورصة السلعية للماشية المربين والمستثمرين، من خلال قدرتها على تخفيض تكاليف التبادل، بما ينعكس بخفض التكلفة، بما يشجع الاستثمارات بهذا المجال، من خلال بناء كيانات عملاقة متكاملة من حيث الزراعة والرعي والتربية والذبح والتصنيع ومن ثم التصدير إلى الخارج ، أو على الأقل كبديل للمستورد والذي سجل أكثر من ٣٥ مليار جنيهه من اللحوم الحمراء وحواشيها خلال عام ٢٠١٦م^(١).

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات التجارة الخارجية - الواردات المصرية - كود ٢ صنف لحوم وأحشاء صالحة للأكل
www.capmas.gov.eg

الآلية المقترحة لعمل بورصة للماشية :

أولا : يتم تسجيل كافة الراغبين في الشراء أو البيع، من خلال سجل معد لذلك، ولا يسمح بالتعامل سوى لهم، وتفرض رسوم سنوية مقابل التسجيل (رسوم زهيدة) سواء بالبورصة الرئيسية أو البورصات الفرعية، ويمكن استثناء صغار المشتريين من المستهلكين من رسوم التسجيل (بحد أقصى رأس ماشية واحدة للشراء).

ثانيا : يقوم المربي بإحضار ماشيته المراد بيعها، لتدخل إلى لجنة الفحص (يمكن فحصها بالمزرعة قبل عرضها في مدة لا تزيد عن ٧ أيام)، ويحصل المربي على شهادة بالفحص، ويمكن للمشتري قبل شرائه التأكد من الحيوان من خلال فحصه ظاهريا، ويمكنه الاعتماد على تقرير البورصة المعد بناء على لجان الفحص قبل الشراء.

ثالثا: يتقدم المشتري (المسجل بالبورصة) وبناء على البيانات المعلنة لقطعان الماشية بطلب لدخول المزاد.

رابعا: يتم إعلان مزاد علني بشكل مستمر (يمكن تحديد يومين فقط بالأسبوع لعقد المزادات)، ويحدد من خلاله الحيوان المراد بيعه أو القطعان، مع تحديد كافة المعلومات الخاصة بها، ويمكن عرض ذلك على شاشة عملاقة بصالة المزاد، ويتم دخول المزاد، حتى الرسو على السعر الذي يقبله البائع، ومن ثم يتم توثيق التعاقد بإدارة البورصة، وإعطاء كل طرف المستند الدال على إتمام الصفقة موضح به كافة التفاصيل.

رابعا: يسدد البائع والمشتري رسوم التداول إلى إدارة البورصة "في حال اتمام الصفقة" ويمكن أن تقسم بينهما بالتساوي.

خامسا: يتم إعلان (الأوزان- الكميات- المواصفات- سعر البيع- مختلف المعلومات المتعلقة بالصفقة) بمركز معلومات البورصة، وتصدر نشرة إغلاق يومية تتضمن كافة التعاملات، وتوضح بها الكميات والأسعار (أدنى سعر – أعلى سعر – متوسط الأسعار)، ويمكن أن تصدر نشرة شهرية، وكذلك نشرة سنوية.

سادسا: يسمح بالسماسة أن يعملوا بالبورصة وفقا لعدد من الشروط والقواعد، ويقوم السمسار بتسجيل نفسه بالبورصة، ويمنع أن يشتري أو يبيع لصالح نفسه أو أقرباؤه من الدرجة الأولى، ويجب على السمسار أن يقوم بإعطاء تقرير يومي عن تعاملاته (أحجام - أسعار).

سابعاً: يلزم وجود إدارة متخصصة لدى البورصة لفحص المزارع وإعطائها شهادات صحية لكل مزرعة على حده، على فترات معينة بالتنسيق مع الطب البيطري، كما يلزم وجود معامل على مستوى عال، ووجود مركز تدريب، يتولى تدريب العاملين بالبورصة، وتدريب أصحاب المزارع على أفضل وأنجح سبل التربية السليمة، ويمكن إعطاء الدورات مجاناً.

ثامناً: تؤسس لجنة تحكيم، تكون مهمتها الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بعد عقد الصفقات، وتصدر عدد من القواعد والتعليمات لتشكيل لجنة التحكيم وقواعد عملها، ويمكن الفصل الودي للنزاع في حال تراضي الطرفين.

تاسعاً: يتم تأسيس مجزر آلي تابع للبورصة، لاستكمال المنظومة من خلال تصنيع اللحوم وتغليفها.

الهيكل الإنشائي المقترح لبورصة الماشية + المجزر الآلي :-

مساحة كلية لا تقل عن عشر أفدنة تتضمن :

○ حظائر مهيئة لاستقبال أنواع المواشي المختلفة (تحدد المساحات بناء على أحجام التعامل المتوقعة وأنواع الحيوانات، وأغلبها من العجول) ويمكن تحديد مساحات متغيرة لكل حظيرة بما يتراوح بين ٣٠٠ متر مربع: ١٠٠٠ متر مربع، وتفصل بينها قواطع حديدية، ذات أبواب لدخول الحيوان وخروجه.

○ الهيكل الإداري للبورصة، (إدارة محاسبة - إدارة قانونية - إداريين -.. الخ)، ويمكن البناء فوقه "بنظرة توسعية للمستقبل " ٢٠٠٠ متر مربع تقريباً ويشتمل على :

- مركز التسجيل للبائعين والمشتريين والسماسة.
- صالة لشاشة عرض عملاقة وقاعة بها عروض البائعين (ويمكن التوسع مستقبلاً بأن تصبح القاعة رئيسية لمقابلة البائعين بالمشتريين لعقد صفقاتهم مع وجود أجهزة منفصلة لكي يستخدمها المترددون على البورصة).
- إدارة للأطباء البيطريين المختصين بالكشف البيطري "بالتنسيق مع مديرية الطب البيطري والمعامل البيطرية" من خلال الانتداب للبورصة.

- مركز المعلومات الاقتصادية للدواجن (يشغل الدور الثالث أو الرابع "حسب التوسع")

○ مكان انتظار للسيارات بمساحة ٥٠٠٠ متر مربع تقريباً.

○ كافيتيريا وحمامات وأماكن انتظار ومساحات خضراء خلفه بمساحة ٢٠٠٠ متر مربع تقريباً.

○ ممرات وفراغات ومساحات للتوسع ١٠٠٠٠٠ متر مربع.

المجزر الآلي :

نوصى بإعداد دراسة جدوى (اقتصادية - مالية - فنية) له، بناء على بيانات البورصة والعائد المتوقع.

إدارة البورصة :

يقترح تشكيل لجنة من قبل وزير الزراعة " بشكل أولى لحين وضع آلية للانتخابات " ويكون من ضمن أعضاء اللجنة بعض كبار التجار ومربين ومصنعين وسماسرة، ويتم ذلك مؤقتا لحين وضع قواعد البورصة المتكاملة، والتي تشكل من مجلس إدارة بالانتخاب المباشر ولمدد محددة.

الجانب الرابع

توصيات لتطوير سوق الجملة بمدينة العبور

حيث أن سوق الجملة بمدينة العبور يعتبر أكبر أسواق جملة الخضر والفاكهة والحبوب في مصر، وكما تم التعرض في هذه الدراسة للمشاكل التي تواجهها أسواق جملة السلع الزراعية، ومن خلال ما تعرضت له الدراسة بالتعرف على نظام البورصات السلعية في الدول المتقدمة وخصوصا تركيا وترجمة القانون المنظم لها، فإن التوصية الرئيسية لتلك الدراسة تتمثل في ضرورة إدخال أنظمة البورصات السلعية بالنظام العالمي المتعارف عليه إلى السوق المصري، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة إيجاد حلول للمشاكل في أسواق الجملة بوضعها الحالي بتطويرها وتحديثها، فما لا يدرك كله لا يترك كله .

التوصيات:

أولاً: تحديث القانون الحالي أو إصدار قانون جديد يتيح إعطاء سلطات واسعة لإدارة السوق، وأن يتم اختيار مجلس إدارة السوق من خلال الانتخاب، للعاملين في المجال من تجار ومنتجين ومصانع، متخصصين بالسلع التي يتم التعامل بها بالسوق، مع ضرورة تحقيق الفصل بين رئيس الجمعية العمومية ورئيس مجلس الإدارة، ويمكن مبدئياً أن يكون المشرف الرئيسي على السوق مندوب للحكومة، مع إعطاء مهلة لحين استقرار الكيانات المشار إليها.

ثانياً: ضرورة الفصل الكامل بين السمسار والتاجر، فلا يجب ان يكون التاجر سمساراً أو السمسار تاجراً، فالسمسار يجب أن يكون مجرد شخص أو شركة تنجز أعمال الوساطة ويجب أن تتوفر فيها شروط الترخيص، ويتقاضى السمسار عمولة يحددها القانون مقابل عمله، وفي حالة ثبوت ممارسته للبيع أو الشراء أو الإخلال بمهام عمله مثل التواطؤ أو الإتفاق المسبق، يتم إيقافه فوراً وإحالته إلى مجلس التأديب.

ثالثاً: السماح بإقامة مزادات مباشرة بدون المرور على أصحاب المحلات بالسوق، وذلك من خلال وسطاء وسماسرة خارجيين، فلا يجب الحيلولة دون دخول وسطاء خارجيين.

رابعاً: يجب السماح بأن تتم المزادات بشكل الكتروني، بعد الفحص الظاهري والفحص الفني من الجهات المختصة بالسوق، وإطلاع المتعاملين على تقارير الفحص، ويتاح التعامل للمزايدين الحاليين بصالات التداول، ومستقبلاً يمكن التعامل المباشر للمشاركين بدون الحضور إلى قاعة المزاد من خلال الإنترنت.

خامسا: ضرورة تشكيل مجلس تأديب يهدف إلى إجراء التحقيقات مع أعضاء السوق وفقا للإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في القانون والتشريعات ذات الصلة، وتقديم اقتراح إلى الجمعية العمومية بخصوص فرض عقوبات مالية وتأديبية ضد الأعضاء

سادسا: تطبيق نظام التحكيم الداخلي للفض في المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين، وفقا لعقد مسبق بين طرفي المعاملة، فهو وسيلة لفض المنازعات بشكل ودي بين طرفي النزاع ، ويتفق على بنوده طرفي النزاع قبل عقد الصفقة ، أو بعد إتمامها بديلا عن اللجوء للمحاكم الخارجية.

سابعاً: ضرورة إخضاع كافة السلع لأنظمة الفحص والمعايرة، من خلال إدارة السوق، بحيث يتم ترتيبها من خلال رتب ودرجات حسب الجودة ، قبل عرضها بالمزاد.

ثامناً: إقامة ساحة مزاد منفصلة للسلع التي يتم شرائها بهدف التصدير ، بحيث تخضع لنظام دقيق من الفحص والمعايرة (مرتبة أولى)، وأنظمة مراقبة للتأكد من عدم التلاعب.

تاسعاً: ضرورة إقامة شركات للمخازن والتبريد تتبع السوق أو يكون السوق شريكا بها، وتتيح المخازن إمكانيات واسعة للمنتجين بتخزين بضائعهم لحين الحصول على سعر مناسب لهم، وتمثل دخلا إضافيا للسوق، ويمكن تداول ايصالات استيداع البضاعة بتلك المخازن في مرحلة لاحقة.

عاشراً: يجب توفير أنظمة الاستفادة من المخلفات الصلبة بالسوق، من خلال مشروع ملحق بالسوق ، بكمها وتحويلها إلى سماد عضوي أو الاستفادة المباشرة بتجفيفها وتحويلها لعلف حيواني.

حادي عشر: ضرورة أن يكون مركز المعلومات على أعلى مستوى تقني، وأن يقوم بنشر المعلومات الفورية واليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية للكافة مجاناً، ويجب أن تنشر هذه المعلومات من خلال شاشات العرض، داخل وخارج السوق وفي أماكن التجمعات الكبرى بالقاهرة وعواصم المحافظات، بحيث يكون التاجر والمستهلك على إطلاع فوري بأسعار المعاملات، بحيث لا يتم ترك مجال للتلاعب، ولا يجب تقاضي أي أجر مقابل الحصول على تلك المعلومات، لأن الفوائد التي يتم جنيها من وراء نشر المعلومة أعلى كثيرا من أي رسوم يتم تحصيلها، لذلك ضرورة تحديث الموقع الإلكتروني للسوق على الانترنت، بحيث يدرج به ما سلف من معلومات، وتحديثها باستمرار.

ثاني عشر: ضرورة إنشاء مركز للتصدير تكون مهمته مقابلة المنتجين بشكل مباشر مع المصدرين، ويتم تغذية هذا المركز بكافة معلومات السلع محليا وعالميا.

ثالث عشر: ضرورة إنشاء مركز للمستوردين، نظرا لوجود كميات غير قليلة من سلع مستوردة تتداول بالسوق، وبالتالي فإن توجيه المستورد نحو الأسواق الجيدة ذات السعر المناسب، يمثل خدمة جلية يتم تقديمها، ويعمل على تخفيض الأموال التي تنفق على هذه السلع المستوردة، بتوفير المعلومة المناسبة عن السوق المناسب على مستوى العالم وبالتعاون مع مكاتب التمثيل التجاري الخارجي المصري التابعة لوزارة التجارة والصناعة المصرية.

رابع عشر: ضرورة إقامة مركز للتعاقدات الآجلة، وذلك وفقا لقانون الزراعات التعاقدية الجديد، مع استقلاليته بأداء عمله، والتنسيق الكامل مع السوق، أو يكون تابعا لها.

خامس عشر: ضرورة إنشاء أسواق للحيوانات الحية والطيور، يجب أن ينشأ لها مكان تابع لسوق العبور (أماكن شاسعة على طرق رئيسية) يتم بها تداولها، وتخضع لإشراف كامل من السوق، كما ورد باقتراحات الدراسة بإنشاء بورصة لكلا من الدواجن والماشية.

سادس عشر: يجب السماح المباشر لصغار المتعاملين (بكميات ضئيلة) بالتعامل المباشر بدون وسطاء، بما يحقق لهم ربحا أعلى ويحقق للمستهلكين النهائيين أسعارا أقل.

سابع عشر: إقرار أنظمة التأمين على البضائع المباعة، بحيث تتدخل البنوك لتضمن الصفقات المتبادلة، ولتأمين التحقق من إمتثال طرفي المعاملة، وتقديم التمويل اللازم.

ثامن عشر: مركز البحوث والدراسات السلعية التابع للسوق، يجب أن يمد المتعاملين والباحثين والجهات الحكومية، بالدراسات التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة وبناء خططهم المستقبلية، وعلى معرفة تامة بالتطورات بالأسواق العالمية للسلع التي تتداول بالسوق.



المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

- ١- إبراهيم طلعت، اقتصاد السوق وأثره على النظرية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، دار الكتب الحديث، ٢٠٠٩م.
- ٢- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الجزئية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية فرع دمنهور، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
- ٣- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩م.
- ٤- طارق عبد العال حماد، كتاب المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، كليوباترا للطباعة، ١٩٩٨.
- ٥- طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٨م.
- ٦- عبد المجيد المهلمي، كتاب التحليل الفني للأسواق المالية، شركة البلاغ للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٧- محمد صالح الحناوي، أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال ، د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، كتاب المؤسسات المالية والبورصة والبنوك التجارية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م.
- ٨- محمد فتحي البديوي، بورصات الأوراق المالية وصناديق الاستثمار دراسة تحليلية، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧م.
- ٩- منير هندي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، الإسكندرية، عام ١٩٩٧.

الرسائل العلمية :

رسائل الماجستير:

- ١- حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٠٢م.
- ٢- ريهام أحمد جمال محمد محمود، دراسة ماجستير، وسائل زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ٢٠٠٨م.
- ٣- سامي إبراهيم صادق سليم، الإنتاج الزراعي في تركيا ودوره في الاقتصاد التركي، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥.

رسائل الدكتوراه:

- ٤- أحمد عبد الرحمن الصالحي، الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية في إطار الكوميسا، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق عام ٢٠١١.
- ٥- حاتم أحمد عديلة، أثر سوق الأوراق المالية على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، عام ٢٠٠٦م.
- ٦- عاكف أحمد مفلح الزعبي، تقويم أداء سوق تجارة الجملة للخضر والفاكهة الطازجة في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، السودان، عام ٢٠٠٠م.
- ٧- ياسمين موسى أبو اليزيد موسى، دراسة تحليلية اقتصادية للاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦م.

الأبحاث والدوريات:

- ١- أحمد عصام الدين، معوقات تصدير السلع الزراعية، دار المنظومة، بحوث ومقالات، عدد ٦١٦، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، دار المنظومة، أبريل ٢٠٠٦م.
- ٢- بهناس عباس، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة زيان عاشور، الجزائر، عام ٢٠١٢م
- ٣- حسن يوسف محمد محمود، المركز التنافسي للصادرات المصرية من البصل الطازج والبطاطس، مجلة الاقتصاد والعلوم الزراعية، جامعة المنصورة عام ٢٠١٧.

-
- ٤- رقية محمد حسن أحمد جبر، دراسة اقتصادية في أهم صادرات الخضر في مصر، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق ٢٠١٥م.
- ٥- عبد الحكيم محمد إسماعيل نور الدلين، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية للتفتت الحيازي في مصر ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤.
- ٦- عبير محمد علي عبد الخالق، التنمية الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢) وفرص الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني- المجلد الواحد والخمسون، يوليو ٢٠١٤.
- ٧- عمرو اسماعيل العادلي، دراسة عن الأصول السياسية للتنمية والإصلاح المؤسسي في مصر وتركيا (١٩٨٠-٢٠١١)، القاهرة، ٢٠١٢، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد رقم ٥١، يوليو ٢٠١٤.
- ٨- عيسى الغزالي، مجلة اقتصاديات البيئة، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد ٢٦، عام ٢٠٠٤م
- ٩- كمال صالح عبد الحميد الدالي، الإمكانيات التنافسية للبصل المصري في السوق العالمي - جامعة الأزهر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، ٢٠١٧م.
- ١٠- مثنى عبد الرازق الدباغ، الإصلاح والتغير في تركيا رؤية اقتصادية، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق عام ٢٠١٠.
- ١١- محمد صلاح الدين أحمد علي منصور "صادرات الخضر والفاكهة المصرية (مجال التجارة الدولية)"، الجزء الثاني، مشروع بحثي مقترح، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، عام ١٩٩٧.
- ١٢- محمد عبد الوهاب أبو نحول، طلعت حافظ إسماعيل، جلال عبد الفتاح الصغير، مها عبد المقصود، رؤية تحليلية لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية والتسويقية لأهم المحاصيل الغذائية في مصر، كلية الزراعة، جامعة أسيوط ٢٠١٧.
- ١٣- محمد عبد الحليم عمر، السلع الدولية وضوابط التعامل فيها، بحث مقدم للمؤتمر السادس عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدبي، جامعة الأزهر ٢٠٠٥.
-

١٤- مصطفى كامل خليل الحجازي ،المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، دار المنظومة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩ .

١٥- ممتاز ناجى السباعى، العلاقات السعرية الكمية لأهم محاصيل الخضر بسوق العبور للجملة في مصر، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦ .

التقارير والمواقع الالكترونية :

- ١- البورصة المصرية www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx
- ٢- الغرفة التجارية بالشرقية، إدارة الشؤون الاقتصادية ، الزقازيق، دراسات متنوعة.
- ٣- الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اجتماع الخبراء بشأن السلع الأساسية والتنمية، جنيف، يومي ١٥، ١٦ إبريل ٢٠١٥ .
- ٤- المجلس التصديري للحاصلات الزراعية www.aegegypt.com
- ٥- المجلس التصديري للصناعات الغذائية www.feceg.com .
- ٦- الهيئة العامة للرقابة المالية www.efsa.gov.eg
- ٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إصدارات وتقارير www.capmas.gov.eg
- ٨- سوق الجملة بمدينة العبور / www.oboormarket.org.eg/Default.aspx .
- ٩- صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية www.imf.org/ar
- ١٠- قطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة المصرية www.tas.gov.eg
- ١١- مجلة اقتصاديات البيئة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٢٦، عام ٢٠٠٤م.
- ١٢- مجلة الاهرام الاقتصادي، أعداد متنوعة.
- ١٣- مجلة الصحيفة الزراعية " أعداد متنوعة" إدارة الثقافة الزراعية – وزارة الزراعة.
- ١٤- مجلة اقتصاديات البيئة، عيسى الغزالي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دورية، عدد ٢٦، ٢٠٠٤م.
- ١٥- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " الفاو " www.fao.org/statistics/ar
- ١٦- هيئة المواصفات والجودة المصرية، مواصفة كود الممارسات الصحية للخضر والفاكهة الطازجة.

-
- ١٧- هيئة سوق المال www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/
- ١٨- وزارة التجارة والصناعة المصرية www.mti.gov.eg
- ١٩- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، احصائيات التجارة الخارجية للصادرات والواردات (أعداد متفرقة).

قوانين :

- ٢٠- القانون التركي المنظم للغرف والبورصات السلعية رقم ٥١٧٤ لسنة ٢٠٠٤،
www.tobb.org.tr/Sayfalar/Eng/AnaSayfa.php
- ٢١- قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن تنظيم تجارة الجملة ، قرار محافظ القاهرة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٣ بتخصيص سوق العبور في الخضر والفاكهة.
- ٢٢- قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة ميناء البصل) رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ " الجريدة الرسمية – هيئة المطابع الاميرية ".
- ٢٣- قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥، بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية، منشور بالجريدة الرسمية عدد رقم ٩ مكرر(ج) في ٤ مارس سنة ٢٠١٥، هيئة المطابع الاميرية .
- ٢٤- قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، رقم ١ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، ١٠ يناير ٢٠١٧.
- ٢٥- مشروع القانون المقترح لرئاسة مجلس الوزراء بتعديل بعض بنود قانون سوق المال، وإنشاء بورصة العقود الآجلة، هيئة العامة للرقابة المالية، www.efsa.gov.eg

قائمة المراجع الأجنبية :

كتب مترجمة:

- ١- إي.راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، كتاب موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، القاهرة العدد ١٧٣٤، عام ٢٠١١م.
- ٢- كارل ماركس، ترجمة فالح عبد الجبار، د.غانم حمدون، كتاب رأس المال، دار التقدم، المجلد الثاني، ١٩٨٨م.
- ٣- مايكل سنسير، كتاب دليل التعامل في سوق الأسهم understanding stocks ، مكتبة جرير الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

Journals and Research:

1. Lines, Thomas, editor. Agricultural Commodities, Trade and Sustainable Development. International Institute for Environment and Development, 2005, Agricultural Commodities, Trade and Sustainable Development, www.jstor.org/stable/resrep01377.
2. Stephen K. Wegred, Agricultural Commodity Exchanges in Post-Communist Russia, *Communist and Post-Communist Studies* 27(3) 195-224, 1994
3. Wilson, Bobby M. "Race in Commodity Exchange and Consumption: Separate but Equal." *Annals of the Association of American Geographers*, 2005. JSTOR, JSTOR, www.jstor.org/stable/3693958.

Websites:

4. <http://www.tobb.org.tr> الاتحاد العام للغرف والبورصات السلعية بتركيا
5. <http://www.fao.org/faostat/en/#comparesource> منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (فاو)
6. <http://statistics.amis-outlook.org/data/index.html#> (AMIS) نظام معلومات الأسواق الزراعية
7. <http://www.turkstat.gov.tr> معهد الاحصاء التركي
8. <https://www.trademap.org/> موقع التجارة العالمي- الصادرات التركية
9. <https://data.albankaldawli.org/country/turkey> البنك الدولي - بيانات الدولة التركية
10. <http://www.tcmb.gov.tr/> البنك المركزي التركي
11. <https://www.gtb.gov.tr/> وزارة التجارة والجمارك التركية
12. <https://www.economy.gov.tr/> وزارة الاقتصاد التركية
13. <https://www.imf.org/ar> صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي ١٢ أبريل ٢٠١٦ م
14. <http://www.cmegroup.com> بورصة شيكاغو التجارية
15. <http://www.cmegroup.com/company/nymex.html> بورصة نيويورك "النايمكس"
16. <http://www.lme.com> بورصة لندن للمعادن

-
17. <https://www.mcxindia.com/> بورصة السلع المتعددة (كاجو-فلفل-أذرة) بمومباي- الهند
 18. <http://www.ecx.com.et/> بورصة البن في أثيوبيا
 19. <https://www.tobb.org.tr/Sayfalar/TicaretBorsalari.php> مواقع الغرف والبورصات السلعية التركية
 20. <http://en.stb.org.tr/> البورصة السلعية بساكاريا "تركيا"
 21. <http://www.polatliborsa.org.tr/en/> بورصة بولاتلي للحبوب بأنقرة
 22. <http://www.ankaratb.org.tr/> بورصة أنقرة السلعية
 23. <http://www.istib.org.tr> بورصة اسطنبول السلعية
 24. <http://www.itb.org.tr/> بورصة أزمير السلعية
 25. <http://www.ktb.org.tr/> بورصة كونيا السلعية
 26. <http://www.manisatb.org.tr/> بورصة مانيسا السلعية
 27. <http://www.mersintb.org/> بورصة ميرسين السلعية
 28. <http://www.tb.org.tr/> البورصة السلعية بطرابزون " تركيا "
 29. <http://www.adanatb.org.tr/> البورصة السلعية بأضنة " تركيا "
 30. <http://www.adiyantb.gov.tr> البورصة السلعية بأديامان
 31. <http://www.akyazitb.org.tr/> البورصة السلعية في أكيازي
 32. <http://www.antakyatb.gov.tr/> البورصة السلعية في أنطاكية
 33. <http://www.antalyaborsa.org.tr/> البورصة السلعية في أنطاليا
 34. <http://www.aydintb.gov.tr/> موقع البورصة السلعية في أيدن
 35. <http://www.denizlitb.tobb.org.tr/> البورصة السلعية في دينيزلي
 36. <http://www.tarsustb.tobb.org.tr/> بورصة طرسوس السلعية
 37. <http://www.tdag-ticbor.org.tr/> البورصة السلعية في تدر داج
 38. <http://www.babaeskitb.org.tr/> البورصة السلعية في بابسكي
-

-
39. <http://www.bantb.org.tr/> بورصة بانديرما السلعية
 40. <http://www.corlutb.tobb.org.tr/> البورصة السلعية في كورولي
 41. <http://www.esktb.org.tr/> بورصة اسكي شهير السلعية
 42. <http://www.gtb.org.tr/> بورصة غازي عنتاب السلعية
 43. http://www.haymanaborsasi.org.tr البورصة السلعية في هايامان
 44. <http://www.iskenderuntb.org.tr/> البورصة السلعية في اسكندرونة
 45. <http://www.ispartatb.org.tr/> البورصة السلعية في اسبرطة
 46. <http://www.kayseritb.org.tr/> البورصة السلعية في قيصري
 47. http://www.kesantb.tobb.org.tr البورصة السلعية في كيزان
 48. <http://www.kirikkaletb.org.tr/> البورصة السلعية في كيركالي
 49. <http://www.kozantb.tobb.org.tr/> البورصة السلعية في كوزان
 50. <http://www.mpoc.org.my/> البورصة السلعية بماليزيا

الملاحق

الملحق ١: الهيكل الإداري والسياسات المتبعة وبعض نماذج بيانات التجار للبورصة السلعية بساكاريا بتركيا.

الملحق ٢: ويتضمن هذا الملحق ما يلي :

أ- حصر عدد الأسواق العشوائية طبقا لنوع النشاط.(المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

ب- حصر لأسواق الجملة والخضر والفاكهة ووكالاتها والأسواق اليومية والإسبوعية بمحافظة الشرقية-

مصر (المصدر :الغرفة التجارية بالشرقية)

الملحق ٣: نسخة مترجمة من القانون التركي المنظم للغرف والبورصات السلعية التركي رقم ٥١٧٤ لسنة

٢٠٠٤م بدءا من(القسم الثالث المختص بالبورصات السلعية) من مادة رقم ٢٨ حتى مادة ٥٣ .

المصدر: www.tobb.org.tr موقع اتحاد البورصات السلعية التركي .

الملحق ٤:

نسخة مترجمة لنموذج عقد تحكيمي يتفق على بعض بنوده مسبقا بين طرفي المعاملة.

المصدر: www.tobb.org.tr موقع اتحاد البورصات السلعية التركي .

الملحق ٥:

نسخة من قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة مينا البصل) رقم ١٤١ لسنة

١٩٩٤، وتم إلغاء هذا القانون بالقانون رقم ٧٥ لعام ٢٠٠٧ .

المصدر:الجريدة الرسمية عدد ٢٣ في ٩ يونيه ١٩٩٤-هيئة المطابع الاميرية المصرية.

الملحق رقم (١):

الهيكل الإداري والسياسات المتبعة وبعض نماذج بيانات التجار للبورصة السلعية بساكاريا بتركيا^(١)

يتضمن هذا الملحق ما يلي :

أولاً: المجموعات المهنية في بورصة ساكاريا السلعية.

ثانياً: الجمعية العمومية لبورصة ساكاريا السلعية.

ثالثاً: أعضاء مجلس إدارة بورصة ساكاريا السلعية.

رابعاً: اللجنة التأديبية ببورصة ساكاريا.

خامساً: مجلس مراجعة الحسابات.

سادساً: الهيكل التنظيمي "الإداري" ببورصة ساكاريا.

سابعاً: السياسات المتبعة ببورصة ساكاريا.

ثامناً: الحد الأدنى لكميات السلع التي لا يسمح بالتداول أقل منها ببورصة ساكاريا وأحجامها.

تاسعاً: نماذج سجلات بيانات التجار المتعاملين بمركز التسجيل- ببورصة ساكاريا- تركيا.

1. <http://en.stb.org.tr/>

أولاً: المجموعات المهنية في بورصة ساكاريا السلعية:

عدد ٧ مجموعات مهنية :

- اللجنة المهنية رقم (١) عدد ٧ أعضاء
- اللجنة المهنية رقم (٢) عدد ٥ أعضاء
- اللجنة المهنية رقم (٣) عدد ٧ أعضاء
- اللجنة المهنية رقم (٤) عدد ٧ أعضاء
- اللجنة المهنية رقم (٥) عدد ٧ أعضاء
- اللجنة المهنية رقم (٦) عدد ٧ أعضاء
- اللجنة المهنية رقم (٧) عدد ٧ أعضاء

ملحوظة : أعضاء اللجان المهنية ببورصة ساكاريا (٤٧ عضو) منتخبين هم الذين قاموا باختيار أعضاء الجمعية العمومية (٢١ عضوا) من بينهم.

ثانياً: الجمعية العمومية لبورصة ساكاريا السلعية:

تتكون الجمعية العمومية من عدد ٢١ عضو يتم اختيارهم من خلال المجموعات المهنية كل ٤ سنوات، ويتم اختيار ٧ من أعضاء الجمعية لتشكيل مجلس الإدارة.

(وفقاً لقانون البورصات السلعية التركي لا يجوز للرئيس المنتخب للجمعية ونائبه أن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة البورصة أو مجلس التأديب)

عدد أعضاء الجمعية ٢١ عضو على النحو التالي :

- رئيس مجلس إدارة الجمعية عدد(١).
- نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية عدد(١).
- نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية عدد(١).
- سكرتير مجلس إدارة الجمعية عدد(١).
- أعضاء مجلس إدارة الجمعية عدد(١٧).

ثالثاً: أعضاء مجلس إدارة بورصة ساكاريا السلعية:

عدد "٧" عضو (من بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية) على النحو التالي :

- رئيس مجلس إدارة البورصة عدد(١).
- نائب رئيس مجلس إدارة البورصة "أول" عدد(١).
- نائب رئيس مجلس إدارة البورصة "ثان" عدد(١).
- أمين صندوق مجلس إدارة البورصة عدد(١).
- عضو مجلس إدارة البورصة عدد(١).
- عضو مجلس إدارة البورصة عدد(١).
- عضو مجلس إدارة البورصة عدد(١).

رابعاً: اللجنة التأديبية ببورصة ساكاريا :

(من بين أعضاء الجمعية وليس من بين أعضاء مجلس إدارة البورصة)

- رئيس مجلس التأديب عدد(١).
- عضو مجلس التأديب عدد(١).
- عضو مجلس التأديب عدد(١).
- عضو مجلس التأديب عدد(١).
- عضو مجلس التأديب عدد(١).
- عضو مجلس التأديب عدد(١).

خامساً: مجلس مراجعة الحسابات :

(من بين أعضاء الجمعية وليس من بين أعضاء مجلس إدارة البورصة)

- رئيس مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).
- نائب رئيس مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).
- عضو مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).
- عضو مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).
- عضو مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).
- عضو مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).
- عضو مجلس مراجعة الحسابات عدد(١).

سادساً: الهيكل التنظيمي "الإداري" ببورصة ساكاريا:

(مجموعة موظفين ذوي تعليم عال من ضمنهم أمين عام واحد)

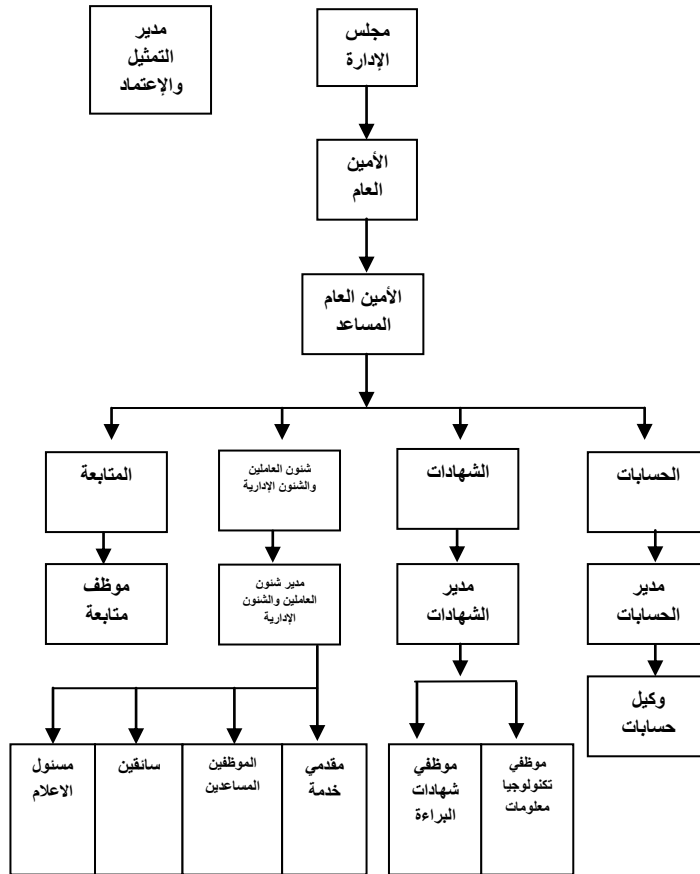
- الأمين العام.
 - مدير الحسابات.
 - مدير الشهادات.
 - المدير الإداري.
 - الفريق الإداري (محاسبين – موارد بشرية - قانونيين – الخ)
 - رئيس مكان تجمع الماشية.
 - موظف اجراءات
 - موظف اجراءات
 - موظف منح شهادات.
 - موظف منح شهادات.
-
-

- موظف منح شهادات.
- موظف منح شهادات.
- موظف منح شهادات.
- سائق.
- معاون خدمة.
- معاون خدمة.
- معاون خدمة.

سادسا: الهيكل التنظيمي "الإداري" ببورصة ساكارييا.

شكل (٧)

الهيكل التنظيمي لبورصة ساكارييا



المصدر : موقع بورصة ساكارييا – تركيا – إحصاءات التداول السنوية.

source: <http://en.stb.org.tr/Yillik-Bultenler>

سابعاً: السياسات المتبعة لبورصة ساكاريا:

أ- السياسة المالية لبورصة ساكاريا

العمل على إستخدام المصادر الجارية التي تحصلت عليها البورصة، وفقاً لقانون إتحاد الغرف التركي رقم ٥١٧٤، بأكثر الطرق كفاءة، وعمل الموازنات والإجراءات المحاسبية وفقاً للمعايير والقواعد المحاسبية، وفقاً لقواعد المسؤولية الاجتماعية، النقد الذاتي، الإستمرارية، الدورية، التحليل المالي، النزاهة، المصداقية، المواعمة، الإفصاح الكامل، النماذج المادية، الحيطه والحذر، من أجل تلبية احتياجات وتوقعات أعضائها.

ب- سياسة الموارد البشرية :

- القيام بتشغيل الأفراد ذوي التعليم العالي، المنفتحين على الإبداع والابتكار والتغيير، الملتزمين، الفعالين، والذين يضعون نصب أعينهم تحقيق النتائج والأهداف من خلال تحسين أنفسهم ووظائفهم.
- العمل على تحفيز الموظفين بجعل التزامهم تجاه المؤسسة في المقدمة.
- الحصول على أقصى فائدة من قدراتهم الإبداعية وامكانياتهم المؤهلة.
- تحقيق المساواة في الفرص بين الموظفين.
- اتباع الشفافية، وسياسة الإدارة المفتوحة للموظفين.
- ضمان حماية الحقوق المادية والروحية للموظفين.
- إيجاد الدفاء، والسلام، ومكان العمل المؤهل، حيث يتم التعاون ومشاركة القيم الشخصية واحترام حقوق الإنسان بدون تمييز سواء من ناحية الجنس أو العقيدة أو اللغة أو النوع.
- الحفاظ على فعالية الهيكل الوظيفي، والتحسين المستمر من خلال المراجعة اليومية للقواعد، وتحديث كافة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية.

ج - سياسة المعلومات :

تتبع ونشر كافة الأنشطة غير السرية وفقاً لقواعد القانون، من خلال الإعلام المرئي والمكتوب، الانترنت والراديو، إتباعاً للعدالة والوضوح والشفافية والمواعمة والتكامل وسهولة الوصول للمعلومة ومبادئ التوقيت المناسب للوصول للمعلومة، والحفاظ على فعالية وكفاءة الهيكل الوظيفي والتحسين المستمر من خلال المراجعة اليومية للقواعد وتحديث كافة المعلومات والممارسات.

د- سياسة سرية المعلومات :

- الإهتمام بمبادئ سرية المعلومات، وضمان أن كافة الوحدات المستخدمة للبنية الأساسية لأجهزة الحاسب الآلي، والأفراد الذين لديهم حرية الوصول إلى أنظمة المعلومات والفنيين التكنولوجيين أمثال مقدمي الخدمات والبرامج والأجهزة يتبعون القواعد.

- الحفاظ على أعمال المؤسسة بـ " صفر " مخالفات فيما يتعلق بأمن المعلومات، وأقل قدر من المعوقات وأعلى قدر من الفوائد من هذه الإستثمارات، وحماية المعلومات من التهديدات واسعة النطاق وفقا لمبادئ السرية والنزاهة ومستوى الإتاحة.

ثامنا: الحد الأدنى لكميات السلع التي لا يسمح بالتداول أقل منها ببورصة ساكاريا وأحجامها :

يوجد تنوع كبير في السلع المتداولة ببورصة ساكاريا ، كما يسمح بتداول كميات قليلة (ولا يسمح بالتداول لأقل منها)، ويمكن ان يسمح بتداول الحدود الدنيا بدون تسجيل، تشجيعا لصغار المزارعين، وعامل جذب للمستهلكين النهائيين ، وتعزيز لفكرة البورصة الزراعية.

شكل رقم (٨)

بيان بالحد الأدنى للكميات التي لا يسمح بالتداول اقل منها ، لأنواع السلع المتداولة في "بورصة ساكاريا" بتركيا (ما يقل عن ذلك تسمح الغرفة بالتداول عليه بدون تسجيل)

المجموعة Item Group	النوع Item Type	الحد الأدنى للكمية Minimum Amount
حبوب Cereal	شعير Barley	100 KG
	ذرة Corn	100 KG
	أرز Rice	100 KG
	شوفان Oat	100 KG
منتجات الحبوب Cereal Products	نخالة قمح(سميكة – رقيقة) Wheat Bran(Thick – Thin)	100 KG
	نشأ(ذرة – بطاطس – قمح) – Starch(Corn – Potato – Wheat)	120 KG
البقوليات ومنتجات البقوليات Pulses and Pulses Products	لوبياء Kidney Bean	100 KG
	فاصوليا Haricot Bean	100 KG
	عدس Lentil	100 KG
	حمص Chickpea	100 KG
بذور زيت Oilseed	عباد الشمس(جديد – محلي) Sunflower(local – New)	100 KG
	بذر كتان Linseed	100 KG
لب Pulps	لب عباد الشمس Sunflower Pulp	500 KG
	لب الذرة Corn Pulp	500 KG
زيوت طعام Vegetable Oils	زيت عباد الشمس Sunflower oil	50 KG
	زيت بندق Hazelnut Oil	100 KG
	زيت ذرة Corn Oil	50 KG
	سمن نباتي Vegetable Margarine	50 Kg
	زيت بذرة قطن Cotton Oil	50 KG
	زيت زيتون Olive Oil	50 KG
منتجات أخرى Other Products	جلوكوز Glucose	100 KG
	يقطين Pumpkin	150 KG
	بصل Onion	100 KG
	بطاطس Potato	100 KG
	عصير عنب مغلي Boiled Grape Juice	100 KG
	جبنه فيتا Feta Cheese	17 KG
	ثوم Garlic	100 KG
	بيض Egg	500 Piece
	لحم دجاج Chicken Meat	25 KG
	دجاج Chicken	50 Piece
	كتكوت Stud Chicken	500 Piece

Item Group المجموعة	Item Type النوع	الحد الأدنى للكمية Minimum Amount
Dry and Fresh Fruits فاكهة جافة وطازجة	Walnut(with Shell) جوز(بالخشب)	100 KG
	Walnut جوز	30 KG
	Hazelnut(with Shell) بندق(بالخشب)	100 KG
	Hazelnut بندق	50 KG
	Pumpkin بذور يقطين	25 KG
Textile Raw Materials مواد خام نسيجية	Wet Floss خيوط رطبة	5 KG
	Dry Floss خيوط جافة	5 KG
	Goat Hair شعر ماعز	25 KG
	Cotton قطن	50 KG
	Mohair موهير	25 KG
	Wool صوف	25 KG
Livestock ماشية المواشي الصغيرة والمجترات الصغيرة أعلى 3 Both Cattles and Small Ruminants has an upper limit of 3.	Ox ثيران	50 KG/ 1 Piece
	Cow بقرة	50 KG/ 1 Piece
	Calf عجل	50 KG/ 1 Piece
	Heifer بقرة صغيرة	50 KG/ 1 Piece
	Buffalo جاموس	50 KG/ 1 Piece
	Buffalo Club جاموس شبل	50 KG/ 1 Piece
	Sheep غنم	13 KG/ 1 Piece
	Lamb حمل	13 KG/ 1 Piece
	Goat ماعز	13 KG/ 1 Piece
	Yeanling ضأن	13 KG/ 1 Piece
Raw Skins جلود خام		
Cattles مواشي	Cattles Skin(Wet and Dry) جلود ماشية	50 KG
	Buffalo Skin(Wet and Dry) جلود جاموس	50 KG
	Calf Skin(Wet and Dry) جلود عجول	50 KG
Small الحيوانات المجترة الصغيرة Ruminants	Sheep Skin(Wet and Dry) جلود غنم	5 Piece
	Lamb Skin(Wet and Dry) جلود حملان	5 Piece
	Yeanling Skin(Wet and Dry) جلود ضأن	5 Piece
	Goat Skin(Wet and Dry) جلود ماعز	5 Piece
Other Products منتجات أخرى	Dextrin مادة صمغية	50 KG
	Soap(White – Green) صابون	100 KG
	Heather(KG) نبات الخلنج	25 KG
	Heather Seeds بذور نبات الخلنج	25 KG

المصدر : موقع بورصة ساكاريا – تركيا – إحصاءات التداول السنوية.

source: <http://en.stb.org.tr/Yillik-Bultenler>

تاسعا: نماذج سجلات بيانات التجار المتعاملين بمركز التسجيل- ببورصة ساكاريا- تركيا

شكل رقم(٩)

نماذج سجلات بيانات التجار المتعاملين بمركز التسجيل- ببورصة ساكاريا- تركيا

(قاعدة بيانات يلزم قانون البورصة السلعية أي عضو بالبورصة بتحديثها، وإلا تعرض للعقوبة)

سجل بيانات تجار الحبوب والبقوليات

رقم السجل	الاسم	العنوان	المنطقة "الحي"	التليفون
.....

تجار الخضراوات والفاكهة الطازجة :

رقم السجل	الاسم	العنوان	المنطقة "الحي"	التليفون
.....

تجار الفواكه الجافة والمكسرات :

رقم السجل	الاسم	العنوان	المنطقة "الحي"	التليفون
.....

تجار مختلف المواد الغذائية :

رقم السجل	الاسم	العنوان	المنطقة "الحي"	التليفون
.....

تجار الثروة الحيوانية ولحوم الماشية وجلودها :

رقم السجل	الاسم	العنوان	المنطقة "الحي"	التليفون
.....

المصدر : الموقع الالكتروني لبورصة مدينة ساكاريا التركية

source:<http://en.stb.org.tr>

ملحق رقم (٢)

الأسواق العشوائية على مستوى الجمهورية وأسواق الجملة بمحافظة الشرقية

ويتضمن هذا الملحق ما يلي :

أ- حصر عدد الأسواق العشوائية طبقا لنوع النشاط .

ب- حصر لأسواق الجملة للسلع الزراعية والأسواق اليومية والإسبوعية بمحافظة الشرقية.

ملحق ٢/أ

حصر عدد الاسواق العشوائية طبقا لنوع النشاط

المحافظة	تجارى	حرفى	غذائى	مختلط	الاجمالى
اسوان	٢		٦	٦	١٤
اسيوط	٦		٢٤	٢٦	٥٦
الاسكندرية	٢١		٤٢	٢٠	٨٣
الاسماعيلية	١		٥	٨	١٤
الاقصر	٢	١	١٢	٦	٢١
البحيرة	٢		٣٥	١١	٤٨
الجيزة	٢	١	٤٣	٣٧	٨٣
الدقهلية	٥		٣١	٥	٤١
السويس	١		١٠	٥	١٦
الشرقية	٤		٤٢	٩	٥٥
الغربية	١٩		٤١	١	٦١
الفيوم	١		٢٦	٢٦	٥٣
القاهرة	٢٢	٤	٧٥	٣٣	١٣٤
القليوبية	٨		٣٢	٥	٤٥
المنوفية	١		٢١	٧	٢٩
المنيا	٥		٢٦	٣٥	٦٦
الوادى الجديد				٢	٢
بنى سويف	١		١٥	٣٨	٥٤
بورسعيد	٦		١٣	٢	٢١
جنوب سيناء			٤	٣	٧
دمياط	٣		١٤	٢	١٩
سوهاج	٦		٦٣	٢	٧١
قنا	٥	١	٣٠	١٦	٥٢
كفر الشيخ	١		٢١	٢٠	٤٢
مطروح	٢		٦	٤	١٢
الاجمالى	١٢٦	٧	٦٣٧	٣٢٩	١٠٩٩

المصدر : حصر أعداد الأسواق العشوائية ٢٠١٥م على مستوى الجمهورية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات التجارة الداخلية.

ملحق ٢/ب

حصر لأسواق الجملة والخضر والفاكهة ووكالاتها والأسواق اليومية والإسبوعية بمحافظة الشرقية

أسواق الجملة للخضر والفاكهة ووكالاتها " دائم " :			
م	العنوان	السوق	نوعية السلع المباعة
١	الزقازيق - شارع مصطفى كامل - النحال	سوق الجملة الرئيسي بمدينة	خضر وفاكهة فقط " جملة "
٢	أبو كبير - طريق كفر صقر	سوق الجملة الرئيسي	خضر وفاكهة فقط " جملة "
٣	فاقوس - طريق الصالحية الجديدة	سوق خضر وفاكهة جملة	خضار وفاكهة وأسمدة و بذور
٤	بلبيس - أرض الجوت	سوق خضر وفاكهة جملة	خضار وفاكهة فقط
الأسواق اليومية :			
م	العنوان	السوق	نوعية السلع المباعة
٣	الزقازيق - منشية أبو عامر	سوق خضار وفاكهة	خضراوات و سلع غذائية
٤	الزقازيق - شارع الجيش	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
٦	كفر صقر - بجوار النادي الرياضي .	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
٧	أولاد صقر - شارع البحر	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
٨	مشتول السوق	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
٩	ديرب نجم - ٢٣ يوليو خلف البنك الأهلي	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
١٠	الابراهيمية - بجوار الموقف	خضار وفاكهة وأسماك + مواشى	سلع غذائية و متنوعة + مواشى
١٢	بلبيس - شارع ابو بكر الصديق	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
١٤	فاقوس - شارع الجمهورية	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
١٧	ههيا - شارع سعد زغول - بجوار محطة السكة الحديد	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
١٨	أبو حماد - شارع عبد السلام عارف	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
١٩	القرين	خضار وفاكهة وأسماك	خضار وفاكهة وأسماك
أسواق اليوم الواحد " الأسبوعية " :			
م	العنوان	السوق	نوعية السلع المباعة
٢	الزقازيق - حى الحسينية	سوق الثلاثاء	سلع غير غذائية ومستعملة
٤	مركز الزقازيق - العصلوجى	سوق الثلاثاء	سلع غذائية و متنوعة
٥	مركز الزقازيق - بهنباى	سوق الأحد	سلع غذائية و متنوعة
٦	مركز الزقازيق - القنابات	سوق الاثنين	سلع غذائية و متنوعة
٧	مركز الزقازيق - غزالة الخيس	سوق الأربعاء	سلع غذائية و متنوعة
٨	مركز الزقازيق - شبيبة النكارية	سوق الثلاثاء	سلع غذائية و متنوعة
٩	مركز الزقازيق - النحاس	سوق الاثنين	سلع غذائية و متنوعة
١٠	مركز الزقازيق - شنبارة الميمونة	سوق الخميس	سلع غذائية و متنوعة
١١	مركز الزقازيق - الطاهرة العورة	سوق الخميس	سلع غذائية و متنوعة + مواشى
١٢	مركز الزقازيق - بنى عامر	سوق الخميس	سلع غذائية و متنوعة
١٣	مركز الزقازيق - بردين	سوق الأحد	سلع غذائية و متنوعة
١٤	مركز الزقازيق - الزهراء	سوق الأحد	سلع غذائية و متنوعة
١٥	مركز الزقازيق - كفر أباطة	سوق الأربعاء	سلع غذائية و متنوعة
١٦	مركز الزقازيق - بنى عامر	سوق الخميس	سلع غذائية و متنوعة

١٧	مركز الزقازيق - ميت أبو علي	سوق الثلاثاء	سلع غذائية ومنتوعة
١٨	كفر صقر	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
١٩	كفر صقر - أبو الشقوق	سوق الأحد	سلع غذائية ومنتوعة + مواشى
٢٠	كفر صقر - قصاصين الأزهار	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٢١	كفر صقر - تلراك	سوق الخميس	سلع غذائية ومنتوعة
٢٢	أولاد صقر	سوق الثلاثاء	سلع غذائية ومنتوعة
٢٣	مشتول السوق	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٢٤	مشتول السوق - كفر إبراش	سوق السبت	سلع غذائية ومنتوعة
٢٥	ديرب نجم	سوق الأحد	سلع غذائية ومنتوعة + مواشى
٢٦	ديرب نجم - منشأة صهيرة	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٢٧	ديرب نجم - قرموط صهيرة	سوق الأربعاء	سلع غذائية ومنتوعة
٢٨	ديرب نجم - طحا المرج	سوق الخميس	سلع غذائية ومنتوعة
٢٩	ديرب نجم - صافور	سوق الثلاثاء	سلع غذائية ومنتوعة
٣٠	الإبراهيمية	سوق الخميس	سلع غذائية ومنتوعة
٣١	الإبراهيمية - كفور نجم	سوق الثلاثاء	سلع غذائية ومنتوعة
٣٢	منيا القمح - شارع القيسارية - خلف باتا	عمومي	سلع غذائية ومنتوعة
٣٣	منيا القمح	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٣٤	منيا القمح - العزيزية	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٣٥	منيا القمح - العزيزية	سوق المواشى	سلع غذائية ومنتوعة
٣٦	منيا القمح - شلشمون	سوق السبت	سلع غذائية ومنتوعة
٣٧	بليبس	سوق الخميس	سلع غذائية ومنتوعة + مواشى
٣٨	بليبس - وراء سعدون	سوق عمومي	سلع غذائية ومنتوعة
٣٩	العاشر - المجاورة ١٥	سوق عمومي	سلع غذائية ومنتوعة
٤٠	أبو كبير	سوق الأربعاء	سلع غذائية ومنتوعة + مواشى
٤١	أبو كبير - الحصوة	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٤٢	ههيا	سوق السبت	سلع غذائية ومنتوعة
٤٣	ههيا - سوق العلاقمة	سوق الأحد	سلع غذائية ومنتوعة
٤٤	ههيا - صبيح	سوق الخميس	سلع غذائية ومنتوعة
٤٥	ههيا - الزرزومون	سوق السبت	سلع غذائية ومنتوعة
٤٦	أبو حماد	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٤٧	أبو حماد - الصوة	سوق السبت	سلع غذائية ومنتوعة
٤٨	القرين	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٤٩	الحسينية - عزبة التل	سوق الخميس	سلع غذائية ومنتوعة
٥٠	الحسينية - الحمادين	سوق الاثنين	سلع غذائية ومنتوعة
٥١	الحسينية - قصاصين الشرق	سوق الأربعاء	سلع غذائية ومنتوعة
٥٢	الحسينية - الناصرية	سوق الثلاثاء	سلع غذائية ومنتوعة
٥٣	الحسينية - سماكين الشرق	سوق السبت	سلع غذائية ومنتوعة

المصدر: الغرفة التجارية بالشرقية، سبل علاج الآثار السلبية للباعه الجائنين، حصر الأسواق والوكالات، الزقازيق، ٢٠١٥.

ملحق رقم (٣)

نسخة من ترجمة قام بها الباحث للقسم الثالث من القانون التركي المنظم للغرف والبورصات السلعية التركي رقم ٥١٧٤ لسنة ٢٠٠٤م بدءا من المادة

رقم ٢٨ حتى المادة ٥٣

- المبادئ العامة للبورصات السلعية .
- فروع البورصات السلعية في تركيا.
- التسجيل الالزامي بالبورصات السلعية.
- الاختصاص، التمثيل، سلطة التوقيع في البورصة السلعية.
- الواجبات المنوط بالبورصة السلعية القيام بها.
- كيانات البورصة السلعية ، تأسيسها، وواجباتها.
- لجان المهن " الحرف " وواجباتها.
- الجمعية العمومية وواجباتها.
- مجلس الادارة وواجباته.
- مجلس التأديب وواجباته.
- المعاملات بالبورصة السلعية.
- السلع المدرجة بالبورصة السلعية ومشترياتها ومبيعاتها.
- تسجيل المعاملات بالبورصة السلعية.
- الكيفية التي يتم بها الالتزام بالتسجيل.
- الأشخاص المتعاملين بالشراء والبيع في البورصة السلعية.
- اللوائح والأنظمة المتعلقة بالمعاملات بالبورصة السلعية.
- إيرادات البورصة السلعية.
- الرسوم وتكاليف الوثائق.
- أنواع الوثائق التي تقدمها البورصة.
- ميزانية البورصة.
- بورصات السلع المتخصصة في منتج معين.

المبادئ العامة للبورصات السلعية^(١)

المادة ٢٨ :

- ١- البورصة السلعية عبارة عن كيان قانوني عام نشأت بهدف تبادل السلع من "شراء - بيع - تسجيل - نشر للبيانات السعرية" وفقا للمبادئ المنصوص عليها بهذا القانون
- ٢- يتم استبعاد كلا من (تحويل العملات الأجنبية - مستخرجات المناجم) من نطاق هذا القانون كسلع يتم تبادلها.

المادة ٢٩ :

٣- تأتي الموافقة على إنشاء البورصات السلعية من خلال موافقة الوزير المختص، ويتم إنشاء بورصة سلعية لمحافظة ما، بعد تقديم رأي إيجابي بإنشائها من قبل الاتحاد، تماشيا مع متطلبات الضرورات التجارية.. ويجوز إنشاء بورصات سلعية متخصصة "لتؤدي أنشطة على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي".

٤- البورصة السلعية الإقليمية وهي البورصة التي تنشأ على أساس إقليمي، ويتم إطلاق عليها البورصة السلعية للإقليم، والإقليم الواحد يضم عدة محافظات" تتم الموافقة على إنشائها بقرار من الوزارة، بناء على طلب أكثر من نصف مجموع أعضاء جمعيات بورصات المحافظات التي يتشكل منها الإقليم، موجهها هذا الطلب إلى الاتحاد في صورة كتابية أو من خلال قرار من قبل ثلثي مجموع أعضاء جمعيات البورصات السلعية بالمحافظات، بشكل فردي، مع تقديم عرض يحتوي على توجيه إيجابي لإنشائها من قبل الاتحاد.

٥- بإنشاء البورصة الإقليمية فإن باقي البورصات السلعية في نطاق الإقليم تتحول إلى فروع لها.

٦- تخضع كافة البورصات السلعية على مستوى الدولة أو البورصات الإقليمية لنفس الأحكام.

٧- البورصات السلعية ملزمة بتوفير عدد كاف من الموظفين، والأجهزة، والبنية التحتية، والتنظيم المناسب الكاف للخدمة التي سوف يتم تقديمها، وذلك تماشيا مع معايير البورصات السلعية التي تحددها لائحة تصدرها الوزارة، بعد عرض الاتحاد الذي يحتوي على توجيه إيجابي بإنشائها.

٨- يتم تصنيف البورصات السلعية وفقا لاختصاصاتها، وذلك وفقا للنظام الذي تحدده وتصدره الوزارة، وبعد أخذ رأي الاتحاد الإيجابي.

(١) الموقع الإلكتروني لإتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي <https://www.tobb.org.tr> تم ترجمة الجزء المتعلق بالبورصات السلعية .

٩-يجوز للأشخاص المقيمين بالخارج تنفيذ المعاملات في البورصات السلعية ذات الطبيعة الدولية.

المادة ٣٠:

١٠- تحدد هذه المادة مفهوم النطاق المكاني لعمل البورصات السلعية.

١١- تمثل حدود المحافظة نطاق عمل البورصة السلعية الخاصة بها، ويمكن توسيع هذا النطاق ليشمل المحافظات المحيطة بها، بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد، ويكون هذا التوسيع ساري المفعول إلى حين إنشاء بورصات سلعية في تلك المحافظات.

المادة ٣١ :

فروع البورصات السلعية في تركيا :

١٢-يجوز للبورصات السلعية "الإقليمية والمحلية " أن تنشأ فروعاً لها في النطاق المكاني لعملها، وذلك بناء على قرارات جمعية البورصة السلعية.

١٣- تتشكل جمعية البورصة السلعية من عشرة أعضاء على الأقل عن طريق الانتخاب والذي يتم تحت إشراف قضائي، ويكون نطاق عملها بالمحافظة والجهات التي تقع بها فروعها.

١٤- يلتزم أعضاء الجمعية بانتخاب رئيس مجلس إدارة، ونائب، وخمسة أعضاء لمجلس إدارة البورصة من بينهم، كما يلتزمون بانتخاب خمسة أعضاء مناوبين.

١٥- يقوم مجلس الإدارة بتعيين رئيس لكل فرع ونائب له ومسئول من بينهم.

١٦- البورصات السلعية قد تفوض بعض اختصاصاتها لجمعية الفرع بناء على اقتراح من أعضاء مجلس الإدارة وموافقة من الجمعية العمومية.

١٧- بتأسيس البورصة السلعية الإقليمية، فإن البورصات السلعية بالمحافظات تتحول إلى فروع لها، كذلك فإن البورصات السلعية التابعة "بالقرى والنجوع" يجوز لها أن تتحول إلى فروع للبورصة السلعية للمحافظة وذلك بناء على قرار يتخذ بموافقة ثلثي أعضائها.

١٨- تحدد اللائحة التي يصدرها الإتحاد كافة المبادئ والإجراءات المتعلقة بإنشاء وتشغيل الفروع وميزانياتها وواجبات البورصات السلعية التابعة، بالإضافة لأي قضايا أخرى.

المادة ٣٢:

التسجيل الإلزامي بالبورصات السلعية

١٩- الأشخاص الممارسين لأنشطة الشراء والبيع للسلع المدرجة بالبورصة السلعية ملزمين بالتسجيل بالبورصة السلعية حيث يتواجدون، وبخصوص الأشخاص الذين

لم يلتزموا بالتسجيل، فيقوم المسئولون بالبورصة بحكم مناصبهم بإدراجهم بها، ويتم إخطارهم بذلك.

٢٠- تسجيلات الأعضاء يجب أن تتم في مجموعات مهنية "حرفية"، ويجب أن توضع في قاعدة بيانات مشتركة ويتم الاحتفاظ بها بشكل يتم تحديثه باستمرار، وتوضع نسخ منها بالوزارة والاتحاد في صورة الكترونية.

٢١- الأشخاص الملزمين بالتسجيل بالبورصات السلعية، يلزمون بإخطار البورصات السلعية محل تسجيلهم بأي تعديلات تطرأ على وضعهم القانوني، بحيث يتم تسجيل ذلك وإعلانه خلال شهر من هذه التغييرات وفقا لقانون التجارة التركي.

٢٢- إذا أبلغت البورصات السلعية ذات الصلة بأي تعديلات كان يلزم تسجيلها ولكنها لم تسجل بالشكل المطلوب وخلال المدى الزمني، في هذه الحالة يجب على البورصة إطلاع مكتب التسجيل ذي الصلة من أجل إجراء التغيير اللازم.

٢٣- يلتزم مكتب التسجيل أن يقوم بعمل التعديلات اللازمة بناء على الاخطار المذكور.

٢٤- ومن ضمن من يشملهم ضرورة الإلزام بالتسجيل بالبورصة السلعية، الفروع ومكاتب الشركات والمصانع والوكلاء والمستودعات وأماكن البيع والشراء، والوحدات الشبيهة بما سبق.

٢٥- المطالبين بالتسجيل بالبورصة السلعية، التجار أو أصحاب مهن، بوصفهم أشخاصا حقيقيين أو اعتباريين، كذلك الذين يكون مقر عملهم خارج الحدود المكانية للبورصة السلعية ولكنهم يقومون بتأدية بعض الأنشطة في حدود البورصة المكانية فهم مطالبون أيضا بالتسجيل بالبورصة السلعية

٢٦- الأشخاص الذين لم يتم التمكن من تحديد أوضاعهم القانونية خلال العامين الأخيرين، والأشخاص الذين لم يشاركوا بأنشطة الشراء والبيع للسلع من خلال البورصة السلعية في غضون العامين الأخيرين، سيتم شطبهم من المجموعات المهنية ومن قائمة الناخبين، ووقف استحقاقاتهم عن أي رسوم إشتراك قاموا بسدادها، ولن يمكنهم تلقي الخدمات الصادرة من البورصة السلعية.

٢٧- إذا لم يلتزم الشخص المقصود بالتقدم بطلب للتسجيل بتوفير معلومات عن عنوانه ووضع القانوني خلال عامين بدءا من بداية العام الجديد التالي للقرار المسبق لجمعية البورصة السلعية، يتم محو سجله من البورصة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة، وقرار من الجمعية.

٢٨- الإشتراكات المستحقة يتعين البدء فيها مرة أخرى إذا قام الشخص المعني بإبلاغ البورصة السلعية بخصوص وضعه خلال تلك الفترة، ولكن في حالة لم يتم سداد

ديون الإشتراكات المستحقة، فإن مثل هؤلاء الأشخاص لا يجوز ادراجهم بقوائم الناخبين مرة أخرى.

٢٩- المنتجون والبائعون الذين يقومون بالبيع مباشرة إلى المستهلكين " بدون انتاج كميات ضخمة من البضائع المدرجة بالبورصة السلعية " يجوز لهم بيع بضائعهم بالبورصة السلعية بدون التزامهم بالتسجيل بها.
المادة ٣٣ :

الاختصاص، التمثيل، سلطة التوقيع في البورصة السلعية

٣٠- البورصة السلعية يرخص لها البيع، الشراء، البناء، التجزئة، الدمج، الرهن للممتلكات المنقولة وغير المنقولة، اقتراض الأموال، المصادرة، دعم وتشجيع الأنشطة الاجتماعية، التبرعات والمساعدات لإنشاء المدارس والفصول، والمنح الدراسية، إنشاء المؤسسات الخيرية أو المشاركة في القائم منها، تماشياً مع أحكام هذا القانون والقوانين المشابهة.

٣١- الممثل القانوني للبورصة السلعية هو رئيس مجلس الإدارة.
٣٢- هناك إزام بوجود توقيع مشترك لرئيس مجلس الإدارة مع عضو واحد على الأقل أو الأمين العام.
المادة ٣٤ :

الواجبات المنوط بالبورصة السلعية القيام بها كالتالي :

- ٣٣- ترتيب وتسجيل عمليات البيع والشراء للسلع المدرجة بها.
٣٤- التحديد اللحظي وإعلان الأسعار يوميا للبضائع المدرجة بها.
٣٥- وضع القواعد العامة موضع التنفيذ، بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم، القبول، السداد، وتعليمات وشروط إنهاء الصفقات، وأي عوامل يكون لها تأثير على الأسعار، وقواعد التحكيم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ، بعد موافقة اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية.
٣٦- متابعة البورصات السلعية المحلية والدولية وأنشطة الأسواق، والتواصل معهم بخصوص الأسعار، وإرشاد الأعضاء بشأن التجارة الالكترونية، وشبكات الانترنت.
٣٧- إصدار وإقرار الوثائق المنصوص عليها في المادة ٥١.
٣٨- إنشاء المختبرات والمكاتب الفنية أو المشاركة في القائم منها، من أجل تحديد أنواع ومواصفات البضائع المدرجة بالبورصة السلعية.
٣٩- تحديد الغرف السائد والممارسات المتعلقة بالبورصات السلعية في مناطقها لرفعها إلى الوزارة للموافقة عليها، مع إعلان ونشر ذلك.

٤٠- تقديم العروض والطلبات إلى السلطات الرسمية المختصة في أي موضوع يتعلق بأنشطة البورصة السلعية، كذلك رفع دعوى عن العضو أو عن الأعضاء كافة أو ذوي الاهتمام منهم بالموضوع.

٤١- كشف أي اتفاقات أو قرارات أو أفعال تحمل شبهة "إحتكار" مما قد يؤدي إلى تقويض المنافسة الحرة، وفي حالة كشف هذه الاتفاقات أو القرارات أو الممارسات الاحتكارية، يتم إبلاغ السلطات المختصة.

٤٢- في حالة قيام الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى وفقا للقانون بإسناد الأعمال الموكلة إليها للبورصات السلعية في إطار نطاق عملها كما ورد بالقانون، وجب على البورصات السلعية القيام بهذه الأعمال.

٤٣- إمداد أعضائها بالمستندات الهامة وأي خدمات تتعلق بذلك.

٤٤- تقييم الطلبات والالتماسات المقدمة إليها لإقامة المعارض المحلية، وتقديم المقترحات للاتحاد العام.

٤٥- إتمام الواجبات المكلفة بها من خلال التشريعات الأخرى، وكذلك الواجبات المكلفة بها من قبل الاتحاد، والوزارة، وذلك وفقا للقوانين ذات الصلة.

كيانات البورصة السلعية، تأسيسها، واجباتها.

المادة ٣٥ :

٤٦- كيانات البورصة كما يلي :

○ لجان المهن " الحرف "

○ الجمعية.

○ مجلس الإدارة.

○ مجلس التأديب.

لجان المهن " الحرف " :

المادة ٣٦ :

٤٧- يلزم أن تتألف لجنة المهن بالبورصة السلعية من ٥ أو ٧ أعضاء، وفي حالة كون البورصة السلعية يزيد عدد أفرادها عن عشرة آلاف عضو فيلزم أن تتألف من ٥ أو ٧ أو ٩ أو ١١ عضو، ويتم إنتخابهم من قبل المجموعات المهنية لفترة ٤ سنوات، ويتم انتخاب أيضا أعضاء مناوبين بنفس العدد.

٤٨- تقوم اللجنة بإنتخاب رئيس ونائب رئيس من بينهم لمدة أربعة سنوات.

٤٩- الأشخاص الطبيعيون وممثلهم القانونيون يلتزمون بتأدية الواجبات التي تقع عليهم
بلجنة المهن بالغرف والبورصات السلعية في حدود نطاق نشاطهم فقط، وفقا لقانون
إنشاء الغرف رقم ٥٠٧ في ١٧ يوليه ١٩٦٤م.

٥٠- يتم تحديد المبادئ التي بها تشكل مجموعات المهن وتحديد عدد أعضاء هذه
المجموعات ، وأي قضايا أخرى من خلال لائحة يتولى الإتحاد إعدادها.

واجبات لجان المهن بالبورصة السلعية

المادة ٣٧:

الواجبات المنوط القيام بها من قبل لجان المهن :

٥١- إجراء ما هو ضروري من إختبارات لأفراد المهنة وإقتراح التدابير والإجراءات
ذات الفائدة والضرورية في مجالات أنشطة المهن المختلفة على مجلس الادارة من
أجل إتخاذ قرار حيالها.

٥٢- إقرار حضور الرئيس أو نائبه أو أي من الأعضاء المناسبين لحضور اجتماع
الجمعية، دون أن يكون لهم حق التصويت حول الموضوعات المطروحة بجدول
أعمال الجمعية، على أن يكونوا على صلة مع لجان المهن.

٥٣- القيام بعمل البحوث اللازمة والرد على المسائل المتعلقة بمجالات عملهم عند طلب
معلومة ما من قبل الجمعية العامة أو مجلس الادارة.

٥٤- تأدية كافة الواجبات الأخرى الملقة على عاتقهم من قبل التشريعات الأخرى.

جمعية البورصة السلعية

المادة ٣٨ :

٥٥- يجب أن تتألف جمعية البورصة من أعضاء يتم إنتخابهم بواسطة مجموعات المهن
لمدة أربعة سنوات، ويتم انتخاب أعضاء في الجمعية على النحو التالي :

٥٦- عضوين من لجان المهن ذات الخمسة أشخاص.

٥٧- ثلاثة أعضاء من لجان المهن ذات السبعة أشخاص.

٥٨- أربعة أعضاء من لجان المهن ذات التسعة أشخاص.

٥٩- خمسة أعضاء من لجان المهن ذات الإحدى عشر شخص.

٦٠- كذلك يتم انتخاب نفس العدد من الأعضاء المناوبين.

٦١- في أسواق البورصات التي لم يتم تأسيسها بعد، ولديها ما لا يقل عن ٧ مجموعات
مهنية فإنه يلزم تأسيس الجمعية من ١٤ عضوا منتخبين، من الأشخاص المسجلين

بالبورصة السلعية، علاوة على نفس العدد من الأعضاء المناوبين.

٦٢- تقوم الجمعيات بانتخاب لجان متخصصة لتنفيذ الواجبات التي تحددها(لجان المهن).

- ٦٣- تنتخب الجمعية رئيسا ونائبا واحدا أو اثنين من بين الأعضاء لمدة أربعة سنوات.
- ٦٤- الأشخاص الحقيقيون وممثلو الكيانات الاعتبارية المنتخبين لعضوية الجمعية، يتوجب عليهم القيام بتنفيذ الواجبات الملقة على عاتقهم في جمعيات الغرف ضمن حقل أنشطتهم.
- ٦٥- لا يجوز للرئيس المنتخب للجمعية ونائبه أن يكون رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة البورصة السلعية أو مجلس التأديب.
- ٦٦- مدة بقاء رؤساء الجمعيات "عامين" على التوالي، ولا يجوز إعادة إنتخاب رئيس الجمعية لأداء نفس العمل ما لم تكن قد مرت فترتين على الأقل على آخر انتخاب له.
- واجبات جمعية البورصة السلعية :**
- المادة ٣٩ :

واجبات جمعية البورصة السلعية على النحو التالي :

- أ: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومجلس التأديب بالبورصة السلعية.
- ب: انتخاب مندوبين من بين أعضاء جمعية البورصة السلعية للجمعية العامة للاتحاد.
- ج: القيام بإعداد الدراسات واتخاذ القرارات حيال الاقتراحات التي يتقدم بها مجلس الإدارة.
- د: تحديد ونشر القواعد والممارسات العرفية في مجالات عملهم.
- هـ: دراسة وإقرار الميزانية الشهرية وطلبات نقل الملكية.
- و: إنشاء مؤسسات التحكيم للقيام بتسوية المنازعات التي قد تنشأ من المعاملات التي تتم بالبورصة السلعية، أو الاتفاقات المتعاقد عليها كما جاءت بنصوص الاتفاقات.
- ز: الموافقة على قائمة الخبراء التي قد تطلبها المحاكم لتسوية المنازعات التي قد تحدث نتيجة العمليات التي تتم بالبورصة السلعية.
- ح: الموافقة على القرارات المتعلقة بالجزاءات والعقوبات المقترحة من مجلس التأديب بشأن أعضاء البورصة السلعية.
- ط: الموافقة على الميزانية السنوية والحسابات الختامية، وإقالة أعضاء مجلس الإدارة من مناصبهم، والبدء في اتخاذ اجراءات ضد أولئك الذين يثبت مسؤوليتهم.
- ي: اتخاذ قرار بخصوص شراء، بيع، تشييد، تجزئة، دمج، رهن للأصول الثابتة، اقتراض أموال، المصادرة، وذلك وفقا لنصوص هذا القانون، وكذلك الشراكة في الشركات.
- ك: الموافقة على التعليمات الداخلية المتعلقة بالبورصة السلعية، وتقديمها للاتحاد لأخذ الموافقة عليها.

ل: تحديد ما هي السلع المدرجة بقائمة البورصة السلعية التي يجوز شراؤها وبيعها خارج مقر البورصة السلعية، شريطة أن يتم تسجيلها فيما بعد، وتحديد الفترة المسموح بها بالتسجيل حتى ثلاثين يوما، بحيث يكونوا على صلة بمكتب التسجيل المختص بالسلع المشتراه والمباة بتلك الطريقة.

م: مراجعة الاعتراضات ضد قرارات مجلس الإدارة بشأن الالتزامات المتعلقة بالتسجيل بالبورصة السلعية أو مستويات الأعضاء ومنح قرار نهائي بذلك.

ن: إنشاء اللجان المتخصصة وفقا للمهن والمشاكل.

س: العضوية بالمؤسسات الصناعية والتجارية والاقتصادية داخل تركيا وخارجها لأعضاء الجمعية، وإرسال مندوبين للمؤتمرات.

ع: مراجعة واتخاذ قرار بشأن مقترحات مجلس الإدارة أو تفويض السلطة لمجلس الإدارة عند الضرورة للتنازل عن دعاوى مستحقات البورصة التي يستحيل تحصيلها، أو إسقاطها، و/أو إعادة هيكلة الديون المتعلقة برسوم الاشتراك أو المتأخرات على الأعضاء المتوفين، والمتوقفين عن ممارسة التجارة، والذين يجدون صعوبات في سداد رسوم الاشتراك بسبب قوة القاهرة لأحداث وقعت خارجة عن ارادتهم مثل حريق، فيضانات، زلازل، وأي كوارث طبيعية مماثلة، وكذلك بدلات حضور أعضاء البورصة السلعية.

ص: منح العضوية الشرفية للأفراد الذين قدموا خدمات جليلة للبورصة السلعية أو في الحياة الاقتصادية بتركيا من خلال قرار يتخذ بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء الجمعية.

ق: تأدية واجبات أخرى خولتها لهم التشريعات ذات الصلة.

مجلس إدارة البورصة السلعية:

المادة ٤٠ :

٦٧- يتألف مجلس إدارة البورصة السلعية من :

- خمسة أفراد للبورصات التي يوجد بجمعيتها (أقل من عشرين عضوا).
- سبعة أفراد للبورصات التي يوجد بجمعيتها بين (عشرين، وتسعة وعشرين فردا).
- تسعة أفراد للبورصات التي يوجد بجمعيتها بين (ثلاثين، وتسعة وثلاثين فردا).
- إحدى عشر فردا للبورصات التي يوجد بجمعيتها (أربعين فرد فأكثر).

٦٨- يتم انتخاب الأعضاء لمدة (٤ سنوات).

٦٩- تنتخب الجمعية رئيس مجلس الإدارة للبورصة والأعضاء المناوبين من بين أعضائها على أساس القائمة الفردية.

٧٠- يقوم مجلس الإدارة بانتخاب واحد أو اثنين من نواب الرئيس ونائب مسئول عن الحسابات من بين الأعضاء لمدة أربعة سنوات.

٧١- لا يجوز إعادة انتخاب رئيس مجلس الإدارة الذي تم انتخابه لفترتين متتاليتين لأداء نفس المهمة ما لم تكن قد مرت فترتين على آخر مرة تم انتخابه فيها.

٧٢- لا يجوز أن يقوم رئيس أو أعضاء مجلس إدارة بورصة سلعية ما بأداء أي أعمال في جمعية بورصة أو غرفة أخرى.

٧٣- يتم تحديد جدول أعمال الاجتماع من قبل الرئيس أو نائبه المفوض له سلطات الرئيس في حال غياب الرئيس.

٧٤- أي موضوعات جديدة يتم إدراجها بالجدول تكون بناء على طلب على الأقل ثلث أعضاء مجلس الإدارة حتى بداية الاجتماع.

واجبات مجلس إدارة البورصة السلعية :-

المادة ٤١ :

واجبات مجلس إدارة البورصة السلعية كما يلي :

٧٥- تأدية أعمال البورصة السلعية في إطار التشريعات وقرارات الجمعية.

٧٦- عرض الميزانية والحسابات الختامية وطلبات نقل الملكية والتقارير المتعلقة بهذا الشأن على جمعية البورصة السلعية، وتقديم تقرير الحسابات الشهرية إلى الجمعية لفحصه والموافقة عليه.

٧٧- اتخاذ القرارات وفقا للإجراءات المتبعة بخصوص التوظيف، إنهاء الخدمة، الترقي، النقل لموظفي البورصة السلعية.

٧٨- اتخاذ القرارات بشأن توقيع جزاءات الموظفين طبقا للمبادئ والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والتشريعات ذات الصلة.

٧٩- اتخاذ القرارات بشأن إجراء التحقيقات التي يتولاها مجلس التأديب.

٨٠- التأكد من تطبيق الجزاءات والعقوبات التأديبية والمالية المفروضة وفقا لأحكام هذا القانون.

٨١- تعيين لجنة التحكيم المكلفة بتسوية المنازعات، على أن تكون ذات صلة بالمعاملات المؤداة بالبورصة السلعية.

٨٢- تجهيز قائمة بالمحكمين وذوي الخبرة المطلوبين بواسطة محاكم تسوية المنازعات التي قد تنجم عن المعاملات التي تتم بالبورصة السلعية، وتقديمهم للجمعية للموافقة.

٨٣- التصديق على الوثائق المنصوص عليها بهذا القانون والتشريعات ذات الصلة.

-
- ٨٤- إعداد التقرير السنوي حول نشاط البورصة السلعية خلال العام والظروف الاقتصادية لمنطقتها، وتقديم هذا التقرير إلى الجمعية.
- ٨٥- عرض التعليمات الداخلية المعدة إلى الجمعية.
- ٨٦- القيام بكافة أنواع الفحوصات والاختبارات ذات الصلة بالبورصة السلعية، والاحتفاظ بالفهارس والإحصاءات، وتحديد أسعار المواد الرئيسية المدرجة بالبورصة السلعية ونشرها من خلال الوسائل المناسبة.
- ٨٧- مكافأة الأعضاء من كبار دافعي الضرائب ورسوم الاشتراك، والمصدرين، وأصحاب التكنولوجيا المتطورة.
- ٨٨- دعم وتشجيع الأنشطة الاجتماعية، تقديم التبرعات والمساعدات، منح المنح الدراسية، إنشاء المدارس والفصول بعد موافقة الجمعية، شريطة توافر ما يعادل ذلك بالموازنة.
- ٨٩- أداء الواجبات الأخرى المخولة وفقا لهذا القانون والتشريعات ذات الصلة بالبورصة السلعية.
- ٩٠- التنازل عن سلطات مجلس ادارة البورصة السلعية.
- المادة ٤٢:
- ٩١- يمكن لمجلس ادارة البورصة السلعية أن يتنازل عن بعض سلطاته لرئيس مجلس الادارة أو واحد أو أكثر من الأعضاء أو الأمين العام عند الضرورة.
- مجلس التأديب بالبورصة السلعية**
- المادة ٤٣:
- ٩٢- يتألف مجلس التأديب بالبورصة السلعية من ٦ أساسيين، و ٦ مناوبين يتم إنتخابهم بواسطة الجمعية من بين الأعضاء المسجلين بالبورصة السلعية، وذلك لمدة أربع سنوات.
- ٩٣- يقوم مجلس التأديب بانتخاب رئيس في الاجتماع الأول التالي للانتخابات.
- ٩٤- في حال غياب الرئيس، فإن أقدم أعضاء المجلس يقوم بترأس المجلس.
- ٩٥- المؤهلات المطلوبة كي يكون عضوا بمجلس التأديب يتم تحديدها بواسطة القواعد التي تسنها الوزارة بناء على الرأي الايجابي للاتحاد.
- المادة ٤٤:
- واجبات مجلس تأديب البورصة السلعية كما يلي:**
- ٩٦- إجراء التحقيقات مع أعضاء البورصة السلعية وفقا للإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في هذا القانون والتشريعات ذات الصلة.
-

٩٧- تقديم اقتراح إلى الجمعية بخصوص فرض عقوبات مالية وتأديبية ضد أعضاء البورصة السلعية.

المعاملات بالبورصة السلعية

السلع المدرجة بالبورصة السلعية ومشترياتها ومبيعاتها

المادة ٤٥ :

٩٨- السلع التالية هي المسموح بإدراجها بالبورصة السلعية:(السلع القابلة للإستبدال التي تكون قادرة على التحمل - القابلة للتخزين - ذات العرض والطلب الكافيين - التي تباع بوصفها تجارة جملة - السلع التي تشتري وتباع كعينة أو كنموذج أو علامة - كما تدرج كذلك سلع غير محددة وما شابهها لكونها تلبي الاحتياجات المحلية - الحيوانات الحية أو المذبوحة).

٩٩- يخرج من نطاق هذا القانون كلا من النقد الأجنبي والمعادن الثمينة.

١٠٠- في الأماكن التي توجد بها بورصات سلعية تم تأسيسها، تقوم الوزارة بتحديد السلع التي إجباريا يتم بيعها وشرائها بالبورصة السلعية، ويتم تحديد الحد الأدنى للكميات لهذه السلع لعمليات الشراء والبيع، بناء على اقتراح جمعية البورصة السلعية والرأي الايجابي للاتحاد، مع وجوب نشر ذلك بواسطة البورصات المعنية بالأماكن ذات الصلة.

١٠١- يجوز للوزارة شطب السلع من القائمة التي تدرج بها السلع بالبورصة السلعية عموما أو من البورصات السلعية ذات العلاقة الوثيقة، وهي تلك السلع التي ليس لها عرض وطلب كافيين أو التي لا يتبع فيها تعليمات السوق في الشراء والبيع وفقا للممارسات التجارية.

١٠٢- يجوز للوزارة اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة تحديد السلع التي تدرج او لا تدرج بقوائم البورصة السلعية، البورصات السلعية الاقليمية، بورصات السلع المتخصصة، ويجوز لها تحديد الحد الأدنى لكميات الشراء والبيع من هذه السلع المدرجة بالبورصة، مع وجوب الاعلان عن هذه القرارات التي تتخذها الوزارة بخصوص المسألة اعلاه من قبل البورصة السلعية في الأماكن وثيقة الصلة.

١٠٣- محظور أن يتم شراء او بيع الكميات التي تتجاوز الحد الأدنى من كميات السلع المدرجة بالبورصة السلعية في مجالها المحدد وذلك خارج نطاق البورصة السلعية المحددة.

١٠٤- يجوز إتخاذ قرار بالسماح ببيع وشراء تلك السلع خارج البورصة السلعية وذلك بواسطة الجمعية، وبشرط أن يكون ذلك مسبقاً، ويتم الالتزام بإتمام التسجيل بالبورصة السلعية في غضون ثلاثين يوماً التالية لآخر يوم في الصفقة.

١٠٥- ومع ذلك يجوز للإتحاد إلغاء هذه القرارات الاستثنائية التي اتخذتها البورصة السلعية جزئياً أو كلياً، مؤقتاً أو بشكل دائم.

تسجيل المعاملات بالبورصة السلعية :

المادة ٤٦ :

١٠٦- صفقات البيع والشراء التي تتم أعلى من الحد الأدنى من الكميات المدرجة بالبورصة السلعية، لا بد أن يتم تسجيلها بالبورصة السلعية، والمبيعات التي تتم عن طريق التجارة الالكترونية تقع ضمن نطاق هذه المادة.

١٠٧- الصفقات التي تتم في الأماكن المخصصة لتلك البورصات السلعية يلزم أن يتم تسجيلها بنفس اليوم.

١٠٨- صفقات الشراء والبيع المسموح بها خارج البورصة السلعية يلزم تسجيلها خلال ثلاثين يوماً على الأقل.

١٠٩- في حال تعذر التسجيل خلال الفترة المحددة دون سبب وجيه، فإن رسوم التسجيل المحصلة ستزيد بنسبة ٥٠%.

١١٠- صفقات الشراء والبيع للسلع الزراعية القابلة للاستبدال والتي يتوافر لها عرض وطلب كافيين، والتي لم يتم ادراجها بالبورصة السلعية يجوز تسجيلها بناء على طلب المشتري أو البائع.

١١١- العقود الأصلية المستقبلية المتعلقة بتجارة السلع المدرجة بالبورصة السلعية، يتم اعدادها وتسجيلها من قبل البورصة السلعية.

١١٢- العقود والوثائق القانونية للمنتج والوثائق الشبيهة المعدة وفقاً لأحكام هذا القانون والتي لا يجب اعتبارها كمشنقات أو عقود مستقبلية، وهي تلك التي وردت بقانون سوق رأس المال التركي رقم ٢٤٩٩ (تحدد المبادئ فيما يتعلق بتنفيذ هذه الفقرة وفقاً للنظام الذي يسنه الإتحاد)

الكيفية التي يتم بها الالتزام بالتسجيل كالتالي :

١١٣- أ: في حال كون المشتري والبائع في نفس نطاق عمل البورصة السلعية، فإن الصفقة يجب تسجيلها بالبورصة السلعية بواسطة أحد الطرفين الذي يتم اختياره حسب العادة المتبعة بالبورصة السلعية ويجب عليه سداد مصاريف التسجيل.

وفي حال غياب الطرف الملتزم بالتسجيل، يلتزم الطرف الآخر بالتسجيل وسداد مصاريف التسجيل.

١١٤- ب: في حال عندما يكون أحد المشتريين أو البائعين بنطاق البورصة السلعية، ويكون الآخر ليس بنفس النطاق :-

○ إذا كانت البورصة السلعية توجد بنفس المكان المتواجد فيه كلا الطرفين، ويتم إجراء الصفقة عبر المراسلات أو التلغراف أو التلكس أو يتم إنجازها بشكل الكتروني، يقع واجب التسجيل على الطرف المتواجد بمكان قبول العقد والانتهاؤه منه، ويلتزم بسداد مصاريف التسجيل.

○ في حال عدم امكانية تحديد مكان القبول وصيغته النهائية، يلتزم البائع بالتسجيل بالبورصة السلعية الموجودة بالمكتب الأصلي للبائع، ويتم سداد المصاريف بواسطة البائع.

○ في حالة عدم وجود البورصة السلعية في مكان أحد الطرفين أو كذلك في حال أن السلع الموجودة غير مدرجة بالبورصة السلعية أو في حالة كون أحد الطرفين بالخارج، فإن الصفقة يلتزم بتسجيلها الطرف الآخر بالبورصة السلعية التي تقع بمكان العمل الأصلي، ويتم سداد المصاريف بواسطة هذا الطرف.

١١٥- ج: الأعضاء المسجلين بالبورصة السلعية يجب عليهم تسجيل المشتريات والمبيعات التي يقومون بها خارج نطاق عمل البورصة السلعية، وأي صفقات أخرى، فإنه يجب عليهم تسجيلها بالبورصة السلعية المسجلين بها ويلتزمون بسداد المصاريف.

١١٦- د: إذا كان أحد طرفي الشراء أو البيع الذي هو خارج نطاق عمل البورصة السلعية هو المنتج ولديه كلا من القدرات التجارية والصناعية، فإن عبء التسجيل الإلزامي وسداد رسوم التسجيل يقع على الطرف الذي تتوافر لديه هذه القدرات التجارية والصناعية.

١١٧- إذا كان كلا الطرفين المتعاملين بالشراء والبيع منتجين وليس لديهم القدرة على التجارة أو التصنيع، فلا يوجد إلزام بالقيام بالتسجيل.

١١٨- تصل نسبة رسوم التسجيل كحد أقصى ٠,٢% من قيمة الشراء والبيع للسلع، ويتم تحديد هذه النسبة من خلال جمعية البورصة السلعية.

١١٩- الحد الأدنى لسقف مبلغ رسوم التسجيل لكل صفقة لا يجوز أن يكون أقل من ١٠% من سقف رسوم الاشتراك السنوي، ولا يجوز أن يكون أكبر من إجمالي مبلغ رسوم الاشتراك السنوي.

١٢٠- نسبة رسوم التسجيل للوثيقة القانونية للمنتج ٠,٥% كحد أقصى من قيمة الشراء والبيع.

١٢١- تسجيل الصادرات لا يخضع لأي رسوم.

١٢٢- البورصة السلعية معنية بالإشراف على قيام الأعضاء بتسجيل كافة مشترياتهم ومبيعاتهم، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فهي معنية بفحص الدفاتر والوثائق ذات الصلة لأعضائها وذلك بعد الحصول على قرار من القاضي.

١٢٣- تحدد الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتنفيذ هذه المادة بناء على لائحة يسنها الاتحاد.

الأشخاص المتعاملون بالشراء والبيع في البورصة السلعية

المادة ٤٧ :

١٢٤- يطلق على الأشخاص الذين يتعاملون بالشراء والبيع في البورصة السلعية بأسمائهم ولكن لحساب آخرين "وكلاء بالعمولة بالبورصة السلعية"، كما يطلق على الأشخاص الذين يتعاملون بالشراء والبيع في البورصة السلعية بأسماء وحسابات آخرين بصفتهم ممثلين لهم " وكلاء بالبورصة السلعية".

١٢٥- يطلق على الأشخاص المنفذين لمعاملات الشراء والبيع بالبورصة السلعية " سماسرة بالبورصة السلعية"، ويجوز لهم التعامل خارج البورصة السلعية للسلع غير المدرجة بها.

١٢٦- لا أحد آخر بخلاف الأشخاص المسجلين بالبورصة السلعية والمنتجين والمصنعين المسجلين بالبورصة السلعية والوسطاء المشار إليهم بالفقرة أعلاه يسمح لهم بممارسة النشاط بالبورصة السلعية فيما يتعلق بالسوق الفورية للصفقات المتعلقة بالسلع المدرجة بالبورصة السلعية.

١٢٧- الأشخاص الذين على الرغم من عدم تسجيلهم كوكلاء بالعمولة، أو وكلاء، أو سماسرة، يقومون بعقد صفقاتهم لبعض السلع، وهي فقط للسلع المحصورة والمدرجة بالبورصة السلعية، فبخصوص رسوم التسجيل في هذه الصفقة يلزم بتحصيلها "خمس أضعاف" أولئك الأشخاص المؤدين لهذه الصفقات بشكل مستمر.

١٢٨- بخصوص محددات أنشطة الوساطة فإنها تتم وفقا للائحة التي يسنها الإتحاد، وتتعلق بعرض أنشطة الوسطاء بالسوق الفورية للبورصة السلعية سواء كأشخاص حقيقيين أو اعتباريين ،التأسيس ،الواجبات الملقاة عليهم ،سلطات الأشخاص الاعتباريين ، المؤهلات المطلوبة لشخص الوسطاء الاعتباريين ،إجراءات العمل والمبادئ والحقوق والقواعد المطلوب الامتثال لها، والعقوبات التأديبية والمالية المتوخاة بهذا القانون والتي سيتم تطبيقها على الوسطاء الذين يتأكد تصرفهم على خلاف هذه القواعد وغيرها من القضايا المتعلقة بمحددات أنشطة الوساطة وفقا للائحة التي يسنها الإتحاد.

١٢٩- يتم تحصيل رسوم الوكيل بالعمولة، الوكيل، وسماسة البورصة السلعية من المعاملات التي يتوسطون فيها، وتلتزم بتحديداتها جمعية البورصة السلعية وبموافقة الاتحاد، ويلزم تحديدها بواسطة جمعية البورصة وبموافقة الإتحاد شريطة أن يكون مبلغ هذه الرسوم لا يزيد عن ٠,٥% من مبلغ الشراء والبيع، ولا يزيد عن سقف رسم الإشتراك السنوي.

اللوائح والأنظمة المتعلقة بالمعاملات بالبورصة السلعية :

المادة ٤٨ :

١٣٠- يلزم أن تكون الاجراءات المحددة لكيفية ممارسة العمل واتمام صفقات الشراء والبيع بالبورصة السلعية ظاهرة وواضحة، وأن يكون ذلك موضحا باللوائح التي يتم تحديدها بواسطة مجلس الإدارة، وتتم الموافقة عليها من قبل الجمعيات.

١٣١- كذلك تحديد الإجراءات التي تتبعها البورصة السلعية فيما يتعلق بالمعاملات الآجلة والمستقبلية، وتحديد كيفية تنفيذها بناء على لائحة يحددها الإتحاد.

إيرادات البورصات السلعية وميزانياتها

إيرادات البورصة السلعية :

المادة ٤٩ :

إيرادات البورصة السلعية كالتالي :

أ : رسم التسجيل.

ب : رسم الاشتراك السنوي.

ج : رسم تسجيل المعاملة " الصفقة".

د : الرسوم المحصلة مقابل تقديم خدمات.

هـ : تكاليف الشهادات.

و : إيرادات النشر.

ز : التبرعات والمساعدات.

ح : الغرامات الادارية.

ط : الزيادات بسبب التأخير.

ي: عائدات رأس المال المنقول وغير المنقول وأرباح الشركات ودخل العملة الأجنبية.

ك : إيرادات أخرى.

المادة ٥٠ :

١٣٢- يلتزم الأعضاء بسداد رسوم التسجيل أثناء تسجيل أنفسهم، ويلزموا كذلك بسداد رسوم الإشتراكات السنوية كل عام.

١٣٣- رسم التسجيل ورسم الاشتراك السنوي لا يجوز أن يكونا أقل من ١٠% ولا أكثر من نصف الإجمالي الشهري للحد الأدنى للأجر المطبق على الأشخاص الأكبر سنا من ١٦ عاما.

١٣٤- لا يجوز الجمع في تحصيل رسم الاشتراك السنوي في نفس العام الذي يتم فيه تحصيل رسوم التسجيل.

١٣٥- يتم تحديد مبالغ التسجيل ورسوم الاشتراك السنوي بوضع "مستويات" بناء على الإجراءات المذكورة في اللائحة التي سنها الاتحاد وحسب التعريفات.

١٣٦- التعريفات تدخل حيز التنفيذ بناء على اقتراح مجلس إدارة البورصة السلعية وموافقة الجمعية.

١٣٧- الأفراد الذين لا يقبلون أو يتضررون من المستوى المحدد لهم، حيث يعتقدون أن هذا المستوى لا يتناسب مع أوضاعهم.. يجوز لهم أن يتقدموا باعتراض إلى جمعية البورصة السلعية خلال ١٠ أيام وفقا للإجراءات المنصوص عليها باللائحة.

١٣٨- كلا من رسم التحصيل والجزء المتنازع عليه من رسم الاشتراك السنوي لا يجوز تحصيله حتى تتخذ الجمعية قرارها النهائي بشأن الاعتراضات.

١٣٩- يتم تسديد رسوم الإشتراك السنوي في شهري يونيه وأكتوبر من كل عام على قسطين متساويين.

١٤٠- رسوم التسجيل ورسوم الإشتراك السنوي التي كان يجب سدادها العام السابق يلزم أن يتم سدادها خلال شهر واحد من إشعارهم بالوضع.

١٤١- الأعضاء المسجلين بالفروع يلزموا بسداد نصف رسوم التسجيل والاشتراك السنوي المنصوص عليها بهذه المادة.

الرسوم وتكاليف الوثائق

المادة ٥١ :

يتم بعد موافقة الجمعية وبناء على اقتراح مقدم من مجلس إدارة البورصة السلعية سن وتحديد التعريفات المتعلقة بمبلغ ونسبة رسوم الخدمات التي يتم تأديتها بواسطة البورصة السلعية والمتعلقة بالتوثيق والتصديق وإعداد الوثائق، وعلى أي حال فإن الرسوم الثابتة لا يجوز أن تكون أزيد من السقف المحدد لرسم الاشتراك السنوي.

١٤٢- في حالة قيام شخص ثالث بشراء تلك الخدمات، فإن المبلغ المدفوع لمثل هذه الخدمة يتم تحصيله من قبل المستفيد من مثل هذه الخدمة بإضافتها إلى الرسوم شريطة ألا يتجاوز المبلغ التراكمي مرتين من سقف المبالغ المحددة.

١٤٣- الوثائق المعدة والموافق عليها والخدمات المقدمة من قبل البورصات السلعية كالتالي:

-
- أ: تقارير "شهادات" الخبراء.
- ب: تقارير "شهادات" التحليل.
- ج: الوثائق "الشهادات" المتعلقة بأسعار السلع المدرجة بالبورصة السلعية.
- د: إيصال استلام المخزن والمسوغات وكافة الأعمال الممثلة للسلعة.
- هـ: الوثائق "الشهادات" المطلوبة المتعلقة بسوابق الأعمال.
- و: المصادقات على الفواتير.
- ز: الموافقة على نماذج توقيعات الأعضاء المسجلين بالبورصة السلعية.
- ح: المصادقة على التوقيعات الخاصة بالمبيعات الآجلة والعقود المستقبلية.
- ط: استخراج نسخ من السجل، ونسخ للمسجلين تفيد القيد بالبورصة السلعية
- ي: أي وثائق أخرى يتم طلبها بخصوص السلع بالبورصة السلعية، ومحاضر اجتماعات البورصة السلعية واجراءاتها.
- ك: الخدمات المقدمة بواسطة البورصة السلعية من خلال أجهزة المعايرة والقياس ووزن السلع بالبورصة.
- ل: خدمات التخزين والحماية المقدمة بواسطة البورصة السلعية التي تتم من خلال الأجهزة المختصة.
- م: وثائق "شهادات" المنشأ.
- ن: خدمات أخرى.
- ميزانية البورصة السلعية**
- المادة ٥٢ :
- ١٤٤- يلتزم مجلس إدارة البورصة السلعية بإعداد ميزانيات البورصة السلعية ضمن السياق النوعي والمبادئ المحاسبية المحددة بواسطة الإتحاد، والموافقة عليها من الجمعية.
- ١٤٥- يتم إعداد الميزانيات على أساس التقويم السنوي.
- ١٤٦- المصروفات يجب أن تتم من الميزانية بعد الحصول على موافقة تحمل توقيع مشترك لرئيس مجلس الإدارة أو نائبه صاحب الصلاحية، والأمين العام أو العضو المسئول عن الحسابات.
- ١٤٧- تحدد الجمعية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة صلاحيات الأمين العام بحكم منصبه حتى حد معين بخصوص المصروفات، شريطة أن تكون قد خضعت لموافقة مجلس الإدارة.
-

بورصات السلع المتخصصة في منتج معين

المادة ٥٣ :

١٤٨- تأسس بورصة السلع المتخصصة في شكل شركة، وتدرج بها العروض والطلبات سواء لسلعة واحدة أو أكثر، مع مراعاة المصادقية وحرية المنافسة والاستمرارية، مع الأخذ في الاعتبار مدى الإحتياجات الإقتصادية.

١٤٩- تتم عملية الوساطة في هذه البورصات المتخصصة لعمليات الشراء والبيع للسلع المصنفة والمنتجة وفقا لمعايير الإنتاج المادية والإلكترونية المطبقة التي يضعها المنتجون بأنفسهم.

١٥٠- يتم إصدار الوثائق "الشهادات" القانونية للمنتجات والعقود المستقبلية من خلال "متعاملين مرخصين" كممثلين للمنتج، مع ضرورة وجود بنية تحتية مؤسسية ومالية، أجهزة مادية والإلكترونية، وأن تدرج بيانات التعامل أسعار التنفيذ الواقعية، وأي معلومات تتولد من التعاملات بالبورصة، والبيانات المتعلقة بالأسواق ذات مجالات العمل الشبيهة والمماثلة، وذلك على المستوى الاقليمي، المحلي أو الدولي.

١٥١- يتم إعطاء إذن التشغيل للشركة التي تحمل رخصة تأسيس البورصة المتخصصة، في حال ثبت أن الشركة تتوافر لديها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

١٥٢- يجوز للبورصات السلعية أن تصبح شريكا للبورصات السلعية المتخصصة التي تم إنشاؤها أو التي في طريقها للإنشاء أو يمكن أن تعمل كوكيل للبورصات السلعية المتخصصة بناء على الاتفاق بين بعضهما البعض.

١٥٣- جعلت الوزارة التعيين لعضوية مجلس إدارة البورصة السلعية المتخصصة لمرة واحدة.

١٥٤- يجوز للبورصات السلعية وبورصات السلع المتخصصة أن يتم تأسيسها أو أن تصبح شريكا في الشركات المرخص لها العمل في مجال المخازن.

١٥٥- تتعلق مسؤولية البورصة السلعية بكافة الأمور المتعلقة بتسجيل المبيعات والمشتريات، السداد، التحويلات، حماية حقوق البائع والمشتري والأطراف الأخرى، وأي قضايا أخرى ذات صلة مع وثائق المنتج القانونية، وكذلك الأضرار الناشئة عن المعاملات، حيث يتم التعويض عنها من خلال البورصة السلعية.

١٥٦- يجوز التصديق على العقود المستقبلية مثل غيرها من السندات القابلة للتظهير الموضحة بالمادة ٧٤٣ وفقا للكود التجاري التركي.

١٥٧- الشروط المطلوبة في هذه العقود والإجراءات وقواعد العقود الآجلة، يتم تحديدها بواسطة النظام المعد من قبل البورصة السلعية المختصة وبموافقة الوزارة بناء على رأي الإتحاد.

١٥٨- يتم تداول العقود المستقبلية ووثائق المنتج القانونية المحددة بواسطة إدارة المخازن المرخصة، والمعاملات، مثل الشراء والبيع، ورهن السندات المماثلة والخاضعة للرقابة والمسجلة ببورصات السلع المتخصصة، ومع ذلك إذا لم تكن توجد بورصة للسلع المتخصصة والتي تباع وتشتري فيها ووثائق المنتج القانونية والعقود المستقبلية، فإن هذه الوثائق والعقود يتم تداولها بالبورصات السلعية التي لديها بنية تحتية تقنية ومؤسسية ومالية، ولديها تصريح من الوزارة.

١٥٩- لا يجوز نقل ملكية المنتج إلى شخص آخر إلا بعد القيام بالتسجيل بالبورصة السلعية.
١٦٠- لا يجوز اعتبار العقد أو الوثيقة القانونية للمنتج أو الوثائق الشبيهة المعدة وفقاً لأحكام هذا القانون كعقود مستقبلية أو مشتقات، إلا كما هو مقرر وفقاً لقانون رأس المال رقم ٢٤٩٩.

١٦١- ما يتعلق بكلاً من البنية التحتية المناسبة، هيكل رأس المال، الشراكة، العضوية، الأجهزة التقنية، الموظفين ذوي الخبرة، التنظيم، وحدات الخدمات، نظام التسجيل، العلاقات مع الغرف والبورصات السلعية الأخرى، الإتحاد، تعيين المندوبين والممثلين، التمثيل في الهيئات، القواعد والإجراءات المتعلقة بالإنشاء والتشغيل والإشراف، كل ما سبق يتم تحديده من خلال لائحة تسنها الوزارة بعد الحصول على رأي الإتحاد.

١٦٢- الوزارة معنية بمساعدة البورصات السلعية المتخصصة التي تؤدي الواجبات والمهام المحددة بهذه المادة، لإبراز النشاط بكل مصداقية ووضوح واستقرار، لعمل الترتيبات المتعلقة بالمصاريف، العمولات المحصلة مقابل الخدمات، للتحذير، لإعطاء تعليمات، لإتخاذ أية تدابير، لوقف واحد أو أكثر من الأنشطة، لتعليق أو إلغاء تصريح عملها، للحجز على الإدارة ومصادرة الأصول عبر قرار المحكمة، لطلب التصفية، أو في حالات تناقض التشريعات أو لصالح حماية العامة، أو في الحالات الاستثنائية السلبية.

ملحق رقم (٤)

نسخة من ترجمة قام بها الباحث لنموذج عقد تحكيمي يتفق على بعض بنوده مسبقا بين طرفي المعاملة

" عقد الاتفاق هذا معد كنموذج لاتفاق نموذجي، يأخذ الظروف الممكنة في الاعتبار، والأطراف يصيغون اتفاقهم التحكيمي بشكل مطابق للقوانين ".
بشكل مطابق للقوانين "

اتفاق تحكيمي بين:

(الاسم):..... وعنوانه الدائم.....، " طرف أول"

(الاسم):..... وعنوانه الدائم.....، " طرف ثان"

والأطراف الذين شرعوا في الاتفاق أدناه سوف يشار إليهم بـ " الشركاء".

(عناوين وأسماء كلا الطرفين يتم كتابته في الفراغات، وإذا كان العقد موقع باسم شخص حقيقي " ملكية فردية"، ففي هذه الحالة يتم كتابة الاسم واللقب " الكنية ").

١- يوافق الشركاء على تسوية أي نزاع ناشئ عن أو بسبب.....بخضوعه بتاريخ..... للتحكيم من خلال مجلس تحكيم خاص باتحاد عام الغرف التجارية والصناعية والبحرية والبورصات السلعية Tobb وفقا لقواعد التحكيم الخاصة بالاتحاد.

(بقيام الشركاء بالاطلاع على القوانين، فيعد ذلك إعلانا من جانبهم بقبولهم الامتثال لشروط هذا التحكيم وما يترتب عليه من التزامات ونتائج سلفا).

يطلب من الشركاء توضيح الموضوع وتحديد التاريخ الذي يرغب الشركاء خلاله بطلب التسوية لأي نزاع من خلال أعمال التحكيم الخاضعة للاتحاد العام للغرف التجارية والبورصات السلعية Tobb، ويتم كتابة ذلك خلال " الفراغات"، في حال وجود أكثر من اتفاق تجاري واحد بين الشركاء، فإنهم سيقومون بإعداد وتوقيع اتفاق تحكيمي منفصل لكل منهم.

٢- قرر الشركاء كونهم تحت تصرف محكمة في..... (يكتب الشركاء اسم المدينة التي تقع بها المحكمة " حسب رغبتهم"، فإذا لم يتم التحديد من قبل الشركاء، فيقوم المجلس التحكيمي بتحديد مكان المحكمة).

٣- يوافق الشركاء على..... كقانون يطبق بهذه المحكمة) تأتي أهمية هذه المادة للنزاعات التي تنشأ والمتعلقة بالاتفاقيات التجارية الدولية، يقوم الشركاء بوضع اسم

الدولة، في حل موافقتهم على كون هذا القانون هو الذي يطبق، وفي حالة عدم وجود اتفاق، فإن المحكمين سوف يقومون بأنفسهم بتحديد القانون الذي يتم تطبيقه " من الطبيعي أن يتم الموافقة على القانون التركي للتحكيم بين الشركات التركية ".

٤- كل طرف من الشركاء يتعهد بأن يسدد نصف تكاليف التحكيم التي سوف يبلغ بها لاحقاً لتسجيل الدعوى من قبل مجلس التحكيم التابع لاتحاد الغرف " كدفعة مقدمة "، كل شريك يتعهد أيضاً بقيامه بسداد قيمة مشاركته في التكاليف الإجمالية المحددة من خلال قرارات المحكمة الموافق عليها من قبل المجلس، في حال عدم قيام المدعى عليه بدفع نصف الدفعة المقدمة، فيلتزم المدعي بسداد كامل قيمة الدفعة المقدمة.

٥- يحدد الشركاء أن تسوية النزاعات سيتم تسويتها بواسطة محكم فردي أو أكثر من محكم، سيتم التسجيل وفقاً لذلك.

٦- شروط غير إلزامية :

(أ) يوافق الشركاء على قيام مجلس التحكيم الخاص بالاتحاد بتعيين محكم فردي (تدرج هذه المادة، في حال موافقة الشركاء على تسوية النزاعات بواسطة محكم فردي، والذي يتم تعيينه بواسطة مجلس التحكيم التابع للاتحاد TOBB).

(ب) يقوم الشركاء بتعيين..... كمحكم فردي، والمقيم في العنوان..... (ومع ذلك في حال عدم موافقة مجلس التحكيم التابع لاتحاد الغرف TOBB على هذا المحكم الفردي، يتعين على الطرفين قبول المحكم الذي يعينه المجلس (تدرج هذه المادة في حالة الاتفاق بين الطرفين على محكم فردي مسبقاً).

(ج) يقبل الطرفان ترشيح المحكم الوحيد بأنفسهم في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ إخطار المدعى عليه بطلب التحكيم، وتعيين المحكم الوحيد من قبل المجلس إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على ترشيح المحكم الوحيد أو في حالة عدم موافقة المجلس على تعيين المحكم الوحيد من قبل الطرفين. (يجوز إدراج المحكم الوارد في هذه المادة في الاتفاق عندما يترك الطرفان تعيين المحكم الوحيد إلى ما بعد وقوع النزاع).

-٧-

(أ) يقبل الطرفان أن يرشح صاحب المطالبة (المدعي) أحد المحكمين الثلاثة عند تقديم التماسه لطلب التحكيم، وأن يعين المدعي عليه المحكم الثاني، والمحكم الثالث يختاره المحكمان خلال ١٥ أيام، يتم

تعيين المحكمين من قبل المجلس إذا لم يذكر المدعي أو المدعى عليه إسم محكمه أو إذا ترك ترشيح المحكمين إلى المجلس، تعيين المحكم الثالث خلال خمسة عشر يوماً.

(يجوز إدراج هذه المادة في الاتفاق في الحالات التي يتوخى فيها تسوية المنازعات من قبل ثلاثة محكمين وتعيين المحكمين من قبل المدعي والمدعى عليه والمحكم الثالث من قبل محكمي الطرفين).

(ب) يقبل الطرفان أن يرشح صاحب المطالبة (المدعي) أحد المحكمين الثلاثة في التماسه لطلب التحكيم والمحكم الثاني الذي يعينه المدعى عليه في رده والمحكم الثالث الذي يعينه المجلس، المحكمون المعينون من قبل المجلس في الحالات التي لا يعين فيها المدعي أو المدعى عليه محكماً أو إذا تركوا تعيين المحكمين إلى المجلس (يجوز إدراج هذه المادة في الاتفاق في الحالات التي يترك فيها تعيين المحكم الثالث لمجلس تحكيم TOBB).

(ج) يتفق الطرفان على تعيين المحكمين الثلاثة من قبل مجلس تحكيم TOBB

(تدرج هذه المادة إذا ترك تعيين ثلاثة محكمين تماماً لمجلس تحكيم Tobb).

٨- يقبل الطرفان التوقيع على الاختصاصات التي توضع بحضور المحكم (المحكمين) بناء على دعوة المحكم (أو رئيس هيئة التحكيم)، وأن تستمر إجراءات التحكيم دون انقطاع، وأن يكونوا متعاونين حتى لو امتنعوا عن التوقيع عليه، وأن امتناع أي من الطرفين أو كلا الطرفين عن التوقيع على الاختصاصات لا يؤثر على صحة قرار التحكيم.

٩- يتعهد الطرفان بدفع مصاريف التحكيم وفقاً لقواعد تحكيم Tobb في حالة التوفيق بين الطرفين أو على صاحب المطالبة (المدعي) التنازل عن ادعائه بعد تقديم النزاع إلى التحكيم Tobb.

١٠- نتعهد بموجب هذا بقبول أحكام هذا الاتفاق التحكيمي الذي يتضمن ١٠ مواد على النحو الوارد أعلاه والامتنال له.

نيابة عن

نيابة عن

(من الضروري أن يدرج الطرفان قائمة بالتوقعيات التي يؤذن بها، التي تبين سلطة التمثيل والتوقيع).

ملحق رقم (٥)
قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤
بإصدار قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان
(بورصة مينا البصل)
المصدر : الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ٩ يونيو سنة ١٩٩٤ - المطابع الأميرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تنشأ بورصة للبضاعة الحاضرة للأقطان تسمى بورصة مينا البصل ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة الاسكندرية ، ويعمل في شأنها بأحكام القانون المرافق .
ويتم عن طريق البورصة تداول الأقطان الشعر بالبيع والشراء طبقاً لأحكام القانون المشار إليه والقرارات المنفذة له وذلك دون إخلال بحق المتعاملين في تداول القطن خارج البورصة طبقاً لأحكام قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل .

(المادة الثانية)

يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً بتعيين أول لجنة للبورصة قبل مضي شهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمراعاة التشكيل المنصوص عليه في هذا الشأن لمدة سنة ، وتتولى هذه اللجنة جميع الاختصاصات المقررة لها في القانون ، كما تتولى جميع اختصاصات اللجان الفرعية على أن تتخذ الاجراءات لانتخابات لجنة البورصة واللجان الفرعية المشار إليها قبل انقضاء هذه المدة بشهرين على الأقل .

(المادة الثالثة)

يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٤١٤ هـ .

الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٩٤ م .

قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان

(بورصة مينا البصل)

(الباب الأول)

أعضاء البورصة

مادة ١- يعد عضوا في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان بالإسكندرية كل من قيد اسمه في قائمة البورصة من المتعاملين في القطن سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين

يتوافر فيهم الشروط الآتية :

أولا : بالنسبة للأشخاص الطبيعيين :

- ١- أن يكون كامل الأهلية .
- ٢- أن يكون مقيدا في السجل التجاري في مجال نشاط الإتجار في القطن .
- ٣- ألا يكون قد حكم عليه نهائيا بإشهار إفلاسه في مصر أو في الخارج .
- ٤- ألا يكون قد شطب اسمه من قائمة الأعضاء بالبورصة بقرار تأديبي نهائي ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجارة أو الشركات او حكم بإشهار إفلاسه بتدليس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٥- ألا يقل رأس ماله عن مائة ألف جنيه مصري.

٦- أن يكون مقيما في الإسكندرية أو متخذا له محلا مختارا فيها.

٧- أن يقدم تأمينا قدره عشرة آلاف جنيه مصري.

ثانيا - بالنسبة للأشخاص الاعتباريين :

- ١- أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ٢، ٣، ٥، ٦، ٧ من (أولا) من هذه المادة .
- ٢- أن تتوافر في الممثل القانوني له أو من يتولى إدارته الفعلية الشروط المنصوص عليها في البنود ١، ٣، ٤، ٦ من (أولا) من هذه المادة .

وتعد قوائم فرعية تضم كل طائفة من المقيدین في قائمة البورصة.

مادة ٢- يقدم طلب القيد في قائمة البورصة إلى رئيس لجنة البورصة مرفقا به جميع المستندات المثبتة

لتوافر شروط القيد بها .

وعلى رئيس لجنة البورصة عرض الطلب على اللجنة خلال شهرين من تاريخ تقديمه .

ويجب أن يرفق ببطاقة الدعوة لحضور جلسة اللجنة المحددة لنظر طلب القيد بيان باسم الطالب والمستندات المرفقة بطلبه وما قد يكون هناك من ملاحظات بصدده ، كما يجب إعلان اسم الطالب بلوحة الاعلانات المخصصة لهذا الغرض بمقر البورصة ، وذلك كله قبل التاريخ المحدد لانعقاد اللجنة بأسبوعين على الأقل .

مادة ٣- تصدر لجنة البورصة قرارها في طلب القيد عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، ويتعين في حالة رفض طلب القيد أن يكون قرار الرفض مسببا ويخطر به الطالب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ولطالب القيد أن يتظلم من هذا القرار أمام لجنة تظلمات تشكل بقرار من الوزير المختص برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية أحد مستشاري مجلس الدولة يختارهما رئيس المجلس وأحد أعضاء لجنة البورصة ويكون ميعاد التظلم من قرار رفض طلب القيد ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويكون قرار اللجنة بالبت في التظلم نهائيا، ولا يجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بطلب جديد قبل انقضاء سنة تبدأ من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٤- يلتزم عضو البورصة بأداء الاشتراك السنوي المحدد باللائحة التنفيذية ويؤدي أول اشتراك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قبوله عضوا، وتسدد الاشتراكات التالية قبل آخر مايو من كل سنة .
ويترتب على عدم أداء الاشتراك خلال شهر من تاريخ إخطاره بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وقف العضوية ، ولا يرفع الوقف إلا بسداد قيمة الاشتراك مضافا إليه غرامه ماليه قدرها ٥٠% من قيمة الاشتراك ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ وقف العضوية وإلا يشطب إسمه من قائمة البورصة ولا يجوز له في هذه الحالة التقدم بطلب قيد جديد خلال السنة التالية من تاريخ شطبه .

مادة ٥- يشطب اسم العضو من قائمة البورصة في الأحوال الآتية :

- إذا فقد أحد الشروط المقررة للقيد قانونا .

- إذا لم يلتزم بتقديم الإقرارات والبيانات الدالة على استمرار استيفائه لشروط العضوية كلما طلبت منه ذلك لجنة البورصة، وذلك خلال شهرين من تاريخ إخطاره بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول.

ولمن يتقرر شطب عضويته أن يتظلم أمام اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وفقا للإجراءات المحددة بها .

(الباب الثاني) لجنة البورصة

مادة ٦- تتولى إدارة البورصة لجنة من تسعة عشر عضوا تشكل على الوجه الآتي :

- أربعة أعضاء يمثلون مصدري القطن.
 - أربعة أعضاء يمثلون تجار القطن في الداخل.
 - أربعة أعضاء يمثلون مغازل القطن المحلية.
 - عضو يمثل السماسرة المقيدون في البورصة.
 - عضوان يمثلان البنوك التجارية العاملة في مجال تمويل تجارة القطن.
 - أربعة أعضاء يمثلون منتجي القطن .
- وينتخب أعضاء كل طائفة من الطوائف الأربعة الأولى ممثلهم في عضوية لجنة البورصة بطريق الاقتراع السري من بين المقيدون بالقائمة الفرعية الخاصة بكل منهم في البورصة ، كما ينتخبون عددا لا يجاوز نصف عدد الأعضاء المشار إليهم كأعضاء احتياطيين يحلون محل الأعضاء الأصليين عند غيابهم أو وجود مانع لديهم .

ويختار اتحاد البنوك ممثلي البنوك التجارية من المقيدون في البورصة، كما تختار الجمعية التعاونية العامة لمنتجي القطن ممثلي المنتجين للقطن ، وذلك في عضوية لجنة البورصة .

مادة ٧ - لكل من أعضاء البورصة أن يتقدم للترشيح لعضوية لجنة البورصة بطلب يقدم إلى سكرتير لجنة البورصة قبل التاريخ المعين لانعقاد الجمعية العمومية السنوية بثمانية ايام على الأقل ، ويبين في الطلب، أسمه وصفته والقائمة الفرعية للطائفة التي ينتمي إليها ، وتعلن قائمة المرشحين في لوحة الإعلانات المعدة لذلك بمقر البورصة .

مادة ٨- لجنة البورصة هي الهيئة المنفذة لقرارات الجمعية العمومية للبورصة ، وتختص بالإشراف على حسن سير العمل بالبورصة ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها واتخاذ ما تراه طبقا لأحكامها .

ويجوز للجنة إذا طرأت ظروف عاجلة أن تتخذ من الإجراءات الفورية ما يمكنها من مواجهة هذه الظروف وتبلغ الوزير المختص بهذه الإجراءات فور اتخاذها ، وللوزير المختص أن يوقف تنفيذها، وفي هذه الحالة أن يتخذ الاجراءات لمواجهة الظروف المشار إليها .

وللجنة بوجه خاص :

- (أ) وضع اللوائح الداخلية لتنظيم عمليات التداول في البورصة.
- (ب) تقرير نماذج القطن.
- (ت) توحيد شروط التعامل للعمليات التي تتم في البورصة.
- (ث) تشكيل اللجان الفرعية طبقاً لأحكام هذا القانون.
- (ج) النظر في القرارات التي تصدرها اللجان الفرعية المختلفة واتخاذ ما تراه من قرارات في شأنها واعتماد ما يلزم اعتماده منها طبقاً لهذا القانون ولائحته التنفيذية .
- (ح) إصدار القواعد المنظمة للعمل في البورصة والعاملين بها وتحديد الأيام التي تعطل فيها البورصة خلال السنة وعلانها في شهر ابريل من كل عام .
- (خ) اعداد التقرير السنوي عن نشاط البورصة متضمناً مركزها المالي ومشروع حسابها الختامي توطئة لعرضهما على الجمعية العمومية للبورصة لإقرارهما .
- مادة ٩ -** مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل نهاية المدة حل محله أحد الأعضاء الاحتياطيين من ذات طائفته المشار إليها في المادة (٦) من هذا القانون وذلك للمدة الباقية لسلفه .
- مادة ١٠ -** تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر، وعليه دعوتها إلى الاجتماع كلما طلب ذلك ربع عدد أعضائها أو مندوب الحكومة ، ولا تكون مداورات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها نصف عدد أعضائها على الأقل، وفيما عدا الحالات التي نص فيها على أغلبية خاصة، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فإذا تساوت الآراء رجح الجانب الذي منه الرئيس .
- وتدون محاضر الجلسات في سجل خاص يعد لهذا الغرض ويوقع عليها من رئيس اللجنة والسكرتير.
- مادة ١١-** يعتبر عضو اللجنة مستقيلًا إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية دون عذر مقبول ، وعلى اللجنة إخطار العضو بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .
- وفي هذه الحالة تختار اللجنة من يحل محل العضو المستقيل بمراعاة حكم المادة (٩) من هذا القانون .
- مادة ١٢-** تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها - بعد اجتماع الجمعية العمومية - رئيساً ونائبين للرئيس وسكرتيراً وأميناً للصندوق ، ويجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب أكثر من مرة .
- ويتولى مكتب اللجنة متابعة العمل والنظر في الحالات العاجلة وإعداد تقرير بشأنها للعرض على لجنة البورصة وما ترى اللجنة تفويضه به .

مادة ١٣ - يمثل البورصة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير رئيس لجنة البورصة ويقوم على تنفيذ قرارات اللجنة ويعرض عليها كل ما يهم البورصة لدراسته ن وله أن يستعين بمن يراه لإعداد التقارير والدراسات الخاصة بها .

وفي حالة غياب الرئيس يحل محله أكبر النائبين سنا ، فإذا غاب ينوب عنه النائب الآخر ، فإذا غاب الرئيس والنائبان اختارت اللجنة من بين أعضائها رئيسا مؤقتا .

مادة ١٤ - يتولى سكرتير اللجنة الإشراف على جميع الأعمال الإدارية في البورصة بما يكفل انضباطها وحسن أداء العمل بها بانتظام واضطراد ، كما يشرف على تحرير محاضر جلسات اللجنة ويوقعها مع الرئيس .

ويشرف أمين الصندوق على أعمال الخزانة والحسابات وكل ما يتعلق بالشئون المالية للبورصة .

(الباب الثالث)

الجمعية العمومية للبورصة

مادة ١٥ - تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء المقيدين في قائمة البورصة .

مادة ١٦ - تدعو لجنة البورصة الجمعية العمومية إلى الاجتماع العادي في النصف الثاني من شهر فبراير من كل سنة، وتكون الدعوة بإعلان يوضع بمقر البورصة قبل موعد الاجتماع بثمانية أيام على الأقل ، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال .

ويجوز للجنة ان تدعو الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي كلما دعت الضرورة إلى ذلك وبناء على طلب مسبب من ثلث أعضاء البورصة على القل .

وعلى اللجنة في هذه الحالة أن تدعو الجمعية العمومية غير العادية إلى الانعقاد خلال الثلاثة أيام التالية لتلقي الطلب مبينا به سببه، وتحدد اللجنة موعدا للاجتماع بعد خمسة عشر يوما من تاريخ الدعوة ، وللجنة أن تقصر هذه المدة في الحالات العاجلة، وتوجه الدعوة بإعلان يوضع بمقر البورصة .

مادة ١٧ - لا يعتبر إجتماع الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل فإذا لم يكتمل العدد القانوني في الموعد المحدد للاجتماع وجهت دعوة جديدة خلال الثمانية أيام التالية ويكون اجتماعها الثاني صحيحا إذا حضره خمس عدد أعضاء الجمعية العمومية على الأقل .

وإذا دعيت الجمعية العمومية إلى إجتماع غير عادي بناء على طلب ثلث الأعضاء ولم يحضر الاجتماع هذا العدد فيعتبر ذلك عدولا عن طلب عقد الجمعية العمومية ، ولا يجوز إعادة دعوتها لذات الغرض .

مادة ١٨- يرأس الجمعية العمومية رئيس لجنة البورصة أو أحد نائبيه في حالة غيابه ، وعند غيابهم تختار الجمعية العمومية أحد أعضاء اللجنة لرئاسة الاجتماع .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذي منه الرئيس ، ويحرر إجتماع الجمعية العمومية ويوقع من الرئيس والسكرتير ويرسل إلى لجنة البورصة .

مادة ١٩- يعرض التقرير السنوي المقدم من اللجنة على الجمعية العمومية العادية للتصديق على المركز المالي ومشروع الحسابات الختامية ، وتتخذ الجمعية من القرارات ما تراه ضروريا لسير العمل بالبورصة بانتظام واضطراد وبما يكفل تطوره ومسايرته لأحدث النظم والأساليب المتبعة في البورصات العالمية المماثلة .

(الباب الرابع)

السماسة

مادة ٢٠- يجب أن تتم جميع صفقات القطن في البورصة بواسطة أحد السماسرة المقيدين بها .

مادة ٢١- يشترط فيمن يقبل سمسارا بالبورصة :

- ١- أن يكون مصريا كامل الأهلية .
- ٢- أن يكون مقيدا بالسجل التجاري لمزاولة نشاط السمسرة في تجارة القطن ، وأن يتخذ له محلا تجاريا لمزاولة نشاطه بالإسكندرية ، أو أن يكون شريكا لسمسار سبق قيده في البورصة .
- ٣- ألا يكون قد شطب اسمه من قائمة السماسرة بالبورصة بقرار تأديبي نهائي ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار ، وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة ، أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجارة أو الشركات ، أو حكم بإشهار إفلاسه بتدليس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٤- أن يؤدي اختبارا خاصا للتحقق من توافر الخبرات الفنية اللازمة لمزاولة مهنة السمسرة .
- ٥- أن يقدم تأمينا تحدده اللائحة التنفيذية .

يجرى الاختبار أمام لجنة تشكلها لجنة البورصة سنويا من ثلاثة من أعضائها، كما تختار لجنة البورصة عددا مماثلا كأعضاء احتياطيين يحلون محل الأعضاء الأصليين إذا تغيب أحدهم أو قام مانع لديه، وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إجراء الاختبار والمواد التي يشملها.

ويستثنى من الشرط الوارد في البند (٤) سماسرة القطن المقيدون في البورصة السابقة قبل تصفيتها. **مادة ٢٢-** يقدم طلب القيد إلى رئيس لجنة البورصة مرفقا به المستندات التي تثبت توافر الشروط المطلوبة للقبول ، ويتبع في عرض ونظر هذا الطلب ذات القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون .

مادة ٢٣ - تحيل لجنة البورصة الطلب لبحته بمعرفة لجنة فرعية تشكلها سنويا من ثلاثة اعضاء أصليين وثلاثة احتياطيين يختارون من بين أعضاء البورصة ، وترفع اللجنة الفرعية توصيتها في شأن الطلب إلى لجنة البورصة وذلك بعد دراسة المستندات المرفقة بطلب القيد واستيفاء جميع البيانات اللازمة لبحته وبعد سماع أقوال طالب القيد إذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٢٤- تصدر لجنة البورصة قرارها في طلب القيد بالاقتراع السري بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين ويتبع في اجراءات التظلم من القرار الصادر برفض طلب القيد ذات القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون .

ولا يجوز لطالب القيد الذي رفض طلبه أن يتقدم بطلب جديد قبل انقضاء سنة من تاريخ صدور القرار النهائي بالرفض .

مادة ٢٥- تعد لجنة البورصة قائمة بأسماء سماسرة القطن المقيدين بالبورصة وتتولى تعديلها أو لا بأول، ويجب إعلان هذه القائمة بصفة دائمة في اللوحة المخصصة لذلك بمقر البورصة .

مادة ٢٦ - يجب على من يقيد سمسارا بالبورصة ألا يشتغل بتجارة أو تصدير القطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بالعمل بأجر او بالاشتراك مع أية منشأة لتجارة القطن، وألا تكون له فيها أية مصلحة ولو بصفة ممول باسم زوجته أو أحد من أصوله أو فروعه .

ويجب على السمسار ألا يلحق لديه عاملين يشتغلون بتجارة وتصدير القطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أو يعملون بأجر أو يشتركون مع منشأة لتجارة القطن ، وألا تكون لهم فيها أية مصلحة ولو بصفتهم ممولين باسم زوجاتهم أو أحد من أصولهم أو فروعهم .

مادة ٢٧ - يلتزم السمسار بأداء الاشتراك السنوي الذي تحدده اللائحة التنفيذية وتسري في شأن أداء هذا الاشتراك ذات القواعد المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون .

ويجب على السمسار أن يقدم خلال شهر مارس من كل عام إقرارا معتمدا من أحد مراجعي الحسابات يثبت استمرار ممارسته لمهنة السمسرة وتوافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٨- يجوز للسمسار المقيد بالبورصة أن ينيب عنه للعمل لحسابه وتحت مسؤوليته أحد السماسرة وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، على أن يخطر رئيس لجنة البورصة بأسمائهم والبيانات الخاصة بهم قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ بدء مزاولة عملهم بالبورصة .

مادة ٢٩- مع مراعاة أحكام قانون الدفاتر التجارية يجب على السمسار أن يمك الدفاتر التجارية التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وعليه أن يضع هذه الدفاتر تحت تصرف مراقبي الحسابات المعتمدين الذين تختارهم اللجنة أو مندوب الحكومة للقيان بالمراجعة التي يطلب رئيس اللجنة أو مجلس التأديب أو مندوب الحكومة اجراءها .

(الباب الخامس)

اللجنة الفنية للقطن

مادة ٣٠- تنتخب لجنة البورصة من بين أعضائها أو من أعضاء البورصة بالاقتراع السري بعد اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية لجنة فرعية تسمى " اللجنة الفنية للقطن " تختص بالإشراف على عمليات الاتجار في البورصة وفقا للقواعد والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

ويراعى في انتخاب اللجنة الفنية للقطن أن يمثل فيها :

- ثلاثة أعضاء من المصدرين .
- ثلاثة اعضاء من الغزاليين .
- عضوان عن تجار القطن في الداخل .
- عضوان عن المنتجين .
- عضوان من ممثلي البنوك .
- عضو عن السماسرة .

وتنتخب اللجنة رئيسا لها من بين أعضائها ، ولا يكون اجتماع هذه اللجنة صحيحا إلا إذا حضره تسعة من أعضائها على الأقل ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات انعقادها والقواعد التي تتبعها في أداء اختصاصاتها .

مادة ٣١ - تجتمع اللجنة الفنية للقطن بالبورصة مرة على الأقل كل أسبوع لتحديد متوسط أسعار وعلاوات الأصناف وفروق الرتب المختلفة من القطن وفقا لنماذج القطن المقررة على أساس

أسعار الصفقات التي تمت بسوق البضاعة الحاضرة من واقع مذكرات البيع ، وتتولى اللجنة نشر هذه الأسعار وإعلانها في البورصة .

مادة ٣٢- على كل عضو بالبورصة أن يرسل إلى مندوب الحكومة بيانا يوميا بمشترياته ومبيعاته من البضاعة الحاضرة وجميع عمليات التسليم ، وعلى كل سمسار أن يرسل بيانا يوميا إلى مندوب الحكومة بجميع الصفقات التي عقدها لحساب عملائه وصورة من مذكرة العقد الخاص بكل عملية من عمليات التعاقد .

وعلى المشتري أن يحتفظ لمدة ثمان وأربعين ساعة بالعينات التي تمت على أساسها الصفقات المبلغة بياناتها إلى مندوب الحكومة .

ولمندوب الحكومة الحق في ان يتأكد من صحة البيانات المبلغة إليه والقيام بالمراجعة وطلب عينات جديدة للتحقق من نوع القطن أو رتبته ، ويجرى سحب هذه العينات طبقا لما تبينه اللائحة التنفيذية بحضور مندوب من لجنة البورصة .

(الباب السادس)

لجنة التحكيم

مادة ٣٣- تنتخب لجنة البورصة بالاقتراع السري في أول اجتماع لها بعد انتخاب الرئيس خمسة من أعضاء البورصة تشكل منهم لجنة تحكيم القطن، وتنتخب اللجنة كذلك عددا مماثلا كأعضاء احتياطيين يحلون عند الاقتضاء محل الأعضاء الأصليين المتغييبين أو الذين لهم مصلحة في النزاع القائم .

مادة ٣٤- تختص لجنة التحكيم باعتبارها مفوضة في الصلح بالفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة والمتعلقة بتعاملاتهم داخل البورصة شراء أو بيعا أو تسليمًا للقطن وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويعرض النزاع على لجنة التحكيم بطلب يقدم إلى رئيسها مرفقا به ما يفيد أداء المصروفات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويجب أن يتضمن الطلب بيانا وافيا بموضوع النزاع ، ويبلغ إلى المدعى عليه على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية ليبيدي رأيه فيه كتابة وليقدم طلباته المقابلة إذا لزم الأمر، وتسمع لجنة التحكيم أقوال الطرفين إلا إذا أقر أحدهما أو كلاهما كتابة بالنزول عن سماع أقواله، وتصدر اللجنة قرارها في النزاع بأغلبية الآراء .

مادة ٣٥- قرار لجنة التحكيم نهائي وملزم للطرفين وواجب النفاذ بمجرد اعلانه إلى طرفي النزاع ، فإذا امتنع العضو الصادر ضده القرار عن تنفيذه بعد إنذاره وعدم قيامه بالتنفيذ في المدة التي تعينها له لجنة البورصة أحواله اللجنة إلى مجلس التأديب .

ولا تمنع الإحالة إلى مجلس التأديب من تنفيذ القرار الذي أصدرته لجنة التحكيم .

(الباب السابع) مجلس التأديب

مادة ٣٦- تنتخب الجمعية العمومية خلال شهر يوليو من كل عام خمسة من أعضاء البورصة يشكل منهم مجلس تأديب وخمسة أعضاء إحتياطيين يحلون محل الأعضاء الأصليين عند غيابهم أو وجود مانع لديهم.

ويختص مجلس التأديب بالنظر فيما يقع من أعضاء البورصة والسماسة من مخالفات للقوانين أو اللوائح أو قرارات البورصة أو يؤدي إلى الإخلال بانتظام المعاملات والإضرار بالمتعاملين في السوق .

مادة ٣٧- تكون إحالة عضو البورصة أو السماسر بعد التحقيق معه إلى مجلس التأديب بقرار يصدر من لجنة البورصة وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التحقيق والإحالة .

مادة ٣٨- يتولى رئاسة مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة إذا أنتخب لعضويتها وإلا أنتخب المجلس رئيسا له من بين أعضائها، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بكامل تشكيكه.

ويجب أن يعلن عضو البورصة أو السماسر المحال على مجلس التأديب بالحضور أمامه لإبداء دفاعه بنفسه أو لتقديم البيانات التي يراها المجلس لازمة ، فإذا تخلف عن الحضور رقم إعادة إعلانه جاز للمجلس المضي في مسأئلته غيابيا .

مادة ٣٩- تصدر قرارات المجلس بأغلبية الآراء، وتثبت قرارات المجلس في محاضر تحفظ في سجل خاص ، وتعلن إلى ذوي الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول كما تبلغ إلى مندوب الحوكمة، ويجوز للمجلس أن يأمر بإعلان قراره في لوحة الاعلانات بعد صيرورته نهائيا .

ويتم تنفيذ قرارات مجلس التأديب عن طريق رئيس لجنة البورصة .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والاحراءات والأوضاع المنفذة للأحكام السابقة .

مادة ٤٠ – الجزاءات التأديبية :

١- الإنذار .

٢- الغرامة بما لا يقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

٣- الوقف عن العمل في البورصة لمدة لا تجاوز ستة شهور .

٤- شطب الاسم من قائمة الأعضاء أو السماسرة .

مادة ٤١- تكون قرارات مجلس التأديب الصادرة بعقوبة الإنذار غير قابلة للاستئناف، أما قراراته الصادرة بالغرامة أو بالوقف أو بالشطب فتكون واجبة النفاذ مؤقتا وقابلة للاستئناف .

مادة ٤٢- يجوز لصاحب الشأن أن يطعن في قرار مجلس التأديب الصادر بالغرامة أو بالوقف أو بالشطب خلال ستين يوما من تاريخ إعلانه أمام مجلس تأديب استئنافي يشكل برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة وستة من أعضاء لجنة البورصة تختارهم لجنة البورصة سنويا. على أن يصدر قرار مجلس التأديب خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديم طلب الطعن. ولا يجوز لمن اشترك في إصدار القرار المستأنف أن يكون عضوا في مجلس التأديب الاستئنافي ، وتبين اللائحة التنفيذية إجراءات نظر الطعن والفصل فيه .

مادة ٤٣- لا يجوز لأي عضو أو سمسار تقرر مجازاته نهائيا بشطب اسمه أن يطلب إعادة قيده بعضوية البورصة أو قائمة السماسرة إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ قرار الشطب .

(الباب الثامن)

مندوب الحكومة لدى البورصة

مادة ٤٤- تعين وزارة الاقتصاد مندوبا للحكومة لدى البورصة مهمته الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح، ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب ولجنة التحكيم وجلسات اللجان المختلفة المشكلة بموجب هذا القانون دون أن يكون له صوت محدود في المداولات، وإذا حدث ما يمنع المندوب من الحضور جاز له ان يرسل نائبا عنه بموافقة وزير الاقتصاد .

مادة ٤٥- لمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات لجنة البورصة واللجان المختلفة ومجلس التأديب خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها على أن يقدم الاعتراض كتابة وموضحا به أسباب مخالفته للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة ويترتب على اعتراض المندوب وقف القرار مؤقتا ويحق لرئيس لجنة البورصة أو من ينوب عنه التظلم إلى الوزير المختص من قرار مندوب الحكومة ، وعلى الوزير البت في هذا خلال خمسة عشر يوما .

وفي حالة عدم الرد يعتبر اعتراض مندوب الحكومة غير قائم وذلك دون إخلال بحق رئيس لجنة البورصة أو من ينوب عنه في أن يطعن من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما من تاريخ علمه بالقرار .

مادة ٤٦- للجنة البورصة تكليف واحد أو أكثر من مراجعي الحسابات المعتمدين لديها وكذلك لمندوب الحكومة بنفسه أو بواسطة أي مراجع معتمد حق الاطلاع على دفاتر الأعضاء والسماسرة بما في ذلك سجلات النماذج (التأديب) وأوراقهم للتحقق من صحة عملياتهم ، وللوقوف على ما يكونون قد ارتكبه من مخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .




ملحق رقم (٦)

صور (معمل تحليل الجودة، صالة التداول، شهادة اعتماد بورصة)

شكل رقم (١٠)

احتساب درجة الجودة وفقا لنتائج الاختبار ويتم تغذية البرنامج بها، ومن ثم نتائج ودرجة الجودة تضاف إلى بيان السلع، ويتم الامداد بتلك المعلومات إلى صالة المزاد بالطابق الأرضي.



SIRA NO	ALICI ADI	BATIŞ FIYA...	ÜRÜN ADI	KALITE SI...	SATIŞ B...
5.302		0,00 Kr	Anadolu Kırmızı Sert Buğ...	2	KUY
5.301		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY
5.300		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY
5.299		0,00 Kr	Diğer Kırmızı Buğday	2	KUY
5.298		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY
5.297		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY
5.296		0,00 Kr	Standard Dışı Buğday	5	KUY
5.295		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY
5.294		0,00 Kr	Anadolu Kırmızı Sert Buğ...	3	KUY
5.293		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY
5.292		0,00 Kr	Yemlik Kırmızı Buğday	4	KUY

source: <http://www.polatliborsa.org.tr/en>

شكل رقم (١١)

يظهر أعلى شاشة العرض (درجة الجودة ورقم البضاعة المحدد)، ويظهر أسفل شاشة العرض أسعار البورصات الأخرى في تركيا



Ürün Adı	Derece	En Az	En Çok	Ortalama	Miktar(KG)	İşlem Adedi
Anadolu Kırmızı Sert Buğday	1	69.00 Kr	71.50 Kr	71.12 Kr	26.000	2
Anadolu Kırmızı Sert Buğday	2	66.00 Kr	72.00 Kr	69.14 Kr	42.000	3
Anadolu Kırmızı Sert Buğday	3	56.50 Kr	70.00 Kr	59.88 Kr	49.000	3
Anadolu Beyaz Sert Buğday	3	60.50 Kr	60.50 Kr	60.50 Kr	15.000	2
Yemlik Kırmızı Buğday		52.50 Kr	68.50 Kr	56.34 Kr	96.000	8
Yulaf		71.50 Kr	71.50 Kr	71.50 Kr	10.000	1

Ürün Adı	Derece	En Az	En Çok	Ortalama	Miktar(KG)	İşlem Adedi
Anadolu Kırmızı Sert Buğday	4				5.000	Kg.

HEKTOLITRE	84,4 RUTUBET	10,7 KIZIŞ. VE KUR.ES.YAN.TAN.	0,04
SÜNE KİM.TA.H.TANE	1 KIRIK TANE	2 DİT RENK. BUĞDAY	0,5
PROTEİN	10,5 DİĞER SİN. BUĞ.	2 TAŞ, TOPRAK	0
DİĞER HUBUBAT	0,9 CILIZ BUR. TANE	0,5 KAVUZ	0
YABANCI MADDE	0,5 EMB. KARAR. TANE	0 BİT	VAR

source: <http://www.polatliborsa.org.tr/en>

شكل (١٢)

شهادة اعتماد في ٢٠٠٨/٨/٥ ممنوحة من اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركي

بما يفيد اعتمادها كأحد البورصات السلعية التركي TOBB



source: <http://www.polatliborsa.org.tr/en>

شكل رقم (١٣)

ترخيص معتمد مصنف لمعمل تكنولوجيا القمح في ٢٠١١/٦/١٣ ممنوح من وزارة الصناعة والتجارة



source: <http://www.polatliborsa.org.tr/en>

المخلص

تقدم الباحث بدراسة اقتصادية للبورصة السلعية بتركيا، تحتوي على نقل جزء من التجربة التركية للبورصة السلعية في تركيا، بشرح بعض الجوانب التنظيمية والفنية، لمحاولة الاستفادة منها بعمل نموذج مصري، وركزت الدراسة على البورصة السلعية الزراعية الفورية للخضر والفاكهة والحبوب.

لقد نشأت الحاجة لإيجاد نظام حديث لتداول السلع الزراعية، نظرا لعدم فعالية النظام الحالي في تحقيق نجاح في تداول تلك السلع، نتيجة لانتشار العشوائية في التداول هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة للنظم العتيقة المتبعة (نظام أسواق الجملة للخضر والفاكهة) والذي يعاني من مشاكل كثيرة، وعدم قدرته على التوائم مع متطلبات التطوير في العصر الحديث.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام البورصات السلعية الآنية في تركيا Commodity Exchange، ومن ثم العمل على نقل التجربة التركية إلى مصر، وعلى الأخص تلك البورصات السلعية المتخصصة Specialized Commodity Exchange في مجال تداول الحاصلات الزراعية أو ما يسمى بـ Soft Commodities من خلال الإلمام ببعض (جوانب وخصائص تلك المنظومة وسياساتها المتبعة، وهياكلها، وبنيتها التشريعية التي قامت عليها)، والتي ساهمت في رفع كفاءة تداول السلع الزراعية، وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد الزراعي التركي، والمساهمة الفعالة في تحقيق نمو اقتصادي كبير في تركيا.

أهم ما تقدمه منظومة البورصة السلعية هو توفير بيئة مناسبة بحيث يتقابل من خلالها المنتجون "المزارعون" مع التجار مباشرة سواء تجار جملة أو تجزئة أو مباشرة مع المستهلك النهائي، يتم ذلك بدون وسيط متحكم، وتساهم البورصة السلعية في القضاء على العشوائية وكذلك الإحتكار الذي يسود الأسواق من خلال قانون منظم وحازم.

وتستهدف البورصة السلعية تحقيق المقابلة المباشرة بين المزارع "المنتج" ويمثل جانب العرض مع "المستهلك النهائي" ويمثل جانب الطلب، وفقا للقواعد القانونية المنظمة لآلية التعامل في البورصة السلعية، بمصدقية وشفافية، بهدف تلافي المشاكل التي تنجم عن تعدد الوسطاء، وتعد من أهم أسباب ارتفاع الأسعار، علاوة على ما تؤديه من تغلغل للفساد لكثرة تداول الأيدي بدون أي قيمة مضافة، فالتجارة ببورصة السلع لا تقتصر على عدد محدود من التجار كما هو متبع في أسواق الجملة، تلك الأسواق التي ربما تصل تكلفة تملك محل واحد حاليا بها إلى ملايين الجنيهات

داخل سوق مثل سوق العبور بالقاهرة لتجارة الخضر والفاكهة، وبالتالي انعكاس ذلك بالسلب على كافة المتعاملين ، بالإضافة إلى الوضع الاحتكاري الذي يسود تلك الأسواق، وفي البورصة السلعية يتاح لصغار المزارعين أن يعرضوا سلعهم للبيع بكميات ضئيلة من خلال البورصة السلعية دون إلزامهم بالتسجيل أو تحمل أي مصاريف، كنوع من أنواع الدعم الاجتماعي، كما يوجد نظام آخر لتداول السلع تتيحه البورصة السلعية المتخصصة (خصوصا في مجال الحبوب) حيث تلحق بالبورصة مستودعات (صوامع) للتخزين ويتم استلام البضاعة من قبل إدارة المستودع لتخزينها، مقابل (إيصال رسمي) من البورصة يفيد بأوزان ونوعيات الكميات المخزنة ووقت بدء التخزين، ويتيح هذا المستند للمالك إمكانية بيع هذا المستند لطرف ثان "أي نقل ملكية البضاعة"، ويمكن للطرف الثاني بيعه كذلك لطرف ثالث، وهكذا، ويمكنه الحصول على تمويل بنكي بضمان البضاعة التي يثبتها هذا المستند.

بدأت الدراسة بتناول فكرة البورصة وكيفية تبلورها تاريخيا من خلال أفكار عدد من الاقتصاديين الذين توصلوا لمبادئ الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل، وبالتالي تم تناول بداية ظهور أسواق الأوراق المالية عالميا ، وانتشارها، والعوامل التي تؤثر بها ، وتم الحديث عن سوق المال في مصر والجهات الرقابية القائمة والمسئولة عن تنظيم ورقابة وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر، وفي الفصل الثاني تم تعريف البورصة بشكل عام وأنواعها وكيفية عملها وأشهر أسواق الأوراق المالية في العالم ، ومن ثم تم التعرض بشكل أكثر تفصيلا للبورصة السلعية وتاريخ نشأتها في العالم وفي مصر ، وأنواعها وكيفية التعامل بها وأشهر البورصات السلعية في العالم ، ونظرا لأن بحثنا يتناول محاولة نقل تجربة البورصات السلعية في مجال الحاصلات الزراعية إلى مصر فقد كان لزاما التعرض بالشرح لسوق السلع الزراعية في مصر ونظم تداولها بنظام الجملة ، وتم تناول الوضع الراهن لأسواق الجملة (الخضر – الفاكهة – الحبوب) والمشكلات التي تواجهها عدد من السلع الغذائية المصرية، وما هي الفوائد التي يمكن جنيها من وراء إنشاء بورصة سلعية للسلع الزراعية في مصر، وتعرضنا في الفصل الثالث لشرح لسوق السلع الزراعية في تركيا ونظام تداولها "جملة"، وأسباب اختيار البورصة السلعية التركية، حيث تمت الإشارة إلى التطور الكبير الذي شهدته تركيا في العقد الماضي، والذي صاحبه تطور في أحجام الإنتاج والصادرات، وكون البورصات السلعية التركية هي المسيطرة وفقا للقانون التركي على تداول السلع الزراعية بنظام الجملة، وفي الفصل الرابع تم التعرض لآليات "مراحل" التداول بالبورصة السلعية التركية، وملاحظات على القانون التركي المنظم لعمل البورصات السلعية بعد ترجمته، وهذا القانون يشمل

كافة جوانب عمل البورصات السلعية التركية، من ناحية اختصاصاتها وقواعد العمل من خلالها ومسئوليات وواجبات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ومجلس التأديب ولجان المهن ، ومن أجل أن تضيف الدراسة جوانب فنية تساعد في إنشاز بورصة سلعية مصرية، فقد تم التعرض بالشرح التفصيلي لعدد من البورصات السلعية التركية وهي بورصة ساكارييا للخضر والفاكهة بمدينة ساكارييا، وبورصة بولاتلي للحبوب بمحافظة أنقرة العاصمة، وتقنية التداول من خلال البرامج الحاسوبية المتطورة، وعقد الصفقات والفحص الفني، وآلية عمل نظام الاستيداع بالصوامع بها، وأنظمة التحكم ، وكذلك نشر المعلومات على نطاق واسع من خلال النشرات اليومية والشهرية والسنوية، وفي الفصل الخامس تم تناول أسباب نجاح البورصة السلعية في تركيا، والآثار التي ساهمت بها البورصات السلعية وترتب عليها المساعدة في تحقيق ازدهار للاقتصاد التركي، وتم تدعيم هذا الفصل بالعديد من البيانات الاقتصادية التاريخية لعدد من السلع الزراعية التركية صادرة من عدة جهات (منظمة الأغذية والزراعة "Fao"، جهاز الإحصاء التركي "Turkstat"، موقع التجارة العالمي "Trademap")، وفي الفصل السادس تم تسجيل وتوضيح بعض الملاحظات على القانون التركي المنظم لعمل البورصات السلعية، مع عقد مقارنة مع قانون إنشاء (بورصة ميناء البصل للأقطان)، من أجل المساعدة في تجنب الأخطاء أو المشكلات عند إنشاء أو وضع قانون منظم للبورصات السلعية في مصر، وأُرفقت بالملاحق نسخة من كل قانون، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى عدد من النتائج، وعدد من التوصيات التي تتضمن مقترح بإنشاء بورصة سلعية في مصر وفقا للمعايير العالمية، ومقترحات عملية لإنشاء بورصات سلعية لمواجهة تلك المشكلات، (تم إرفاقها بالمزيد من التفصيل بالملاحق)، وهي مشكلة تسويق محصول بنجر السكر، ومدى الاستفادة في حال إدراجه في بورصة سلعية تساعد في القدرة على التنبؤ ووضع خطة لزراعته، كذلك مقترح إنشاء بورصة سلعية متخصصة في مجال الدواجن، وأسباب توقف بورصة بنها للدواجن ، وكذلك سوق الماشية "سوق الثلاثاء" بمدينة الزقازيق (مثال لأحد الأسواق المتخصصة التي تعاني من الإهمال والعشوائية، وكيف يمكن لنظام البورصة السلعية المساهمة في علاج ذلك)، وتضمنت الملاحق نسخة قام الباحث بترجمتها من بنود القانون التركي التي تتناول البورصة السلعية في تركيا، ونسخة من القانون الخاص بإنشاء بورصة الأقطان بميناء البصل بالإسكندرية قبل أن يتم إلغاؤه .

ومن أهم هذه التوصيات ضرورة التعاون البناء المستمر مع اتحاد عام الغرف والبورصات السلعية التركي، وضرورة الإسراع في إصدار قانون مشابه للقانون التركي للبورصات السلعية

والمعلقة بالصفقات الفورية، مع ضرورة التنفيذ الصارم بالمنع النهائي للتداول كتجارة جملة للخضر والفاكهة والحبوب إلا من خلال البورصة السلعية بمجرد تشغيلها، وضرورة أن تركز البورصة السلعية على مطابقة بعض السلع لأعلى درجات الجودة، وأهمية الإستفادة من تجربة بورصة الأقطان بمينا البصل وتحليل أسباب عدم نجاحها، وبما يمكن من خلال إنشاء بورصة سلعية متخصصة، في مكان ما، يحدد بناء على المزايا النسبية لسلعة ما يشتهر بها.

SUMMARY

In this study, the student presents an economic study of the commodity exchange in Turkey, which includes the transfer of part of the Turkish experience to the stock exchange in Turkey, explaining many organizational and technical aspects, to try to benefit from an Egyptian model.

The study focused on the instant commodity market for vegetables, fruits and grains.

The need for a modern agricultural commodity trading system arose because the current system was ineffective in achieving success in the circulation of these commodities, as a result of the spread of randomization in circulation, on the one hand, and of the old system of wholesale markets, the researcher believes that the lack of validity and inability to adapt to the requirements of development in the modern era.

The purpose of this study is to identify the commodity exchange system in Turkey and then work on transferring the Turkish experience to Egypt, especially those specialized commodity exchanges in the field of trading of agricultural crops or so-called soft commodities through some knowledge, Which have contributed to raising the efficiency of the circulation of agricultural commodities, thus raising the efficiency of the Turkish agricultural economy and contributing effectively to achieving the great economic growth that has been witnessed and continues to be witnessed in Turkey

The most important commodity exchange system is to provide an appropriate environment where producers meet "farmers" directly with merchants, wholesalers, and retailers or directly with the end consumer, without a controlled intermediary. The Commodity Exchange contributes to the

elimination of randomness, as well as the monopoly that prevails in the markets through a regulated and firm law.

The Commodity Exchange aims to achieve a direct correlation between the "productive" farmer and the supply side with the "final consumer". The demand side, in accordance with the legal rules regulating the commodity exchange mechanism, is credible and transparent in order to avoid problems caused by multiple intermediaries, To raise prices, but it is one of the most important reasons, as well as the pervasive corruption of the hand circulation without any added value, trade in the commodity exchange is not limited to a limited number of traders as is the case in the wholesale markets, those markets that may cost the possession of one shop now To many millions In the Obour market in Cairo for the trade of vegetables and fruits, and reflected negatively in the form of high prices on traders and consumers, and the study of the situation monopolistic that prevails in those markets, and small farmers can offer their goods for sale in small quantities through the commodity exchange without being required to register Or any expenses, as a kind of social support, and there is another system for trading goods offered by the specialized commodity exchange (especially in the field of grain), where the stock market warehouses (silos) for storage and the goods are received by the warehouse management to store, The second document allows the owner to sell the document to a second party, the transfer of ownership of the goods. The second party can also sell it to a third party, and thus can obtain bank financing to guarantee the goods that this proves the document.

The first chapter deals with the definition of stock exchanges in general, their types and how they work, focusing on the commodity exchange. In the second chapter, information was identified regarding the agricultural commodities market in Egypt and its circulation systems in the wholesale system). In order to

understand the Turkish experience in the field of agricultural commodity exchanges which are the subject of our study, we have presented , in the third chapter an explanation of the agricultural commodities market in Turkey and its trading system "wholesale" through the agricultural commodity exchanges. The fourth chapter dealt with the mechanisms of the "stages" of trading in the Turkish Commodity Exchange and notes on the Turkish law governing the work of stock exchanges. A number of examples of the Turkish commodity exchanges, Sakarya for vegetables and fruit in Sakarya, Polatli grain market in Ankara, the capital city, and the mechanism of the system of deposit in silos, and in Chapter V dealt with the effects contributed by commodity exchanges and helped to achieve prosperity for the Turkish economy, and was invited This chapter deals with several historical economic data of a number of Turkish agricultural commodities from several sources (FAO, the Turkish statistical agency Turk stat, the World Trade Organization, Trade map), In the sixth chapter, some notes were made on the Turkish law governing the operation of commodity exchanges with a comparison with the law of establishment of (Mina al-Basal Cotton Exchange). Attached to the annexes is a copy of each law. A number of results have been reached, A number of recommendations, including proposals to over come the problems of wholesale markets for agricultural crops, and a proposal to establish a commodity exchange in Egypt in accordance with international standards were reached.

The most important of these recommendations is the need for continued constructive cooperation with the Federation of Turkish Commodity Chambers and Commodity Exchanges and the need to expedite the issuance of a similar law to the Turkish Commodity Exchange Law on immediate transactions. The final prohibition of trading as a wholesale trade of vegetables, fruits and grains should be implemented only through the Commodity Exchange, And the need to

focus commodity exchange on the conformity of some goods to the highest quality, and the importance of benefiting from the experience of the cotton exchange and analyze the reasons for lack of success, and through the establishment of a specialized commodity exchange, somewhere, based on the best The relativity of a commodity is known.



ZAGAZIG UNIVERSITY
INSTITUTE OF ASIAN STUDIES AND RESEARCH
DEPARTMENT OF STUDIES AND RESEARCH

AN ECONOMIC STUDY OF THE COMMODITY EXCHANGE IN TURKEY AND BENEFITING IN EGYPT

A RESEARCH PREPARED

By

YASSER EZZAT EL SHAZLY

For getting Master's Degree in Asian Studies- Economic research

SUPERVISION

PROF. DR.

Abdul Rahim.A. El-Bahtiti

Secretary General of Zagazig
University Professor of Economics and
Head of Economic Science, Faculty of
Technology and Development

PROF. DR.

Osama.M.Oweida

Professor and Head of Department
of Agricultural Engineering
Economics, Faculty of Agriculture
Zagazig University

2018